

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ وعلم الآثار
شعبة علم الآثار

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ
وتسيير التراث الأثري والموسومة ب:

آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب

إشرافه:

أ. د. بلحاج معروف

من إعداد الطالب:

أ. عمر بن محمد زعابة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذة التعليم العالي	أ.د. مهتاري فائزة
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلحاج معروف
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. رابح فيسة
عضوا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر "أ"	د. نور الدين بن عبد الله
عضوا	المعهد الوطني للآثار الجزائر 02	أستاذ محاضر "أ"	د. محمد الطيب عقاب
عضوا	جامعة قالمة	أستاذ محاضر "أ"	د. لخضر عولمي



كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار

شعبة علم الآثار

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ

وتسيير التراث الأثري والموسومة بـ:

آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب

إشرافه:

د. بلحاج معروف

من إعداد الطالب:

عمر بن محمد زعابة

لجنة المناقشة:

- | | | | |
|--------------|-----------------------------------|-----------------------|--------------------------|
| رئيسا | جامعة تلمسان | أستاذة التعليم العالي | أ.د. مهتاري فائزة |
| مشرفا ومقررا | جامعة تلمسان | أستاذ التعليم العالي | أ.د. بلحاج معروف |
| عضوا | جامعة تلمسان | أستاذ محاضر "أ" | د. رابح فيسة |
| عضوا | جامعة الجلفة | أستاذ محاضر "أ" | د. نور الدين بن عبد الله |
| عضوا | المعهد الوطني للآثار الجزائرية 02 | أستاذ محاضر "أ" | د. محمد الطيب عقاب |
| عضوا | جامعة قالمة | أستاذ محاضر "أ" | د. لخضر عولمي |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

قال تعالى: " وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّالَةٌ فِي عَمَلَيْنِ

أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ " (14) لقمان.

إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها، وسهرت من أجلي الليالي الطوال، لم تنزل ترفع

أكفّ الدعاء متضرعة وداعية لي ولأبنائها بالتوفيق والنجاح، أمي العزيزة.

إلى أبي الذي عمل وتفانى في العمل ليرى أبناءه من حوله رجالا صالحين ونساء

صالحات.

إلى إخوتي الأعزاء

إلى زوجتي الغالية

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أصدقائي بدون استثناء

إلى كل من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي

إلى كل عشاق ومحبي الأثار والمهتمين بالتراث الثقافي عامة.

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

عمر .

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }{19}"

سورة النمل الآية 19.

لئن شكرتم لأزيدنكم "ابراهيم"

لو أنني أوتيت كل البلاغة

وأفريت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصراً

ومعتزفا بالعجز عن واجب الشكر

نبدأ بحمد الله تبارك وتعالى على نعمه، ونشكره على ما وفقنا إليه، ولا يسعنا بعد أن اكتمل هذا العمل على هذه الصورة إلا أن نتقدم بالشكر إلى أستاذنا الدكتور المشرف معروف بلحاج على إرشاداته ونصائحه القيمة التي كانت لنا مشعلا مضيئاً أنار لنا الطريق إلى إتمام هذا البحث، وإلى ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب ومكتب الدراسات URBAT الذان لم يبخلا علينا بتقديم ما بحوزتهما من تقارير ودراسات، وإلى جمعية الشيخ أبي إسحاق ابراهيم اطفيش لخدمة التراث على مكتبتها القيمة.

إلى كل من قدم رأياً أو أسدى نصحا أو نقداً أو فكرة لينير لنا جانب من الدرب ولو

بكلمة مشجعة.

إلى هؤلاء جميعاً نتقدم بالشكر والعرفان سائلين الله لنا ولهم التوفيق لصالح العمل.

عمر .

المخلص

التراث المبني مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور ورفق، فإنها تبقى متصلة بهذا الإرث الثقافي، وقد عملت الأمم المتحضرة -وعيا منها بقيمة هذا الإرث-، على إنشاء مؤسسات علمية وبحثية، كما قامت على شؤون هذا الإرث الثقافي إدارات حكومية تحافظ عليه.

مزاب، المنطقة العريقة بتراثها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمران، مما خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية.

لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي، وشعور السلطات المعنية بأهمية الآثار، والمحافظة عليها، وعملها على إنشاء المؤسسات وسن التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتصنيفه ضمن التراث الوطني والعالمي، فإنه ما زال يعاني من الضياع والهدم والتخريب وسوء التسيير وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة.

وبعد البحث في آليات وطرق حفظ وتسيير المختلفة والمتبناة في مجال حماية على التراث المبني في منطقة وادي مزاب، اتضح أنه لم تعد هذه الاستراتيجيات كافية لحفظه وتسييره، بل يلزم التفكير والتوجه إلى إدامة حقيقية على المدى الطويل بخطط استراتيجية بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتميمته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متتاميا.

قائمة المختصرات

اللغة العربية:

الديوان الوطني للأرصاد الجوية	د و أ ج
ديوان حماية وادي مزاب وترقيته	د ح و م ت

اللغة الأجنبية:

ICOM	International Council of Museums.
ICOMOS	International Council on Monuments and Sites.
OPVM	Office de Protection et de Promotion de la Vallée du M'Zab.
PDAU	Plan D'Aménagement Urbain.
UNESCO	The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
URBAT	Urbanisme Tlemcen
PPSMVSS	Plan Permanent de Sauvegarde et de Mais en Valeur du Secteur Sauvegardé.

المقدمة

إنّ المتتبع لسير الحضارات الإنسانية وتعاقبها، يدرك إدراكا جيدا أن الإنسان في القديم استوطن بالقرب من المصادر المائية التي استفاد منها في ممارسة نشاطه الزراعي وتربية المواشي، فنجده في كل مرة كان يتطلع إلى حياة أفضل، مستغلا ما تجود به بيئته في بناء مسكنه، وقام بتنظيم وتوزيع فضاءاته الداخلية حسب ما تقضيه الضرورة وعلى حسب نمطه المعيشي آنذاك، مستندا في كل مرة ما تمليه الحياة من متطلبات منتقلا من حياة الريف إلى حياة المدينة شيئا فشيئا. وهكذا تعاقبت الحضارات الواحدة تلو الأخرى مستلهمة كل مرة واحدة منها من التي سبقتها، مشكلة بذلك تراث إنساني بقي شاهدا عليها.

بعد ظهور الثورة الصناعية وزيادة الطلب والتنافس على المواد الأولية، أدى إلى ظهور حروب مدمرة أدت إلى زوال وخراب العديد من المعالم الأثرية التي تعبر عن تاريخها ومجدها، ولقد انتبهت العديد من الدول إلى هذه الظاهرة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تأسيس منظمات وجمعيات عالمية منادية بحماية هذا التراث، ومنه أصبح الحفاظ على هذا الأخير مسؤولية تاريخية إنسانية تساهم على الإبقاء على معالم الماضي لكي تصل الأمانة إلى أبناء المستقبل، وهو مؤشر لتحضر الأمم ومدى وعيها بتاريخها، لاسيما أن هذا التراث المبني يعكس هوية وشخصية الأمة التي ينتمي إليها.

تزرخر الجزائر عامة ومنطقة مزاب خاصة على مجموعة مهمة من المباني الأثرية التي تركتها الحضارة الإسلامية على وجه الخصوص، فتراثها المبني الموجود فيها يؤدي دورا مهما في الحفاظ على ذاكرة الأمة وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية، لذا فمن المهم الحفاظ على هذا التراث الأثري النادر، وإعادة تأهيله ذلك بحفظه ووقايته من التشويه والتخريب والتدمير والعمل على تسييره وتطويره ليتلاءم مع ظروف العصرنة والتحولات الحضارية المستمرة.

تضم منطقة وادي مزاب تراثا مبنيا متميزا ومتنوعا، يتجلى في مدنه الخمس وما تشتمل عليه من نسيج عمراني غني، تأسست بداية من القرن الرابع الهجري الموافق للعشر الميلادي فوق هضاب على ضفتي الوادي، بنسيج عمراني يتماشى والبيئة الصحراوية للمنطقة، وقد تمّ تصنيف هذا التراث المبني ضمن التراث الوطني سنة 1971م ثمّ ضمن التراث العالمي سنة 1982م.

لقد ساهمت عدة عوامل في تدهور التراث المبني في منطقة وادي مزاب منها سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه الهيئات العرفية القائمة، والتطور الصناعي التي شهدته المنطقة بعد الاستقلال ساهمت في انتقال المجتمع المزابي تدريجيا من حياة الريف المعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة

إلى حياة المدينة التي تقوم على الصناعة والخدمات، والنمو الديموغرافي وهجرة القبائل من مختلف جهات الوطن إلى المنطقة واستقرارها بها، كانت هذه العوامل كفيلة لأن تشهد منطقة وادي مزاب تحولات جذرية مست مختلف الجوانب الاقتصادية، والفكرية، والثقافية والاجتماعية، مما انعكس سلبا على التراث المبني بكل أنواعه، ذلك بتزايد عوامل ومظاهر التلف في العمائر الدينية كتوسيعها أو تدهيمها لأنها صارت لا تلبى حاجيات روادها، أو في العمائر المدنية التي تشهد احتكاكا يوميا ومؤثرا بساكنيه، أو تلكم العمائر الدفاعية التي تأثرت بالتوسعات العمرانية وسوء ترميمها واستعمال مواد بناء غير محلية، كل هذه العوامل وأخرى، جعلت التراث المبني في المنطقة يفقد سمته شيئا فشيئا في ظرف زمني قصير.

إنّ الحديث عن إيجاد آليات وطرق لحفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، تعتبر من المواضيع المطروحة في وقتنا الراهن، لذلك حفرتنا هذه الدوافع والأسباب في خوض غمارها، والتي تنقسم إلى موضوعية وذاتية:

فالموضوعية تتمثل في حالة التراث المبني في منطقة وادي مزاب ومعاناته والتحديات والصعوبات المقصودة وغير المقصودة التي أثرت فيه، سواء من المواطن أو من المؤسسات العاملة في مجال حماية التراث المبني في منطقة وادي مزاب وذلك من جراء سوء التسيير والحماية.

- كما أنّ المعالم الأثرية باتت تعاني من الإهمال بسبب عدم استغلالها وادماجها في الحياة اليومية وبالتالي رد الاعتبار لها.

- قلة الدراسات المتعلقة بتسيير التراث المبني في الجزائر بصفة عامة وبمنطقة مزاب بشكل خاص.

فأما الدوافع الذاتية، فلكوني ابن المنطقة جعلني أكثر قربا واحتكاكا بالمباني الأثرية، بحيث أتاحت لي فرصا لفهم روحها وجوهرها ووضعيتها، إلا أن ما حزني أكثر، هي تلكم الحالة المتردية التي وصل إليها هذا الموروث المبني الإنساني، وحرك لدي رغبة ملحة وجادة للخوض في دراسته. وقد بنينا بحثنا على إشكالية رئيسية متمثلة في:

" التراث المبني في منطقة وادي مزاب يعاني من مشاكل وتحديات عديدة، يحتاج إلى دراسة

علمية للبحث عن آليات وطرق لحفظه وتسييره."

ومن إشكاليات ثانوية تُولف في مجملها الإشكالية الرئيسية وهي:

- كيف هي وضعية التراث المبني في منطقة وادي مزاب؟.
- ما هي أسباب وعوامل تدهور التراث المبني في وادي مزاب ؟.
- ما هو واقع الآليات والطرق المتبناة في منطقة وادي مزاب، أكانت مناسبة أم العكس؟.
- هل هناك تدابير وحلول واقتراحات لهذا التراث المبني؟.

من المعروف أن الباحث لا يتوقف عند ملاحظة الظاهرة المقصودة بالدراسة ووضعها كما هي بل يسعى بكل جهده إلى تحديد العوامل المتحكمة في الظاهرة ثم يحاول فهم وتفسير علاقة التأثير والتأثر بين هاتاه العوامل، ليتمكن في الأخير من اقتراح حلول مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة ولا يتأتى له ذلك إلا بعد أن يضع فرضيات حول ظاهرة بحثه ويسعى إلى نفيها أو تأكيدها، وذلك بإتباع منهج معين يمكنه من بلوغ أهدافه لهذا السبب، كان علينا تحديد المنهج المناسب لبحثنا والتقنيات المستعملة فيه.

إن طبيعة الإشكالية التي طرحها الموضوع، يفرض علينا سلوك مناهج بحثية مضبوطة، تساعدنا في دراسة التراث المبني للمنطقة، فقد انتهجنا في البداية منهجا نظريا بحثيا يتمثل ضبط بعض المفاهيم الأساسية التي جاءت في الفصل التمهيدي، أما في الفصل الأول فكان لبسط النصوص التشريعية والمؤسسات العاملة في حماية التراث الثقافي، واعتمدنا في الفصل الثاني على المنهج التاريخي الذي يتتبع المراحل التاريخية للمنطقة واستعنا بالمنهج الوصفي في معاينة المعالم الأثرية ومعرفة حالتها، أما في الفصل الثالث فزاورنا فيه بين المنهج الوصفي والمقارن والتحليلي لدراسة العينات التي تم اختيارها على أساس الموقع الجغرافي والوظيفة والقيمة الأثرية، وفي الفصل الرابع استعنا بالمنهج التحليلي أيضا لمعرفة واقع الآليات والاستراتيجيات المتبناة في منطقة وادي مزاب، وذلك من أجل الوصول في الفصل الخامس، الذي اقترحنا فيه استراتيجيات وتدابير وحلول واقتراحات لحفظ وتسيير التراث المبني بالمنطقة.

بناء على المناهج المتبعة واستكمالا لمتطلبات البحث، فقد اعتمدنا على تقنيات وفنيات ساعدتنا على دراسة هذا الموضوع، والتي تتمثل في:

- استخدام الملاحظة بالعين المجردة التي ساعدتنا في عملية تشخيص حالة التراث المبني.
- المقابلة: ساعدتنا هذه الوسيلة للحصول على معلومات أكثر دقة إذ اجرينا عدة مقابلات مع العاملين والفاعلين في ميدان حماية التراث المبني للمنطقة.

- الصور الفوتوغرافية: هي وسيلة ناجعة لإظهار وتوضيح حالة المباني الأثرية.

- الاستمارة البيانية، بعد تحديد منطقة الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيانيه لتحليل معلوماتها وتدعيم الدراسة التحليلية.

وللإحاطة بالموضوع من كل جوانبه ارتأينا تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي وخمسة فصول.

تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى مفاهيم عامة، وأبرزنا فيه بعض المفاهيم المتعلقة بالتراث، التراث الثقافي، التراث الأثري، الحفظ والتسيير، الجرد والتصنيف، الصيانة والترميم...، وقد ركزنا في ذلك على ما ورد في التشريع الوطني والدولي لمختلف هذه المفاهيم.

بالنسبة للفصل الأول فقد تطرقنا فيه إلى تطور مفاهيم المحافظة على التراث الثقافي، المؤسسات والمنظمات، المؤسسات الوطنية، المؤسسات الدولية، الوسائل التشريعية في حماية التراث الثقافي، المواثيق والتوصيات والاتفاقيات الدولية، القوانين الوطنية.

وقمنا في الفصل الثاني بالتعرض إلى الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب ثم عرجنا إلى النسيج العمراني وما يشتمله من منشآت دينية ومدنية ودفاعية، وكذا المواقع الأثرية المنتشرة في المنطقة، وأخيرا إلى مواد وتقنيات البناء المعتمدة.

أما في الفصل الثالث فخصصناه للعمل الميداني، حيث شرحنا فيه العينات المدروسة وذلك بتعريفها تاريخيا وجغرافيا ووصفها بشواهدا المادية وحالة حفظها ليتسنى لنا معرفة مشاكلها والعوامل التي أدت إلى تدهورها.

وجاء الفصل الرابع بمثابة محاولة استعراض لواقع الآليات والطرق المتبناة في منطقة وادي مزاب، بداية بالمؤسسة المكلفة بحماية التراث المبني في وادي مزاب، وهي ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته، ثم عرجنا إلى أثر القوانين والتشريعات والنظم في حماية التراث المبني بمنطقة وادي مزاب، وواقع التنمية المستدامة فيها.

أما الخامس منها فكان لتدابير حماية التراث المبني للمنطقة، وللحلول والاقتراحات التي تساهم في المحافظة عليه وترقيته.

وفي الأخير جمعنا نتائج ما توصلنا إليه في خاتمة حاولنا من خلالها بسط وتبيان أهم النقاط التي استنتجناها ونتمنى أن تطبق في الواقع.

وقد دعمنا دراستنا بمجموعة من الخرائط والأشكال والصور قصد تسهيل استيعاب المعلومات لدى القارئ الكريم، وكما لا يفوتنا أن نعترف ببعض الصعوبات التي واجهتنا من أجل تقديم هذا البحث في أجمل حلة، ولعلّ من أهمها بعد المسافة بين المعالم الأثرية، وبيروقراطية المؤسسات التي لم تمكننا من الاستفادة من المعلومات التي نحتاجها في الدراسة، ومن جهة أخرى الأحداث التي ألمّت بولاية غرداية في 2013 و2014م وتبعاتها في كل المجالات، إذ كانت حقا عقبة مؤثرة في مسيرة دراستنا من حيث صعوبة معاينة وزيارة المعالم أو من خلال تعامل الإدارة المحلية بالتكتم والتحفظ في تزويدنا بالمعلومات، ناهيك أن هذه الأحداث مست ديوان حماية وادي مزاب وترقيته بالتخريب والحرق لمقرهم، وكذا نقص المراجع والدراسات المتخصصة حول حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، فجّلها انصبّت على الجوانب المعمارية من زاوية الفن دون التطرّق إلى الجوانب الأثرية ولعلّ من أهم الدراسات التي عالجت العمارة في مزاب من النواحي التاريخية والفنية والأثرية دراسة الأستاذ بلحاج معروف في أطروحته العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، والأستاذ يحيى بوراس في رسالته العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، وكذا رسالة الأستاذ محمد جودي، واجهات مساكن قصور سهل وادي مزاب، وأيضا للأستاذ مارسيل مرسييه MARCEL MERCIER والموسومة بـ: الحضارة العمرانية في مزاب، ونفس الأمر ينطبق على مراجع الفصل الأول والثاني التي جاءت عامة، حيث طوّعت لتفيد المنطقة في جانبها التشريعي والمؤسّساتي إمّا الدولية منها أو الوطنية، أمّا الفصول المتبقية فكان الأثر المادي المرجع والشاهد الذي لا يعتريه الشك في كلّ موضوع دراسة يهدف إلى تشخيص أو معاينة حالته عن طريق المشاهدة العينية واستقراءها، وكذا بالاطلاع على منشورات ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته وبعض تقارير مكتب الدراسات URBAT التي ساعدتنا على معرفة أحوال وتطورات التراث المبني في وادي مزاب في فترات سابقة.

وختاما نرجو أنّ نكون قد وفقنا في هذه الدراسة، وأن تكون لبنة أخرى تضاف إلى البحوث المقدمة في هذا الإطار، وإن بدا خلل أو نقص في مذكرتنا واللذان لا يمكن أن يخلوا عمل منهما، فحسبنا أننا لم ندخر جهدا ولا وقتا في سبيل تقديم ما يمكن أن يثري موضوعنا هذا، فإن وفقنا فمن الله، وإن أخطأنا فحسبنا أن لنا أجر على ذلك، وما توفيقنا إلاّ بالله عليه توكلنا واليه ننيب.

والله وليّ التوفيق.

الفصل التمهيدي

مفاهيم عامة

إن لكل بحث مفاهيم وجب التطرّق إليها والتدقيق والتفحص في تعاريفه وفي مفرداته، ومن بين أهم المصطلحات المستعملة في دراستنا، هي:

1- مفهوم التراث:

إنّ التراث لغة، مصدر من فعل ورث، إذ يقال: ورث فلانا، أي انتقل إليه مال فلان بعد وفاته، ويقال ورث المال والمجد عن فلان إذا صار مال فلان ومجده إليه، ويقال أورثه الشيء أبوه، وهم ورثة فلان، وورثه توريثاً، أي أدخله في ماله على ورثته، وتوارثوه كابرا عن كابر، وفي الحديث: "إليك مآبي ولك تراثي"، التراث ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل الواو¹.

وفي ضوء المفهوم اللغوي لكلمة التراث، نرى أنّها لفظ يشمل الأمور الماديّة والمعنوية التي يتوارثها الخلف عن السلف.

أمّا التّراث من الناحية الاصطلاحية: فيعني ما أنشئ على هذه الأرضية من منشآت معمارية وما قام على ظهرها من بقايا أثرية، وما حُفظ بداخلها من خيرات، وما أبدعه عقل الإنسان من مبتكرات، وما صنّفه من مؤلّفات وما سجّله من رسومات.

ويشمل التراث في معناه العام كلّ ما خلّفته الأجيال السابقة في كل الميادين سواء كانت مادية أو معنوية².

2- مفهوم التراث الثقافي:

يعرّف التراث الثقافي طبقاً للقانون الوطني رقم: 98-04 لجوان 1998م كما يلي³:

"يعد تراثاً ثقافياً للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، م1، ج6، دار المعارف، د.ت، ص:4808.

² - www.acatap.ht.lplanet.com,p: 1.

³ - قانون 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، المؤرخة في 20 صفر 1419هـ الموافق لـ 15 جوان 1998م، ص:04.

تعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا (المادة 2).

3- مفهوم التراث الأثري:

هي جميع أنشطة الإنسان المادية التي نتجت عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها ويتميز أنه يتكون من بنى مترابطة ومتكاملة الأجزاء، ومتداخلة في كثير من الأوقات وهي ما يعبر عنها بالتراث الأثري المادي¹، الذي ينقسم إلى قسمين:

3-1- تراث ثابت: وهي كل مخلفات الإنسان التي تتمثل في العقارات من المباني والمواقع الأثرية ومساكن الكهوف والقرى والأحياء القديمة والتقليدية، والمعالم والأعمال المعمارية، ومجموعة المباني التراثية، سواء متصلة أو منفصلة وكل ما له علاقة بالمباني من نقوش وزخارف ورسوم صخرية ومراكز تاريخية ومتاحف ومكتبات وما يتعلق بها.

3-2- تراث منقول: كل المخلفات الأثرية التي يمكن نقلها من مكان إلى آخر مثل:

- القطع الأثرية.
- العملات والأختام المحفورة.
- قطع الأثاث التي يزيد عمرها على المائة عام (كما أقرتها اتفاقيات وتوصيات اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي)².

4- مفهوم التراث المبني:

هو كل ما خلفه الإنسان عبر العصور من عمران وعمارة كالمدن القديمة أو بعض أطلالها أو ما تبقى فيها من الأحياء والمباني العمومية والخاصة على اختلاف أنواعها وعصورها وأحوالها، والتي لم تطلها يد التغيير، ويقصد بها مجموع المباني ذات الأصالة والأهمية التاريخية التي ارتبطت بوجود الإنسان واستمرت عبر الزمان شامخة مجابهة كل العوامل والتغيرات زمنيا وبيئيا مع الإنسان حتى أصبحت تشكل جسدا واحدا مع البيئة والإنسان، لتكوّن بذلك منظومة واحدة لا يمكن فصل جزء منها على الآخر.

¹ - قانون عدد 35، يتعلق بإصدار مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية، العنوان الأول، أحكام عامة، الفصل الأول، المؤرخ في 24 فيفري سنة 1994م، تونس، ص: 05.

² - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، باريس، 1985م، ص: 129-138.

ويعد هذا التراث الحبل الرابط بين الأمة وماضيها وموطن عزّها وفخرها، فضلاً عن أهميته الاقتصادية والثقافية والعلمية.

ويدخل تحت إطار المباني التاريخية حسب ميثاق البندقية كلّ إبداع معماري معزول أو موقع حضري أو ريفي شاهد على حضارة خاصّة أو تطوّر متميّز أو حادثة تاريخية، ولا يقتصر هذا المفهوم على المباني الضخمة والرائعة بل يشمل المعالم البسيطة التي أصبحت تحمل مع مرّ العصور رمزية ثقافية¹.

4-1- أنواع المباني الأثرية:

خلف الإنسان عبر العصور عدّة مباني وصلت إلينا في أشكال وأحوال متباينة، ويمكن تصنيفها فيما يلي:

4-1-1- المباني الحيّة:

ويقصد بها تلك المباني التي مازالت تؤدّي وظيفتها الأصلية أو تُمارس فيها وظائف حديثة، ولكنها تحافظ على أصالتها².

ومن أمثلة المباني الحية نذكر المعابد والكنائس والبيوع والمساجد على مختلف أنواعها والمدن والحمامات والمدارس والجسور والخانات والأبواب والأسوار والابراج وغيرها من المنشآت الأخرى، ولكن هذه المباني لا تحتفظ في معظم الأحيان بأصالتها لما يطرأ عليها من تغييرات مع مرور الزمن كأعمال التجديد والتعديل والزيادات، وهكذا يترك كلّ عصر بصماته على المبنى الحي فيغدو وكأنّه متحفاً يستعرض الطرز وتقنيات كلّ عصر³.

4-1-2- الخرائب والأطلال:

تعرّضت الكثير من المنشآت المعمارية القديمة والمدن الأثرية إلى الهدم بسبب من الأسباب فهجرها الإنسان وتحولت إلى خراب، فتبدو بعض أجزائها قائمة في مكانها والبعض الآخر عبارة عن أنقاض وبقايا متناثرة، إنّ علماء الآثار لا يجدون في مثل هذه الحالات صعوبة في تحديد عصرها والتعرّف على معالمها⁴.

¹ - ميثاق البندقية، أساليب الحفاظ على الممتلكات الثقافية، المادة الثانية، البندقية، إيطاليا، 1964م، ص: 1-2.

² - محي الدين إيزيس فهد عبده، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا "أورفيريتو" وإمكانية تطبيقها في فلسطين "عراق بورين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2010م، ص: 12.

³ - عبد القادر الريحوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار، دمشق، 1972م، ص: 10.

⁴ - نفسه.

4-1-3- المبانى والمدن المندرسية:

بفضل العوامل الطبيعية مثل الرياح والسيول تتراكم الأتربة والرمل فوق المدن أو المباني المهجورة، وشيئا فشيئا تتشكل ما يشبه التلال التي تختلف بطبيعة الحال في مظهرها عن التلال الطبيعية، ولذلك يمكن الاستدلال عليها بسهولة، ولكن التعرف على معالمها لا يتم إلا بإجراء تنقيب علمي وإزاحة تلك الأتربة التي تراكمت عليها، ويمكن المحافظة على بعض مباني هذه المدن المندرسية من خلال إجراء صيانة بحيث تجعلها تقاوم العوامل الجوية المختلفة¹، والتي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الانتولوجية، أو الانثروبولوجية².

5- مفهوم الحفظ:

إن مجال حفظ الآثار يستعين في العصر الحديث بما توصل إليه العلماء من نتائج علمية هامة وأجهزة متقدمة في ميادين علوم الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والعلوم والهندسة وغيرها من العلوم التجريبية.

5-1- لغة:

الحفظ هو نقيض النسيان والغفلة، وهو الحفاظ، المحافظة على العهد والمحاماة على الحرم ومنعها من العد، والمحافظة تعني المواظبة على الأمر³، وفي القرآن الكريم ذكر في قوله: "حافظوا على الصلوات...⁴ أي واطبوا على إقامتها في وقتها⁵.

5-2- اصطلاحا:

¹ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:11.

² - حبيبة بوزار، واقع وآفاق الحماية القانونية للتراث المادي الأثري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص:13.

³ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م7، ط1، دار صادر، بيروت 1992م، ص: 441.

⁴ - سورة البقرة، الآية:238.

⁵ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المصدر السابق، ص:441.

هي مجموعة من الاستراتيجيات والآليات والوسائل التي تؤثر في الممتلك الثقافي أو على بيئته، تركز على البحث وإتباع تدابير وأساليب لمنع تدهوره والحفاظ عليه على المدى الطويل¹، لدى فبقائها المادي يفسح المجال أمام الدراسة والتفسير مستقبلاً².

6 - مفهوم الحماية:

يمكن أن تقسم الحماية إلى قسمين:

6-1- الحماية التقنية:

تتقسم بدورها إلى نوعين هما:

6-1-1- الوقاية:

وقاية المعالم والمواقع من كل الأخطار التي تتعرض لها والتي تتسبب في دماره من عوامل التلف³.

6-1-2- العلاج:

هو إيقاف التلف على المباني والمواقع وتدارك التأثيرات الخطرة وعلاجها ويشمل التقوية، والإصلاح والتجديد.

6-2- الحماية القانونية:

اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية على المستوى الوطني والمحلي التي تضمن بقاء الممتلك وحمايته من التطورات والتغيرات التي قد تؤثر سلباً على قيمته العالمية الاستثنائية، أو على سلامته أو أصلته، وكما ينبغي للدول الأطراف أن تكفل التنفيذ الكامل والفعال لمثل هذه التدابير.

7- مفهوم الصيانة:

إن كلمة الصيانة *coservare* مشتقة من الكلمة اللاتينية *Conservare*، وهي مؤلفة من بادئة "con" التي تعني "مع بعض معاً"، وكلمة *Server* التي تعني الحماية والإنقاذ للوصول إلى الأمان، وفي القرن الثامن عشر عرفت كلمة *Conservatory* كمبنى تحتمي في داخله النباتات الحساسة، وظهر في

¹ - ماري بريدكو، الحفظ في علم الآثار، الطرق والأساليب العلمية لحفظ وترميم المقتنيات الأثرية، تر محمد احمد الشاعر، م22، المعهد العلمي للآثار، القاهرة، 2002م، ص: 07.

² - مجد نجدي ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة نابلس فلسطين، 2010م، ص: 35.

³ - هزار عمران، جورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها صيانتها والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998م، ص: 101.

فرنسا لأول مرة عام 1789م تعبير Conservatoire ويعني معهد، هدفه حماية التقاليد وتطور فيما بعد ليصبح مدرسة لتعليم الموسيقى.

الصّون: هو كل عمل يستهدف فهم التراث الثقافي، ومعرفة تاريخه ودلالته، وضمان حفظه المادي، وعند الاقتضاء، عرضه وترميمه وإحياءه (ويشمل التراث الثقافي، وفقا للتعريف الوارد في المادة 1 من اتفاقية التراث العالمي، على الآثار ومجموعات المباني والمواقع ذات القيمة الثقافية)¹.

إنّ الغرض من صيانة نصب تاريخي غير معين تتضمن الحفاظ على أي تركيب داخل المخطط، وحيثما وجد موضع تقليدي فيجب الاحتفاظ به هناك، ويجب عدم السماح بإقامة بناء جديد أو هدم تحويل من شأنه أن يغيّر علاقات الكتلة واللون.

إنّ الغرض من صيانة وترميم النصب التاريخية هو حمايتها، باعتبارها أعمال فنية وشواهد تاريخية²، إنّ أي نصب تاريخي غير قابل للانفصال عن التاريخ الذي يقف شاهدا له وعن المكان الذي يوجد فيه، وان نقل كل أو جزء من النصب لا يمكن السّماح به إلاّ عندما تتطلب حماية النّصب ذلك أو عندما تبرر ذلك المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى³.

8- مفهوم الترميم:

اشتقت الكلمة الأجنبية Restoration - الترميم من الكلمة اليونانية Saturons - وتعني مسند أو قائمة، فتصبح الكلمة بمعنى تقويم الدعائم، وقد استعملت سابقا لتدل على أسلوب دفاعي عسكري، وفي وقت مبكر اكتسب تعبير الترميم Restore معنى الإصلاح، ونجد في قاموس الإنكليزية لصموئيل جونسون (Samuel Jonson) عام 1755م، معنى كلمة Restoration وهو "فعل الاستبدال في شكل الحالة"⁴.

إنّ عملية الترميم عملية قديمة قدم التاريخ، وهي إحدى العمليات الحيوية التي تمارسها الكائنات الحيّة يوميا، إذ وكل عملية تلف سواء أكانت ناتجة عن الهرم الطبيعي أو بفعل ظروف خارجية، تستدعي القيام بعملية إصلاح وترميم، فالخلايا ترمم نفسها بشكل دوري، والعنكبوت يصلح مسكنه كلّما تمزّق، والنمل والنحل جميعها تعيد ترتيب مساكنها كلّما دعت الحاجة، والمواد مثل الأحياء، منذ بدأ الإنسان بصنع

¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث الثقافي، مركز التراث العالمي، 2005م، ص:19.

² - ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة الثالثة، ص:01.

³ - نفسه، المادة السابعة.

⁴ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:93.

أدواته وأماكن سكنه بدأت عملية التلف، وقد أعطي الإنسان عقلاً فعلاً ويدين ماهرئين، ففكر وخطط ونفذ عملية الترميم من أجل حفظ هذه الأدوات وصيانتها من عوادي الزمن والطبيعة، وطور طرقه عن طريق التجربة¹.

إنّ عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للنصب، وتستند على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، وهي تتوقف عند اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي لا بد من القيام به مُميّزاً عن التكوين المعماري، ويجب أن يحمل طابعاً معاصراً، بعد تكوين ملف أثري لعملية التدخل على المعالم².

9- مفهوم الجرد:

9-1- لغة: جرد الشيء، يجرده جرداً، وجرّده قشره، وجرّد الجلد أي نزع عنه الشعر، ويقال رجل اجرد لا شعر عليه ويقال وثوب جرد بين القديم والجديد³.

9-2- اصطلاحاً: الجرد الأثري دراسة أولية يتم عن طريقها تحديد هوية الأثر، وموقعه ومحيطه، وحالته الراهنة، ومن الباحثين من يرى أن الجرد ليس وسيلة لاستخلاص المعلومات من المادة الأثرية لكي تتم دراستها وفق منهج واضح⁴.

أما فيما يخص جرد الممتلكات الثقافية العقارية فيعتبر من بين أهم المراحل في إعداد الدراسات والأبحاث وتنظيمها لاسيما في شقها المتعلق بتسجيلها، أو بالأحرى الإحصاء العلمي الدقيق لكامل تلك الممتلكات⁵، والهيئة التي وجدت عليها، وتتمثل أهميته فيما يلي:

- إعداد بطاقات جرد خاصة لكل نموذج من نماذج الدراسة، للإجابة على العديد من التساؤلات.

- إعداد بطاقة فنية للممتلك.

- فتح المجال لإعداد قوائم إحصائية لمعثورات الممتلك.

- يساهم في حفظ الموروث الثقافي وتسهيل دراسته.

ويتضمن قرار التسجيل في قائمة الجرد الإضافي المعلومات الآتية⁶:

¹ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:94.

² - ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة التاسعة، ص:02.

³ - عبد الرحمان ابن منظور، لسان العرب، م1، ج7، دار صادر، لبنان، 1968م، ص:587.

⁴ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المصدر السابق، م3، ص:115.

⁵ - عبد الكافي الكفاف، مدخل إلى علم الآثار، الأردن، 2004م، ص:123-117.

⁶ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 19، ص:07.

- طبيعة الممتلك الثقافي ووصفه.
- موقعه الجغرافي.
- المصادر الوثائقية والتاريخية.
- نطاق التسجيل المقرر، كلي أو جزئي.
- الطبيعة القانونية للممتلك.
- هوية المالكين أو أصحاب التشخيص أو أي شاغل شرعي آخر.
- الارتفاقات والالتزامات.

10- مفهوم التصنيف:

التصنيف هو تشخيص وإحصاء وتسجيل ودراسة المخلفات الأثرية بطريقة تسمح بوضعها في مجموعات حتى تتمكن من فهمها كنوع، والذي يشكل مجموعة من الخواص تشترك بها مجموعة من المواقع والأدوات والمعثورات فيما بينها لتظهر خواص مشتركة في بعض جوانبها.

وتأتي أهمية التصنيف كوسيلة ضرورية للأثري يهدف إلى تضمينها بشكل يساعد على فهمها واستيعابها والخروج بنتائج منها، مما يسمح لنا بوصف الموقع بطريقة منتظمة وعلى شكل مجموعات لنخرج بنتيجة نميز من خلالها أوجه الشبه والاختلاف بين المعلم المدروس وغيره من المعالم الأخرى، وفهم طبيعته والحياة التطورية له وعمره من خلال الوظيفة وتطورها¹.

ويذكر في القرار فتح الدعوى التصنيفية ما يأتي²:

- طبيعة الممتلك الثقافي وموقعه الجغرافي.
- تعيين حدود المنطقة المحمية.
- نطاق التصنيف.
- الطبيعة القانونية للممتلك الثقافي.
- هوية المالكين له.
- المصادر الوثائقية والتاريخية وكذا المخططات والصور.
- الارتفاقات والالتزامات.

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 18، ص:7.

² - نفسه.

11- مفهوم التسيير:

11-1- لغة: من سَير، سير، السَّير، الذهاب، سار يسيرُ سيراً ومسيراً وتسياراً ومسيرَةً وسيرورةً، والدَّابة مسيرةً إذا كان الرجل راكبها والرجل سائرٌ لها، والسيرة: الطريقة، يقالُ : سار بهم مسيرةً حسنةً، ويقال: هذا مثل سائر، أي سار بين الناس وشاع¹.

11-2- اصطلاحاً: " هو تنظيم نشاط بشري جماعي - هادف"، وأيضاً إنّه: فن وعلم سلوك التعامل مع الأفراد وتحقيق التعاون بينهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق أهداف مشروع ما ومن المنظور التنظيمي هو: إنجاز أهداف تنظيمية من خلال الموارد البشرية والمادية، وهو عملية مستمر ومتكاملة تبدأ بتحديد الهدف ثم رسم الطريقة المثلى للوصول إليه عن طريق ممارسة التسيير من خلال القيام بالوظائف الإدارية الخمس الأساسية (التخطيط- التنظيم- التوظيف - التوجيه - الرقابة)، والتسيير أيضاً هو: تنسيق الموارد المختلفة من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والإدارة والرقابة قصد الوصول إلى هدف مسطر مسبقاً².

11-3- الأسس العامة لتسيير التراث المبني:

عند تسيير التراث المبني لابد من احترام الأسس العامة التالية:

- إنّ الهدف من تسيير التراث المبني، هو المحافظة عليه (الميثاق الدولي لإدارة التراث 1990م المادة السادسة) وصيانتته بصورة دورية.

- إنّ المحافظة على التراث يشمل المحافظة على أصالته، ولأصالة جوانب رئيسة يجب احترامها جميعاً، وهي الأصالة في المواد والتصميم والحرفة وفي الوضعية (كما نصت عليه وثيقة نارا - اليونسكو 2005م).

- المحافظة على قيم التراث، وفي بعض الأحيان قد نحتاج إلى التضحية ببعض القيم القليلة الأهمية لمصلحة تحقيق الاستخدام، لكن يجب أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن (ميثاق البندقية 1964م المادة رقم 11).

- إنّ المحافظة على التراث يجب أن تتم وفق المعايير والقوانين والمواثيق المحلية والدولية (نظام الآثار في الدولة المعنية وميثاق البندقية 1964م، وميثاق لاهور 1980م، وميثاق واشنطن 1987م وميثاق نارا 1994م).

¹ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المرجع السابق، م3، ج24، ص: 2169.

² - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

- إتباع الشروط والمعايير الدولية في اختيار وظيفة إعادة استخدام التراث (ميثاق البندقية المادة رقم 5) مع دراسة الجدوى الاقتصادية.

- لإقامة أي نشاط، أو معرض، أو نشاط تجاري، أو تعليمي، أو ترميم أو إعادة تأهيل، فإنه يجب وضع خطة مدروسة معدة من قبل فريق من عدة متخصصين، كل في مجاله، (معماري، أثري، حرفي، متخصص في المآثورات الشعبية، أمين متحف، مرمم، قد يُحتاج إليهم جميعاً أو بعضهم حسب النشاط، مع أخذ الموافقة عليه من الجهات المعنية، ويجب تقسيم مدة تنفيذ الخطة إلى فترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة على حسب النشاط¹.

11-4-4 وظائف التسيير:

11-4-1-1 التخطيط:

يعدّ التخطيط في تسيير التراث المبني، القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية وهو أداة مهمة يمارسها المجتمع على مستوى الدولة والمؤسسة والأفراد، وهو عملية مستمرة لتحقيق الأهداف، علماً أنّه وسيلة وليس غاية، يشمل التخطيط:

- وضع أهداف تسيير التراث المبني واستراتيجياته وسياساته وإجراءاته وتنبؤاته.
- إعداد ميزانية تسيير التراث المبني التقديرية ووضع برامج عمله والجدول الزمني الخاصة به.
- تعدّ عملية اتخاذ القرارات جزءاً من وظيفة التخطيط، فاتخاذ القرار يتطلب الاختيار من بين البدائل المتاحة وطرق سير الأمور التي سيقوم بها الأفراد والإدارات والمؤسسة لمدة أيام وشهور وحتى سنوات قادمة.

11-4-2 التنظيم:

ترجع أهمية التنظيم إلى حقيقة أن العملية الإدارية لا تخرج إلى حيز الوجود والواقع إلاّ في إطار تنظيم شامل، كما تتوقف فاعليتها على شخصية هذا التنظيم والمبادئ التي يسير عليها.

11-4-3 التوظيف:

تعدّ الموارد البشرية من أهم الموارد في مشروع تسيير التراث المبني، وهي المطالبة بانتقاء الكفاءات والإطارات المؤهلة المتخصصة والرغبة في صنع الفارق والفاعلة على أساس الشّهادة والمؤهلات العلمية.

11-4-4 التوجيه:

بمجرد الانتهاء من صياغة خطط تسيير التراث المبني وبناء هيكلها التنظيمي وتوظيف العاملين فيها، تكون الخطوة التالية في العملية الإدارية هي توجيه العاملين لتحقيق الأهداف

¹ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/15م.

المخطط لها سلفاً، ويقصد بها توجيه المرؤوسين للقيام بالأعمال المطلوب تنفيذها طبقاً للخطة المسطرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

11-4-5- الرقابة: تهدف الرقابة إلى التأكد من أنّ تنفيذ عمل ونشاط المرؤوسين مطابق للأهداف الموضوعة في الخطة، لذلك ترتبط الرقابة بوظيفة التخطيط، والغرض الأساسي من الرقابة هو تحديد مدى نجاح وظيفة التخطيط، وتتضمن وظيفة الرقابة قياس وتصحيح أداء المرؤوسين والموظفين عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع في الخطة الموضوعة¹.

12- مفهوم الأصالة:

إنّ أصل هذه الكلمة مشتق من كلمة (Authente) والتي تعني باللغة اليونانية (أصيل)، ويصبح معنى (Authenticité) الشيء الواضح المعالم، وتبرز المشكلة الشائكة كيف يمكن استكمال الأجزاء المفقودة؟ وكيف يمكن التمييز بين القديم والجديد؟ ومتى يسمح باستبدال العناصر التالفة دون أن يضر ذلك بمبدأ الأصالة.

وبناء على نوع التراث الثقافي، يمكن اعتبار الممتلكات المعنية مستوفية لشروط الأصالة إذا جاء التعبير عن قيمتها الثقافية (كما جرى إقرارها في معايير الترشيح المقترحة) بعبارات صادقة وموثوقة فيما يخص مجموعة من الصفات المميزة لهذا التراث مثل²:

- الشكل والتصميم.
- المادة والجوهر.
- الاستعمال والوظيفة.
- التقاليد والتقنيات ونظم الإدارة.
- المكان والمحيط.
- اللغة وسائر أشكال التراث غير المادي.
- الروح والإحساس.

¹- مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

²- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص:32.

13- السياحة:

انحصر مفهوم السياحة وإلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي في السفر من أجل المتعة، هذه الفكرة تغيرت مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لتصبح فن لتلبية مختلف الرغبات اليومية التي تحث الإنسان على التنقل في عالمه اليومي¹.

إنّ السياحة في يومنا هذا لا تنحصر في نشاط للتمتع والاستجمام، ولكن هي أيضا فكرة للتنقل لأغراض مهنية وثقافية ومن هنا فإن السائح هو الشخص الذي يتنقل للتمتع وحب الاطلاع والرغبة في الاكتشاف، في مكان إقامته الاعتيادي أو الاستفادة من تنقل مهني، الغاية منه الحصول على رغبة شخصية.

وعلى حسب المنظمة العالمية للسياحة: نعني بالسياحة أنشطة الأشخاص المسافرين من مكان إلى آخر غير المكان المعتاد للإقامة لأكثر من ليلة ولمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويح، الأعمال أو غرض آخر.

يعتبر المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة: أنّ السياحة تشمل جميع النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية الناتج عن التنقل خارج مكان الإقامة ليلة واحدة على الأقل، وذلك بغرض الترويح، الأعمال، العلاج والمشاركة في نشاطات مهنية، رياضية أو دينية.

تعتبر السياحة عن مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة، بعيدا عن مقر إقامته المعتاد بغرض إتباع حاجاته أو تحقيقها لمصلحة طالما كانت هذه الإقامة لا تحقق له ربحا ماديا، هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني² متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص اللذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح³.

كما أن تعريف السياحة يبرز نقطتين أساسيتين وهما:

* المقصود بالسياحة هو انتقال شخص من بلده إلى بلد آخر طلبا لأمر بعينه.

¹ – Gerard Guibilato, Economie Touristique, Delta Spsi, Suisse, 1983, P10-30.

²– www.Tourisme.com.

³– أحمد الجلاّد، مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص:60.

* أن السياحة تفيد الانتقال المؤقت الذي يتم على سبيل الهجرة ولذلك فقد حددت مدة إقامة السائح بأنها أكثر من أربع وعشرين (24) ساعة، وأقل من اثني عشر (12) شهراً¹.

13-1-1 أشكال السياحة²:

للسياحة أشكال كثيرة ومتعددة والتي يمكن جمع مختلف معانيها وتقديمها بتجميع الخصائص في الأصناف الثلاثة الأساسية التالية:

13-1-1-1 السياحة الترويحية:

هذا النوع من السياحة بشقيه الثقافي والترفيهي يهدف في المقام الأول الى تغيير المناخ المعيشي الذي يقيم فيه الإنسان، ويعمل هذا النوع بصفة شبه مستمرة لخلق مجال ممتع بما يوفره المناخ المعيشي الجديد من وسائل الانتقال والإقامة والإطعام والرياضة والترفيه والثقافة مع حسن المعاملة ونظافة المكان، وهذه الخصائص في مجملها تشكل مقومات السياحة الناجحة.

13-1-1-2 سياحة الأعمال والمؤتمرات:

تشمل التنقلات ذات المصالح المهنية، وتمثل السياحة التقنية والعلمية، وكذا سياحة المؤتمرات، الملتقيات، المهام والمعارض.

13-1-1-3 السياحة الصحية:

تمثل سياحة الاستراحة والاستجمام تخص الحمامات المعدنية ذات الفوائد الطبية وشواطئ البحر ورمال الصحراء.

14- مفهوم التنمية المستدامة³:

لقد توصلت الندوة الثانية لهيئة الأمم المتحدة سنة 1992م بـ ريودي جانيرو والمعروفة بـ "قمة الأرض" إلى أنّ التنمية المستدامة هدف من الضروري الوصول إليه، بحيث تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتماد مفهوم حديث للتنمية ينصف الدول النامية ويؤدّي دوراً فعالاً في عملية التقدم ويبقى في نفس الوقت على التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو البيئي.

¹ - فاروق كامل عزالدين، جغرافية الترويج والسياحة، جامعة الزقازيق، مصر، 1992م، ص: 46.

² - نفسه، ص: 48.

³ - أمينة بن المجات، التنمية السياحية في قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2005م،

ص: 8.

غير أننا نجد ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة تعاريف كثيرة نابغة من خلفيات مهنية متباينة¹، تفاديا للدخول في هذه التفاصيل النظرية، نؤكد على أنّ الحفاظ على سلامة الممتلكات الثقافية لا يعني بأي شكل من الأشكال إيقاف العمليات التنموية، لأنّه من المستحيل الفصل بحسم بين المشاكل التي تعاني منها الممتلكات الثقافية والمشاكل الاقتصادية، لأنّ الإنماء الاقتصادي سيظل حيويًا مسبقًا، لكنه يجب أن يكون مخططًا يفهم في نطاق ضوابط أثرية شاملة لا لمرسوم يركز على الاهتمام بعناصر التراث باعتبارها من بين القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنّ الموارد الثقافية هي أساس كل نشاط اقتصادي سياحي، فإذا ما استغلت هذه الموارد بطرق عقلانية استطاعت المجتمعات البشرية تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي دون الإخلال بالنّظم الأثرية، أمّا إذا لم نعتدّ تسيير وحفظ الموارد التراثية فإنّ آثارها ستكون سلبية على التراث الأثري والاقتصادي معًا.

¹ - <http://www.isesco.org>.

الفصل الأول

التشريعات والمؤسسات الدولية والجزائرية المتعلقة
بالتراث المبني

أولاً - تطور مفاهيم المحافظة على التراث الثقافي.

ثانياً - المؤسسات والمنظمات الجزائرية والدولية.

ثالثاً - تشريعات حماية التراث الثقافي الدولية والجزائرية.

بقدر أهمية التراث المبنى تظهر أهمية المحافظة عليه، وضمان حمايته ضد الأخطار التي تواجهه، إذ أنه يمثل السجل الحضاري الذي ينقل إلينا بصمات الماضي، ويمكننا من معرفة مختلف الظروف السائدة في تلك الحضارات الماضية، من عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، لذلك وجب العمل على حمايته وضمان سلامته بكل الطرق والوسائل القانونية والتقنية.

أولاً- تطور مفاهيم المحافظة على التراث الثقافي:

لقد تباين الاهتمام بالحفاظ على التراث الثقافي بين العاطفة والحنين إلى الماضي، وبين العقلانية وضرورات الحاجة المنفعية في التواصل مع الماضي¹، ويرى بعض الباحثين أن الحضارة العربية الإسلامية قد أسست منذ القدم وبأسلوب عقلائي، من خلال تشريعات ونظم الحياة فيها، مفهوم الحفاظ على النسيج العمراني والمعماري الثقافي بشكل عام، وكان ذلك ظاهراً في الإبقاء على إنجازات الحضارات السابقة للإسلام بنفس القدر الذي عنى به الحفاظ على منجزات الحضارة الإسلامية، فقد أرست هذه الشريعة قواعد فقهية في إحياء الأرض الموات، والإقطاع، والحمى، والإرفاق، وأسس ما يعرف بالوقف، وهو تنازل شخص أو مؤسسة عن ملك للمصلحة العامة، على أن يكون الانتفاع بالعقارات الموقوفة ساري المفعول بشكل دائم طبقاً لشروط الواقف من حيث الاستعمال والمنفعة، وهذا لا يتحقق إلا بالحفاظ على العقار الموقوف، لدى فإن التواصل الحضاري يعدّ أساساً ضرورياً في حماية الممتلكات الثقافية التي تعود إلى مجتمعات مختلفة من الزوال والتغيير².

إلا أنّ الكثير من الممتلكات الثقافية العالمية سواء كانت إسلامية أو غيرها قد تعرّضت في مراحل مختلفة من الحقب التاريخية السابقة للهدم وإعادة البناء، وقد استخدمت مصطلحات تمّ تداولها والعمل بها مثل الحفاظ والترميم والتجديد والإضافة والرقع والقلع والنصب والهدم وإعادة البناء، وهذا ما سيجده القارئ في كتابات الأزرق³، والنعمي⁴، والمقريري¹، وابن خلدون²،

¹ - Unesco, Conservation des sites et des mobiliers archéologiques principes et méthodes, étude et documents sur le patrimoine culturel, p :2.

² - أحمد حسين أبو الهيجاء، أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري، مكتبة اليرموك، الأردن، 2011م، ص:08.

³ - محمد الأزرق، أخبار مكة وما جاء بها من الآثار، ج1، تح رشدي ملحس، دار الأندلس، بيروت، 1983م، ص:25.

⁴ - عبد القادر النعمي، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، ص:14-15.

ودهمان³ وغيرهم⁴، ولكن من الملاحظ أن مفهوم الحفاظ المطلق على القيم الرمزية والفنية والمعمارية لم يكن سائداً في كثير من الحالات⁵، وذلك في ظل الاحتياجات الوظيفية والمنفعية المختلفة، وحتى فيما يخص المباني التي تتميز بأهمية عالية، وهناك أمثلة لا حصر لها حول هذا الموضوع، يذكر منها ما بينه الأزرق⁶ في هدم الكعبة المشرفة وتوسّعاتها بإضافة الحجر إلى بنائها على يد عبد الله بن الزبير (63-73هـ/682-692م) مع الاحتفاظ بالقواعد التي شيّدت زمن إبراهيم عليه السلام، وقد حدث ذلك بالرغم من الأهمية العظيمة لهذا المعلم التاريخي والديني والرّمزي لدى المسلمين.

تسارع الاهتمام بشكل ملحوظ في حماية الممتلكات التاريخية، خاصة في المباني والمدن التاريخية بعد الثورة الصناعية، التي أدت إلى تطورات كبيرة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ونظراً لسرعة التحولات التي حدثت في مراحل زمنية محدودة نسبياً، فقد نتج عن ذلك تغيرات عمرانية مفاجئة وخاصة في مراكز المدن، لقد تسببت التغيرات الاقتصادية في العقدين الأخيرين، الناتجة عن تحول وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، في تحولات كبيرة على التراث العمراني، وقد اتسعت رقعة هذه التحولات في غياب استراتيجيات وسياسات محددة وبرامج فعالة تحول دون فقدان هذا التراث أو الحد من تدهوره⁷، إذ أنّ قوانين وأنظمة الحفاظ أتت في وقت متأخر في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فما زال كثير من قوانينها غير فعال أو بالأحرى ما زالت المباني مساهمة ومشرفة لأعمال الهدم والترميم "المدمر" في بعض الأحيان إضافة إلى أنّه نادراً ما يتوفّر مرمّمون ملمّون بتقنيات هذا العمل التخصصي

¹ - أحمد المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بدون تاريخ النشر، دار صادر، بيروت، ص:323.
² - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، بدون تاريخ النشر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الفصل 9 و10، ص:448.
³ - محمد دهمان، في رحاب دمشق، دار الفكر، دمشق، 1982م، ص:39.
⁴ - العابد بديع، الحفاظ المعماري في الحضارة العربية الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أيسيسكو، الرباط، 2010م، ص:94.
⁵ - عبد القادر نسومات والتونني، الحفاظ الغير المكتمل، المؤتمر التاسع للمعماريين المصريين، التراث المعماري والتنمية العمرانية، القاهرة، 1999م، ص:7.
⁶ - العابد بديع، المرجع السابق، ص:82.
⁷ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:08.

وطبيعة المهنة والثقافة المادية والمعنوية المجسدة في الممتلك العمراني والطبيعي، إذ لا تزال تود فكرة الترميم بمعنى التجديد أكثر من مفاهيم الصيانة والحفاظ.

لقد بدأت تظهر أعراض وأمراض جديدة على المدن والمباني التاريخية¹، وأصبح النظام الاقتصادي للمجتمعات الأوروبية يعتمد بالتحديد على الصناعة بدرجة أولى بدلا من الزراعة، وتبع ذلك تحول في أسلوب العمل والانتقال والهجرة وزيادة الكثافات السكانية في مناطق محددة، وتغير في البنى التحتية وشبكات المواصلات وغيرها، وظهرت الآلة وما تبعها من تلوث بيئي واهتزازات وتأثيرات كيميائية على المباني القائمة، وليس من الغريب الحديث عن أوروبا في هذا المقام، إذ كانت في القرنين السابقين مسرحا للنظريات والمقترحات المختلفة لمعالجة مشكلاتها المتعلقة بحماية تراثها والاحتفاظ في الوقت نفسه بالتقدم الصناعي وما تبعه من تطور تكنولوجي².

وقد عمّت بعض الأساليب الغربية التي تدعو إلى إعادة تنظيم المراكز التاريخية وتأهيلها كي تصلح لمتطلبات العصر المتجدد، وطبق ذلك في كثير من المدن الإسلامية، تمّ من خلالها تفريغ جزء مهم من المباني والساحات والفراغات التاريخية بهدف توسعة مبان دينية أو شق طرق تخترق المراكز التاريخية القديمة، ممّا ساهم في تقطيع أوصال النسيج العمراني التاريخي في قلبه النابض³، فتعارض هذا النهج مع طبيعة تكوين العضوي الناتج عن تفاعلات طبيعية واجتماعية وثقافية مجتمعة⁴.

لقد زاد الاهتمام بقضايا التراث الثقافي والطبيعي في المرحلة المعاصرة لأسباب عديدة، منها تنامي المشكلات التنظيمية داخل المناطق التاريخية، والتي سببتها إلى حد كبير المخططات التنظيمية، فظهر نتيجة لذلك الاكتظاظ العمراني وتلوث البيئة وتدهور أوضاع المباني والتشوه البصري في كثير من المدن، وتشكل التوجّهات الاقتصادية في معظم الدول العامل الأساسي في تحديد السياسات والخطط المتعلقة بتشجيع السياحة وترميم الآثار وتأهيل المواقع التاريخية، وقد

¹ – [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

² – أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 09.

³ – أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، حماية وصيانة التراث الحضاري، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص: 68.

⁴ – أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 10.

نجم في كثير من الأحيان صراع اجتماعي بين سكان المناطق التراثية والسياح من جهة، وبين المجتمعات المحلية والسلطات التنظيمية من جهة أخرى¹.

ونتيجة للمشكلات التي تتعرض لها المراكز التاريخية فقد أصبح من الضروري تحديد معايير ومناهج تحدد وسائل الحفاظ على هذه الممتلكات بما يضمن حمايتها واستمرارية نشاطها بشكل فعال، بما تعبر عن هوية ثقافية ومادية للمجتمعات التي تسكنها².

وقد كان لبعض المؤرخين والمنظرين أمثال فيكتور هوجو تأثير نظري واضح على مستوى العالم في مواجهة أعمال الهدم وإعادة البناء والتخطيط الجديد في مراكز المدن خلال قرن التاسع عشر، ولا تزال تتردد عبارة هوجو الشهيرة Hugo "إن الكتاب المكتوب من العمارة لا يعكف عن الحديث عن الأشخاص الذين سكنوا وأحبوا هذه المدينة في كل المراحل التاريخية التي عاشوها فيها، وهكذا تبقى المدينة الشاهد الصادق الوحيد والذي يمكن من خلاله قراءة الفكر لشعب ما"³.

تحدث رسكن Ruskin، الشهير في حماية الممتلكات الثقافية ومحاربة تزوير المعالم التاريخية، داعياً إلى الحفاظ على جميع مكونات المدينة ونسيجها التاريخي دون استثناء، فقد رأى أنّ المباني السكنية المتواضعة والبسيطة تعكس الواقع الذي كان الناس يعيشون فيه، إذ إنّها عبارة عن مجموعة عناصر تشترك مع بعضها لأنّها مكوّنة من أجزاء مختلفة ذات علاقة وثيقة ومتجانسة فيما بينها، ليست مكوّنة فقط من تلك المباني ذات القيمة الاستثنائية العالمية، ويرى رسكن أنّ المدينة لا تمثل نفسها في حقبة زمنية واحدة ولكنّها تراكم تاريخي لحضارات أناس مختلفين، لهم أفكارهم وأذواقهم المتعاقبة مع الزمن، لذا فقد قاوم رسكن بشدة أعمال الترميم التي كانت تقام بهدف تعميم طابع معماري واحد ليحل ما بقه من طابع آخر⁴، وحارب أيضاً الأساليب السائدة التي اتبعت في عصره والدّاعية إلى الحفاظ على ما يسمى وحدة الطراز عندما كان الترميم يركز على عصر واحد فقط من تاريخ المبنى مع إهمال المراحل المتعددة الأخرى وعدم احترامها⁵.

¹ - أحمد إبراهيم عطية، المرجع السابق، ص:68.

² - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:10.

³ - Hugo,v, Ware Against Demolishers, Edizione Stampa Alternativa, Viterbo, 1993, p:11.

⁴ - Ruskin,j, The Seven Lamps of Architecture, New Yourk, Dover Publication, 1989,p :07.

⁵ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:10.

أمّا فيوللي- لودوك Viollet-le-Duc وهو أحد أهم الخبراء في مجال ترميم المباني التاريخية في أوروبا في القرن التاسع عشر، فقد تحدّث بشكل خاص عن أساليب ونظريات تدعو إلى سبل ترميم المباني التاريخية، وعدّ Riergl حذف حلقة واحدة من سلسلة التقدّم مساويا ضياع المعرفة فيما يتعلق بحياة من سبقنا وأنّ الترميم يهدف إلى تزييف أو وقف العملية التراكمية لثقافة المادة التي تضيف باستمرار- مع مرور الزمن- مخزونا جديدا على السياق المعماري والأثري والحضري¹، وهذا يدعو إلى الحفاظ المطلق على الوضع القائم وجعله واجبا مشروعاً وحقا في نقل المعلم أو الوثيقة كاملة إلى المستقبل بغض النظر عن طبيعة وجودة المواد المكوّنة².

يخضع التعريف الحالي لمادّة الترميم بما يشمل تخصصاته المختلفة مثل: الترميم الأثري، والترميم المعماري، والترميم الحضري، وترميم المواقع الطبيعية³، لجدل حاد نظرا للمتغيرات التي طرأت مقارنة مع ما كان متعارفا عليه تقليديا، ممّا يزيد الحاجة إلى إعادة نظر في توضيح هذا المفهوم⁴.

يفسّر الترميم لغويا بإصلاح الشيء وتحسينه- سواء كان مبني أو مقتنيات أثرية غير معمارية- وإعادةه إلى وضعه السابق قدر المستطاع، والوصول إلى الشكل الأصلي يخضع إلى آراء واجتهادات متباينة حول الطابع والتكوين التاريخي، لذا فإنّ الممتلك قد يصبح عرضة للتغيير والتحول التدريجي والإزالة جزئيا أو كليا، شكلا ومادّة، أمّا الحفاظ على الممتلك فهذا يدل على وقاية الناتج النهائي من أجل حمايته وبقائه وديمومته المستقبلية⁵.

ينبغي- من هذا المنظور- أن يعمل "الترميم" على توفير الحد الأقصى الممكن من الحفاظ على المادة وذلك باحترام كل الإضافات التي تراكمت مع الزمن، كما سبق ذكره⁶، إذ إنّ الحفاظ

¹- Giambruno,C, Toward Urban Dim, ension of conservation(trans), Alliena Editrice, Firenze, 2002, p:63.

²- عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:15.

³- Vassallo, E, Historic Centrs 1861-1974(trans), in Restauro, n°19,Maggio-Giugno1975, Napoli, 1976, p:5.

⁴ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:11.

⁵ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:11.

⁶- Thierry Verdel, Géotechnique et Monument Historique, Institut national, polytechnique de Lorraine, école de Mines Nancy, 1993, PP: 295-297.

يعدّ سلسلة عضوية من العمليات التقنية التي تحقّق من خلال تكامل المواد والقيم الثقافية المكونة، أما مفهوم الحماية فيتعلق بالأعمال الوقائية التي تحول دون أسباب التدايعات الفيزيائية للمادة، وذلك بهدف العناية بكل ما يحمل من خصائص ومواصفات تراكمت عليه عبر الزمن.

يعدّ التأهيل عملاً أساسياً لديمومة البناء، إذ يؤدي إلى استمرارية في تركيبته الفيزيائية بشكل يضمن الحفاظ عليه من خلال استعماله، ويفضل أن يكون الاستعمال مماثلاً لما كان بالأصل أو جديداً يتناسب مع التوزيع الفراغي القائم، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال استحداث وسائل وتجهيزات صحية وتقنية وتأتيث ملائم¹، كي يصبح المبنى قابلاً لتوظيفته المستحدثة ومن ثمّ لتواصل بقائه ونقله للمستقبل، وقد عدّ دتسي - باردكسي Dezzi-Bardeschi، المؤرخ والمنظر في علوم الترميم، أنّ عمليات الصيانة ليست كافية من أجل الحفاظ على المعلم الأثري فحسب - وإن كان هذا الأمر يمثّل حاجة ضرورية - ولكن على المشروع أن يكون متكاملًا مع عناصر تساعد على ديمومته، مثل وسائل تقنية وتجهيزات وأثاث، ومن ثمّ بقاءه بشكل فعال وظيفيا واقتصاديا واجتماعيا، مع وجوب تمييز العنصر الجديد الذي يمكن اضافته لأغراض الضرورية بطابع مستقل وبمفردات واضحة المعالم ومعبر عن ثقافة وليدة عصرها، ولذا فإننا نستنبط مصطلح "التأهيل المحافظ" الذي ينتج عمليتين: الأولى تحقق الحفاظ الأكبر على المادة والسياق المحيط من أجل نقلها للمستقبل، والثانية تضيف عناصر مكتملة ذات جودة تضاهي الثقافة المعاصرة في التصميم، وهذا التعريف ينسجم مع أفكار (دتسي) الذي يرى نجاعة الترميم عندما ينتج عن مجموع عمليتين منفصلتين: ترميم = مشروع الحفاظ على الوضع القائم (قيمة موروثية) + المشروع الجديد (قيمة مضافة)، وهذا يتفق أيضا مع (بويتو) Boito في أول وثيقة إيطالية للترميم سنة 1883م، إذ حرص أن لا تكون العناصر المضافة مبهمّة أو مكررة بشكل مشابه أو مقلد لعناصر مشتقة من ماضٍ "لا رجعة له"، وأن تمثل الإضافات شاهدا نموذجيا على زمننا وثقافتنا الحديثة، ويكون ذلك بمثابة مرآة تتكلم وتشهد على قيمنا المعاصرة لتؤرخها مستقبلا طبقا لمستجداتها الأصلية².

قد تواصلت المناقشات والجدل حول مفاهيم الترميم والحفاظ في القرن العشرين وفي بداية القرن الواحد والعشرين، حيث تحولت النظريات المختلفة إلى وثائق وطنية ودولية تدعو إلى

¹ - <http://www.international.icomos.org/Fvenis.htm>.

² - Thierry Verdel, op.cit, PP : 295-297.

حماية التراث (بمفهومه العام) وتحدد المفاهيم الأساسية للعمليات المختلفة التي تتعلق بتنظيم المدن وترميم المباني التاريخية، إذ سادت حديثاً مصطلحات كثيرة في مجال الترميم المعماري واستفاض الباحثون في تفسيرها حسب وجهات نظرهم في الفلسفات والأفكار والثقافات، وقد ركزت منظمة اليونسكو من خلال الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي في مؤتمراتها وتوصياتها الدولية على توضيح المصطلحات المعنية بهذه المواضيع.

وظهرت مصطلحات جديدة في تصنيف التراث مثل: التراث المبنى، والآثار المنقولة وغير المنقولة، والقيمة الفنية والمعمارية والرمزية، وظهرت مصطلحات فنية تشير إلى الوسائل المتاحة (الممنوعة والمسموح بها) للتعامل مع المناطق والمباني التاريخية، نذكر منها: الوقاية، المحافظة، الحماية، التقوية والتدعيم، الصيانة، الترميم المحافظ، الترميم، التأهيل، إعادة الاستخدام، الإكمال، التحديث والتجديد، إعادة البناء¹.

وقد تعددت أساليب تعريف هذه المصطلحات طبقاً لكل مفهوم، وظهرت محاولات عديدة لإيجاد صيغة مشتركة بين الدول، وما زال النقاش والجدل قائماً²، وتوالت على ذلك الدراسات والأبحاث المعمقة في مستويات الحفاظ على التراث³، فنشطت في النصف الأخير من القرن العشرين مؤسسات عديدة غير اليونسكو، مثل (المركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميمها، والمجلس الدولي للآثار والمواقع، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومرافقها) بتحديد الحماية على المستوى الدولي وذلك باعتماد التراث المعماري والمبنى للدول تراثاً عالمياً ليس حكراً على أحد، وقد صيغت المفاهيم العامة لحماية التراث⁴، وعقدت المؤتمرات ووضعت الاتفاقيات والتوصيات، وضعت اليونسكو بعض التعريفات المناطة بالتراث الثقافي والطبيعي⁵، ففي التراث الثقافي جاء ما يأتي:

¹ – [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

² – عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:14.

³ – أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:12.

⁴ – عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:17-18.

⁵ – اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية المتعلقة بالتراث العالمي، الملحق رقم1، باريس، 2005م، ص:55.

- الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

- التجمعات العمرانية المميّزة: مجموعة من المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

- المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجي¹.

أما القيمة العالمية الاستثنائية:

فهي الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/أو الطبيعية بحيث تتجاوز أهمية الحدود الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء، وتكون حماية مثل هذا التراث ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي بأسره، وقد وضعت اليونسكو أمثلة حول معايير تقدير القيمة العالمية الاستثنائية، وهي أن تتجلى في الممتلك تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد مدة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم، تتعلق بتطور فن العمارة أو التكنولوجيا أو الصروح الفنية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية، ولكي يعد الممتلك ذات قيمة عالمية استثنائية يجب أن يستوفي شروط الأصالة من حيث الشكل والتصميم والمادة والجوهر والاستعمال والوظيفة والتقاليد والتقنيات ونظم الإدارة والمكان والمحيط واللغة وسائر أشكال التراث غير المادي والروح والإحساس، ويكون الممتلك أصيلاً إذا لم يشهد عمليات إعادة بناء البقايا الأثرية أو المباني أو الأحياء التاريخية إلا في ظروف استثنائية، كما لا تقبل عملية إعادة البناء إلا إذا استندت إلى الوثائق كاملة وتفصيلية ولا تقبل إطلاقاً على أساس الافتراضات².

¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:56.

² - نفسه.

أما على المستوى الوطني فقد استخدمت الدول المتقدمة في مجال حماية التراث ومنها الدول الأوروبية أساليب تنظيم عمليات الحماية من خلال تحديد المستويات والمسؤوليات والصلاحيات، فظهر هناك المستوى الوطني والذي أتى من خلال القوانين والتشريعات العامة ذات المفهوم السيادي ليعزز وسائل الحماية ويتحكم في مسارها ويوجه أساليبها، واستخدمت وسائل وآليات لتنفيذ تشريعات الحماية من خلال مخططات¹ وأنظمة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي، إذ أتت هذه الدول أساليب تسلسلت في تدبيرها التنظيمية والفنية من ناحية التفاصيل لضمان إمكانية تنفيذ المخططات على أرض الواقع².

ثانياً - المؤسسات والمنظمات الجزائرية والدولية:

تؤثر المؤسسات والمنظمات التي تصدر منها القوانين والمواثيق، على كيفية ونوعية الحفاظ على المباني والمواقع التاريخية، لذلك تسعى الدول إلى استحداث مؤسسات وأنظمة وسن قوانين بما يتلاءم مع مصالحها التنموية والاجتماعية.

1- المؤسسات والهيئات المحلية:

هناك مؤسسات وهيئات عديدة تتكفل وتتدخل في الحفظ والتسيير وإعادة الاعتبار للتراث المبنى، ذات علاقة مباشرة، نذكر منها:

1-1-1- وزارة الثقافة:

تعتبر المؤسسة التنفيذية المسؤولة على الحفاظ ووقاية التراث الثقافي وصيانته، ويمثل الوزارة على مستوى كل ولاية هيئات ومؤسسات، تقوم بدور الإدارة، الحماية، الحفظ، التسيير، وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي على المستوى المحلي، وهي:

1-1-1- مديرية الثقافة:

أنشئت مديرية الثقافة لأول مرة كمؤسسة تهتم بالتراث الثقافي وتعتني به، في الولايات التالية: الجزائر، قسنطينة، وهران، وقد كان ذلك طبقاً للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في رمضان 1394هـ الموافق 8 أكتوبر 1974م، الذي يتضمن تحديد شروط تنظيم وتسيير مديريات الولايات المكلفة بالأخبار والثقافة، وقد جاء لأول مرة في البند الثالث اهتمام السلطات بالتراث الثقافي،

¹ - Unesco, op.cit, p :2.

² - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:13.

وذلك بإنشاء مديرية فرعية للفنون الجميلة، والمتاحف والآثار والأماكن التاريخية، وتم وضع استراتيجية تهتم بالتراث الثقافي في البند الثاني من المادة السادسة. ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 92-281 مؤرخ في محرم عام 1413 هـ الموافق 6 يوليو سنة 1992م وكذلك المرسوم رقم 94-414 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 هـ الموافق 23 نوفمبر سنة 1994م، وقد ساهم هذان المرسومان في تقوية التشريع في مجال حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه.

مهام مديرية الثقافة في مجال الحماية والحفظ ما يلي:

- مكاتب الآثار والأماكن التاريخية المكلف.
 - إحصاء وفهرسة الأملاك الثقافية الأثرية منها وغير الأثرية في الولاية.
 - وضع جرد للتراث الثقافي الذي يرتب أو يمكنه ترتيبه حسب نوعيته.
 - السهر على حفظ الآثار التاريخية والأماكن الثقافية والطبيعية المرتبة في الولاية.
 - تعريف الآثار والأماكن التاريخية عن طريق حملات الأخبار والزيارات الدورية.
 - تنسيق أشغال لجنة الولاية الخاصة بالآثار والأماكن الأثرية.
- كما تكون مهامها أيضا حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي لسنة 1992م، المادة 4 كما يلي¹:
- السهر على حماية المعالم والمواقع والأماكن التاريخية وصيانتها والحفاظ عليها.
 - السهر على تطبيق التشريع في مجال المعالم والمواقع الأثرية.
 - متابعة عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه والحفاظ عليه.

1-1-2- الولاية:

هي مؤسسة تنفيذية على المستوى الولائي، تساهم في حماية التراث الأثري، فللوالي صلاحية اقتراح تسجيل الممتلكات الثقافية ذات الأهمية من وجهة التاريخ، والفن، أو معلم الآثار أو العلم، أو الدين، أو التقنيات التي تشكل ثروة ثقافية للأمة في قائمة الجرد الإضافي، بعد استشارة لجنة الممتلكات الثقافية في الولاية المعنية، وذلك طبقا للمادة 51 من قانون 04/98 الخاص بحماية التراث الثقافي²، كما يشارك ممثلين عن الولاية بصفة استشارية في اللجنة الوطنية للممتلكات

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 92-281، يتضمن تنظيم وسير مديرية الثقافة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 05 محرم عام 1413 هـ الموافق 6 يوليو سنة 1992م، المادة الرابعة، ص: 06.

² - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 51، ص: 11.

الثقافية وفقا للمادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 01-104 مؤرخ في 29 محرم عام 1422 هـ الموافق 23 أبريل سنة 2001م¹، وتم تحديد تشكيل اللجنة وأشكال تدخلها في الفصل الثاني من نفس المرسوم، ولهذه الهيئة مصالح تعمل على مستوى البلديات وهي:

1-1-3- البلدية:

تسهر على المشاركة في حملات جرد المعالم والمواقع الأثرية الموجودة على مستوى ترابها، كما هو واجب على البلدية مراقبة المعالم والمواقع الأثرية الموجودة في ترابها وحمايتها في إطار الأعراف والقوانين المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية.

يشارك ممثلين عن المجالس الشعبية بصوت استشاري في اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وفقا للمادة الرابعة عشرة من المرسوم التنفيذي رقم 01-104 مؤرخ في 29 محرم عام 1422 هـ الموافق 23 أبريل سنة 2001م².

1-1-4- الدواوين:

أنشأت الدولة الجزائرية عدة دواوين تعنى بحماية التراث الأثري منها:

أ- الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها:

أنشئ الديوان الوطني لإدارة واستغلال التراث الثقافي المحمي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 05-488 الموافق ل 20 ذو القعدة 1426 هـ الموافق 22 ديسمبر 2005م الخاص بتغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم والتاريخية³ وتبديل تسميتها⁴. طبقا للمادة الأولى من نفس القانون فإن الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 01-104، يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في عام 1422 هـ الموافق 23 أبريل سنة 2001م، ص:05.

² - المرسوم التنفيذي رقم 01-104، المرجع السابق، المادة 14، ص:05.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 87-10، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع التاريخية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1407 هـ الموافق ل 6 يناير 1987م، ص:07.

⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 05-488، تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها، الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ 20 ذي القعدة عام 1426 هـ الموافق 22 ديسمبر سنة 2005م، المادة الرابعة، ص:08.

يخضع الديوان للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الغير، يكلف الديوان بتسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1414هـ الموافق 15 يونيو سنة 1998م ما عدا التشكيلات الوطنية الموجودة في المتاحف الوطنية، وبهذه الصفة يقوم الديوان بما يأتي¹:

● التسيير:

- ضمان حفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة و حراستها.
- إعداد دفتر الشروط الخاص باستعمال الممتلكات الثقافية المخصصة له ويسهر على احترامها والتي تقوم السلطة الوصية أو أجهزتها غير مركزية بإعداد برامجها.

● الاستغلال:

- ضمان نشاط ثقافي في الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له بتنظيم عروض وتظاهرات مختلفة.
- ضمان مهام الاتصال من خلال المعلومات لمستعملي التراث في الجزائر وفي الخارج بشكل خطي وسمعي.
- القيام بتكليف من يقوم بإعادة إنتاج الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية باستعمال جميع الدعائم لأغراض تجارية بغية ترقية التراث الثقافي ومعرفته وتعميمه.
- ضمان مهام الاستشارة باتجاه المالكين ومستعملي الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.
- المشاركة في التظاهرات الثقافية التي تهدف إلى معرفة الممتلكات الثقافية وترقيتها على الصعيد الوطني والدولي.
- ويمكن للديوان عند الاقتضاء وبطلب من المالكين، ضمان مهام صاحب المشروع المفوض بالنسبة للمشاريع ترميم وحفظ الممتلكات الثقافية.
- يضمن الديوان أيضا مهام الخدمة العمومية المنصوص عليها في دفتر الشروط العام²، والتي هي كالاتي:

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 05-488، المرجع السابق، ص:17.

² - نفسه، ص:19.

- أ- الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية باستثناء المجموعات الوطنية التابعة للمتاحف الوطنية:
- البحث الوثائقي: ويتمثل في وضع وثائق مكتوبة (نص) وبيانية (رسومات- خرائط) صورية باستعمال الوسائل التقنية والسمعية البصرية والرقمية للتعرف على الممتلكات المحمية وتحديد موقعها.
 - وتتطلب هذه العملية وسائل طبوغرافية وكذا بحثا واطلاعا على الفهارس (البطاقية، الأرشيف) وعلى الوثائق الأيقونية.
 - التحقيق: للقيام بإحصاء حول الممتلكات الثقافية الموزعة عبر التراب الوطني أيًا كانت طبيعتها أو أنواعها.
 - ✓ تحديد ميدان التحري: إعداد مخطط تدخل ثلاثي على أجزاء التراب المعنية والمحددة حسب تقسيم يأخذ بعين الاعتبار الإمكانات الجغرافية والمادية.
 - ✓ التنسيق مع الممثلين القطاعيين على المستوى المحلي (مديريات الولايات).
 - ✓ فحص المعطيات (التي تم تجميعها في المرحلة الأولى).
 - ✓ تحقيق طبوغرافي على المواقع والفضاءات.
 - ✓ إحصاء جميع الممتلكات الأثرية، تحديد الموقع والمخصصات وطبيعة الحماية وحدود المناطق المحمية بالنسبة للممتلكات الأثرية والصور الخاصة بالممتلكات الثقافية.
 - استرجاع الإحصاء:
 - إعداد خرائط لتحديد موقع الممتلكات بمحيطها ومنطقة الحماية.
 - تصنيف طبيعتها الثقافية حسب طبيعتها، ونوعها باستعمال دعائم خطية أو إلكترونية.
 - تثمين المعطيات:
 - نشر النتائج: إعداد ملفات وثائقية للمؤلفات والمقالات المنشورة باستعمال دعائم خطية وإلكترونية أو وثائق سمعية بصرية.
 - معالجة إحصائية للمعطيات: النشر.
 - الحفظ المادي للملفات الأصلية (وضع نظام وثائقي) والنسخ طبق الأصل لهذه الملفات بغية إعلام الجمهور.
 - حفظ الرصيد الفوتوغرافي والخطي وكذا الصور الرقمية.

ب- حفظ الممتلكات المنقولة.

ج- الحفاظ على المنشآت والتجهيزات الخاصة بالممتلكات الثقافية الأثرية وصيانتها.

ب- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته (OPVM)¹:

أنشئت هذه المؤسسة سنة 1970م، كانت تدعى ورشة دراسات الترميم لوادي مزاب، وهي أول مؤسسة على المستوى الوطني تعني بالتراث المبنى، كانت مهامها ما يلي:

- تكوين مخزون وثائقي حول المواقع والنصب التاريخية لمختلف مناطق الولاية.
- إعلام و تحسيس المحيط بضرورة مشاركته في الحفاظ على هذا الموروث الحضاري.
- القيام بتأطير واستقبال الطلبة والباحثين وكذا الزوار لهذه المواقع والمعالم التاريخية.

وفي ظل التطور الكبير الذي عرفه سهل وادي مزاب ومن أجل تحقيق تطور منسجم مع الحفاظ على الثقافة والإرث الحضاري في إطار تنمية مستدامة كان من الضروري إنشاء مؤسسة جديدة لتكون الشريك الذي يتكفل بصفة فعالة لترقية التراث الثقافي بوادي مزاب².

بمقتضى المرسومين التشريعيين رقم: 419/92 و 420/92 المؤرخان في 22 جمادى الأولى عام 1413هـ الموافق لـ 17 نوفمبر 1992م تمت ترقية المؤسسة من ورشة دراسات إلى " ديوان حماية سهل وادي ميزاب وترقيته"³، وهكذا وتبعاً لهذه الوضعية القانونية الجديدة تدعمت صلاحيات المؤسسة الحديثة النشأة فأصبحت تحظى باستقلالية مالية ومعنوية.

ج- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09 - 407 مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي وتحديد تنظيمه وسيره، بحيث أصدر مرسوم آخر يحدد القانون الأساسي للديوان، وهو المرسوم التنفيذي رقم 14- 04 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1435هـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2014م.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، الجزائر، ص: 04.

² - نفسه، ص: 8.

³ - المرسومان التنفيذيان رقم 419/92 و 420/92 ، المتضمنان ترقية المؤسسة من ورشة دراسات إلى " ديوان حماية سهل وادي ميزاب وترقيته، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخان في 17 نوفمبر 1992م، ص: 12.

⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 09- 407 ، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م، ص: 04.

د- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتندوف:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09 - 408¹ مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق 29 نوفمبر سنة 2009م يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتندوف وتنظيمه وسيره، بحيث أصدر مرسوم آخر يحدد القانون الأساسي للديوان، وهو المرسوم التنفيذي رقم 14-03 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1435 لـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2014م.

هـ- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتوات قورارة تديكلت:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-409² مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي وتحديد تنظيمه وسيره، بحيث أصدر مرسوم آخر يحدد القانون الأساسي للديوان، وهو المرسوم التنفيذي رقم 14-05 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1435 لـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2014م.

1-1-5- الحظائر الوطنية:

أنشأت الدولة الجزائرية مجموعة من الحظائر الوطنية التي تسهر على تسيير كل ما يتعلق بالممتلكات الثقافية في المناطق التابعة لها وهي:

أ- الحظيرة الوطنية للأهقار:

أنشأت هذه الحظيرة الوطنية استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 87 - 231 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1408 الموافق 3 نوفمبر سنة 1987م يتضمن إنشاء ديوان حظيرة الأهقار الوطنية³ للأماكن الآتية:

- المنطقة الأولى: جبال الأهقار الوسطى (أطاكور، أغشوم، أدرار، أحكاغوان هليجن، سركوت).

- جبال الطاسيلي وإن أهقار (شرقا وغربا)، تين شرغور، وتين ميساو.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 09-408، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م، ص:08.

² - المرسوم التنفيذي رقم 09-409، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م، ص:12.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 87 - 231، يتضمن إنشاء ديوان حظيرة الأهقار الوطنية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1408 الموافق لـ 03 نوفمبر سنة 1987م، ص:05.

- الأماكن الواقعة في محور تيت أباليسا، سيلات، تين داهار، ومحطات الرسوم الجدارية في ايكار، وإن أمقال.

- المنطقة الثانية: جبال تافداست، مرتونك، وأمدور.

- المنطقة الثالثة: أدرار وجبال طاسيلي الاراك، ومن الأحت، واليميدير ابتداء من النطاق السابق للطاسيلي في أراك تين خليفة، وتيديكلي الجنوبي حتى وادي ولان-اسجرا، وايميدير أوسادرت.

- المنطقة الرابعة: أحرش إن غار المتحجرة، وفجارة الزواء، وعقبة إن الحجات التي هي منفذ إلى هضبة تادامات والأراضي التي تتكون منها "حظيرة أهقار الوطنية".

ب- الحظيرة الوطنية للتاسيلي:

أنشأت هذه الحظيرة الوطنية استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 72 - 168 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1392هـ الموافق لـ 27 يونيو 1972 الذي يتضمن إنشاء الحظيرة الوطنية للتاسيلي¹ والمؤسسة العمومية المكلفة بتسييرها.

تشمل حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 87-88 المؤرخ في 22 شعبان 1407هـ الموافق لـ 21 أبريل 1987 أراضي الهضبة التي تدعى "تاسيلي أزقار" وحدودها الجغرافية: من الشرق: الشريط الحدودي مع الجماهيرية العربية الليبية.

من الجنوب الشرقي: الحدود مع جمهورية النيجر حتى وادي تافاسست غربا.

من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي: يسلك حدها إيدمبو حتى تلتقي بالجرف في علوتين-نوار، ويمتد هذا الجرف إلى إمقيد.

من الشمال: يكون حد الجبل هو منطقة التماس بين الهضبة والكثبان ويجسده طريق إليزي-إمقيد المعبد غربا، وطريق إليزي تارت غير المعبد شرقا.

- تشكل مكتبات إدمير وتيهوداين مناطق متاخمة وتدمج في الحظيرة.

وهذه الأراضي التي تتكون منها "حظيرة التاسيلي الوطنية" معينة في التصميم الملحق بأصل هذا المرسوم.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 72 - 168، يتضمن إنشاء الحظيرة الوطنية للتاسيلي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 16 جمادى الثانية عام 1392هـ الموافق لـ 27 يونيو 1972م، ص:08.

1-1-6- المراكز:

أسست الدولة الجزائرية من خلال وزارة الثقافة مراكز بحث تساهم في حماية التراث الأثري، والتي تتمثل في:

أ- المركز الوطني في البحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ:

أنشأ المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 141 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413هـ الموافق لـ 14 يونيو 1993 المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، والرسوم التنفيذية رقم 03-462 المؤرخ في 07 شوال 1424هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 2003م الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي السابق ذكره.

يقوم المركز بالأبحاث في ميدان علوم ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ، وتشمل الإنسان والتجمعات البشرية وممارساتها الثقافية وتفاعلاتها مع المحيط من عصور ما قبل التاريخ إلى أيامنا هذه.

يقوم بجميع الأعمال ذات الطابع الجيومورفولوجية والأثري التاريخي مما له علاقة بمهمة تكوين رصيد وثائقي وبنك للمعطيات يرتبطان بهدفه، وفي نشر المعرفة وتعميمها في ميادين اختصاصه¹.

ب- المركز الوطني في علم الآثار²:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تهتم بالتراث الأثري الجزائري بكل حقه، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 491 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م، المتضمن إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار، وتطبيقاً لأحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420هـ الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 1999م، الذي يحدد كيفية إنشاء المؤسسة وعملها، وبمقتضى القرار الوزاري

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 93 - 141، المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413هـ الموافق لـ 14 يونيو 1993م، ص:10.

² - المرسوم التنفيذي رقم 05 - 491، المتضمن إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م، ص:18.

المشترك المؤرخ في 12 رمضان عام 1430 هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 2009م، حدد فيه التنظيم الداخلي للمركز الوطني للبحث في علم الآثار (الإدارية والتقنية ودوائر البحث).

- مجالاتها في دوائر البحث هي¹:

- دائرة علم الآثار التاريخي.

- دائرة الإنتاج والثقافة المادية.

- دائرة الخرائط الأثرية.

- دائرة الآثار والمحيط.

1-1-7- المخابر:

توجد مجموعة من المخابر البحثية التي اعتمدت من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين سنوات 2008م و2012م تنشط في مجال حماية التراث المادي وتعمل على ترقبته، ويمكن أن تساهم في عمليات الجرد بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية المخولة لها قانونا إجراء مثل هذه العمليات.

1-2- مديرية التعمير والبناء:

لها دور فعال وحاسم في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، وهي مؤسسة تسهر في إطار القوانين والتشريعات على التهيئة العمرانية، واحترام الجودة في الأعمال المعمارية بمراعاة حماية المواقع الأثرية والتاريخية والمعالم الثقافية والطبيعية.

وتعمل مديرية التعمير من خلال مخططات التهيئة العمرانية على حماية المحميات الأثرية والمواقع الأثرية وذلك طبقا لقانون التهيئة العمرانية 29/90، وكذا مراعاة الشروط والأحكام عند منح رخص البناء للخواص والمؤسسات العمومية، كما تسهر على حماية التراث الأثري في إطار القانون الخاص بحماية التراث 04/98.

1-3- مكاتب الدراسات:

تعمل بطريقة مباشرة وفعالة في الحفاظ على التراث الثقافي، بالمساهمة في الجرد، معاينة المعالم، إعداد الدراسات والسهر على تنفيذها، وقد عملت الوزارة الوصية رغبة في ضمان حماية أفضل للتراث الثقافي، بتحديد تخصص المهندسين المعماريين للمعالم الأثرية، وكذا كفاءات

¹ - القرار الوزاري المشترك، حدد فيه التنظيم الداخلي للمركز الوطني للبحث في علم الآثار، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 12 رمضان عام 1430 هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 2009م، ص:12.

ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الاضافي لحساب الإدارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 9 شعبان عام 1424 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 2005م، يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية¹، ليأتي بعده القرار الوزاري المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 13 أبريل 2005م، المتعلق بالأحكام الخاصة بتنفيذ الأعمال الفنية على الممتلكات الثقافية العقارية المحمية، كما تمّ تحديد دفتر الشروط المنظم لتعهدات ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1426 هـ الموافق لـ 29 ماي سنة 2005م.

أما مهام مكتب الدراسات وطرق تدخّله لترميم الممتلكات الثقافية فقد تمّ تحديدها في القرار الوزاري المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1426 هـ الموافق لـ 31 ماي سنة 2005م، حيث يحدّد مهام ممارسة الأعمال الفنية المتضمنة ترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

1-4- المجتمع المدني:

الجمعيات التي تسهر على التوعية والتحسيس بأهمية التراث، كما يشارك ثلاثة ممثلين عن الحركة الجمعوية المكلفة بالتراث الثقافي يعينهم الوالي من بين المنخرطين في جمعيات بإسهاماتهم في حماية التراث الثقافي المحلي وتثمينه بصفة استشارية في اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية².

2- المنظمات الدولية:

إنّ الاهتمام العالمي بالتراث وحمايته وما يرتبط به، قاد إلى إقامة مؤسسات ومنظمات دولية تتولى الاهتمام به وحمايته وبالتالي رعايته خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ قامت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتفرعة عنها مثل منظمة اليونسكو التي قامت بالمساعدة على إحداث هيئات تساعد على حماية المباني والمواقع الأثرية ICOMOS المجلس الدولي

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-322، يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 9 شعبان عام 1424 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 2005م، ص:17.

² - المرسوم التنفيذي رقم 01-104، المرجع السابق، المادة 14، ص:05.

للمباني والمواقع الأثرية، والمجلس الدولي للمتاحف ICOM، المركز الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وترميمها (الإكروم) ICCROM بروما¹:

2-1- اليونسكو:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تأسست عام 1945م، وهي اليوم تتألف من 191 دولة من الدول الأعضاء، (المؤتمر العام والمجلس التنفيذي) تجتمع بصفة دورية لضمان حسن أداء، وتحديد الأولويات ووضع أهداف للأمانة العامة، من ضمن أهداف اليونسكو الحفاظ على التراث العالمي والذي تشكل الآثار جزءا هاما منه وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة للشعوب.

ولأجل تحقيق ذلك تعقد باستمرار لقاءات ومؤتمرات وورشات عمل مع الجهات الرسمية في الدول الأعضاء.

2-2- المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM):

إنّ الإكروم هو منظمة دولية حكومية يقع مقرها في روما (إيطاليا)، أنشأتها اليونسكو في عام 1956م، وتتمثل مهامها النظامية في الاطلاع ببرامج في مجال البحوث والتوثيق والمساعدة التقنية والتدريب وتوعية الجمهور بهدف صون التراث الأثري المنقول والغير المنقول². هدفه مكرّس لحفظ ووقاية التراث الأثري، وأعضاءه من كل دولة من الدول التي أعلنت الانضمام إليها، وهي موجودة لخدمة المجتمع الدولي ممثلا في الدول الأعضاء فيها، والتي يبلغ عددها في الوقت الحاضر أكثر من 125، وهي المؤسسة الوحيدة من نوعها في العالم لتعزيز حفظ جميع أنواع التراث الثقافي، على حد سواء المنقولة والغير المنقولة.

جاء قرار تأسيس المركز الدولي لدراسة وحفظ وترميم الممتلكات الثقافية في الجلسة التاسعة للمؤتمر العام لليونسكو في نيودلهي عام 1959م بناء على دعوة الحكومة الإيطالية.

يهدف دور المركز إلى تحسين نوعية الحفاظ على التراث الثقافي فضلا عن زيادة الوعي بأهميته، وهو يساهم في المحافظة التراث الثقافي في عالم اليوم وبالنسبة للمستقبل من خلال

¹ - شوقي شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، العدد 104، دمشق، ذو الحجة 1427 هـ الموافق لـ 26 كانون الأول 2006م، ص:297.

² - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص:19.

خمس مجالات رئيسية من النشاط وهي: التدريب، التوثيق، البحوث، المساعدة التقنية وتوعية الجمهور في مجال المحافظة والحماية.

• التدريب:

يساهم المركز في المحافظة والتشجيع على التدريب عن طريق أنواع جديدة من المواد والأدوات التعليمية، وتنظيم أنشطة التدريب المهني في جميع أنحاء العالم 1956م.

• التوثيق:

المنظمة، واحدة من المعالم الرائدة في مجال الحفظ والمكتبات، أكثر من 89000 من المداخل المتصلة، الكتب والتقارير والمجالات المتخصصة في أكثر من 40 لغة، والمركز له أكثر من 17000 صورة بالإضافة إلى ذلك يقدم هذا الموقع معلومات شاملة عن الأحداث الدولية وفرص التدريب في مجال الحفظ واستعادة التراث.

• البحث:

يكون ذلك بتنظيم وتنسيق اجتماعات لوضع منهجيات ونظم مشتركة لتشجيع وتعرف التراث الثقافي دوليا وإيجاد المعايير الحديثة اللازمة لحفظ الممارسة.

• التعاون والمساعدة التقنية:

إشراك جميع المهنيين والشركات في التعاون، كما هو عبارة عن مشورة وتقنية، وزيارات تعاونية، للتعليم والتدريب.

• توعية الجمهورية:

تنتشر مواد التدريس وبنظم حلقات عمل وغيرها من الأنشطة لزيادة الوعي العام والدعم لحفظ التراث.

2-3- إكوموس:

إكوموس (المجلس الدولي للآثار والمواقع) هو منظمة دولية حكومية يقع مقرها في باريس (فرنسا)، وقد أنشئ في عام 1965م، ويتمثل دوره في تعزيز تطبيق نظرية صون التراث المعماري والتراث ومنهجيته وتقنياته العلمية¹، ويقوم نشاطه على مبادئ الميثاق الدولي لصون المواقع والآثار وترميمها لعام 1964م (ميثاق البندقية)².

¹ - www.International.icomos.org/Fvenis.htm

² - ميثاق البندقية، المرجع السابق، ص: 1-2.

فيما يتعلق بالاتفاقية يشمل دور إكوموس على ما يلي: تقييم الممتلكات المرشحة لإدراجها في قائمة التراث العالمي، ودراسة طلبات المساعدة الدولية التي تقدمها الدول الأطراف، وتقديم المساهمة والدعم في مجال أنشطة بناء القدرات¹.

2-4- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة*:

الإيسيسكو منظمة دولية متخصصة تعمل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

أنشئت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتنسيق بين الوكالات المتخصصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التربية والعلوم والثقافة، وبين الدول الأعضاء بالمؤتمر، ويكون مقرها بالمغرب، وقد أنشئت خلال المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية (فاس، المملكة المغربية: 12-8 مارس 1979م)، على إثر توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته التاسعة العادي في دكار، في جمهورية السنغال في الفترة من 17 إلى 21 جمادى الأولى 1398 هجري الموافق من 24 إلى 28 أبريل 1978م².

على إثر توصيات أسست المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والعلوم في مدينة القيروان بتونس بموجب اتفاق بينهما وبين الحكومة التونسية مركزا لتدريب العاملين العرب على صيانة المدن التاريخية بالوطن العربي وأقامت لهذه الغاية عدة دورات في القيروان للمتدربين من البلدان العربية، كما ساعد المركز على توثيق بعض العناصر التراثية والمعمارية في مدينة القيروان³.
تتشارك أهداف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مع أهداف المخططين لندوة في الاهتمام بحاضر المعالم والمواقع الأثرية، حتى يكون لها استمرار في الأهمية وهذا بتوعية الأعضاء بضرورة المحافظة على هذه الممتلكات الثقافية وعلى الأخص مواقعها ومعالمها

¹ - اليونيسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص:20.

* - الإيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، فاس، 1402 هـ الموافق لـ 1982م، المادة 01، ص:01.
² - www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P4.htm

³ - شوقي شعث، المرجع السابق، ص:295.

الأثرية، واستغلالها بما يعود على مجتمعاتها بالنفع المادي والمعنوي، وبما يسمح بإطالة عمر آثارها وبقائها عن طريق الحفظ والتسيير¹، وقد انخرطت الجزائر في هذه المنظمة سنة 2000م.

2-5- منظمة المدن الأثرية العالمية:

هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست المنظمة في 8 سبتمبر سنة 1993م بمدينة فاس بالمغرب، تضم المنظمة 215 مدينة لديه موقع أثري مسجل لدى اليونسكو في قائمة التراث العالمي على ترابها، تهدف المنظمة إلى مساعدة هذه المدن لتقليم وتأهيل طريقة الإدارة حسب المتطلبات الخاصة للمواقع المسجلة.

تساهم المنظمة تطبيق اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي والميثاق الدولي لحماية المدن التاريخية والمواقع الأثرية، إعطاء الأولوية على المستوى الجهوي والدولي للتعاون وتبادل المعلومات والعلوم بين كل المدن التاريخية للعالم، وهذا بالتعاون مع المنظمات المختصة، حسب حاجات العاملين على الإدارة المحليين، وكذلك توعية الشعوب للقيمة الأثرية.

ثالثا - تشريعات حماية التراث الثقافي الدولية والجزائرية:

باتت الحاجة الماسة إلى وضع أسس ومبادئ وأساليب وتشريعات مشتركة تنفق عليها الدول والأنظمة والتي تعد مطلبا ضروريا للحفاظ على التراث الثقافي، وهذا يتكامل من خلال طرح معايير تقنية تطبيقية لضمان تحقيق الحماية بشكل عملي وفعال.

1- المواثيق والتوصيات والاتفاقيات الدولية:

تشمل الممتلكات الثقافية في هذه الاتفاقيات المباني والمنحوتات والرسومات، حيث أصبح الاهتمام بحماية التراث المبنى يأخذ صفة عالية في القرنين السابقين، إذ كانت هناك دعوات عديدة تهدف إلى وضع مواثيق وتوصيات دولية للمحافظة على التراث العالمي وخاصة في ظل عمليات النمو العمراني الريعة، وغيرها من العوامل التي أضرت بالآثار والمعالم المعمارية بشكل كبير.

¹ - إيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في العناية بالمدن العربية التقليدية، طموحات الحاضر وأمال المستقبل، الرباط، 1427هـ/ 2006م، ص: 239.

1-1- الميثاق الإيطالي للترميم¹:

بدأت أهم الموثائق تظهر في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، وصدر أهمها عام 1883م الميثاق الإيطالي للترميم²، وفيما يلي موجز لتوصيات هذا الميثاق:

- يجب حماية وتقوية المعالم التاريخية بإصلاحها عند الحاجة وليس ترميمها، بمعنى تجنب إضافة عناصر جديدة أو تجديد المبنى.

- في حالة وجود حاجة ماسة لوضع إضافات أو تجديدات من أجل الحفاظ على تماسك المبنى أو لأسباب أخرى ضرورية، وفي حالة عدم معرفة شكل الحالة الأصلية لجزء من المبنى الذي يراد إعادة بنائه، فإنّ الإضافات والتجديدات يجب أن تعمل بشكل يختلف عن طابع المبنى الأصلي، مع الحرص في الوقت نفسه على أن لا تتعارض هذه الإضافات والتجديدات مع الشكل الجمالي للمبنى³.

- يجب أن تكون الإضافات التي توضع في جميع الأحوال متميزة عن الشكل الأصلي أو يوثق على هذه الإضافات تاريخ اضافتها حتى لا تخدع عين الناظر، ويجب أن تكون الإضافات ضرورية فقط لأسباب إنشائية بسيطة وخالية من التفاصيل المعمارية والهندسية⁴.

- تشير الأعمال الفنية المتميزة سواء كانت منحوتات أو لوحات فنية والتي توجد في بيئة خاصة أو تحتوي على ألوان إلى قدمها وطبيعتها الأثرية، ولذا يجب أن تكون عملية التدخل محصورة فقط في الحفاظ على هذه المعالم.

- تعتبر جميع الإضافات التي حدثت على المبنى في الحقب الزمنية المختلفة أثرا، وينصح بإزالة هذه الصور إلى وزارة التربية مع الرسومات والتفاصيل الفنية، مرفقين بالألوان جميع أعمال الحفاظ والتثبيت والإضافة والتجديد والاستبدال والحذف، ويجب ارفاق تقرير يوضح أسباب هذه الأعمال موثقة بالصور، ويجب إبقاء صورة عن جميع هذه الأعمال في المبنى المراد ترميمه والاحتفاظ به بعد الترميم في نفس الموقع.

- يجب كتابة أعمال التنفيذ الرئيسية والتاريخ في لوحة تعلّق في المبنى.

¹ - ميثاق إيطاليا للترميم، أهمية وأساليب الترميم، إيطاليا، 1883م، ص: 1-5.

² - Roselli,p, Restoration of the City this Day(trans), Alliena, Firenze, 1991, p:18.

³ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 15.

⁴ - Roselli,p, op.cit, p: 20.

في قراءة موجزة لهذا الميثاق تجدر الإشارة إلى الأهمية التاريخية له في وضع لبنة الأساس أمام المواثيق التي تلتها، وخاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع التراث المبني، وأهمية التوثيق في حفظ المعلومات وتواصلها.

1-2- ميثاق أثينا 1931م¹:

اعتمدت في المؤتمر الدولي الأول للمهندسين المعماريين والفنيين من الآثار التاريخية، أثينا 1931م²، إذ أضاف توصيات جديدة على ما سبق ذكره بهدف حماية المعالم التاريخية والطبيعية في العالم، وقد جاءت التوصيات في إدارة عمليات الحماية على النحو التالي:

- التركيز على الصيانة المستمرة والدورية للمباني التاريخية، وذلك لتجنب تفاقم المشاكل التي تتعرض لها هذه المعالم.

- حثت الوثيقة الدول على وضع القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تحمي معالمها التاريخية، وقد أكدت أيضا على إعطاء الأولوية للمصالح العامة على حساب الخاصة.

- في حالة عدم القدرة في الحفاظ على الاثر الذي اكتشف بعد عمليات الحفر فإنه من الأولى إعادة الردم عليه.

- يمكن استخدام المواد الحديثة في حالات الضرورة لمعالجة التقوية والدعم والترميم، ويشترط أن لا يؤثر سلبا على طبيعة المبنى الجمالية.

- التعاون المشترك بين المختصين في العلوم والفيزياء والكيمياء وذلك في دعم البحث العلمي بين الدول ونشر الأبحاث التطبيقية.

- عند إنشاء مبان بالقرب من المعالم التاريخية في أن تحترم هذه المعالم، خصوصا إذا كانت قريبة منها، ويجب العناية بالفراغات المحيطة بهذه المعالم، وذلك من خلال مزروعات زخرافية الأشكال وذات طابع يتلاءم مع المعالم التاريخية، ويوصي الميثاق بعدم وضع أية لوحة دعائية، أو أسلاك كهربائية أو أسلاك تلغراف أو السماح بإنشاء مصانع ملوثة صوتيا أو مناخيا بالقرب من هذه المعالم التاريخية.

- يطلب الميثاق من الدولة والمؤسسات المعنية فيها ما يلي:

○ أن توثق المعالم التاريخية في استمارات خاصة وترفق عليها الصور والسرد التاريخي.

¹ - ميثاق أثينا، حماية المعالم التاريخية والطبيعية في العالم، اليونان، 1931م، ص: 1-4.

² - Roselli, p, op.cit, p: 20.

- أن تنشئ أرشيفا يحفظ الوثائق المتعلقة بالمعالم التاريخية فيها.
- أن يعلن المكتب العالمي للمتاحف في منشوراته عن أساليب الحفاظ التي تستعمل في بعض التدخلات النموذجية لحماية المعالم التاريخية.

1-3- ميثاق البندقية، ماي 1964م¹:

أقيم المؤتمر الثاني للمهندسين المعماريين والفنيين من الآثار التاريخية، البندقية 1964م، وتم اعتماده من طرف إيكوموس (المجلس الدولي للآثار والمواقع) سنة 1965م².

جاء الميثاق بمنهجية توضح أساليب جوهرية للحفاظ على الممتلكات الثقافية، وهو يعد بذلك مكملا للتوصيات التي غلب عليها الجانب الإداري في ميثاق أثينا، وهي كما يلي:

- يحظى المعلم التاريخي بحماية لا تقل أهمية عن الحماية البيئية الطبيعية التي تشكل شاهدا تاريخيا ما، ولا تطبق هذه الحماية فقط على المعالم المهمة ولكن على الموروث الثقافي المتواضع والذي يحتفظ في الوقت نفسه بمعان ثقافية متميزة.

- الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها يشكلان مجموعة مختلفة من العلوم والتقنيات التي يمكن أن تساهم في دراسة الموروث التاريخي وحمايته³.

- الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها يهدفان إلى حماية العمل الفني والشواهد التاريخية.

- الحفاظ على المعالم التاريخية يجب أن يساندته توظيف ذو فائدة تعود إلى المجتمع، وعملية تأهيل المبنى حسب وظيفة معينة يجب أن لا تغير من توزيع المبنى وشكله.

- عملية الحفاظ على المبنى يجب أن تتناسب مع طبيعة الظروف البيئية التقليدية المحيطة، ويجب أن لا يكون هناك أي هدم أو إضافة أو استخدام من شأنه أن يغير من العلاقات بين الكتل المكونة والألوان.

- لا يمكن فصل المعلم التاريخي عن التاريخ الشاهد عليه أو عن البيئة التي يقع فيها، لذا فإن نقل جزء من المعلم أو المعلم بأكمله لا يمكن أن يكون مقبولا باستثناء الضرورة التي من شأنها أن تحمي هذا المعلم أو أن يكون هناك أسباب مبررة وطنيا ودوليا لذلك⁴.

¹ - ميثاق البندقية، المرجع السابق، ص: 1-2.

² - Roselli, p, op.cit, p: 28.

³ - Ibid, p: 38.

⁴ - Ibid.

- تشكل العناصر المنحوتة والرسومات والديكورات جزءا من المعلم ولا يجوز فصل هذه العناصر عنه باستثناء الحالات التي تتطلب الفصل بوصفه حلا وحيدا للحفاظ عليها.
- يهدف الترميم إلى الحفاظ على المعاني الشكلية والتاريخية للمعلم وإبرازها باحترام الجوهر القديم من خلال الوثائق الدالة عليه، ويجب أن يتجنب الترميم أعمال إعادة بناء حتى وإن كان ذلك ضروريا لأسباب جمالية، كما يجب أن يتميز الترميم بوضع شواهد حديثة تثبت تنفيذه في عصرنا الحالي، ثم يجب أن يسبق ترميم المعلم دائما دراسات أثرية وتاريخية.
- عندما تكون التقنيات التقليدية غير مناسبة فإن دعم وتثبيت المعلم يمكن أن يكون باستخدام كافة الوسائل الحديثة التي تثبت علميا سلامة استخدامها.
- عند الترميم يجب الحفاظ على جميع العناصر التي تشكل المعلم طبقا لأي عصر بنيت به دون استثناء، لذا فإن وحدة الطابع لا تشكل هدف الترميم، ولا يعني إزالة إحدى الطبقات التي أضيفت في الحقب التاريخية المختلفة على المعلم أنها أقل أهمية من الطبقات التي يراد إبرازها¹.
- يجب أن لا يعتمد الحكم على قيمة العناصر المراد إزالتها والقرارات الخاصة بالترميم على المسؤول عن المشروع.
- يجب أن تتسجم المواد التي تستخدم لاستبدال العناصر المفقودة في وضعها مع الشكل العام، ويجب أن تتميز عن المواد الأصلية حتى لا يشكل ذلك تزييفا لها، ويجب أن يراعى في ذلك الشكل الجمالي والقيمة التاريخية.
- الإضافات غير مسموح بها إلا في حال تناسقها مع جميع عناصر المبنى واتزان مكوناته وعلاقته المتناغمة مع البيئة المحيطة².
- يجب أن تخضع المعالم التاريخية لمعالجات خاصة، بهدف حماية جميع مكوناته ومواصلة استخدامها.
- يجب أن تتبع أعمال الحفر تعليمات والتوصيات التي وردت في قرارات اليونسكو 1956م المتعلقة بالحفريات الأثرية، ويمنع أية أعمال إعادة البناء، ويسمى بأعمال إعادة تركيب القطع الموجودة في الموقع من أجل الحفاظ على المعلم وإعادة تكامل أجزائه.

¹ - Roselli, p, op.cit, p: 39.

² - Ibid.

- يجب أن يرافق أعمال الحفاظ والترميم والحفر توثيق غني ودراسات تحليلية مبيّنة من خلال رسومات وصور، وجميع خطوات الدعم والأعمال الفنية المختلفة التي تتم خلال التنفيذ¹.
يجب أن تحفظ هذه الوثائق في مباني الأرشيف العامة وتوضع على مرأى من الباحثين ويوصى بنشر هذه الأعمال.

بميثاق البندقية تستكمل أهم الوثائق الدولية في تحديد المباني التاريخية وماهيتها وكيفية التعامل معها علما بوجود موثيق دولية عديدة لا يتسع المجال للبحث فيها في بحثنا هذا، ولكنها لا نقل أهمية عن الوثائق والتوصيات السابقة الذكر ومنها على سبيل المثال:

- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي 1954م).
- توصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية، 1956م.
- اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استرداد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1970م.
- الميثاق الإيطالي للترميم 1972م.
- الميثاق الأوروبي لحماية التراث المعماري - ميثاق أمستردام 1975م.
- توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة 1976م.
- ميثاق ICOMOS-IFLA لحماية الحدائق التاريخية، فلورانس 1981م.
- ميثاق غرناطة، أكتوبر 1985م.
- اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه 2001م.
- اعلان بودابست بشأن التراث العالمي 2002م.
- اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير مادي 2003م.

1-4- توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لحماية الممتلكات الثقافية العالمية²:

اهتمت اليونسكو بتحديد أطر عامة يتم من خلالها تنظيم وتوجيه عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي للبشرية، وتأتي على سبيل المثال التوصيات التي أقرت من خلال الدراسات والمؤتمرات الدولية بدلالات عملية تساهم في تحديد المهام والمسؤوليات والتقنيات وذلك

¹ - Roselli,p, op.cit, p: 40.

² - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129-138.

ببني تدابير عملية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية مختلفة، ويمكن للدول أن تعدّل تشريعاتها المحلية المتعلقة بحماية ممتلكاتها الثقافية والطبيعية باعتمادها على كثير من الأطر العامة المحددة في هذه التوصيات والتدابير على الصعيد الوطني والتي أقرّها المؤتمر العام أثناء دورته السابعة عشرة في باريس عام 1972م والتي نورد بعضها منها فيما يلي لأهميتها¹:

1-4-1- التدابير العلمية والتقنية:

تؤكد المواد رقم 19 و 20 و 21، على ضرورة أن تتخذ الدول الاعضاء الترتيبات اللازمة لصيانة تراثها الثقافي والطبيعي بعناية وبشكل دائم حتى تنفادى القيام بعمليات باهظة التكاليف يستلزم تلف هذا التراث، ولهذه الغاية توصي اليونسكو باتخاذ التدابير لإجراء رقابة منتظمة على عناصر هذا التراث الثقافي والطبيعي وفقا للإمكانيات العلمية والتقنية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول، وفي هذا الخصوص توصي أيضا بإجراء دراسات متعمّقة يقوم بها مختصّون قبل الشروع بأي عمل، وبأن تقوم الدول بدراسة الأساليب الفعالة لدعم حماية عناصر التراث الثقافي والطبيعي تبحث في ترابط المشكلات العلمية والتقنية والفنية المطروحة وتحديد الوسائل التي تستخدم لمعالجتها².

وتتعلق المواد 22 و 23 بضرورة الحفاظ على الوظيفة الأصلية والمظهر التقليدي للممتلك الثقافي والطبيعي حيثما كان ذلك مناسباً أو تستند إليها وظيفة أخرى أكثر ملائمة، بشرط ألا يقلل ذلك من قيمتها الثقافية وأن لا ينشأ بناء جديد أو إعادة تشكيل لوحداته الأصلية التي قد تدخل به بسبب علاقات الاحجام والألوان القائمة بين الأثر المعني والبيئة المحيطة به³.

وتوضح المادة رقم 24 أهمية الانسجام الذي حقّقه الزمن والإنسان بين الآثار والبيئة ليصل إلى حالة متزنة مع الوقت، لذا تدعو إلى عدم الترخيص بعزل أثر بإزالة المعالم المحيطة به، أو إزاحة أثر عن مكانه إلا إذا كان ذلك وسيلة استثنائية لمعالجة مشكلة تبررها اعتبارات ملحة.

تنقل المادة رقم 25 للتبنيه على الآثار الضارة التي قد تتجم عمّا تفضي إليه حضارتنا الحديثة من تقدم تكنولوجي، وتدعو إلى وضع تدابير فنية مناسبة لمقاومة آثار التلوث والصدمات

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129-138.

² - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 18.

³ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm)

والاهتزازات التي تحدثها وسائل النقل والآلات أو تلك التي تنجم عن المسببات الطبيعية ومنها الزلازل والفيضانات.

وتعدّ المادة 26 عمليات إصلاح المباني متّصلة بطبيعة المجتمعات واحتياجاتها الثقافية والاجتماعية، لذا فإن إصلاح كل منطقة يعتمد على خصوصياتها، حتى تكون هذه العمليات مبنية لتمكين الإنسان من أن يعمل وينمو ويحقق ذاته بالموقع الذي يتمّ ترميمه¹.

1-4-2- التدابير الإدارية:

تدعو المواد من رقم 29 إلى 39 الدول الأعضاء وبشكل مختصر إلى ما يلي:

- حصر التراث الثقافي والطبيعي بهدف حمايته، بما في ذلك الممتلكات التي لا تتسم بأهمية فائقة.

- تجميع نتائج حصر هذا التراث الثقافي والطبيعي بطريقة ملائمة واستيفاءه أولاً بالأول.
- اعداد خرائط مدعمة بأوفى قدر من الوثائق المتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية المعنية.
- تحديد أوجه استخدام ملائمة لمجمّعات المباني التاريخية التي لم تعد تخدم الغرض الأصلي من إنشائها.

- وضع خطة لحماية مجمّعات المباني التاريخية والفنية وصونها واحياءها وانعاشها، وأن تتضمن هذه الخطة مناطق حماية تحيط بتلك المباني، وأن تحدد شروط استخدام الاراضي المقامة عليها، وادراج هذه الخطة في سياسة تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي بالمناطق المعنية.
- بيان أوجه الاستخدام المزمعة للمباني التاريخية في تحديد خطط اصلاحها، والعلاقة بين منطقة الإصلاح ومنطقة النمو الحضري المحيطة بها².

- ألاّ يقدم إلى سلطات تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي أيّ طلب للترخيص بتنفيذ أعمال قد تؤدي إلى تغيير الحالة الراهنة للمباني الواقعة بمنطقة محمية، إلاّ بعد أن توافق على ذلك المصالح المسؤولة عن حماية التراث الثقافي والطبيعي.

- الترخيص بإحداث تغييرات داخلية بمجمّعات المباني القديمة لتزويدها بالمرافق الحديثة اللازمة لراحة شاغليها طالما كان لا يغير سماتها المميزة³.

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات ...، المرجع السابق، ص: 129-138.

² - نفسه، ص: 133.

³ - نفسه.

- أن تضع الدول الأعضاء خطط قصيرة وطويلة الأمد، تقوم على حصر تراثها الطبيعي وتستهدف إقامة شبكة لصون الطبيعة تستجيب لاحتياجات البلاد.
- أن تنشئ الدول الأعضاء هيئة استشارية لإرشاد المنظمات غير الحكومية وملاك الأراضي بشأن السياسات الوطنية لصون الطبيعة بما لا يتعارض مع الاستغلال المثمر للأراضي.
- أن تضع الدول الأعضاء سياسات وبرامج لإصلاح المناطق الطبيعية التي اتلفتها الصناعة أو غيرها من أعمال الانسان.

1-4-3- التدابير التشريعية¹:

تناولت المواد من رقم 40 وحتى الرقم 48 ما يلي:

- ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية أو تنظيمية تبعا لتوزيع الاختصاصات في كل دولة والإجراءات القانونية بها.
- تعزيز صون التراث الثقافي أو الطبيعي، وتسهيل إحياء عناصره من خلال أحكام خاصة تطبق على الملاك من الأفراد، وعلى السلطات العامة التي تملك عناصر من التراث الثقافي والطبيعي.
- إلزام الحصول على ترخيص من المصالح المتخصصة قبل إحداث تغييرات أو تعديلات من شأنها تغيير مظهره.
- إعداد قوانين متعلقة بتخطيط التنمية الصناعية أو الاشغال العامة والخاصة تأخذ في الاعتبار التشريعات المعمول بها في مجال صون التراث الثقافي والطبيعي.
- يجوز أن تنزع السلطات العامة ملكية مبنى أو موقع طبيعي مشمول بالحماية، إذا اقتضى صون التراث ذلك وطبقا للشروط المنصوص عليها بالتشريعات الوطنية أو المحلية.
- وضع أنظمة للرقابة على لصق الإعلانات ووضع اللافتات المضئية وغير ذلك من الإعلانات واللافتات التجارية، وكذلك على إقامة المخيمات وتثبيت السوّاري والأعمدة والاسلاك الكهربائية أو التلفزيونية وتركيب هوائيات التلفزيون، وعلى مرور ووقوف السيارات على اختلاف أنواعها، وعلى وضع لوحات الإشارات وسائر المرافق التي تزوّد بها الشوارع، وبشكل عام كل ما يلزم لتجهيز أو شغل ملك ينتمي إلى التراث الثقافي والطبيعي².

¹ - اليونيسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129-131.

² - نفسه.

- يستمرّ سريان الإجراءات المتخذة لحماية أي عنصر من عناصر التراث الثقافي والطبيعي مهما تبدّلت ملكيته، وعند الإقدام على بيع مبنى أو موقع طبيعي محمي، ينبغي إعلام المشتري بأنه مشمول بالحماية.

- فرض عقوبات أو جزاءات إدارية وفقا للنصوص القانونية والدستورية المعمول بها في كل دولة، على كل من يتعمّد هدم أو تشويه أو إتلاف أثر أو مجمع مبان أو موقع مشمول بالحماية أو له أهمية أثرية أو تاريخية أو فنية.

1-4-4- التدابير المالية¹:

حثّت المواد 49 إلى 59 على اتخاذ تدابير مالية وآليات عمل وتسهيلات ضريبية ومحفّزات وتعويضات وتوفير صندوق خاص من أجل تأمين صيانة ما تملكه من عناصر محمية، والحفاظ عليها وإحياءها، وأكّدت بشكل خاص على ضرورة أن ترصد السلطات العامة في ميزانياتها اعتمادات خاصة لحماية التراث الثقافي الطبيعي الذي يتعرض للخطر من جراء أشغال عامة أو خاصة واسعة النطاق.

وقد أشارت المواد أيضا إلى السكان ذوي الدخل المحدودة لصعوبات مالية نتيجة لاضطرارهم إلى الانتقال من المباني أو مجمّعات المباني التي يتم اصلاحها، فقد تمّ التركيز على مساعدة هؤلاء في منحهم تعويضات عن ارتفاع الإيجارات حتى يتسنى لهم الاحتفاظ بمساكنهم، وفي هذا الخصوص فمن الممكن أن تيسّر الدول الأعضاء تمويل أي عمل، مهما كانت طبيعته، ينفذ لصالح التراث الثقافي والطبيعي، وذلك بإنشاء "صندوق للتمويل" يكون بمثابة هيئة تعيّنها المؤسسات العامّة².

1-4-5- ملاحظات عن التدابير العلمية والتقنية والإدارية والتشريعية والمالية³:

تعدّ هذه التدابير الموصى بها ذات أهمية بالغة لأنّها حصيلة خبرات عالمية مختلفة تمّت مناقشتها من خلال المؤتمرات الدولية المختصة في إيطاليا واليونان وفرنسا وأمستردام وغيرها من الدول التي نظّمت في القرنين الماضيين اتفاقيات ومواثيق في مجال الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وقد حدّدت تدابير الحماية من النواحي العلمية والتقنية الأمور التالية:

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 136.

² - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 20.

³ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 137-138.

- العلاقة بين الإنسان والأثر والبيئة باعتبارهم جزءا لا يتجزأ.
- فلسفة الحفاظ والترميم ودلالاتها على الممتلك الثقافي من النواحي الوظيفية ومفهوم الملائمة مع طبيعة المعلم ومكوناته من ناحية، ومفهوم الحفاظ على المظهر التقليدي وعدم الإخلال بالتوازن القائم من خلال إضافة أو إزالة كتل، من ناحية أخرى.
- استعادة مبدأ الصيانة الذي طرح في ميثاق أثينا عام 1931م كمبدأ أساسي للحفاظ على الآثار والمباني التاريخية¹.
- طرحت للدول لزوم استكمال الدراسات العلمية يقوم بها مختصون قبل الشروع في أي تدخلات عملية على الأثر.
- نبّهت إلى ضرورة التخطيط العلمي الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية الحديثة وما ينجم عنها من اهتزازات أو تلوث في البيئة التي تحيط بالأثر.
- نبّهت على ضرورة التخطيط الاجتماعي من خلال دراسات اجتماعية وثقافية من أجل تمكين الناس في مواقعهم الأصلية وعدم تشجيعهم على تركها².
- حددت تدابير الحماية من النواحي الإدارية الأمور التالية:
 - حصر ما لدى الدول من التراث ثقافي ووضع الخطط قصيرة وطويلة الأمد للحفاظ عليه.
 - وضع مخططات بهدف حماية الآثار من خلال شروط استعمالات الأراضي والقيود المترتبة على المباني المحيطة بالآثار واستخدامات المباني التاريخية وعلاقتها مع المنطقة المحيطة.
 - التركيز على دور المؤسسات غير الحكومية في دورها المتعلق بحماية التراث من خلال تحديد البرامج توجيهية لها.
- حددت تدابير الحماية من النواحي التشريعية الأمور التالية³:
 - أن تتعلق القوانين التي تضعها الدول بكل المؤثرات التي تضر أو تؤثر على المعلم التاريخي.

¹ - ميثاق أثينا، المرجع السابق، ص: 5.

² - اليونيسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 138.

³ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

- التنبيه على بعض المؤثرات التي ينبغي أن تعالج من خلال تدابير مناسبة مثل وضع الإعلانات واللافتات التجارية والأسلاك الكهربائية التلفزيونية وإشارات السيارات ومواقف السيارات، الخ.
- التنبيه على إمكانية وجواز نزع الملكية من القطاع الخاص عند الحاجة.
- التنبيه على ضرورة فرض عقوبات صارمة ضد المخالفين.
- حددت تدابير الحماية من النواحي المالية الأمور الأساسية التالية:
- ضرورة اعتماد الدول في ميزانيتها نسبة مالية معينة تتناسب مع أهمية ممتلكاتها لصيانتها وحمايتها.
- وضع تسهيلات ضريبية أو قروض بشروط سخية لصيانة الممتلكات التاريخية ومراعاة محدودي الدخل في عمليات الصيانة والترميم من خلال مساعدتهم المباشرة وغير المباشرة¹.

1-4-6- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي - اليونسكو 1972م:

اعتمدت من طرف الملتقى العام في دورته السادسة عشر بباريس في 16 نوفمبر 1972م.

أ- مستلزمات حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي:

- حددت منظمة اليونسكو في دورتها السابعة عشرة عام 1972م مستلزمات حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بدءا من صياغة اتفاقية ملزمة لجميع الدول التي تدخل طرفا في الاتفاقية، وفيما يلي أهم ما ورد فيها²:
- اتخاذ سياسة عامة تهدف إلى أن يؤدي التراث الثقافي ووظيفة في حياة الجماعة، وادماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام.
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الإكفاء، وتمكينها من الوسائل التي تسمح بأداء الواجبات المترتبة عليه.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي.

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 137.

² - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص: 11.

- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته والمحافظة عليه وعرضه واحياءه.

- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

وقد أنشأت اليونسكو لجنة دولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالية الاستثنائية، تعرف باسم (لجنة حماية التراث العالمي)، وقد بدأت اللجنة أعمالها مكونة من 21 عضواً، تنتخبها الدول الأطراف في الاتفاقية في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العادية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة¹.

أهم مهام هذه اللجنة هو تحديد أساس القوائم المؤقتة والترشيحات التي تقدمها الدول الأعضاء، ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي ذات القيم العالية الواجب حمايتها في إطار الاتفاقية، وتدرج هذه الممتلكات في قائمة التراث الثقافي، وتقوم اللجنة بمهام فنية مثل فحص حالة صون الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلبات المساعدة الدولية، وغيرها من المهام².

ب- الهيئات الاستشارية الأساسية التي تعتمد عليها اليونسكو³:

تعتمد لجنة التراث العالمي على الهيئات الاستشارية الأساسية التالية:

- إيكروم ICCROM (المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها).

- إيكوموس ICOMOS (المجلس الدولي للآثار والمواقع).

ويتمثل دور هذه الهيئات في القضايا الفنية في مساعدة الأمانة في إعداد وثائق اللجنة وتنفيذ الاستراتيجية العلمية لإعداد قائمة موثوقة للتراث العالمي، ومراقبة حالة صون الممتلكات الثقافية ومراجعة طلبات المساعدة الدولية⁴.

¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:38.

² - نفسه.

³ - <http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm>

⁴ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:38.

وتحدد لجنة حماية التراث العالمي واجبات ملزمة للدول عند وضع الممتلكات في قائمة التراث العالمي، مثل الحصول على الحماية والإدارة الملائمتين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي و/ أو التقليدي لضمان صونها على المدى الطويل، وأن تشمل تدابير الحماية هذه الرّسم السليم لحدود الممتلكات، وأن تثبت الدول الأطراف أنها تقوم بحماية الممتلك الثقافي المرشح على النحو الملائم على المستوى الوطني والإقليمي والمحليّ، وأن تتخذ الدول التدابير التشريعية والتنظيمية على كافة المستويات التنظيمية التي تضمن بقاء الممتلك وحماية من التطورات والتغيرات التي قد تؤثر سلبا على قيمته العالية الاستثنائية أو على سلامته أو أصالته. ولا تمنع اللجنة في استخدام ممتلكات التراث الثقافي بأشكال مختلفة على أن تكون مستدامة بيئيا وثقافيا، وأن لا تؤثر سلبا على قيمته العالية الاستثنائية أو على سلامته أو أصالته، وتعدّ السلامة من المعايير المهمة في ادراج الممتلك في قائمة التراث العالمي وخاصة إذا تعرّض بسبب التنمية أو الإهمال إلى احتمالية فقدانه أو تغير في طبيعته الأصلية¹.

وتنشر تقارير اجتماعات الخبراء والدراسات المقدمة إلى لجنة التراث العالمي على الموقع:

http://whc.unesco.org/global_strategy

ويمكن جرد الممتلكات الواقعة في أراضي الدولة والتي تعتبرها أهلا لأن تدرج في قائمة التراث العالمي، وتسمى هذه القائمة بالقائمة المؤقتة، إذ تحتوي على الممتلكات الثقافية و/ أو الطبيعية التي ترشّحها الدولة خلال السنوات المقبلة.

وينصح بالرجوع إلى التحليلات التي يجريها إيكوموس والاتحاد العالمي بصون الطبيعة لقائمة التراث العالمي وللقوائم المؤقتة وما تستعرضه من تقارير ودراسات تقنية تجريها هذه الهيئات الاستشارية.

وترفع كل دولة في هذه الاتفاقية إلى لجنة التراث العالمي جردا بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها، والتي تصلح بأن تسجّل في القائمة تتقّحها من قبل اللجنة وتُنشر تحت عنوان قائمة التراث العالمي².

¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:38.

² - نفسه.

وتنظم اللجنة وتتفّح أولاً بأول وتنتشر تحت عنوان "قائمة التراث العالمي المعرض للخطر" التي يحتاج إنقاذها إلى أعمال كبرى.

تتضمن هذه القائمة تقديراً لنفقات العمليات اللازمة، ولا تدرج إلا في الممتلكات التي تهددها أخطار جسيمة محددة، كخطر الزوال الناتج عن ظروف طبيعية أو قسرية.

وقد تمّ بموجب هذه الاتفاقية إنشاء صندوق لحماية التراث يعرف "صندوق التراث العالمي" تأسّس على أنه صندوق إيداع تتألف موارده من مساهمات إجبارية ومساهمات اختيارية من الدول الأطراف في الاتفاقية، إضافة إلى المدفوعات والهبات وحصيلة الحفلات التي تنظم لصالح الصندوق.

يقرّر الاجتماع السنوي للدول الأطراف في الاتفاقية المبلغ الملزم دفعه بانتظام كل عامين، وهو عبارة عن نسبة مئوية تطبق على كل الدول كما ورد في المادة 16 من الاتفاقية¹.

2- التشريعات الوطنية:

تؤثّر التشريعات والأنظمة على كيفية ونوعية الحفاظ على المباني والمواقع التاريخية، وتسعى الدّول إلى سنّ قوانينها الوطنية بما يتلاءم مع مصالحها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، ذلك بالالتزام بتوصيات اليونسكو حول وسائل حماية التراث الثقافي والطبيعي.

2-1- القوانين:

الجزائر بدورها سنت تشريعات لحماية التراث الثقافي، منها:

2-1-1- قانون رقم 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419هـ / 15 يونيو 1998م

يتعلق بحماية التراث الثقافي (الجزائر)، من بين مواده²:

المادة 1:

يهدف هذا القانون إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة، وسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه واثمينه، ويضبط شروط تطبيق ذلك.

المادة 3:

تشمل الممتلكات الثقافية ما يأتي:

¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص: 145-160.

² - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 1-3-8، ص: 4-5.

- الممتلكات الثقافية العقارية.
- الممتلكات الثقافية المنقولة.
- الممتلكات الثقافية غير المادية.

المادة 8:

تشمل الممتلكات الثقافية العقارية ما يأتي:

- المعالم التاريخية.
- المواقع الأثرية.
- المجموعات الحضرية أو الريفية.

يمكن أن تخضع الممتلكات الثقافية العقارية، أيا كان وضعها القانوني، لأحد أنظمة الحماية المذكورة أدناه تبعا لطبيعتها وللصنف الذي تنتمي إليه:

- التسجيل في قائمة الجرد الإضافي.
- التصنيف.
- الاستحداث في شكل "قطاعات محفوظة".

المادة 30:

يتم إعداد مخطط حماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها. يحدد مخطط الحماية والاستصلاح، القواعد العامة للتنظيم، والبناء، والهندسة المعمارية، والتعمير عند الحاجة، وكذلك تبعات استخدام الأرض والانتفاع بها ولاسيما المتعلقة منها بتحديد الأنشطة التي يمكن أن تمارس عليها ضمن حدود الموقع المصنف أو منطقتة المحمية. يبين الإجراء الخاص بإعداد مخطط الحماية والاستصلاح ودراسته والموافقة عليه ومحتواه عن طريق التنظيم¹.

المادة 43:

تزود القطاعات المحفوظة بمخطط دائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي². (الشكل 29)

المادة 45:

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 30، 08.

² - نفسه، المادة 43، ص:10.

توضح كيفية إعداد المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها، وكيفية دراسة هذا المخطط ومحتواه وتنفيذه وتدابير الصيانة المطبقة قبل نشره وكذلك شروط تعديله ومراجعته وضبطه دوريا في نص تنظيمي¹.

2-2- المراسيم:

- مرسوم رقم 81- 135 مؤرخ في 24 شعبان عام 1401هـ الموافق لـ 27 يونيو 1981م يتضمن تعديل الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387هـ الموافق لـ 20 ديسمبر 1967م والمتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415هـ الموافق لـ 23 نوفمبر سنة 1994م، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-104 المؤرخ عام 1422هـ الموافق 23 أبريل سنة 2001م، يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمها وعملها.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-311 المؤرخ في 17 رجب عام 1424هـ الموافق لـ 14 سبتمبر 2003م، الذي يحدد كيفية إجراء الجرد العام للتراث الثقافي المحمي.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 9 شعبان عام 1424هـ الموافق 05 أكتوبر 2003م، يحدد الأحكام الخاصة بتنفيذ ممارسة الأعمال الفنية على الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-323 المؤرخ في 9 شعبان 1424هـ الموافق 5 أكتوبر 2003م، الخاص بكيفية تحديد مخطط دائم لحماية وإعادة الاعتبار للمواقع الأثرية ومناطقها المحمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المؤرخ في 9 شعبان 1424هـ الموافق 5 أكتوبر 2003م، الخاص بكيفية القيام بمخطط دائم للحماية وإعادة الاعتبار للممتلكات المحمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-490 المؤرخ في 20 ذو القعدة 1426هـ الموافق لـ 22 ديسمبر 2005م، يحدد كيفية إعادة إدماج المؤجرين للممتلكات الثقافية المحمية ذات الطابع التجاري، التقليدية والمهنية الموجودة في تلك ممتلك محمي.

¹ - قانون 98-04، المادة 45، ص:10.

- مرسوم تنفيذي رقم 05-488 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها.

- مرسوم تنفيذي رقم 05-488 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م، يتضمن إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-155 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1427 هـ الموافق لـ 11 ماي 2006م، يحدد شروط وكيفية ممارسة التجارة للممتلكات الثقافية المادية الغير محمية، المعلومة والغير المعلومة.

2-3- القرارات:

- قرار مؤرخ في 3 رجب عام 1400 هـ الموافق لـ 17 مايو 1980م، يتعلق برخص البحث عن الآثار.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 ذو الحجة 1422 هـ الموافق لـ 5 مارس 2002م، يحدد إنشاء اللجنة المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 13 أوت 2003م الخاص بتحديد أعضاء اللجنة الوطنية للتراث الثقافي.

- القرار الوزاري المؤرخ في 4 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 13 أبريل 2005م، يحدد شكل القائمة العامة للممتلكات الثقافية المحمية ومحتواها.

- قرار وزاري مؤرخ في 4 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 13 أبريل 2005م، يحدد شكل القائمة العامة للممتلكات الثقافية المحمية ومحتواها.

- قرار مؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 13 أبريل سنة 2005م، يحدد الأحكام الخاصة بتنفيذ ممارسة الأعمال الفنية على الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1426 هـ الموافق لـ 29 مايو سنة 2005م، يحدد محتوى دفتر الشروط النموذجي المنظم لتعهدات ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

- قرار مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1426 هـ الموافق لـ 31 مايو 2005م، يحدد محتويات مهام ممارسة الأعمال الفنية المتضمنة ترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

- قرار وزاري مشترك المؤرخ في 8 محرم 1427 هـ الموافق لـ 7 فيفري 2006م، يحدد كفاءات إعداد الجرد الخاص بالممتلكات الثقافية المحمية الموجودة على مستوى الممثلات الدبلوماسية والفنصلية الجزائرية بالخارج.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 شعبان 1427 هـ الموافق لـ 4 سبتمبر 2006م، يحدد تشكيل اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للمناطق الأثرية والتاريخية وكفاءات عملها.

- قرار وزاري مشترك في 11 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق لـ 28 مايو سنة 2007م، يحدد كفاءات إعداد الجرد الخاص بالممتلكات المحمية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

2-4- الأوامر:

- الأمر رقم 67- 281 المؤرخ 20 ديسمبر 1967م الخاص بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية.

بعد هذه الترسانة من المؤسسات الوطنية والدولية وكذا التوصيات والاتفاقيات والقوانين، نقول أنّ الجانب التشريعي لم يبخل في بسط لوائحه ونظمه واستراتيجياته، من أجل المحافظة على التراث الثقافي، والتعامل معه، وتمميته للعلم والمعرفة والسياحة والثقافية، ليكون مرجعا تاريخيا، وإرثا ثقافيا، وموردا اقتصاديا متناميا.

الفصل الثاني

التراث المبني في وادي مزاب

أولاً - الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب.

ثانياً - النسيج العمراني لمدن وادي مزاب.

1- أنواع وخصائص التراث المبني في وادي مزاب.

1-1- العمائر الدينية.

1-2- العمائر المدنية.

1-3- العمائر الدفاعية.

1-4- المواقع الأثرية.

1-5- مواد وتقنيات البناء.

أولاً-الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب:

إنّ منطقة وادي مزاب وكغيرها من المناطق الصحراوية الجزائرية، تتميز بطبيعتها وجغرافيتها وعمق تاريخها، ممّا حوّلها في إنشاء حضارة خاصة بها.

1- الإطار الجغرافي:

تتميز مزاب والمناطق المجاورة لها بموقعها الجغرافي والفلكي الاستراتيجي وجيومورفولوجية تضاريسها وجيولوجيتها ومناخها التي أكسبها نوعا من الخصوصية¹.

1-1- الموقع الجغرافي والفلكي:

تقع منطقة واد مزاب بقلب المنطقة الشمالية للصحراء الجزائرية، على بعد 600 كلم جنوب الجزائر، بين خطي عرض 32° و $33^{\circ} 20'$ شمالا، وبين خطي طول $0^{\circ} 4'$ و $2^{\circ} 50'$ شرقا²، وتتربع على مساحة تقدر بـ 86106 كلم²³، تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وترتفع عن مستوى سطح البحر بـ 780م في الجهة الشمالية الغربية، وذلك في رأس الريحة جنوب حاسي الرمل، ويقل الارتفاع تدريجيا كلما اتجهنا إلى الجنوب الشرقي ليصل إلى حوالي 300م⁴.

إداريا، ولاية غرداية يحدها من الشمال ولاية الأغواط والجلفة وجنوبا ولاية تمنراست، ومن الجنوب الغربي ولاية أدرار ومن الشمال الغربي ولاية البيض ومن الشرق ورقلة.(الشكل 1)

ويحدها تضاريسيا شمالا واد " أوريجينو" وغربا واد " زرقون "، ويمتد شرقا بمحاذاته كل من زلفانة والقرارة وجنوبا واد مثليلي⁵.(الشكل 4)

1-2- طبيعة المنطقة:

تقع منطقة واد مزاب في الحزام الشمالي للصحراء الإفريقية، وتتكون من منخفض كريتاسي الذي ينقسم إلى حوضين، حوض قرارة وحوض ملغيج التابعان للصحراء الدنيا، تفصلهما هضبة مكونة من حزام عمودي متصلة بسلسلة الأطلس الصحراوي شمالا، وبهضبة «تيديكالت» المتصلة بدورها بسلسلة الأهقار⁶، كما أنّ منطقة واد مزاب عبارة عن منخفض متدرج يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب

¹ - www.Ghardaia.com.

² - Marth et Edmond Gouvion; kharidjisme: Monographie Du M ' Zab, Imprimerie Vigie Marocaine, Casablanca, Paris, 1926, p :177.

³ - Pierre Donnadiou et autres; Habiter le Desert, Les Maisons Mozabites, Reucharches sur un type d'architecture traditionnelle: Architecture + Recherches/ Edition Pierre Mardaga, Bruxelles, 1977, p:24.

⁴ - A. Coyne; Le M ' Zab, Ed: Adolphe Jourdan, Alger ,1879, p :3.

⁵ - يوسف الحاج سعيد ، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، 2003م، ص:01.

⁶-G. Aumassip; Le boss Sahara Dans La Préhistoire, Ed: C.N.R.S, paris, 1986, p :15 –16.

الشرقي، يمتد في وسطه أخدود يمثل واد مزاب لا يتعدى عرضه الكيلومتريين، وعلى امتداد ضفتي هذا الوادي تمتد سلسلة من الجبال الصخرية انخفاضا عن مستوى الهضبة يقدر بـ 80م¹. (الشكل 2)

تتنمي الترسبات الجيولوجية بالوادي إلى الزمن الكريتاسي (الطباشيري) الأوسط، مشكلة هضبة صخرية من الصخور الجيرية الصلبة من العهد التورنييني، نحتتها عوامل التآكل النهري في الفترة الرطبة التي بدأ معها العصر الرابع، مكونة مجموعة كبيرة من الأخاديد والأودية الجافة لا يتجاوز عمقها 100م تتقاطع فيما بينها، مشكلة ما يشبه الشبكة، سميت على إثره منطقة وادي مزاب بـ "بلاد الشبكة"².

تتكون هذه الهضبة من طبقات كلسية أفقية ذات الصخور الرسوبية بلون رمادي، إلا أن لون الطبقات الكلسية العلوية يميل إلى الأسمر الضارب إلى البني، أو ذات لون أسمر ضارب إلى الصفرة، حيث تمتزج الطبقات الكلسية في الأخاديد بالجبس وتستعمل هذه الصخور كمادة أولية في البناء³.

من خريطة طبوغرافية على مقياس 1/200.000 أو 1/500.000 ملم تظهر سلسلة من الوديان متوازية من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي في انحدار ضعيف يقدر بـ 0.2%، من بين هذه الأودية واد مثليلي، واد تويل، واد موسك، الذي يعرف مصبه بواد سببب وتغير ويوعي وزرارة ومن الشمال واد النسا، يتراوح طول هذه الأودية بين 100 إلى 300كلم⁴، نجد وادي مزاب الذي يستقبل مياهه عند سيلانه من وادي لعذيرة وواد الأبيض وواد توزوز، كشعاب رئيسية تسقي واحات غرداية ثم تصب في وادي مزاب الذي يسقي واحات مليكة، أما وادي أنتسيه غرب الوادي فيسقي واحات بني يزقن ثم يصب بدوره في وادي مزاب، ويصب فيه أيضا واد أزويل الذي يسقي جزءا من غابات بنورة مكملا مجراه إلى العطف حيث يلتقي به واد أيت مزاب ثم واد أولوال إلى زلفانة، حيث يكمل مجراه إلى أن ينتهي بسبخة الهايشة على بعد 16 كلم من نفوسة شمال ورقلة. (الشكل 6)

إنّ المناخ في منطقة وادي مزاب كغيره من المناطق الصحراوية، مناخ صحراوي جاف⁵ (الشكل 3)، يعتبر حوصلة لعوامل المناخ المختلفة كالحرارة والرطوبة والتساقط ومفعول الرياح ويتسم بصيف حار وجاف وشتاء بارد ورطب نسبيا، حيث نسجل مدى حراري كبير جدا بين درجة الحرارة الليلية والنهارية،

¹ - يحيى بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002م، ص: 19.

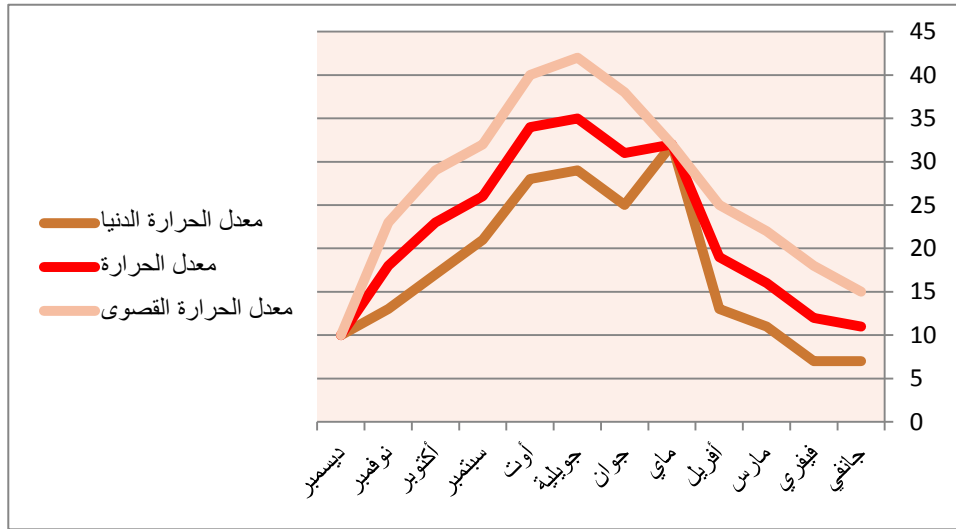
² - Kleinchnecht Charles; Monographie De L'arrondissement de Ghardaïa, Ministère Du Sahara, Département des ois, Paris 1960, p :02.

³ - بلحاج معروف، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، 2007م، ص: 40.

⁴ - G.Rolland; Sur Le Terrain Cittance Du Sahara Septentrional, p :551.

⁵ - Claude Pavard; Lumières Du M' ZAB, Edition Dilroisse, Paris, France, p: 06.

فمعدل درجة الحرارة في شهر جانفي يقدر بـ 11°م بتسجيل مدى حراري يقدر بـ 12°م، وترتفع هذه المعدلات في الصيف ليصل المعدل الحراري إلى 35 و 34°م في شهر جويلية وأوت بتسجيل مدى حراري يفوق 17°م، وأقصى درجات الحرارة تصل إلى 50°م خلال السنة وأدناها 1°- ومع تسجيل اختلاف نسبي في درجة الحرارة الليلية كما يبينه الجدول 1:



الجدول 1: المنحنى الحراري لسنة 2009م عن الديوان الوطني للأرصاد الجوية لولاية غرداية.

ومن العوامل التي تزيد من ارتفاع الحرارة في المنطقة هي طبيعة الكتل الصخرية التي تحيط بالوادي وتشكل بمثابة تكتلات حرارية، درجة الحرارة في البيوت تتراوح بين 35° و 40° خلال فصل الصيف مما يشجع الهجرة الفصلية نحو الواحات¹. إن الرطوبة في المناخ الصحراوي منخفضة لقلة المسطحات المائية وارتفاع درجات الحرارة، لكن ليست منعقدة حيث تشهد ارتفاعا نسبيا في فصل الشتاء عكس فصل الصيف الذي تسجل فيه أدنى مستوى لها. الأمطار الفجائية والغير المستقرة هي سمة التساقط في منطقة وادي مزاب، بمعدل 60 ملل سنويا، مع تعرضها أحيانا إلى ظاهرة الجفاف الذي قد يمتد إلى عدة سنوات كما تكون أحيانا خاطفة وغزيرة، تؤدي إلى كوارث وفيضانات على غرار فيضانات المساح* 1901م، مساح² 1914م، ومساح¹ أكتوبر 2008م³.

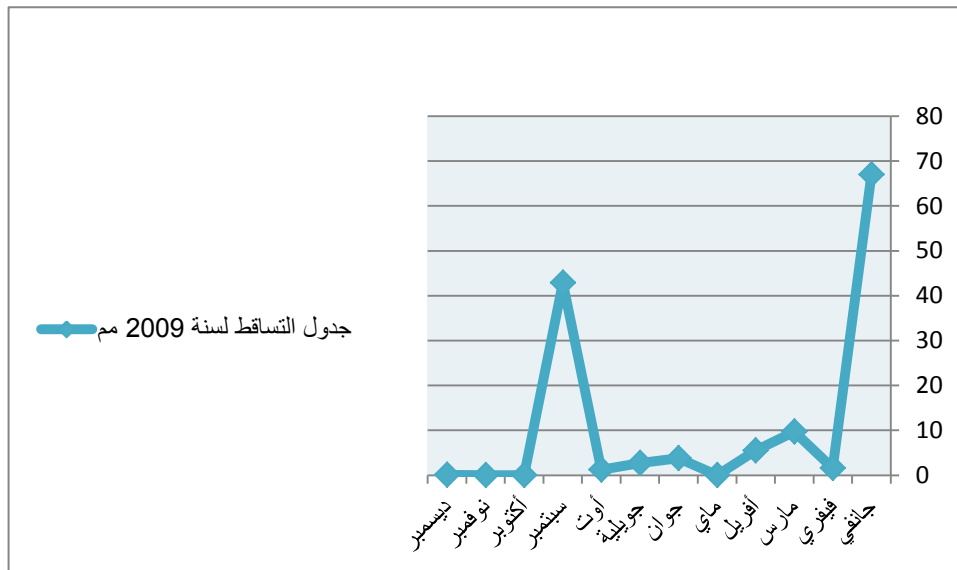
¹ - Pierre Donnadieu et autres; op.cit, p:26.

² - حمو عيسى محمد النوري، دور الميزابين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، دار البعث، قسنطينة، ط1، 2000م، ص: 147.

³ - Hammoui Nacer; System D'irrigation Traditionnel, Séminaire Thème, Département d'hydraulique, Ecole nationaux palyte Clinique 2005 / 2006, p :03.

الواد	عدد أيام السيل في الفترة ما بين 1921-1937	عدد أيام السيل في الفترة ما بين 1950-1961
واد زقيرير	18	27
واد بالوح	16	15
واد النسا	15	24
واد السودان	13	21
واد متليلي	12	13
واد مزاب	9	36

الجدول 2: عدد أيام السيل في بعض أودية منطقة مزاب في فترتين مختلفتين عن د و أ ج غرداية 2010م. والجدول 1 يبين أيضا عدد أيام السيل في بعض أودية منطقة مزاب في فترتين مختلفتين، حيث نلاحظ في الفترة الأولى والتي مدتها 17 عاما شحا في كمية التساقط على عكس الفترة الممتدة لمدة 12 عاما، حيث شهدت المنطقة وفرة في كمية التساقط، كما يمكننا أن نلاحظ أن وادي مزاب هو الأقل سيلا في فترة الجفاف والأكثر سيلا عند تساقط الأمطار، أما فترات التساقط فهي غير منتظمة لكن أغلبها يكون بين فصلي الخريف والشتاء¹ وهذا ما يوضحه الجدول 3:



الجدول 3: منحنى التساقط لسنة 2009م عن د و أ ج غرداية 2010م.

¹ - Pierre Donnadieu et autres; op.cit, p:26.

أما الرياح في فصل الشتاء فشمالية تهب من الشمال الغربي محملة بالبرودة والرطوبة وتسمح أحيانا بتساقط كميات من الأمطار، أما في فصل الصيف فتهب رياح جافة وحارة من جهة الشمال الشرقي وذلك ابتداء من شهر جويلية إلى غاية شهر سبتمبر، وأخيرا وفي فصل الربيع تكون قوية باتجاه الجنوب الشرقي محملة بالرمال والأترربة مشكلة بذلك زوابع رملية¹.

من خلال هذه المعطيات يتبين أنّ مناخ المنطقة صحراوي جاف له تأثير مباشر لظهور نمط المدن² المتمثل في النسيج المتضام الذي يضمن اقل تعرض للشمس في فصل الصيف وكذلك تضمن الطرق المتعرجة كسر للرياح الباردة في الشتاء، والذي يحقق التوازن والانسجام بين العمران وطبيعة بيئة المنطقة³.

2- الإطار التاريخي:

إنّ منطقة مزاب⁴ كغيرها من المناطق، مرّت بفترات تاريخية هامة، شهدت على براعة الإنسان الذي سكن هاته الربوع.

¹ - Marcel Mercier; La civilisation Urbaine au M'zab, Gharadaia la Mysterious, Edition P et G. SOU BIRON, Alger, 1932, p :38.

² - تعد القصور ظاهرة معمارية فريدة يتميز بها الجنوب الجزائري عموما، وهي رموز ومعالم حضارية هامة جدا تترجم بعقود تاريخ مناطق برهنت عبر القرون على مدى قدرة الإنسان على التأقلم مع بيئته، وعليه تمّ اعتبار القصر مدينة صحراوية نظرا لاحتوائها على كل العناصر المدنية والحضرية لمجموعة من الناس في موقع وموضع يتوفران على متطلبات تلك الفئة البشرية المتجانسة المترابطة في الدم والعقيدة والثقافة اجتمعت حول موارد أساسية، ذلك للقيام بمهمة حضارية متبادلة بين أجناس ليس بالضرورة أن يكونوا من نفس طبيعتهم، ولكن لتوسيع الأمر النفعي الشامل لحياة كلا الطرفين. - وهذا ما تبيناه وأطلقناه كمصطلح على مُدُن وادي مزاب بدل كلمة قصر- ينظر: الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة، ص:109. و Gautier E,F; Le Sahara, Payot, Paris, 1923, P :174.

³ - Marcel Mercier; op.cit, p:40.

⁴ * - اختلف الباحثون في شرح كلمة مزاب، فاختلقت الآراء والتأويلات في ذلك، ولعلّ التسمية المرجعية أنها لسكان منطقة "مزاب" لأنهم أبناء مصعب بن سدمان فصاروا يسمون بني مصعب كما يرى ذلك الشيخ "طفيش" وهو الاسم الذي اختارته المصادر الإباضية للمزابيين، ولا يعدو أن يكون تعريفا لاسم بربري أمازيغي لا غير، يرى الشيخ "بكلي عبد الرحمان" أنّ بني مصعب قبيلة بربرية من فرع زنّاتة وهم السكان الأصليين في منطقة وادي مزاب وما يؤكده "الشيخ الحاج أيوب" أنها نسبة إلى مصاب التي عمّرت منذ القدم، أما الشيخ "علي معمر" فلا يطمئن إلى تعليقات "مزاب" محرّفة عن "مصعب" أو "مصاب" أو "مضاب" دون أن يحدد بدقّة، ثمّ يرى حسب ما يبدو له أنّ أصل الكلمة هي "مصعب" فإرها حرّفت إلى "مصاب" بإبدال حرف "العين" "همزا" استنادا إلى أنّ البربر ينيبون حروف الحلق عن بعضها، وينطقون حرف "الخاء" من "الحاء" و "الهمز" بدلا من "العين" وأنّ حرف "العين" أعسر حرف نطقا عندهم، فكانت "الهمزة" بدلا عنهم أسهل نطقا، ثمّ سهّلوا "الهمزة" فنطقوها "صادا" ممدودة، وأنّ هذه "الصّاد" مرّة أخرى حرّفت فصار البعض ينطقها "زايا" لتقارب مخرجي الحرف، يبدو أنّ حرف "الزاي" أسهل نطق عند البربر وكما هو حاليا، فيقولون للصوم "أزومي" وللصلاة "اضاليت"، ويقرّر الشيخ "علي معمر" في النهاية أنّ كلمة "مزاب" هي كلمة مصعب، وأنّ كلمة "بنو مزاب" تدلّ على ما كانت تدلّ عليه كلمة "بنو مصعب".

2-1- مرحلة ما قبل التاريخ:

إنّ فكرة استيطان إنسان ما قبل التاريخ بالمنطقة رفضها المؤرخون قديما لانعدام دليل مادي يثبت ذلك، وزعموا أن فكرة استيطان المنطقة قريبة العهد، تعود للقرن الثاني للهجرة الموافق للثامن ميلادي، حيث اتخذها الإباضية وطنا لهم¹.

فخلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934م، قام الباحث الدكتور بيار روفو « PIERRE ROFFO »² بإلقاء محاضرة قدم فيها حصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها في المنطقة، حيث أكد الباحث وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموسستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا القفصية المتمثلة في النصال والنصيلات ذات الظهر المجنل وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي³، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية مقسمة على 11 محطة، تنتشر في كل من ضواحي المنيعية متليلي وقارة الطعام بنواحي بنورة⁴.

إلى جانب هذا فإنّ المنطقة غنية بالرسوم الصخرية، منها مشاهد للحيوانات ورموز التيفيناغ وأشكال أخرى، تنتشر في كل من موقع " مومو " و " أنتيسه " ببني يزقن، "مرماد " والموقع الأثري لقصر " بابا السعد" المندثر بغرداية ومنطقة عطفة الكتبة بأقصى شمال الضاية بن ضحوة، ومنطقة " أمبارك " ببريان، تمّ تحديد تاريخ معظمها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد في فترة البرونز⁵.
(الصورة 1،2،3،4،5،6)

هذا ما هو عليه الوضع الحالي وما يجري في بعض الألسن، فنرى أنّ القول الفاصل في الموضوع هو ما ذكره العلامة " عبد الرحمان ابن خلدون في كتاب: تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر. سهيل زكار، ج1، و ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000م، ص: 58. " أنّ سكان قصور " مصاب " من "بني واسين" وهم الذين نزلوا فيها بعد أن اختطّوها، أصلهم من قبائل " زنّاتة " من شعوب "بني بادين" الكثيرة العدد، وازدادوا تفرّعا من أولاده، وهم أربعة: "بنو عبد الواد" و"بنو توجين" وبنو زردال" و " بنو مصاب"، أما "راشد" فهو أخ "بادين" وفي هذا الفصل الواضح في هذه الإشكالية. ينظر: صالح اسماوي، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، ج2، نشر جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 2005م، ص: 568-569.

¹ - حمو عيسى محمد النوري، المرجع السابق، ص: 20.

² - Pierre Roffo; contribution à l'Etude de la préhistoire du sahara Septentrional, Ancienne Imprimerie, Alger, 1934, p : 04.

³ - J.Morel; Note le De Préhistoire Mozabite Libyco, tome xxvi, p :179.

⁴ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 41.

⁵ - نفسه.

كما توجد بالمنطقة أشكال تشبه إلى حد كبير الجثى البسيطة (TUMULUS) رجح أنها عبارة عن معالم جنائزية لدفن الموتى اشتهرت بها مناطق الأطلس الصحراوي، وعين الصفرة وضواحيها في فترة فجر التاريخ، كما توجد هذه الأشكال في الجهة المقابلة لهضبة " بال فودار " شمالا وتحديدا غرب مدينة بني يزقن. (الشكل 5)

2-2- المرحلة الإسلامية:

سكن منقطة وادي مزاب بنو مزاب منذ أقدم العصور وصولا إلى الفترة الإسلامية حيث وصل إليهم الإسلام على المذهب المعتزلي إلى أن تحولوا عنه إلى المذهب الإباضي.

2-2-1- مرحلة ما قبل النزوح الإباضي:

تمتد هذه الفترة من الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا (84 هـ - 703 م) إلى القرن الرابع هجري حيث كانت المنطقة تعرف ببادية بني مصعب وهي قبيلة بربرية، و بعد اعتناق هؤلاء الإسلام سبقت إليهم أراء المعتزلة* فأخذوا بها¹.

كما اتفقت المصادر على وجود أقوام بمزاب قبل انتشار المذهب الإباضي* به، وذكر أن قرية "أغرم ن تلزضيت" من جملة قراهم ومقبرة تحت مدينة ملكية تنتسب إليهم ويرجح أنهم أقوام من البدو الرحل حسب ما يشير إليه اسم قريتهم (أغرم ن تلزضيت) والتي تعني قرية الصوف، على أنهم قوما كانوا يرعون الغنم ويربون المواشي، ويذكر أنهم من قبيلة " زناتة "، يقدر أن استقرارهم بالمنطقة كان هروبا من القبائل المنافسة لهم، حيث كانت نكبتهم على يد بلكين بن زيري سنة 369 هـ كما أشار إلى ذلك ابن خلدون:

* المعتزلة أو الواصلية: نسبة إلى حذيفة واصل بن عطاء كان من تلاميذ الحسن البصري ويرتكز محور تسمية المعتزلة بهذا الاسم حول حدث تاريخي وهي حروب علي - كرم الله وجهه - ومعاوية بن أبي سفيان حيث اعتزله جماعة من المسلمين القتال والتزموا الحياض وسموا بعد ذلك بالمعتزلة. ينظر السيد فؤاد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية للنشر، 1974م، ص: 25.

¹ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 03. ينظر أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، الملل والنحل، تح أمير علي مهنا، ج1، ط6، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ص: 59-63.

** المذهب الإباضي: مذهب إسلامي تصدر المذاهب الإسلامية في نشأته وكان ذلك على يد الإمام التابعي جابر بن زيد الأزدي 93هـ/ 711م ولكنه نسب إلى عبد الله بن أباض، ونقذه لسلوك الحكم الأموي الذي ابتعدوا فيه عن نهج الخلفاء الراشدين، ودعا الحكام الأمويين إلى العودة إلى سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين، أو اعتزال أمور المسلمين، كما عرف بمواقفه الحاسمة ومواجهته الصارمة لانحراف الخوارج عن الفهم الصحيح والسليم لأحكام الإسلام، وظهر عند الناس بمظهر الزعيم وعرف أصحابه بأتباع ابن أباض أو الإباضية، ينظر جمعية التراث، معجم الأعلام الإباضية، الجزء الأول، الطبعة العربية، غرداية، 1999م، ص:

"دوخ بلكين في هذه السنة المغرب وانكفأ راجعا ومر بالمغرب الأوسط فالتحم بوادي زناتة ومن إليه، ورفع الأمان على كل من ركب فرسا أو أنتج خيلا من سائر البربر وندر دمائهم فأقفر المغرب الأوسط من زناتة"¹ فلا يستبعد أن تكون قد التجأت إلى الوادي واحتمت به، وهناك آراء أخرى حول اندثار هذا القصر وهي إشكالية تاريخية لم يفصل فيها بعد².

لقد شيد بنو مزاب الذين كانوا على المذهب المعتزلي قصورا صغيرة، اندثرت معظمها ولم يبق منها سوى الأطلال وهي موزعة على كامل وادي مزاب. (الشكل 6) (الصورة 7، 8، 9، 10، 11، 12) ومن جملة القرى المندثرة التي تتسب إليهم:

أ- قصر بُوَكْيَاو:

يقع في قمة جبل يشرف على الواحة، على بعد 100م تقريبا من سد بني يزقن، وقد شيده بنو مغراوة في حوالي القرن الرابع الهجري، وكانوا على مذهب المعتزلة، ثم هجره سكانه وانضموا إلى مدينة بني يزقن، فاندثر القصر ولم يبق منه سوى بعض الأكوام من الحجارة³.

ب- قصر اِقْتُونَاي⁴:

شيد على ضفة وادي انتيسا على مقربة من سد بني يزقن الحالي، ولم يبق له أثر ولعل آثاره قد غمرتها أوحال الوادي داخل السد⁵.

ج- قصر تَلَات⁶:

يعد من القصور القديمة في وادي مزاب، ويقع في الجنوب الغربي من واحة بني يزقن، ولا تزال بعض آثاره باقية إلى حد اليوم، ويشير إبراهيم متياز إلى أن هذا القصر أسسه الإخوان عدون وبكلي¹.

1 - عبد الرحمان ابن خلدون، المصدر السابق، ص: 59.

2 - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 49 .

* الأمام أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستائي: ولد سنة 345 هـ / 959م بفرسپاء أصل كنيته وتقع في جبل نفوسة بليبيا، يعد أحد أعلام الإباضية والمصلحين الدينيين الاجتماعيين في بلاد المغرب، درس مبادئ التعليم في مسقط رأسه ثم سافر إلى جربة فأخذ العلم عن بعض علمائها منهم زكرياء فيصل بن أبي ميسور وانتقل إلى القيروان للاستزادة من علوم اللغة العربية لما اضطلع في العلم قرر العودة إلى جبل نفوسة حيث بني هناك مسجده في بلدة فرسپاء، توفي سنة 440هـ / 1048م بعد أن ترك نظاما محكما متوارثا وهو نظام حلقة العزابة، ينظر جمعية التراث، المرجع السابق، ص: 75.

3 - إبراهيم متياز، تاريخ وادي مزاب، مخ، (نسخة مصورة)، مكتبة الشيخ أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، غرداية، ص: 16.

4 - إبراهيم محمد طلاي، مزاب بلد كفاح، دراسة سياسية اجتماعية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1970م، ص: 20.

5 - إبراهيم متياز، المصدر السابق، ص: 17.

6 - إبراهيم محمد طلاي، المرجع السابق، ص: 20.

د - قصر تَرشِين:

كان يسكنه المعتزلة ثم لجأ إليه الإباضية من نفوسة ومن المغرب الأقصى واستقروا فيه لفترة من الزمن، ثم انضموا بعد ذلك إلى مدينة بني يزقن في أواخر القرن التاسع الهجري فانقرضت المدينة ولم يبق منها سوى آثار المصلى².

هـ - قصر مَوْرِكِي:

يقع في الجهة الغربية من مدينة بنورة عند تقاطع وادي انتيسا بوادي مزاب، وقد شيد فوق هضبة تشرف على وادي مزاب، واندثر ولم يبق منه إلا أكواما من الحجارة³.

ز - قصر تَافِلَالَت:

أسس فوق قمة هضبة التي شيدت عليها مدينة بني يزقن فيما بعد، وكان يقطنه سكان من سجلماسة، الذين نزحوا إلى مزاب حسب إبراهيم متياز في أول القرن السادس الهجري، وقد انضم إلى هذا القصر سكان تَلَات وِبُكْيَاوُ وَأَفُونَاي وِتَرشِين وبعض سكان مَوْرِكِي⁴، فانتسح عمرانته ليصبح نواة وحيا من أحياء مدينة يزقن، ومازالت آثار هذا القصر كالمسجد والسوق شامخة إلى يومنا هذا.

ح - قصر تَمِيرَزَت:

كان يقع بين مليكة وبنورة في واحة تَمِيرَزَت عند ملتقى وادي مزاب ووادي أزويل، ويرجع إلى نفس فترة قصر تَالْرَضِيَّت، ويقال أنّ العلامة ابن بكر هو مؤسسها⁵.

ط - قصر أَعْرَم نُوَادَاي (القصر السفلي):

يقع أسفل مدينة مليكة في الضفة اليسرى لوادي مزاب، وقد شيد سنة 334 هـ / 945م من طرف أجداد مشيدي مليكة، واندثر حسب هيغي بسبب النزاعات بين المعتزلة والإباضية⁶.

1 - إبراهيم متياز، المصدر السابق، ص: 17-18.

2 - نفسه، ص: 18.

3 - نفسه، ص: 14-15.

4 - نفسه، ص: 5. ينظر أيضا: J. Huguet; Les Villes du M'Zab; Bulletins et mémoires de la société d'Anthropologie de Paris, t.IV, 1903, p:536.

5 - إبراهيم متياز، المصدر السابق، ص: 13.

6 - J. Huguet; "Le Pays du M'Zab", in bull de la Sociétés Géographie d'Algérie, imprimerie Typographique et lithographique Sélion, Alger, 1898, p:178.

ي - قصر بابا السعد:

أقيم غرب غرداية في أعلى جبل سنة 790هـ/1388م، لاحتلاله الموقع الاستراتيجي والذي يطل على وادي مزاب من الناحية الشمالية مما يوفر له الرؤية الجيدة، وكذلك الحصانة من الغزاة الذي كان السبب الرئيسي في اختيار الموقع¹. (الشكل6)(الصورة10)

2-2-2- المنطقة بعد النزوح الإباضي:

تمتد هذه الفترة من القرن الرابع هجري إلى نهاية القرن الثامن هجري، تميزت بتحول نمط معيشة سكان بادية بني مصعب من طابع البدو إلى طابع الاستقرار والاعتماد على الزراعة الثابتة والتحول التدريجي من المذهب المعتزلي إلى المذهب الإباضي بمجيء الإمام أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستائي من وارجلان، منتدبا من مؤتمرا ريغ المنعقد سنة 420 هـ - 1029م، للنظر في المسائل التي تهم الإباضية منها اللاجئين واكتظاظ منطقة "ريغ" والبحث عن منطقة جغرافية تلم شملهم وتكون صعبة المنال للغزاة المترصين بها من سلاطين الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط كالحماديين والزيريين والفاطميين.

خرج عبد الله يجوب الصحراء، فوقع إختياره على منطقة مزاب رغم قسوة طبيعتها، وبعد استقرار الإمام الفرستائي بها بنى مسجده الذي لا يزال قائما إلى يومنا هذا بالعطف، داعيا سكان المنطقة إلى لمذهب الإباضي، وبعد استجابتهم لندائه أصبح مهجرا وملادا آمنا للإباضية كلما نالهم الاضطهاد، وبدأت تتوالى على المنطقة جماعات من أقطار مختلفة مثل ورقلة ووادي ريغ، نفوسة، جربة، جبل عمور، قصر البخاري، المدينة، سجماسة، الساقية الحمراء وغيرها من المناطق المختلفة.

وجلهم قبائل بربرية وفيهم عرب أفحاح، حتى صارت لهم وحدة قومية سياسية ولغوية تواضع عليها بربرهم وعربهم بحكم المصاهرة والعلاقة المذهبية²، فأقاموا في هاته الربوع القاحلة قصور صحراوية وستو نظما اجتماعية تخدمهم وتخدم دينهم وأمنهم. (الشكل6)

أ - تأسيس مدن وادي مزاب:

أسس الإباضيون حياة حضارية جديدة بوادي مزاب خلال ثلاثة قرون ونصف، من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر ميلادي، إذ أنشئت خمس قرى متتاليه، دام بناءها حوالي ثلاثة قرون، لا تزال قائمة إلى اليوم وهي: مدينة تاجنينت "العطف"، مدينة آت بنور "بنورة"، مدينة تغردايت "غرداية"، مدينة آت

¹ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص:18.

² - حمو عيسى محمد النوري، المرجع السابق، دت، ص: 20.

إزجن "بني يزقن"، مدينة آت مليشت "مليكة"، وخارج وادي مزاب تم تأسيس مدن أخرى هي: مدينة بريان، مدينة القرارة، مدينة متليلي، مدينة ضاية بن ضحوة ما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر الميلادي. (الشكل 7)

أ-1- العطف (تاجنيت):

هي أقدم مدن مزاب الحالية تأسيسا، تقع على بعد 9 كلم من مدينة غرداية، في منعطف الضفة اليمنى من وادي مزاب حيث أخذت المدينة اسمها المعرب لموقعا في الوادي، لكن لديها اسم بربري يطلق عليها وهو "تاجنيت"¹ القريب من كلمة "تاقنيت" البربرية، ومعناها الإناء الذي يصنع من سعف النخيل ويطلق من داخله بالقطران ليستعمل بعد ذلك لشرب الماء أو اللبن، وقد شيدها الشيخ خليفة ابن أبغور سنة 404هـ/1014م، فوق هضبة صخرية²، وكان الإمام عبد الله محمد ابن بكر يزور المنطقة في هذه الفترة، وربما كان الخليفة بن أبغور أحد تلاميذه أو أحد أتباعه من بني مصعب³، وقد كان ذلك قبل زوال سدراته بقرنين⁴. (الصورة 13، 14)

أ-2- بنورة (آت بنور):

يطلق عليها بالمحلية اسم "آت بنور" وقيل "آت بنور" أن "بنور" هو اسم لجد إحدى القبائل الزناتية، أو هو اسم لـ "سيدي بنور" الذي أطلق اسمه على مقبرة الإباضية بالجزائر العاصمة⁵. تأسست في نهاية النصف الأول من القرن الحادي عشر ميلادي حوالي سنة 1048م فوق رأس هضبة منعزلة عن جبال الشبكة، وتقع المدينة على بعد 1800م شمال بني يزقن عند تقاطع وادي أزويل بوادي مزاب الذي يواصل سيره إلى جانب منحدر يبلغ ارتفاعه 6م، على هذا المنحدر يرتفع سور المدينة، مما أعطى لها شكل قلعة من قلاع العصور الوسطى الحصينة، شيدت بنورة من طرف قبيلة بني مطهر القادمة مع النازحين الإباضيين من وارجلان⁶، وبعد فترة من الزمن طلبت قبيلة أولاد عبد الله التي تم طردها من مدينة مليكة اللجوء إلى بنوره قصد الاستقرار فيها فرحب بها أهلها، ولكن ذلك لم يدم طويلا

¹ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 27.

² - ابراهيم الحاج أيوب، رسالة في بعض أعراف وعادات وادي مزاب، تح، يحي الحاج امحمد، نشر جمعية النهضة، العطف، غرداية، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 28.

³ - صالح اسماوي، المرجع السابق، ص: 15.

⁴ - مقابلة مع الشيخ الأستاذ: كروم ح أحمد، في مكتبة إروان، العطف، يوم 28 مارس 2012م.

⁵ - صالح اسماوي، المرجع السابق، ص: 614.

⁶ - بكير سعيد أعوش، وادي مزاب في ظل الحضارة الإسلامية: دينيا، تاريخيا، اجتماعيا، المطبعة العربية، غرداية، 1991م، ص: 66.

وبضغط من أهل مليكة طرد بنو مطهر اللاجئين إليها من قبل أولاد عبد الله بالقوة وقتلوا منهم نفرا كثيرا، وفرّ الباقيون إلى مدينة تاجنينت (العطف)، لم تمر هذه الجريمة بسلام فقد اتفقت المدن المزابية باستثناء مليكة على معاقبة بني مطهر أشد العقاب، حيث قاموا بتخريب مدينة إلا المسجد فقد حافظوا عليه. (الشكل 8) (الصورة 11، 12، 15، 16)

أ-3- غرداية (تَغْرَدَايْتْ):

يتفق معظم المؤرخين أن محمد بن يحيى بابة والجمة وأخاه سليمان قاما بتأسيس المدينة سنة 439هـ/1048م على جبل منقطع عن باقي الهضبة، والشيخ بابة السعد أول من سكنها لينظم إليهم من هاجر من ليبيا، جربة، ورجلان، و أريغ¹، لكن ابراهيم متياز يرى أنّ غرداية أسّسها المعتزلة سنة 222هـ وتمّ تجديد عمرانها وتوسيعها سنة 477هـ/1027م، أمّا أصل التسمية لكلمة "تغردايت" فيعني الأرض الصالحة للزراعة على ضفاف الأودية، وقيل أنها تصغير لكلمة "أَعْرَدَايْ" ومعناه الجبل²، لذا نستبعد كثيرا اسم "غار - داية" وأنها امرأة كانت تسكن هذا الغار وأن رجلا عابرا مر وتزوجته... إلى آخر الحكاية المفضوحة المختلقة، فهذا الغار يسمى "لالة ساهلة" فلماذا يعطى له اسم "داية"؟؟ ثمّ إنّ الأسطورة تقول أنّها عجوز فكيف يمكن أن تلد؟؟ ثمّ إنّ المفروض أنّ اسم غرداية يكون للقرية القديمة فكيف يوجد الغار في القرية القديمة والفرنسيون يسمون كتاباتهم قرية الضاية (Daia) باسم هذه المرأة، فيكتبونها (Daia ben dahoua) إلى غير ذلك من المتناقضات التي يلقونها ومن الغريب حقا أن هذه الأسطورة أخذت تستقرّ في أذهان الكثيرين ويأخذونها بدون بحث ولا تروى³. (الشكل 10) (الصورة 17، 18)

أ-4- بني يزقن (آتْ يَسْجَنْ):

شيدت المدينة على هضبة عند تقاطع وادي أننيسا بوادي مزاب في الضفة اليمنى لوادي مزاب، أسست بني يزقن في الفترة الممتدة بين 1321-1347م، النواة الأولى للمدينة تآفلتت كان قصرا في نهاية القرن الرابع للهجري وانظم إلى القصر سكان قصور بُوَكْيَاوُ وَأَقْنُونَايْ وترشين ومُورْكي فاتسع عمرانها، وفيما يتعلق بالتسمية فان بعض المؤرخين يرى أنها تعود إلى قوم يسمون أولاد يزقن من أعمال قسنطينة فاستقروا بها فسميت باسمهم، وأما التفسير الثاني فيشير أن "يزقن" تحريف لكلمة "يزجن" التي معناها نصف، وقد سميت بهذا الاسم نظرا لانتقال عرش أولاد سليمان بن يحيى من غرداية إلى بني يزقن، ويعد

¹ - Claude Pavard; op.cit, p:20.

² - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص:22.

³ - ابراهيم الحاج أيوب، المرجع السابق، ص:27.

هؤلاء نصف سكان غرداية¹، ويذكر ابن خلدون أنّ أبناء هذه القبيلة هم الذين بنوا مدينة وهران، كما أنّه توجد في ناحية عين الفكرين قرب قسنطينة قبيلة شاوية وهم كما هو معلوم من زناته يسمون "السقنيّة" وفيهم أولاد خالد و"أولاد عنان" و"أولاد موسى" وهذان الأخيران هما العرشان الكبيران في بني يسقن الآن أما أولاد خالد فهم فرع "أولاد عنان"، والفرع الثالث الذي تتفرّع إليه البلد مع الفرعين السّابقين فهم "أولاد يدّر" و"أبي اسماعيل"². (الشكل 18) (الصورة 18، 19)

أ-5- مليكة (أت مليشت):

بُنيت على قمة جبل صغير، في الضفة اليسرى من وادي مزاب على بعد 500م من مركز مزاب غرداية شيدت سنة 756هـ/1385م على مرحلتين فكانت الأولى بقصر يدعى "أغرمن وادي" وذلك عام 1018م، إلّا أنّها زالت واندحرت عام 1123م، وفي مرحلة ثانية قامت الجماعة النفوسية الإباضية التي جاءت مهاجرة من ليبيا وذلك عام 750هـ وعلى رأسها أبو دحمان ويرو سليمان بتأسيس مدينتها الحالية³، لكن هناك من يرجع تأسيس المدينة إلى رجال ينتمون لقبيلة مليكش البربرية التي تنتشر في نواحي "إغيل علي" من بلاد القبائل الصغرى يقال لهم بالقبائلية "مليكش" فلا وجود لمملكة إلا في خيال الأوروبيين الذين يزعمون ذلك، وتعدّ مليكة آخر المدن الإباضية في وادي مزاب⁴. (الصورة 22، 23)

ثانياً: النسيج العمراني*لمدن مزاب:

إنّ القيم الدنيية والفكرية، والطبيعة المناخية والجغرافية التي تتميز بها منطقة سهل وادي مزاب لها تأثير كبير في تشكّل النسيج العمراني للمنطقة وفي التّصاميم المعماريّة المكوّنة له.

تتميز المدن العتيقة في وادي مزاب بنمطها المعماري المتميز من حيث وحدتها المتجانسة وتخطيطها المحكم، فكل مدينة قد بنيت على أعلى قمة الجبل لغرض دفاعي محض، يتوسطها المسجد الذي تعلوه مئذنة هرمية الشكل وتلتف حوله منازل تتخللها أزقة ضيقة وملتوية مشكلة بذلك حلقات دائرية حول المسجد، وفي سفح المدينة ساحة سوق للتعاملات التجارية، وكل مدينة محاطة بسور دفاعي تتخللها أبراج

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص 58، 59. وينظر أيضاً: بكير سعيد أعوش، المرجع السابق، ص: 69.

² - ابراهيم الحاج أيوب، المرجع السابق، ص: 29.

*- العمران: هو العلم الذي ينظم المدن عن طريق دراسة المفاهيم والتي تسمح بتكييف مساكن هذه المدن وفق حاجيات البشر بالاعتماد على مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وهو فن تهيئة المدن من أجل توفير ثلاث عناصر أساسية: السكن- العمل- الراحة. ينظر خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة، 2005م، ص: 12.

³ - بكير سعيد أعوش، المرجع السابق، ص: 68.

⁴ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 23.

للمراقبة تمّ تصميمها وتخطيطها بهذا الوضع للحصانة الدفاعية وأن تكون في مأمن من سيلان الوادي وأن تحافظ على الأراضي الزراعية القليلة¹. (الصورة 23)

تتميّز العمارة بوادي مزاب بعدة خصائص، المتانة والجمال والوظيفية والبساطة والاقتصاد في الوسائل، فليست هناك مدنا مشيّدَة بل هناك نظم وأعراف تتبّع وتطبّق، قائمة على التدرّج في تقسيم المجالات حسب أصنافها وعلى حسب الهيكلية الاجتماعية المتشعبة بالفكر الإباضي الذي يعتمد أساسا على مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف. (الصورة 23)

1- أنواع وخصائص التراث المبني في وادي مزاب:

تتشابه مدن وادي مزاب من حيث تخطيطها وتحديد رقعتها وكذا اختيار موقع إنشائها، ولكنها في الوقت نفسه تتمايز فيما بينها من حيث الطريقة التي استخدمتها كل مدينة من تلك المدن في استغلال موقعها الطبيعي.

يبتدأ الفريق المؤسس للمدينة (حلقة العزّابة) ببناء المسجد بعد اختيار موقع مناسب فوق الهضبة ثمّ يقومون بعد ذلك برسم حدود المدينة بأسوار وأبراج، وأخيرا يقوم السكّان بتشديد مساكنهم انطلاقا من حوالي محيط المسجد مرورا بالشوارع وأنواعها إلى غاية الأسوار، وبالطبع فإنّ بناء المساكن يتمّ على قواعد عرقية عمرانية بحثة تستند على أسس أربعة، يأتي في مقدّمتها تعاليم الدين الإسلامي ثمّ النشاطات الاجتماعية، وعنصر الاقتصاد ومعطيات المحيط البيئي². (الصورة 23)

وهكذا تأخذ الفضاءات الأخرى موقعها من المدن، حيث يحتلّ السوق عموما مكانا قريبا من السور، ويكون تصميمه على أشكال مختلفة طبقا للمساحة المتاحة، ودوره ولا يزال اقتصادي للمبادلات التجارية واجتماعي كفضاء ملائم لملاقة السكّان، أما المقابر والمصليات الجنائزية تكون خارج المدينة، وكل مقبرة تخصّ عرش أو عشيرة معيّنة دون سواها³. (الشكل 10) (الصورة 23)

¹ - ليندة علا، دور الحركة التجارية في ازدهار قصور إقليم توات ووادي مزاب وتطورها خلال العصور الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران، 2012م، ص: 191.

² - مقابلة مع الأستاذ صالح بن عمر سماوي، عند دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، يوم 18 أبريل 2012م.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 32-33.

1-1- العمار الدينية:

لقد نشأت مختلف المباني الدينية الإباضية في مزاب بسيطة في بناءها، ولم تتطور في أساليب إنشائها على مر الزمن وبقيت محافظة على تلك الحال البساطة والتكشف في البناء طوال قرون من الزمن. (الصورة 24، 25، 27)

1-1-1- المسجد:

لقد نشأت مختلف المباني الدينية الإباضية في مزاب بسيطة في بنائها، ولم تتطور في أساليب إنشائها على مر الزمن بل بقيت محافظة على تلك الحال من البساطة والتكشف في البناء طوال قرون من الزمن. ويأتي على رأس هذه العمار المسجد الذي يعد عند المجتمع المزابي إضافة إلى دوره الديني، فإنه يعد مركزا ومقرا للسلطة الروحية ومكانا للقضاء وإصدار الفتوى، وتنظيم حلقات الدرس، وممارسة التعليم إلى جانب دوره كمخزن للمؤن، ومن هنا فإن المسجد يعد القلب النابض للمدينة المزابية، فيبعث فيها الحياة، ويعمل على تأطير المجتمع دينيا واجتماعيا، لذا فقد أراد المعماري المزابي تجسيد هذه المنزلة المرموقة للمسجد لدى المجتمع المزابي تجسيدا معماريا، فاختر له موقعا استراتيجيا يتماشى ومكانته واحتل مكانا في أعلى قمة الهضبة التي تتدرج فوقها مباني المدينة، فأصبح يشرف بذلك على كل المنشآت الأخرى، وقد زاده رفعة وشموخا تلك المئذنة الهرمية الشكل¹. (الشكل 9) (الصورة 37، 24)

أ- مخططه ومكوناته:

اتبعت المساجد الإباضية بمنطقة وادي مزاب في تصميمها المساجد الإسلامية واعتمدت على طراز معماري موحد، ويتعلق الأمر بطراز المساجد ذات الأعمدة والدعامات، فالعدد الهائل لتلك الدعامات داخل بيوت الصلاة جعلتها تتدرج ضمن هذا الطراز، وقد أخذت المساجد المزابية على العموم شكلا غير منتظم في تخطيطها، ولا شك أن كثرة الإضافات في جهات مختلفة من المسجد كانت السبب الرئيسي في عدم الحصول على شكل نهائي منتظم². (الشكل 9) (الصورة 41، 37)

ب- بيوت الصلاة:

توسعت بيوت الصلاة في مساجد وادي مزاب في اتجاه عرضي فأصبح عرضها أكثر من عمقها متبعة في ذلك النمط الأموي، وخلافا للتقاليد المعمارية الإسلامية اتبعت البوائك هنا في مسارها نحو المحراب

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 92.

² - مقابلة مع الأستاذ صالح بن عمر سماوي، عند دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، يوم 18 أبريل 2012م.

اتّجاهها مزدوجاً عمودياً وموازياً، إذ أنّ البوائك من العادة تأخذ في اتجاهها مسارا واحداً إما عمودياً أو موازياً، وقلما تسير في الاتجاهين معاً. (الشكل 9)

ج- الصحن:

ظهر الصحن في عمارة بني مزاب كضرورة معمارية نظراً للحرارة الشديدة التي يمتاز بها الإقليم، حيث يؤدي هذا العنصر على تلطيف الجو وإلى إدخال الضوء، وطبق نفس التصميم الإسلامي في بناء الصحن والأروقة المحيطة به من جميع الجهات باستثناء جهة القبلة، حيث يتقدم بيت الصلاة على محور المحراب ذو مخطط شبه منحرف عموماً.

د- المحراب:

تظهر المحاريب في العمائر الإباضية على شكل فتحة مجوفة بسيطة ذات مخطط نصف دائري على جدار القبلة، تنتهي المحاريب في شكلها العلوي بحنية معقودة بعقد نصف دائري وأحياناً على شكل حدوة الفرس، وفي بعض الأحيان نجد أكثر من محراب في المسجد الواحد، حيث أنه كلما وسّع المسجد استلزم الأمر إيجاد محراب جديد ويترك الأول على حاله، إنّ بساطة المحراب من تفاعله وانسجامه مع روح العمارة المحلية التي تمتاز بالبساطة الإنشائية¹. (الشكل 9)

هـ- المئذنة:

اتخذت مآذن وادي مزاب لنفسها نمطاً معمارياً متميزاً على شكل هرم ناقص، و تبدو من الخارج في جزئها العلوي منحرفة قليلاً نحو جهة معينة ولقد فسر بعض المعمارين أن هذه الظاهرة مقصودة لإعطاء المقاومة اللازمة لها، إضافة إلى وجود فتحات صغيرة تشبه في شكلها المزاغل أو ما يسمى بفتحات الرمي، وهذا دليل آخر لوظيفة المئذنة الثانوية المتمثلة في المراقبة والحراسة وهو ما يفسر إطلاق السكان المحليين اسم "أعساس"، وهذا إضافة إلى الدور الأساسي الذي تؤديه الفتحات داخل المبنى فهي تقوم بتهوية وإضاءة داخل المئذنة². (الشكل 9) (الصورة 41)

لم يخصص لمآذن مزاب موقعاً محدداً في المسجد شأنها في ذلك شأن المساجد الإسلامية، فأحياناً تحتل مكاناً في الجهة المقابلة لجدار المحراب أي أنها تقع على محور المحراب³ مثل: مآذن غرداية وبني يزقن.

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 214.

² - إبراهيم محمد طلاي، المرجع السابق، ص: 18.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 219.

و- الحوامل والركائز:

اعتمد المزابيون في كل العمائر الدينية على الحوامل والركائز وهي عبارة عن دعامات وأعمدة ذات أحاديث تقوم بحمل سقوف الأروقة في الصحن، وأما الدعامات الكثيفة المستعملة في بيت الصلاة فكان الغرض منها مساندة السقف تماشياً مع مواد البناء المتوفرة آنذاك والمستعملة في عملية التسقيف. تتخذ الدعامات عدّة أشكال مربعة ومستطيلة وغير منتظمة الشكل، بنيت بالحجارة المتماسكة بواسطة تربة طينية أو ملاط متكوّن من مادّة التمشمت والرمل¹. (الشكل 9)

ز- العقود:

كان العقد حاضراً بقوة في العمارة الدينية الإباضية بمزاب عامة، وعادة ما تكون حذويه الشكل أو نصف دائرية، وهي ترتكز على الأعمدة والدعامات وظيفتها كروافد تستند وترتكز عليها الأروقة والسقوف، حيث تبنى بالحجارة المصفوفة على شكل مداميك متتالية ومتقابلة.

د- الفتحات:

لجأ المعماري المزابي إلى استخدام الفتحات ذات الأشكال والأبعاد المختلفة لتوفير مجرى هوائي داخل العمائر الدينية، منها ما هو نافذ تستعمل لتهوية الفضاءات ومنها غير نافذة وهي عبارة عن كوات ورفوف تستعمل لوضع القناديل الزيتية قديماً والأحذية وكذا المصاحف وغير ذلك من الأشياء التي لها علاقة بالمسجد.

ط- المداخل:

اختير للمداخل المؤدية إلى داخل بيوت الصلاة مواقع في الجهة المقابلة لجدار القبلة أو من الجانبين وهذا ما لمسناه في أغلب المساجد بمزاب تقادياً لكل ما يمكن أن يتسبب في عرقلة المصلين. (الصورة 37)

ي- المنبر:

نظراً لمبدأ البساطة والنقشف الذي يتميز به السكان الأوائل للمنطقة، فإن المساجد في مزاب قديماً ينعلم فيها المنبر الفاخر وكانوا يعتمدون كالعادة على وسائل بسيطة لتلبية واجباتهم الدينية.

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 228.

1-1-2- المدارس¹:

منذ أن استقر الإباضيون بمنطقة وادي مزاب عملوا على نشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وبخاصة تعاليم المذهب الإباضي، وأولو للغة العربية وفنونها عناية خاصة، وقد اعتمدوا في ذلك على نظام تعليمي وتربوي خاص، وشيدوا في سبيل ذلك منشآت بجانب المساجد، أطلق عليها اسم المدرسة أو المحضرة، التي تسهر على تطبيق هذا النظام التربوي والسيرورة الحسنى للمناهج المسطرة من طرف هيئة إدارية وتدرسية ذات كفاءة.

1-1-3- المصليات الجنائزية:

تتموقع خارج المدن بداخل المقبرة، وهي منشآت لأداء صلاة الجنازة أو ممارسة بعض الطقوس الدينية التي لها علاقة مباشرة بالميت، تقام بجانب مدفن عالم من علماء المنطقة وتأخذ اسمه تكريماً لشخصهم ولمجهوداتهم العلمية والإصلاحية التي قدّموها لمجتمعهم. (الشكل 10)

تؤدي المصليات الجنائزية دوراً أساسياً في ميدان التعليم وهذا اقتداءً بأسلافهم الإباضيين الذين يتخذون من الأماكن البعيدة عن التجمعات السكانية، دوراً للبحث العلمي وتدرّس الطلبة في العلوم الدينية والشرعية. (الصورة 42، 43)

ويمكن ملاحظة نوعين من المصليات الجنائزية في منطقة وادي مزاب:

النوع الأول: عبارة عن مصليات جنائزية مغطاة لها نمطين هما:

- المصليات الجنائزية ذات القباب: يدخل ضمن هذا النوع كلّ المصليات الجنائزية

المغطاة جزئياً أو كلياً بقباب بارزة من الخارج أو مضمرة ومغروسة في السقف.

- المصليات الجنائزية ذات الأقبية: يعد هذا النمط أكثر الأنواع انتشاراً في منطقة مزاب،

وقد غطيت الفراغات الضيقة الناتجة عن تقاطع البوائك السائرة في الاتجاهين العمودي والموازي لجدار القبلة، بأقبية نصف برميلية أو أقبية متقاطعة، وقد ساعد على إنجاز هذه الأقبية سهولة توفر مادة الجريد في المنطقة². (الشكل 11) (الصورة 42)

النوع الثاني: عبارة عن مساحات مكشوفة محاطة بسيّاح جداري قصير، يمكن أن نطلق عليها

اسم المصليات الجنائزية المكشوفة³، إذ فتحت في واجهتها القبلية عنزة تبين اتجاه الكعبة، كما فتحت على

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 135.

² - نفسه، ص: 203.

³ - نفسه، ص: 138.

جدرانها عدد كبير من الكوات التي تسمح بوضع الأحذية والمصاحف والأدوات اللازّمة لأداء الشعائر الدينية، ويبدو أنّ المصليات المكشوفة تشيّد بعد دفن العالم الذي ستحمل المقبرة اسمه. (الشكل 12)

(الصورة 45)

1-1-4- المقبرة:

خطط المزابيون مقابرهم خارج المدينة كما هي حال المدن الإسلامية، حيث تشكل مدينة حقيقية للأموات، إذ تمتد على مساحة شاسعة بتصميم مخطط في شكلها ومنازها وطرقها، كل مقبرة مخصصة لعشيرة من عشائر البلدة لدفن موتاهم وفق نظام دقيق، كما أنها تكتّى بأحد أسماء شيوخ المنطقة المدفون بالمقبرة، وتعتبر حاجزا أمام التوسع العمراني، ولأهميتها صممت لها طرق خاصة تربطها بالمدينة. (الشكل 10)

تظهر القبور الإباضية كلها متشابهة ومتساوية، باستثناء تلك المقامات التي تحتضن رفات بعض العلماء والفقهاء، فالقبر لا يبرز عن الأرضية أكثر من شبر كما ينصّ على ذلك الفقه الإسلامي، وذلك لكي يعرف القبر، فيصان ولا يداس بالأرجل، ويتمّ تحديد الرأس والأرجل بواسطة أحجار مصفحة مثبّنة عموديا، ويضع أهل الميت على طول القبر آنية الشراب أو الأكل مصنوعة من الفخار أو الخزف، وتكون ذات أشكال وأحجام مختلفة للتمييز والتّعرف على فقيدهم من الآخرين. (الصورة 27)

1-2- العمار المدنية:

تتميز مدن وادي مزاب بطابعها المعماري الفريد نتيجة الاستجابة لعدة عوامل (مناخية، جغرافية، دينية، ...) ويظهر ذلك جليا من خلال مواقع المدن ومنهجية تخطيطها وصولا إلى المنشآت العامة والمساكن الخاصة حيث تبدي جميعها بساطة في الحجم ووحدة في المظهر في تناسق وانسجام عام، خاضعة للعرف المحلي للعمران المرجع المتبع في إنشاء المدن وصياغة فضاءاتها¹. (الشكل 15) (الصورة 23)

1-2-1- المسكن:

تعتبر المساكن الخلايا الرئيسية المكونة لنسيج المدن فهي تشترك مهما كان حجمها في عناصر أساسية تختلف اختلافا طفيفا بين مسكن وآخر وتتوزع هذه العناصر بين الطابقين الأرضي والعلوي والسطح ونادرا الطابق السفلي². (الصورة 23)

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، العرف في البناء التقليدي بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2002م، ص: 05.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، المسكن التقليدي وعرف العمران بالقطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2004م، ص: 03.

تجسد تصاميم المسكن التقليدي انعكاسا لفكر المجتمع وقيمه، فهو بذلك يوفر الراحة النفسية لسكانه، ويحوي مختلف الفضاءات المعيشية بتوزيع منتظم حسب الاستعمال، وفي تأقلم دائم مع التقلبات المناخية مما يوفر أجواء معتدلة على مدار السنة، إضافة إلى رحلتي الشتاء والصيف بين المدن والواحات بحثا عن المناخ الملائم.

كما يعتمد المسكن التقليدي على المركزية في التوزيع الفضائي انطلاقا من وسط الدار الذي يعتبر الحلقة الرئيسية التي تربط بين مختلف فراغات الطابق الأرضي ومنه يتم التنقل إلى الطابقين العلوي والسفلي¹. (الشكل 15) (الصورة 51، 53، 54)

رغم أن المسكن المزابي يخضع في تخطيطه وهيكلته لأسس المسكن المنتشر في البحر المتوسط وفي شمال إفريقيا على الخصوص، وذلك باعتماده على فراغ أو فضاء يتوسطه ويهيكل مختلف الفضاءات حوله، إلا أنه له خصوصيات تميزه عن غيره وذلك ناتج عن تفاعله مع محيطه الطبيعي (الجغرافي والمناخي)، إضافة إلى أنه كان انعكاسا لفكر المجتمع و نمط حياته، إذ نجد أن المساكن كلها (مهما كان حجمها) تعتمد على طابقين أحد هذين الطابقين أرضي لا يتصل عادة بالفضاء الخارجي إلا من خلال المدخل وفتحة الشباك، الذي من خلاله أيضا تنفذ أشعة الشمس ويتم تهوية مختلف مجالات المسكن، بحيث تكون الطوابق الأرضية كأنها مبنية تحت الأرض مما يوفر لها عزلا حراريا جيدا، أما الطابق العلوي فالمساحة المبنية فيه غالبا لا تتعدى المساحة الغير مبنية التي تستعمل كسطح وهو ذو أهمية بالغة في فصل الصيف وخاصة في الليل حيث ينزل الهواء البارد الذي يحدّ من حرارة الشمس خلال النهار²، وتتشترك المساكن في مزاب باختلاف أحجامها على عناصر أساسية بين الطابقين الأرضي والعلوي:

أ- الواجهات:

لقد اتسمت الحياة الاجتماعية في مزاب بالابتعاد عن كل مظاهر التكبر والاستعلاء، حتى أننا لا نكاد نميز بين غني أو فقير في الممارسات كالأعراس مثلا، أو المعمار ومنه واجهات المساكن التي تفتقر إلى أشكال الزخرفة أو النقوش، بل أنها لا تعدو أن تكون حيطانا عادية متساوية في الارتفاع، بها فقط باب

¹ - بلحاج معروف، محمد جودي، النسيج العمراني لمدن وادي مزاب، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، 2012م، ص: 72-73.

² - مختار قرميدة، المساكن التقليدية بوادي ميزاب، دراسة فنية معمارية، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 2001م، ص: 6.

خشبي وميزاب بارز مع بعض الفتحات الصغيرة الموزعة على الطابق الأرضي والطابق العلوي على حسب مساحة المسكن¹. (الشكل 15) (الصورة 48،49)

ب- المدخل:

تميزت مساكن مزاب بتواجد المدخل في إحدى الزوايا كما هو الحال في مساكن شمال إفريقيا²، محليا يسمى "إمين نتوررت"، وعادة ما يكون كبير الحجم نسبيا ارتفاعا وعرضا يعلوه عقد بسيط، المداخل تفتح دوما إلى المدينة، يمنع كل من أراد أن يفتح مدخلا له خارج المدينة من جهة السور³، أما بالنسبة للمقاسات فيقدر معدل عرض المدخل بحوالي 1.04م، ويبلغ ارتفاع المدخل الرئيسي للمسكن 1.60م⁴، أما تلك الموجودة في الممرات غير النافذة تتراوح بين 1.80 إلى 2م بالتقريب⁵. (الشكل 15) (الصورة 48،49)

ج- الباب:

يطلق عليه محليا "توررت"، يصنع من خشب النخيل، عادة ما يكون كبير الحجم ارتفاعا وعرضا وذلك نتيجة استعماله بصفة متكررة طوال النهار، إلى أنه يمثل مدخل الدابة التي عادة ما تكون محملة بالمحصول الفلاحي أو الحطب أو دلاء الماء مما يستوجب فتحة كبيرة لتسهيل دخولها⁶، ينتمي نوع هذا الباب تحت تسمية ذو الحربة، وهو مكون من القفل والحلقات والمطارق⁷. (الصورة 48،49)

د- العتبة:

إن مفهوم العتبة لا يقتصر على حجر صلب أو قطعة من اللوح تحت الباب، بل وإضافة إلى ذلك فإنها تمثل في مزاب الحاجز والخط الفاصل بين الفضاء العام وهو الطريق والفضاء الخاص الذي هو المسكن، كما أن للعتبة التي ترتفع حوالي 20 سم دورا آخر يتمثل في حماية المسكن من تسرب ماء

¹ - محمد جودي، واجهات مساكن قصور سهل وادي مزاب: دراسة تخطيطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2006-2007م، ص:43.

² - Michal Van der Meeschen; Les Médinas Magrébines, UNESCO, p:77.

³ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، القسمة وأصول الأرضين كتاب في فقه العمارة الإسلامية، تح وتغ وتيق بكير بن محمد الشيخ بلحاج، محمد صالح ناصر، ط2، جمعية التراث، القرارة، غرداية، 1997م، ص:24-25.

⁴ - محمد جودي، المسكن الإسلامي في القصور الصحراوية بالجزائر: دراسة تحليلية مقارنة لقصور مزاب وورقلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الآثار والمحيط، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، 2013-2014م، ص:112.

⁵ - Brahim benyoucef; Le M'Zab, espace et société, Imprimerie Abou Daoud, Alger, 1991, p: 209.

⁶ - Donnadiou C, et P / Didillon H et J.M; Habiter le désert les maisons mozabites, 3^e Ed, ED pierre Mardage, Bruxelles, Belgique, 1986, P:74.

⁷ - محمد جودي، المسكن الإسلامي...، المرجع السابق، ص:114-116.

المطر إليه أو الهواء البارد في الشتاء أو الرياح الرملية، كما أنها تعتبر حاجزا مانعا من دخول الحشرات السامة والزواحف التي لا تخلو منها منطقة مزاب¹. (الصورة 49)

هـ- السقيفة:

تأخذ السقيفة في مزاب موقعها في زاوية المسكن كما هو الأمر في المساكن الموجودة في شمال إفريقيا وتسمى محليا "تسكيفت"، وهي تعتبر فضاء فاصلا وعازلا صوتيا بين داخل المسكن وخارجه، فبينما تستحيل رؤية ما في المسكن من الخارج فإن السقيفة تكون مراقبة من الداخل بواسطة فتحة تكون عادة بينها وبين تزفري أو وسط الدار، كما أن السقيفة تعتبر فضاء الانتظار لمن يطلب الإذن بالدخول، وتنتهي السقيفة بفضاء انتقالي يفصل بينها وبين وسط الدار يستغل في العادة للقيام برحي الحبوب كالقمح بواسطة رحي مثبتة في ركن منها يطلق عليه محليا "تهجة"². (الصورة 50)

إنّ لوجود السقيفة أهمية كبيرة في تهوية المسكن، ذلك أنها بخصائصها السابقة تعطي إمكانية لأن يبقى الباب مفتوحا كامل النهار، فيحدث تيار هوائي بينه وبين فتحة الشباك يساعد على توفير المناخ الملائم في المسكن وخاصة في فصل الصيف الشديد الحرارة³. (الصورة 50)

و- وسط الدار:

لوسط الدار في مساكن شمال إفريقيا وفي المسكن المزابي خصوصا أهمية كبيرة، ذلك بأنه يسمح باستعمالات أكثر لكونه شبه مغطى كليا ولا يتصل بالفضاء الخارجي إلا من خلال فتحة الشباك التي يمكن أن تغطي ببسر ضد عوارض الطقس المختلفة، إضافة إلى كونه يمثل مجالا للعب الأطفال، فإنه يعتبر الفضاء الذي تحصل فيه كل النشاطات المنزلية تقريبا، ابتداء من المطبخ حيث يأخذ الموقد زاوية منه، وغسل الأواني والثياب وغيرها، كما أن النسيج الذي يعتبر من أهم نشاطات المرأة فإنه عادة يحتل جانبا معينا ومخصوصا من وسط الدار⁴.

ويكون وسط الدار أيضا مكانا يرقد فيه الأطفال ليلا عندما يكون الطقس معتدلا، كما يستعمل في الأعياد الدينية والأفراح.

¹ - Marcel Marcier; Op.cit.,P:135.

² - Ibid, p:248-251.

³ - André Ravéreau; Le M'zab une leçon d'architecture ,Sindbad, Paris, 1981, P:124.

⁴ - Ibid, P:125.

فوسط الدار هو الفضاء الرئيسي في المسكن، لا فقط من حيث توزيعه وهيكلته لمختلف الفضاءات فيه، ولكن من حيث أنه يمثل الفضاء الرئيسي الذي تدور فيه مختلف الأنشطة¹. (الشكل 15) (الصورة 51) وانعكست أهمية هذا الفضاء الحساس والهام في شكله الاستطالي ومساحته تتراوح عموماً 17.91م²، وتتوسطه دعائم لتدعيم السقف وفي بعض الأحيان تحل محلها أعمدة يتراوح عددها بين اثنين وثلاثة، وقد تكون في بعض الحالات مدمجة في الجدران، ومن حوله مختلف الفضاءات مما جعل شكله متوازناً، وكانعكاس لكثرة النشاطات فيه فإن مقاييسه تكون مرتفعة نسبياً ويكون بذلك أهم فضاء في المسكن. (الصورة 51)

ز - غرفة الاستقبال للرجال (لعلي)²:

كما سبق ذكره عن هذه الغرفة من حيث اتصالها المباشر بالسقيفة واختصار وظيفتها على الرجال دون النساء، فإنها أيضاً يمكن أن تكون في الطابق الأرضي فتدعى بذلك "حجرة" أو "دويرة" أو في الطابق العلوي حيث تكون معزولة أكثر عن فضاء النشاط اليومي للنساء فيطلق عليها "لعلي"، كما يكون لها فتحات على الطريق أو السطح، ويخصص لها مدرج يكون عادة في السقيفة أو بجانبها³. (الشكل 15)

د - تزفري (غرفة الاستقبال للنساء)⁴:

إن من أنشطة المرأة الرئيسية في مزاب النسيج، الذي يوفر لوازم العائلة من اللباس والغطاء والفرش، إضافة إلى كونه يشكل سندها الاقتصادي باعتبار ضعف مورد رزقها المتمثل في الفلاحة التي كانت كثيراً ما كانت تلاقي صعوبات جمة من حيث قلة المياه وصعوبة المناخ.

لذلك نجد المرأة تقضي كامل يومها تقريباً أمام المنسج الذي يتحول معها كامل السنة وحسب الفصول من فضاء إلى آخر ومن المدينة إلى الواحة، ونجده ينتقل في المسكن ذاته من تزفري إلى وسط الدار ومنه إلى الرواق إكومار، كما أن النساء في مزاب كثيراً ما ينتقلن من مسكن إلى آخر للتعاون في النسيج. وتبعاً لما سبق، وباعتبار أن تزفري هو الفضاء الذي تقضي فيه المرأة معظم يومها تقريباً وتستقبل فيه ضيوفها، فقد كان موقعه أساسياً في المسكن، حيث يحتل أفضل مكان فيه من حيث الواجهة فيكون عادة موجهاً إلى القبلة ليتمتع بأشعة الشمس صباحاً خلال الشتاء وذلك عبر فتحة الشباك الأفقية التي تكون

¹ - أسامة النحاس، عمارة الصحراء، دار الكتب المصرية، د.ت، ص: 207.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، المسكن التقليدي...، المرجع السابق، ص: 06.

³ - محمد التريكي، خالد بوزيد، المعمار والممارسات الاجتماعية مزاب بين الماضي والحاضر، رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة، المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة المعمارية والتعمير، تونس، جوان 1989م، ص: 57.

⁴ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، المسكن التقليدي...، المرجع السابق، ص: 06.

قريبة منه، ويتصل هذا الفضاء بوسط الدار مباشرة بواسطة فتحة كبيرة دون باب كما يكون بجانب السقيفة دون أن يفتح عليها، حيث تستطيع المرأة ومن خلال ثقب صغير مراقبة من يريد الدخول إلى المسكن، أما مراقبة وسط الدار فهي تتم من خلال تلك الفتحة الكبيرة وينطلق المدرج عادة من جانب تزفري، ويتم بذلك مراقبته دون أن تتكلف المرأة مشقة عناء التنقل وبالتالي التوقف عن النسيج، كما يحتوي هذا الفضاء أحيانا على رحي حجرية بحيث يمكن لإحدى النساء طحن القمح دون الابتعاد عن رفيقاتها¹.

إن لتزفري مقاييس لا يمكن تجاهلها عند التصميم، وهي راجعة أساسا لمقياس المنسج المستعمل في مزاب، فلا يمكن بأي حال أن تكون مساحة تزفري أقل من 2-6 م- كما أنه لا يمكن تجاوز المقاييس التي تحددها مواد البناء. (الشكل 15) (الصورة 52)

ط- الغرف:

تتوزع غرف المسكن بين الطابق الأرضي والطابق العلوي، وهي مخصصة للأسر العائلة حيث تكون التي في الطابق الأرضي للأسر القديمة بينما تخصص التي في الطابق العلوي للأسر الحديثة، وذلك مراعاة للسن حيث أن الجد والأب لا يقدران عادة على الصعود إلى الأعلى بسهولة ويسر، وتوفيرا لنوع من الاستقلالية والراحة النفسية التي يتطلبها الزوجان الجديان.

إن هذه الغرف تكون صغيرة، لا تحتوي عادة على الأثاث، فالفرش عبارة عن دكانه أو مسطبة والخزانة عبارة عن كوات في الحائط، الذي تثبت فيه أوتاد تستعمل عادة لتعليق الثياب، أما عن عرض هذه الغرفة فهو يتناسب مع عرض الفرش، وتغلف هذه الغرف في الشتاء بالزرابي، والسقف ذاته يغلف بنوع من القماش ذو ألوان طبيعية زاهية توفر للنائم مساحة جميلة ينظر إليها وتمنع عنه تساقط حبات الرمل أو الجير من السقف².

أما عن فتحات الغرف فإننا لا نجد سوى بعض الفتحات الصغيرة نسبيا التي تساهم في عملية التهوية والإضاءة، والباب الذي رغم قصر طوله حيث لا يتجاوز عادة 1.30م، والدخول منه عاديا وسهلا وذلك بعد تجاوز العتبة التي ترتفع حتى 40 سم، لمنع تسرب الرياح والهواء البارد في الشتاء والحشرات والزواحف السامة في فصل الصيف. (الشكل 15)

¹ - Donnadiou C, et P / Didillon H et J.M; op.cit, pp :82-83.

² -Ibid, p: 84.

ي- المطبخ :

في الحقيقة لا وجود للمطبخ في المسكن المزابي قديماً كفضاء خاص مستقل بالمفهوم المتداول حالياً ويطلق عليه محلياً "إثاين"، ذلك أن الأكل لا يعتبر في التراث المزابي والإسلامي عموماً مهمة رئيسية، بل أنه لا يعدو أن يكون تلبية عابرة لحاجة فطرية كما يقول المثل "تأكل لنعيش، لا نعيش لتأكل".

ويقتصر المطبخ في مزاب على موقد يمنع عند إنشائه إسناده إلى حائط الجار إلا برضاه أو يحدث له ضرراً، أما عن موقعه فإنه يكون عادة في زاوية من وسط الدار بشكل تستطيع المرأة من خلاله مراقبة كل ما يحدث في المسكن والمدخل بصفة خاصة، كما تجدر الإشارة إلى وجود موقد في الطابق العلوي فوق الموقد الأرضي مباشرة لاستعماله في فصل الصيف¹. (الشكل 15)

ك- غرفة التخزين (باجو):

الحياة الصحراوية القاسية وقلة الموارد ومحدودية عطاء وإنتاج الأرض أجبرت الإنسان في مزاب أن يخصص غرفة أو غرفتين للتخزين في كل مسكن، تقي العائلة شر الأزمات الغذائية المتتالية الناتجة عن الجفاف وقساوة الطبيعة، ويفضل هذا الأسلوب استطاع الإنسان البقاء والصمود في هذه المنطقة الصحراوية الجافة طيلة هذه القرون العديدة².

أما عن موقع هذه الغرفة فهي تقع في الطابق الأرضي أو العلوي أو كليهما معاً، وبها إناء كبير من الفخار أو من مواد بناء أخرى يبنى على شكل نصف جرة يتخذ لخرن التمر. (الشكل 15)

ل- الكنيف (أجمير)³:

نجدهما في الطابقين الأرضي والعلوي من مؤخر المسكن وفي مستوى عمودي واحد لتسهيل عملية جمع الفضلات، ويرجع وجودهما في الطابقين إلى الاستعمال المتوازي لهما، ويمتاز هذان الفضاءان بمحدودية مساحتهما ويفتقران عادة إلى الأبواب لأن شكلهما المعماري صيغ بطريقة تحجب النظر من الخارج إلى الداخل.

وتبعاً لندرة الماء في هذه المنطقة سابقاً فإن استعماله يخضع لعدم الإسراف والتبذير والاكتفاء بالحاجة فقط، ولذلك نجد سابقاً أن الرطوبة في الجدران تكاد تكون منعدمة تماماً عكس بعض المساكن الموجودة

¹ - محمد التريكي، خالد بوزيد، المرجع السابق، ص: 79.

² - نفسه، ص: 101.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، المسكن التقليدي...، المرجع السابق، ص: 09.

في شمال إفريقيا، وكذلك فقد منع توجيهه إلى جهة القبلة وإسناد المرحاض والمغسل إلى حائط الجيران دفعا للضرر¹. (الشكل 15)

م - إيكومار (الرواق):

إن وجود إيكومار في كل مسكن هو تعبير عن أهميته، حيث أنه يمثل فضاء انتقاليا بين الغرف في الطابق العلوي والطابق الأرضي من جهة والسطح الغير المغطى والغير المحمي تماما من عوارض الطقس المختلفة من جهة أخرى.

إنّ هذا الفضاء وتوجيهه نحو القبلة والغرب فإنه يوفر لمن يستعمله خلال النهار شتاء، حد أقصى من الكسب الشمسي وبالتالي التدفئة الطبيعية، زيادة إلى أنه يكون بمعزل عن الرياح الباردة ولذلك نجده غالبا ما يستعمل من طرف العائلة خلال النهار في فصل الشتاء كمكان للجلوس وقضاء الحوائج المنزلية، حيث يكون معرضا للشمس تقريبا من ساعة شروقها إلى ساعة غروبها، كما يحول إليه المنسج في بعض الأحيان للاحتماء من البرد بأشعة الشمس الدافئة² هذا عن وظيفته، أما عن شكله فهو عبارة عن رواق بشكل حرف "L" مفتوح نحو السطح بواسطة سلسلة من الأقواس، وفيه نجد مداخل الغرف والمدج الذي يصعد من الطابق الأرضي. (الشكل 15) (الصورة 53)

ن - السطح (أنج أمقران):

باعتبار أن وسط الدار في الطابق الأرضي غير مفتوح كلية كبقية المساكن في شمال إفريقيا حيث تقتصر فتحته على شباك أفقي، وباعتبار قلة الفضاءات المسقوفة في الطابق العلوي فإن ذلك يوفر مساحة كبيرة غير مغطاة تستعمل طيلة السنة، نهارا خلال الشتاء وليلا خلال الصيف للنوم، بالإضافة خصص مكان فيه لخزن الحطب، ونلاحظ معماریا اختلاف في مستويات أرضية السطح نظرا للطبيعة الجبلية التي بني عليها المسكن، وجدرانه قصيرة نسبيا بقامة الإنسان أقيمت على أساس العرف المبنى على فقه العمران الإسلامي³. (الشكل 15) (الصورة 54)

¹ - محمد التريكي، خالد بوزيد، المرجع السابق، ص: 103.

² - Marcel Marcier; Op.cit.,P:186.

³ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 117.

س- وسائل الدعم والإنارة والتهوية:

يضم المسكن التقليدي مجموعة من العناصر المعمارية، التي تتشابه ومساكن المغرب والمشرق الإسلامي إلا إذا استثنينا أنها في منطقة وادي مزاب بسيطة في إنشائها وخلوها من الزخارف.

س-1- الأعمدة:

العمود هو ما تحامل الثقل من فوق كالسقف يعمد بالأساطين المنصوبة¹، وهو ما يدعم به السقف والجدار²، وقد عرفت الأعمدة في الأبنية منذ العصور القديمة ففي العمارة المصرية القديمة نجد الأعمدة المربعة والمستديرة وذات القنوات التحليلية وأعمدة اللوتس والبردي والأعمدة المركبة، وفيما يتعلق بالعمارة الإغريقية العمود الدوري والعمود الأيوني والعمود الكورنثي الذي انتقل من العمارة الرومانية إلى العمارة البيزنطية، وأضاف الرومان إلى هذه الأعمدة المشار إليها العمود التوسكاني الذي كان اشتقاقا مبسطا من العمود الدوري وثانيهما العمود المركب³.

أما في العصر الإسلامي فقد بدأ المسلمون في استخدام جذوع النخيل لحمل سقوف مساجدهم الأولى مثل ما حدث في مسجد الرسول ص ومسجد عمرو بن العاص في الفسطاط ثم شرعوا في استخدام ما وجدوه من أعمدة في الأبنية القديمة وخاصة منها المهجورة في البلاد المفتوحة، سيما منها الأبنية الإغريقية والرومانية والبيزنطية والقبطية فانتفعوا بأعمدتها وتيجانها وقواعدها فيما أنشأوه من العمائر⁴. ولكن ما لبثوا أن استنفذوا ما وجدوه من أعمدة في هذه العمائر القديمة، فابتدع المعماري المسلم طرازاً فنياً جديداً حيث ابتكر أول هذه الأشكال: أعمدة البدن ذات تيجان قوسية أو رمانية ومن أمثلتها ما نراه في أطلال قصر المعتصم المعروف بالجوسق الخاقاني بسمراء، ثم تنوعت الأعمدة الإسلامية فاحتوت على أشكال: دائرية ومثمنة ومستطيلة، واستخدمت لعدة أغراض لتدعيم حينا وللزخرفة أحيانا أخرى في استعمالها على جانبي الأبواب والمداخل⁵.

¹ - عبد الرحمن ابن منظور، المصدر السابق، ج:4، ص:295.

² - عبد الرحيم غالب، موسوعة العمارة الإسلامية، جروس بيرس، بيروت، لبنان، 1988م، ط:1، ص:33.

³ - عاصم محمد رزق، العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، دار جهاد، 2000م، ص:203.

⁴ - نفسه.

⁵ - نفسه.

لم تكن الأعمدة الإسلامية كثيرة الارتفاع حيث لم تتجاوز المترين إلا نادرا وكان يعوض عن هذا القصر برفع العقود فوقها ثم يعلو بعضها بعضا أحيانا للحصول على المطلوب للسقف¹، أما من الناحية المعمارية للعمود فيتكون من ثلاث أجزاء رئيسية وهي: التاج وتعلوه القرمة وتعلوه الحدارة فيستريح عليها كتف العقد، ويرتكز التاج على البدن وهذا يتكأ على قاعدة دائرية تحملها حليات، قد تخرج عن دائرة أسفل العمود، وعادة تحمل الدائرية وله أساس تحت مستوى بلاط الأرض تسمى وسادة².

كما أنّ المباني الجزائرية المشيدة خلال الفترة العثمانية تحوي على نوعين من الأعمدة المصنوعة من الرخام والأعمدة المصنوعة من الحجر الجيري أو الكلسي، فالنوع الأول مستورد من إيطاليا، حيث لم يكن للأترار مثل هذا الإنتاج المتقن الصنع³.

وكما تحتوي المساكن في مزاب على أعمدة أسطوانية، بنيت بالحجارة والتمشمت، ترتكز على أرضية لها قاعدة مستطيلة. (الشكل 15)(الصورة 53)

س-2- الدعامات:

جمع دعائم وهي عماد المسكن الذي يقوم عليه، وهو ركيزة من الخشب أو عمود حجري من قطعة واحدة أو مبني من عناصر بنائية مختلفة تحمل حائطا أو تدعم سقفا⁴، كما تكون أضخم من العمود العادي قاعدتها مستطيلة ومربعة أو دائرية مثل جامع ابن طولون بالقاهرة، كما تقوم الدعائم بسند الجدار ودعم السقوف وتقبيتها، حيث يوزع ثقل السقف توزيعا عادلا كما تعمل على حمل أطراف العقد، وهي عنصر معماري قديم وجد بالمباني القديمة، واستعملت في أول الأمر بطريقة نظامية في آثار سوسة إذ تضي ضخامة جمالية للمبنى، كما أن الدعامة أسهل في التشكيل من العمود وقليلة التكلفة⁵، ونلاحظ أنها على انتشار واسع في العمارة الصحراوية وخاصة منها عمائر بني مزاب، مثلما نجده في المسكن المزابي المتزاوجة بين الدعائم ونصف الدعائم الموجودة في صحن الطابق الأرضي. (الصورة 92،93)

¹ - عبد العزيز قرمان، الدعائم والحوامل في العمارة الإسلامية، دراسة نموذجية للمنشآت المدنية لمدينة مليانة في العهد العثماني، مجلة الآثار، معهد الآثار، جامعة الجزائر، دار الملكية، الحراش، الجزائر، العدد: 08، 2009م، ص: 212.

² - عبد الرحيم غالب، المرجع السابق، ص: 193.

³ - نفسه، ص: 293، ينظر كذلك: محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص: 130.

⁴ - عبد الرحيم غالب، المرجع السابق، ص: 108.

⁵ - منى دحمون، قصر بوسمغون بولاية البيض، دراسة أثرية تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005م، ص: 130.

س-3- العقود:

لقد عرف العرب المسلمون أنواعا عديدة من العقود في أشكالها وأساليبها، ويعتبر العقد المدبب ابتكارا معماريا عربيا إسلاميا، وهي على نوعين: العقد ذي المراكز الأربعة والعقد ذي المركزين، فالأول ظهر في بداية الأمر في باب بغداد بمدينة الرقة في سوريا سنة 722م وفي باب العامة بسامراء في العراق، وفي جميع البوائك في جامع أبي دلف أما العقد المدبب ذي المركزين فقد ظهر في جامع الاموي بدمشق، وجامع ابن طولون بمصر¹.

وعرف المسلمون العقد الشبيه بحذوة الفرس في الشام والمغرب والأندلس، كما عرفوا العقد المنفرج في الجوامع الفاطمية، وجامع القيروان وجد عقد يجمع بين العقد المدبب ذي المركزين، وعقد حذوة الحصان، كما عرف العرب العقد المفصص ويتكون من مجموعة أقواس متتالية وأول ظهوره كان في باب بغداد في مدينة الرقة، وسامراء في نوافذ جامعها الكبير المشيد في القرن 9م، وشاع خصوصا في المغرب والأندلس حيث ظهر في رواق المسجد الجامع بقرطبة والذي يرجع تأريخه إلى القرن 10م، كما يوجد العقد المكون من ثلاث فصوص في مداخل المدارس المملوكية في مصر في مدرسة السلطان حسن، ومدرسة السلطان برقوق، واستخدم العقد الذي يزين باطنه المقرنصات في بلاد المغرب والأندلس، وأجمل مثال على ذلك وجد في قصر الحمراء في غرناطة وفي مدارس المرينيين بفاس وأضرحة السلاطين السعديين بمراكش، كما أن العقد المستقيم الذي يتكون من أحجار متداخلة تُولف خطأ مستقيما وجد في قصر الحير الشرقي ببادية الشام وفي المداخل الثانوية في جامع الحاكم بأمر الله الفاطمي بمصر²، كما عرف المسلمون العقد الذي كان يرسم على هيئة نصف دائرة من غير تدبيب في قمته أو تطويل في أرجله أو أطرافه، وهو نوع من الطرز التي كانت سابقة على الإسلام ولكن استعماله ساد لفترات طويلة.

وقد استعمل في العمائر الرومانية والبيزنطية ولقد اختلف الباحثون في أصله مثله: قوس النصر الروماني المؤرخ بحوالي: 200ق م، ثم انتقل إلى العمارة الإسلامية وانتشر بالشام والمغرب والأندلس، ومنها المستعمل في قبة الصخرة وقصر الحير الشرقي (110هـ/728م) وقصر الأخيضر ببادية العراق

¹ - محمد حسين جودي، العمارة العربية الإسلامية، خصوصياتها، ابتكارها، جماليتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1998م، ص: 69.

² - محمد حسين جودي، المرجع السابق، ص: 70.

161هـ/777م)، والجوسق الخاقاني بسامراء¹، كما ظهر في الفترة العثمانية بالجزائر بمسجد الباشا بوهران وعلى أبواب مسجد علي بتشين بالجزائر².

أما التي استعملت في المسكن المزابي فهي العقد المنكسر والعقد المتجاوز والعقد نصف إهليلجي والعقد النصف الدائري وهذا الأخير هو الأكثر استعمالا في العمارة المزابية لسهولة انجازه بالمقارنة بالأنواع الأخرى ونجدها في الطابق الثاني في الممر المسقوف على شكل بوائك تطل على الصحن، وتبنى هذه العقود بالحجارة المصقوفة بالترتيب وبالتقابل. (الشكل15)(الصورة53)

س-4- الكوات:

نقصد بمصطلح الكوات هنا الكوات الغير النافذة أي الفتحات الصماء، وتكون عبارة عن تجاويف مفتوحة في جدران المباني الداخلية، وقد لاحظنا أنها تشغل حيزا معتبرا من جدران المساكن، وذلك تبعا لطبيعة الوظائف الاجتماعية حيث تستعمل لوضع المصابيح الزيتية للإنارة ووضع المواد المضرة بالصغار كالسكاكين والمقص والكبريت، ولها عدة أشكال: مربعة ومستطيلة ومتفاوتة الأحجام وقد تكون معقودة بعقد نصف دائري مثل الكوات التي تحلي بعض جدران الغرفة³، ونلاحظ كثرة استعماله في المسكن وهذا راجع إلى عدم اعتماد الأثاث بكثرة. (الصورة51،77،99)

س-5- الفتحات:

يعد الهواء والضوء عنصران أساسيان للحياة، فكان لابد من تأمينها داخل المباني، وهنا جاء الدور الهام للفتحات في العمارة المدنية، كما أنها تعمل على تجديد التيار الهوائي وبالتالي عدم تركة في المسكن⁴، بالإضافة ما تؤديه هذه الفتحات في عمليتي الإضاءة والتهوية داخل المباني، ويمنع تقابل النوافذ أو فتحها مباشرة على أملاك الغير وكل هذا حتى لا يؤذى الجار بالكشف عن حرمانه، وقد وردت كيفية إقامة النوافذ في كتاب ابن الرامي في سد محدثة من المدونة، قال سحنون: "قلت لابن القاسم: أرأيت لو أن رجلا بنى قصورا إلى جانب داري ورفعها عليّ وفتح فيها أبوابا وكوى يشرف منها على داري وعيالي، أكون لي أن أمنعه من ذلك في قول مالك (رحمه الله)؟ قال: نعم، إنه يمنع من ذلك، قال مالك: وقد قال ذلك عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في رجل أحدث غرفة على جاره ففتح فيها

¹ - عبد العزيز قرمان، المرجع السابق، ص:222.

² - مبروك مهبوس، المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م، ص:130.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص:242.

⁴ - محمد الطيب عقاب، مساكن قصر القنادسة الأثرية، دراسة معمارية أثرية، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص:105.

كوة، فكتب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): أن يوضع وراء تلك الكوة سرير، ويقوم عليه شخص، فإن كان ينظر إلى ما في الدار منع من ذلك، وإن كان لا ينظر لم يمنع. وما كان من ذلك مما لا يتناول النظر إليه لم يمنع من ذلك، وأما إذا أحدث كوى أو أبواباً يشرف منها فهذا الذي يمنع منها ويقال سدها¹. (الصورة 48)

1-2-2- المسالك والدروب:

تعتمد الحركة داخل المدينة على شوارع، البعض منها مسقف، منشئة بذلك مجالا مكيفا للمناخ صيفا وشتاء، كما أنها غالبا ما تكون متعرجة على شكل متاهات وشرابين تتصل الرئيسية منها بأبواب المدينة، لتربط هذه الأخيرة بالعالم الخارجي، وقد كانت هذه الأبواب المؤدية إلى الأنهج تغلق لحماية المدينة من الخطر الخارجي².

في مخطط المدينة نلاحظ للطرق شكل متميز، يأخذ شكلاً دائرياً وشعاعياً، وهذا نتيجة عوامل مثل كون المسجد يتمركز وسط المدينة، أوجب إبرازه من أي مكان أو بالأحرى من أي طريق أو مسلك، أضف إلى ذلك أن هذا الشكل الدائري للطرق يتناسب ويتوافق وطبيعة المنطقة الجبلية والصخرية في آن واحد، حيث أن الطرق الدائرية الصاعدة من الأسفل إلى الأعلى تسمح وتسهل حركة التنقل داخل المدينة، وتخفف من التعب والإجهاد بالنسبة للمسنين، كما استعملت نسبة من الانكسارات، واستحدثت درجات لتسهيل هذه الحركة والانتقال من الأسفل إلى أعلى والعكس، وهذا لتفادي الانزلاقات نظراً للانحدار الشديد، وهناك بعض من هذه الطرقات مسقف في بعض أجزائه. (الصورة 23)

إن توجيه الطرق الرئيسية والكبيرة شمال جنوب، لم يكن اعتباطاً بل لكي تكون عمودية مع أشعة الشمس، وحركتها الظاهرة، فصار للشوارع ظلال طول النهار، مما يخفف درجة الحرارة المرتفعة جداً في فصل الصيف خاصة في المساكن، كما أن هذا التوجيه يكسب الطريق حركة دائمة للهواء داخلها عن طريق الرياح الشمالية. (الصورة 23)

تتدرج وتنقسم الشوارع من حيث الموقع والأبعاد وعدد المستعملين إلى ثلاثة أنواع هي³:

¹ - أبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي عرف بابن الرامي البناء، الإعلان بأحكام البنين، تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، تق: عبد

العزیز الدولاتي، مركز النشر الجامعي، 1999م، ص: 67.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، العرف في البناء...، المرجع السابق، ص: 19.

³ - نفسه.

أ- الشوارع الرئيسية: هي التي تربط المسجد بالسوق والمدخل الرئيسي للمدينة، ويتراوح عرضها ما بين (2.6م - 3.00م). (الصورة 24، 28)

ب- الشوارع الثانوية: هي المسالك النافذة والتي تربط ما بين الشوارع الرئيسية، ويتراوح عرضها ما بين (1.8م - 2.60م). (الصورة 89)

ج- الشوارع الخاصة: هي الشوارع الضيقة وغير نافذة يحصر استعماله إلا لسكان الحي، ويتراوح عرضها ما بين (1م - 1.4م). (الصورة 106، 107)

1-2-3- السوق:

تشيد المساكن حول المسجد وتصطف في حلقات متحدة المركز إلى غاية الحصون، حيث يتواجد داخلها وبالقرب منها ساحة السوق، أي في طرفها ليلتصق بذلك بالحصن، وليكون مجالاً مشتركاً بين المدينة وخارجها، كون هذا الاختيار فيه حد من حرية الغريب الذي يدخل المدينة والذي يعتبر دخيلاً وغير مراقب اجتماعياً. (الصورة 18، 23)

لذلك نجد دائماً وفي مختلف مراحل نمو المدينة تحولاً دائماً في مكان السوق، الذي يستوجب أن يكون على مشارفها، والذي يمثل نقطة الوصل بين الداخل والخارج، وباعتباره يمثل مركزاً للحياة الحضرية والاقتصادية وموقع للتبادل التجاري بين سكان المدينة والبدو من القبائل المجاورة والوافدين على المدينة، ورغم أن السوق مجال عام في المدينة إلا أننا نجده مقصوراً على الرجال دون النساء والصبيان وحتى الشباب.

ما يلاحظ أن أسواق مدن الشبكة ليس لها شكل ثابت ومنتظم، بل أشكال متعددة ومتقاربة في آن واحد، تتراوح بين المثلث والمستطيل، وكلها في شكل ساحات ذات واجهات متعددة ومتقابلة تساعد على التجمع والالتقاء والمراقبة خاصة، بحيث يكون الشيوخ والتجار على أطرافها مشكلين حلقة دائرية لتتم عمليات البيع والشراء.

وعلى ساحة السوق تفتح أبواب الدكاكين المحيطة به والمركبة لمختلف واجهاته، وتحتوي هذه الدكاكين في الكثير منها على طابقين يكون الطابق العلوي مخزناً، بينما يمثل الطابق الأرضي مجالاً للبيع والشراء وتوجد بين هذه الدكاكين مقرات مجالس العشائر بحيث تكون منتشرة على طول واجهات السوق، هذه المقرات يجتمع فيها أعضاء مجالس العشائر، للتشاور والنظر في أمور عشائهم، كما أن هذه المقرات مجهزة بمقاعد مبنية أمامها على شكل مسطبات على امتداد واجهات السوق، مخصصة للشيوخ والتجار.

من المكونات الأخرى للسوق نجد البئر للسقاية، والمسطح للصلاة، والدكاكين والأروقة وهي تتطابق مع النسب المخصصة للمسجد والمسكن، فروعِي مبدأ عدم التبذير والاكتفاء بقدر الحاجة، وأنّ هذه العناصر تلائم حجم الإنسان. (الصورة 126)

1-2-4- واحات النخيل:

تقع بالقرب من كل مدينة واحات من النخيل مقسمة إلى بساتين، تشكل نموذجًا معماريًا وعمرانيًا مستقل بذاته، فالأنهج الضيقة التي تكوّنها حيطان البساتين المبنية بالطوب لا تعدو أن تكون بمثابة قنوات موسمية استعملت بها منافذ مقيسة، بحيث لا ينفذ منها إلاّ القدر المحدد لكل بستان لا غير، وإذا كان خلف البستان بستان آخر فإنه يحظى بقسطه من ماء القناة بواسطة ميزاب يخترق الجدار المشترك.

وتحتوي الواحات على العديد من منشآت الري التقليدية الخاصة بتخزين مياه سيلان الأمطار في جوف الأرض، في السودان، وكذا صرفها وتوزيعها بأسلوب دقيق وحكيم داخل البساتين، بفضل القنوات الأرضية والسواقي المائية، تطورت هذه الواحات إلى مراكز للاصطياف، حيث ازداد عدد المنازل داخل تلك الواحات، للسكن فيها طيلة فصل الصيف للاستفادة أكثر من هوائها المنعش بفضل ظلال النخيل وكذا توفر المياه العذبة¹. (الصورة 34، 35، 128)

أ- نظام الري التقليدي²:

ظل شبح ندرة المياه يطارد الجميع إلى درجة أنه حدّد رقعة بناء وتوسّع قصور الشبكة، ووضع ثلاث أنظمة لجلب المياه، فكان أول ما قاموا به إحاطة كل المرتفعات والهضاب بشبكة من السواقي، تصب كلها في خزانات أحدثت لهذا الغرض، فدرجة التساقط بالمنطقة يفرض ذلك - مرة واحدة أو مرتين خلال السنة.

أمّا النّظام الثاني فهو ضبط مياه سيلان الوادي المتدفقة، والتي هي خاضعة كذلك لعملية تساقط الأمطار، فسيلان الوادي قد يكون ثلاث مرات في فصل واحد ليعاوده الجفاف لمدة قد تفوق الثلاث سنوات أو يزيد³.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، النظام التقليدي لتسيير وتقسيم مياه السيل بواحي مزاب، 2008م، ص: 02.

² - نفسه.

³ - حمو بن زكري، منشآت الري التقليدي بواحي مزاب " قصر غرداية أنموذج"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران الصحراوي، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2015م، ص: 18.

يعتمد هذا النظام على مبدأ الاستغلال الكلي والأمتل لمياه الأمطار، فوضعت حواجز مختلفة على عالية الوادي قبل وصولها إلى السد، لتخفيف من حدة قوة تدفقها، وحصرها وتوجيهها حسب حجم الفيضان، وحسب احتياج البساتين.

ففي أول الأمر تأخذ مياه الوادي المجرى الطبيعي لها في حالة ما إذا كانت المياه غزيرة لتصل فيما بعد إلى قناتين محولتين وموجهتين نحو تل من الرمال، وحفر تحتها أنفاق تؤدي للبساتين، كما أن هذه التلال الرملية تعمل على ترسيب التربة الصالحة للزراعة، والفائض منها يوجه تلقائياً إلى السدود المختلفة التي تشكل سهلاً لترسيب المياه الزائدة عن الاستعمال الفوري والتي تغذي بالتالي الطبقات الجوفية، من تم تفيض المياه إلى المجرى الطبيعي للوادي الذي تتوالى فيه سدود صغيرة تخفف هي الأخرى من سرعة اندفاعها، وترسيب التربة الخصبة ولسقي البساتين المجاورة للوادي، ولاستلام المياه المتجمعة عند مدخل الأنفاق المحفورة تحت الأرض وضع نظام خاص لذلك، وهذه الأنفاق بدورها مغطاة بحجارة منبسطة مبنية بالتمشمت، وينخفض قطاع هذه الأنفاق ويتغير شكلها من بدايتها وصولاً إلى نهايتها، ليسجل انخفاض في سرعة المياه المتدفقة، وعلى طول هذه الأنفاق توجد فتحات للتهوية تمكّن الهواء من الخروج تحت ضغط مياه الفيضان المندفعة وبالتالي تفادي تحطم هذه القنوات وقد روعي في بنائها - أي الفتحات - قطرها والمسافة الفاصلة بين فتحة وأخرى بشكل جعل علماء المياه لهذا العصر وبعد دراسات مستفيضة يعبرون عن مدى دقة بنائها المتناهية، لتوجه فيما بعد أي بعد خروجها من النفق إلى البساتين بواسطة مجموعة معقدة من الفتحات والسواقي. (الصورة 32، 35)

وقد صمّم هذا النظام على أساس التباطؤ التدريجي لسرعة التصريف كلما توغّلت المياه أكثر داخل البساتين، وعلى أساس احتياج كل بستان بالنسبة لعدد نخيله ومساحة أرضه، دون أن يكون للإنسان دخل، فهذا النظام يسير ذاتياً.

وقد حددت كميات المياه وطرق توزيعها، ومراحل ذلك وهذا على مدى القرون الماضية، لتدون في وثائق تعرف بالقوانين والاتفاقات، يسهر أمّاء السيل على تطبيقها ومراقبة السير الحسن لهذه المنشآت، وتفادي الأضرار التي قد تحدث حين ما يطول سيلان الوادي فهم الذين يسدون فتحات السواقي، ويحولون الفائض نحو المجرى الطبيعي للوادي. (الصورة 33)

ب- الآبار:

يطلق على البئر عدة تسميات مختلفة باللهجة الأمازيغية، والتسمية الشائعة لدى المزابيين هي كلمة "تيرست"، وهناك مصطلح آخر وهو "إيغيسان" ومفردها "إيغيس" ومعناها البئر العميقة ويمكن أن تكون

مشتقة من كلمة "أرسان" بالبربرية التي لها نفس المعنى أي البئر ولقد أشار البكري إلى هذه التسمية أثناء ذكره للآبار المنتشرة في بلاد المغرب حيث قال "وهي آبار كثيرة مبنية بخشب العرعار... وتسمى بالبربرية أرسان..."¹، وهناك مصطلح "الخطارة" وهي تطلق على البئر في منطقة مزاب، حيث وردت هذه التسمية في نص لوثيقة تضم إتفاق المجلس الأعلى لوادي مزاب*² في سنة 1247هـ/ 1832م حول استغلال الآبار وجاء فيها: "اتفق مجلس واد مزاب طلبية وعواما... من كانت له أرض بيضاء ولها خطارة وأراد غرسها..."³ أما في المناطق الغربية لبلاد المغرب فالخطارة تطلق على الآلة التي تستعمل كوسيلة لاستخراج الماء من البئر⁴، أما عن الاسم الذي يعطى للبئر فهو يختلف من بئر إلى أخرى فهناك بعض الآبار تنسب إلى الشخص الذي قام بحفرها مثل بئر باللو الواقعة بالقرب من سوق مدينة غرداية، وهناك آبار تنسب إلى الشارع أو المكان الموجودة فيه مثل بئر بابا صالح وبئر الرحبة الموجودتان في وسط المدينة وبئر المسجد الموجودة في المسجد.

تكتسي هذه المنشآت التاريخية أهمية بالغة في مدن وقرى وادي مزاب، حيث كانت من المباني المهمة في المدينة، ذلك لأنها تزود مرافق المدينة والسكان بالماء لمختلف الأغراض، وتعرفنا عن كيفية استغلال هذا العنصر الحيوي، ودور هذه المنشآت في إحياء الفلاحة بالمنطقة وطريقة الري الفلاحي التقليدية، وتبرز نمطا معماريا مميزا بنيت به هذه الآبار.

ب-1- أنواع الآبار:

- الآبار العمومية: تنتشر هذه الآبار في مختلف الأحياء خاصة في المدن العتيقة، أغلبها أنشأت وقفا في سبيل الله من طرف خواص لينتفع الناس بها، إذ تستعمل في الغسل ومختلف الأغراض ما عدا الشرب لأن أغلبها مالحة، أما الآبار التي تحتوي على الماء العذب الصالح للشرب فتنتشر خارج المدينة خاصة بمجرى الوادي.(الصورة32)

تحتوي الآبار العمومية على الحبل والبكرة وقربة صغيرة لغرف الماء.

¹ - البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، [د.ت.]. ص:72.

* المجلس الأعلى لوادي مزاب: هو مجلس تشريعي ديني اجتماعي وسياسي يعرف باسم "مجلس باعبد الرحمن الكرتي" يضم ممثلين من كافة قرى مزاب، تأسس قبل سنة 1245م، فهو يقوم بوضع القوانين والأحكام، ويعقد اجتماعاته مرة في كل ثلاثة أشهر. ينظر: أعوش، بكير، المرجع السابق، ص:109.

² - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص:42.

³ - D.Moullias; L'organisation Hydraulique des oasis Sahariennes, Alger, 1927, P: 191.

- آبار السقي الحيواني: ينتشر هذا النوع من الآبار داخل بساتين واحات وادي مزاب، وهي مخصصة لسقي المساحات الخضراء، وكانت تتم عملية السقي بطريقة تقليدية وهي كما يلي:

يتم نزع الماء من البئر "أي استخراجها" بوادي مزاب بواسطة الحيوان (الجمل أو الحمار أو البغل)، الذي يجذب الدلو بواسطة حبلين يمران على بكرتين، وذلك بإتباع درب مائل أي زقاق الجمل، حيث جعل مائلا ليخفف عليه مشقة الجذب، عند إفراغ الدلو في الحوض تعود الدابة في اتجاه البئر لتكرر العملية، يرافق الفلاح الحيوان ذهابا وإيابا لحثه على السير ومساعدته في الجذب، وتفرغ حمولة (دلو) في الوقت المناسب، و(دلو) عبارة عن قربة من الجلد كبيرة الحجم تتراوح حمولته بين عشرين وثلاثين لترا، ومعدل النزوح مرتان في الدقيقة الواحدة.(الصورة34)

ج- السوارق:

هي عبارة عن حيطان صغيرة بعلو 30 أو 40 سم بنيت على شكل هرمي على ظهور الجبال، لالتقاط مياه الأمطار وتوجيهها إلى البساتين مباشرة، لكل بستان الحق في تصريف مياه الأمطار للمساحة الموجودة أمامها في الجبل، وفي حالة وجود ساقية عمومية بين الجبل والبستان، يبني السارق على الساقية العمومية على شكل قنطرة لتصريف مياه الأمطار مباشرة إلى البستان¹.(الصورة33)

د- السدود:

تعتبر السدود أو جدران الأودية من أهم الوسائل المستعملة في استغلال مياه الأنهار والأودية إذ تسد مجاريها، وبذلك يتم حصر أكبر كمية من المياه ووضعها تحت التحكم، وتنشئ في مجاري الأودية أو سفوح الجبال قصد رفع مستوى المياه فيها²، وعن طريق هذه المنشآت يمكن التحكم في مياه الأمطار سواء للاستعمال المباشر الحيني في فرش المياه لري المساحات المزروعة وفلاحتها أو للاستعمال المؤجل عن طريق التخزين السطحي أو الجوفي، حيث يمكن أن تتصل المياه المتسربة بالطبقة الجوفية لتغذيها³،

¹ - مصطفى دودو، نظام تقسيم واستغلال مياه السيل بوادي مزاب "عوامل التلف وآليات المحافظة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2015م، ص:91.

² - سليمان سعاد، منشآت الري القديمة في منطقة الحضنة، شهادة الماجستير في الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005م، ص:33.

³ - محمد حسن، قانون المياه والتهيئة المائية بجنوب افريقية في العصر الوسيط، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999م، ص:185.

وحتى تكون هذه السدود فعالة تؤدي وظيفتها ينبغي أن يكون الوادي نظيفا غير مختنق بالطمي والأوساخ...، وهي شروط تتوفر في كل أودية مزاب، التي تجري بمعدل مرة كل سنة¹. (الصورة 33)

لقد أقام السكان في وادي مزاب سدودا وروافد مختلفة الأهمية والوظيفة، لحجز وتوجيه المياه وإعطاء التربة الوقت الكافي لامتناس الماء وتزويد الطبقة الجوفية التي تمتد الآبار، ولقد تعددت هذه السدود بحيث نجد أن في كل مدينة من مدن شبكة وادي مزاب مجموعة من السدود سواء على مستوى وادي مزاب أو على مستوى الشعب والأودية الموجودة في كل مدينة. (الصورة 33)

1-3- العنائر الدفاعية:

عرفت مدن منطقة مزاب منشآت دفاعية تستجيب لمبدأ الدفاع عن النفس وحماية الأرواح والممتلكات من الإعتداءات الخارجية التي يمكن أن تهدد سلامتها واستقرارها، فلختيار قبائل بني مزاب لهذه الأمصار لم يكن محل الصدفة، وتخطيط مدنهم على التلال الصخرية ليعتبر وحده مظاهر التحصين والإمتناع، فهي محصنة طبيعياً²، اجتمع فيها من عنت الحياة وقساوة الطبيعة ما يطرد الإنسان منها، ولا يقبل عليها إلا إذا كان مضطراً. (الشكل 17) (الصورة 15)

إنّ المؤسسين الأوائل لمدن منطقة وادي مزاب، أدركوا ما للموقع المرتفع من ميزة الحصانة الطبيعية والمنعة والأمن، فأثرو بذلك قمم التلال المشرفة على وادي مزاب لتكون لهم عوناً في مواجهة كل إعتداء خارجي وبناء مساكنهم، لفسح المجال في سفوح وضاف الوادي للغرسة والفلاحة وإنشاء الواحات.

1-3-1 أسوار المدينة وأبوابها:

تلي مرحلة تحديد رقعة المدينة بتخطيط سورها الدفاعي، الذي تتخلله مداخل بأبواب وأبراج مراقبة ودفاع، كانت معززة بالحراسة فيما مضى، للدفاع ضد العدو ووقايتها من فيضانات الوديان. (الشكل 18)

أ- الأسوار:

كان السور يحدد مسبقاً حجم المدينة المزمع بناؤها، وكان قبل ذلك -أي السور- غالباً ما يتكوّن من ظهور منازل لا تفتح إلا إلى الداخل. (الصورة 15)

¹ - محمد ابن عميرة، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م، ص: 108.

² - M.Huguet; Les conditions generals de la vie au M'Zab, La médecine et les pratiques médicales indigenes, p: 221.

في مدن مزاب نجد نوعين من الأسوار: السور الذي يعتبر بناءً قائماً مستقلاً عن الكتلة السكنية، ويحيط بمجموع المساكن في امتداد دون انقطاع، كما هو الأمر بسور مدينة بني يزقن وبسور مدينة غرداية قبل أن يندثر. (الصورة 19، 30)

والنوع الثاني من الأسوار نجده ممثلاً في الواجهات الخارجية للمساكن التي في أطراف المدينة، مشكّلةً واجهات مصمته عالية تقوم مقام جدار السور، كما هو الأمر بالنسبة لأجزاء من مدينة العطف وفي الواجهة الجنوبية الغربية لمدينة بنورة¹. (الصورة 15)

إلا أن النمو السكاني لهذه المدن كان يضطر سكانها إلى توسيع المدينة الأصلية حيث يدحر الحصن ويحول موقع السوق بالتالي إلى أطراف المدينة، وهذه الامتدادات والتوسيعات خاصة التي جاءت في أوقات متأخرة جعل بعض المدن تتحصن بأسوار مستقلة عن بيوت السكان، حيث تفصل بينهما مسافة أو بالأحرى اتساع عريض، كما هو الحال في مدينة بني يزقن التي يبلغ طول آخر أسوارها 2500م، وارتفاع مقداره 03 م، ويتخلله خمسة 05 أبواب، وأبراج متفاوتة الأهمية، كبرج بوليلة، هذا البرج يعلو المدينة، وارتفاعه حوالي 14م، ويتألف من خمسة 05 طوابق يستند إلى دعامتين تسمى الواحدة منهما "بوليلة"، ومنها استلهمت هذه التسمية. (الشكل 19)(الصورة 116)

تتوضع بالواجهات وحدات دفاعية تتشكل من أبراج للمراقبة على شكل نقاط متقدمة تسمح بإنذار المدينة بنفس الطريقة المتبعة في أبراج المدن، أي بإشارات ضوئية، ومن أقدم هذه الأبراج نجد برج " أولوال " بالعطف، وهذه الأبراج في أغلب الأحيان ذات قاعدة مربعة الشكل يتراوح طول ضلعها ما بين 05-07م، وارتفاع يصل أحيانا 14.5م، مقسمة إلى طابق أرضي يعلوه عدد من الطوابق يتراوح عددها ما بين 02 - 04 طوابق بحسب أهمية البرج، ويعلوها سطح يصل بينها أدراج، أما واجهات هذه الأبراج ليس بها سوى فتحات للمراقبة والإنذار بالإضافة إلى المدخل.

وإمعانا في توفير جو من الاستقرار والأمن لمدن وادي مزاب حرص المؤسسون على أن تكون قريبة من بعضها حتى يكونوا سندا لبعضهم عند طروق الخطر، وتعتبر هذه الأسوار في أعين المزابيين شيئا لا يمكن المساس به، ولا يمكن لأي شخص مهما كان مستواه الاجتماعي أن يتعرض إلى السور بإحداث ما يمكن أن يؤثر فيه، وكان لحلقة العزّابة² حق التدخل لوضع حد لأي عملية تستهدف الأسوار.

¹ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص: 37.

² - العزّابة من أهم وأعلى وأشهر الهيئات الدينية والسياسية بمزاب، والمكونون لهذه الحلقة يعرفون في أوساط العامة من المزابيين باسم: إِعْرَابِن، والواحد منهم يسمى: أَعْرَاب، وهم يمثلون العلماء والأئمة وأهل الرأي والمشورة من الأمة، وتقوم الحلقة بالإشراف

وقد كانت الأسوار تتلقى العناية خاصة في أوقات السلم، وكان لكل حي قسما من مسؤولية صيانة السور في حالة الأمن وقسما من الحراسة عندما تضطرب الأوضاع¹. (الصورة 114)
ب- الأبواب:

كما أن هذه الحصون بها أبواب ترتبط بطرق المدينة الرئيسية وتربطه بمختلف المجالات الخارجية المحيطة به كالمقابر، الواحة، طرق السفر، وكانت هذه الأبواب المؤدية إلى الأنهج تغلق لحماية المدينة من الخطر الخارجي، وتتخذ الأبواب شكل برج يخترقه ممر في الطابق الأرضي. (الصورة 30)
1-4-1- المواقع الأثرية:

لقد عرف سهل وادي مزاب شواهد تاريخية ومواقع أثرية مبنية في الفترة الإسلامية ما زال بعض معالمها قائمة فوق سطح الأرض إلى يومنا هذا.

1-4-1- مواقع الفترة الإسلامية:

إن بقايا آثار أطلال القصور القديمة المتناثرة في منطقة مزاب تدل دلالة واضحة على أن المنطقة كانت عامرة بالسكان قبل مجيء الإباضيين إليها أي في فترة ما قبل الخامس هجري.
لقد شيد بنو مزاب الذين هم من قبيلة زناته وكانوا على المذهب المعتزلة الواصلية قبل نزوح الإباضية إلى المنطقة قصورا صغيرة، اندثرت معظمها ولم يبق منها سوى بعض الأطلال وقد عدّها الدكتور هيغي بنحو خمسة وعشرون قصرا إعتادا على مصادر إباضية²، وقد أشار أيضا إلى هذه القبيلة المؤرخ يحيى ابن خلدون في كتابه بغية الرواد" حيث تحدث عن شعوب بني عبد الواد، ويذكر أنه كان في منطقة وادي مزاب ما يزيد على 20 تجمعا سكنيا في شكل قرى بسيطة، موزعة على طول امتداد وادي مزاب³. (الشكل 6)

الكامل على شؤون المجتمع المزابي الدينية والتعليمية والاجتماعية.

وكلمة " العزّابة " مشتقة من العزوب أي الاعتزال، والمقصود هنا بالعزلة التصوّف والانقطاع إلى العبادة وخدمة المصلحة العامة، ونظام العزّابة قائم على النظام الإسلامي الشوري، أسسها الشيخ أبو عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي في حوالي سنة 409هـ/17-1018م، ينظر: الجعبري فرحات، نظام العزّابة عند الإباضية الوهبية في جربة، المطبعة العصرية، تونس، 1975م، ص: 36، 64. ومحمد تريكي، خالد بوزيد، المرجع السابق، ص: 34-35-39.

¹ - Marcel Mercier; op.cit, p :119.

² - J .Huguet; Les villes..., op.cit, p:153.

³ - ابراهيم متياز، المرجع السابق، ص: 8-9-61-62.

ومن بين هذه القصور:

(أغرم ن تلزضيت "قصر الصوف"، أولوال، أوخيرة، بوكياو، ثلاث، ترشين، تافيلانت، موركي، بنورة القديم، أغرم ن واداي، بابا السعد، ثلاث موسى، أقنوناي، الأحنش، تميزرت، المنيعه، لمبرتخ، حنوشة، قصر أولاد نسر...).

وغيرها من القصور التي لم يرد ذكرها في الكتب وبقيت مكتوبة في الروايات الشفوية والتي بدورها اندثرت وبقي منها سوى بعض الخرائب والأطلال، ومن هذه القصور كانت الانطلاقة الفعلية لحركة عمرانية متواصلة، وبالتحديد بداية من القرن (5/11م) تأسست مدن على شكل قصور عبر كامل وادي مزاب. (الشكل 6)(الصورة 7، 8، 9، 10، 11، 12)

ولا شك أنّ دراسة أثرية تحليلية دقيقة لما تبقى من آثار هذه المرحلة كفيل بإلقاء أضواء على هذه الفترة التي يكتنفها كثير من الغموض مع أهميتها، إذ هي الفترة الممهّدة التي سبقت ظهور مدن وادي مزاب الحالية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّها مواقع تتعرض إلى التلف المستمر والتدهور المنذر بالاضمحلال الكلي، جراء غياب مراقبة المصالح المختصة، ومن جراء الزحف العمراني العشوائي الفردي والجماعي الذي لا يولي أي اهتمام لهذه المواقع.

1-5- مواد وتقنيات البناء:

وظف البناء المزابي في بناء مدنه، مواداً من بيئته المحلية، واحسن استعمالها بتقنيات بسيطة لبّنت له ما يحتاجه من الناحية الوظيفية والجمالية والإقتصادية والمتانة.

1-5-1- مواد البناء:

إنّ مواد البناء عادة ما تكون محلية لما لها من صفات التكيف مع البيئة، ووفرتها في المنطقة وعطالتها الحرارية المرتفعة أي أن لهذه المواد دور المخزن يملأ نهاراً ويفرغ ليلاً، كما تعطي للبناء على مدى السنة درجة حرارية داخلية قارة تقريباً، فكون منطقة وادي مزاب تقع في منطقة متميزة جيولوجياً، لم يكن مانعاً أو حاداً لعملية إعمار المنطقة، بل على العكس من ذلك تماماً فقد أسهمت هذه الطبيعة الجيولوجيا والبنية التحتية للمنطقة في العملية أيما إسهام، بتوفيرها للأهالي والبناء الأوائل المواد الأولية لعمارتهم النموذج، حيث كان اعتمادهم عليها كلياً بالإضافة إلى شجر النخيل ومشتقاتها الأخرى كلها تنمو وتصنع وتستخرج من المنطقة، وقد جعلت هذه الطريقة من العمارة في مزاب أنسبها على الإطلاق، وأكثرها تكيفاً مع مناخ يصعب العيش فيه صيفاً وشتاءً، وقد أثبتت هذه الخصائص علمياً، ويمكن تلخيص هذه المواد فيما يلي:

أ- الحجارة¹:

تعد من المواد الأساسية في تشييد كل العمائر في منطقة وادي مزاب، نظرا لوجود مقالع محاجر عديدة ومنتشرة على ضفاف الوادي، وهي حجارة كلسية بيضاء مقتلعة من طبقة الصخور الكلسية، وهذه الحجارة عبارة عن كتل متفاوتة المقاسات، ولا تهيأ إلا عند تحويلها إلى موقع العمل، ومباشرة عملية البناء حيث يقوم البنّاء بتهديبها وصلقلها، والحصى الناتج عن عملية الصقل يستعمل لسد الفراغات ما بين الكتل الحجرية ذات الحجم الكبير نتيجة عدم تجانس أسطحها، وتختار الصفائح الحجرية لتبليط الأرضيات أو تستعمل في بناء عارضات المداخل². (الشكل 21)(الصورة 11، 39، 123)

ب- الطين الممزوج بالحصى³:

استخدمت كمادة لاحمة بين الحجارة في معظم أسوار المنطقة في وادي مزاب، خاصة في القرى المندثرة والتاريخية منها، إذ تستخرج من طمي الوادي ويضاف إليها الحصى الصغيرة لتزيد في صلابتها، وهذه المادة تكون بين الواجهتين الحجريتين وتساهم في تماسك وصلابة الجدار، وتظهر هذه المادة جلية في سور الجهة الشمالية لحصن أغرم ن تلزويت، خاصة بعدما سقطت الواجهة الحجرية وبان ملاحظها، وهي مستخدمة أيضا في بناء سور بني يزقن⁴.

ج- الطوب:

تصنع هذه المادة من التربة الطينية، تخلط بالماء وتعجن، لتوضع في قوالب، ثم تعرض لأشعة الشمس لتجفف، وفي بعض الأحيان يضاف التبن إلى العجينة ليعطي أكثر قوة ومقاومة.

د- الرمل:

يتميز وادي مزاب بنوعين من الرمل، رمل صلصالي وآخر غير صلصالي يستخرجان من مجاري الأودية، يستعمل النوع الأول مباشرة، كمادة لاحمة، والنوع الثاني يستعمل في تكوين خليط الملاط من الروابط الأخرى كالجير والتمشمت.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، البناء بالحجارة "تحضير الملاط وتقنيات البناء"، غرداية، الجزائر، 2012م، ص: 20.

² - Pierre Donnadieu et autres; op.cit, P: 87.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، البناية الطينية وصيانتها بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، ص: 19.

⁴ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص: 66-67.

هـ- التَّمشمت:

نوع من أنواع مادة الجبس، التي تتوفر بكمية كبيرة في منطقة وادي مزاب، ولكن هذا لا يعني عدم توفرها في المناطق الأخرى، فمنطقة المنيعية وورقلة والأغواط وغيرها من المناطق الصحراوية الأخرى الغنية بهذه المادة¹.

إلا أن تمشمت وادي مزاب مختلفة عنها بلونها المائل إلى الإحمرار، وتنتشر المحاجر والمقالع في كل محيط وادي مزاب، ويطلق الأهالي على هذا النوع من الصخور التي تستخرج منها هذه المادة إسم "قَدَام"، أو "حجر الكاف"، تستخرج هذه المادة من الهضبة الكلسية، التي تشكل الأكوام الزجاجية (LANTICULOIRE) التي تمتد على شكل طبقات أفقية، على عمق 1م تحت سطح الأرض، وتتركب مادة التَّمشمت من المواد الآتية:

- كربونات الجير : 88 % .
- الطين (سيليكات الألمنيوم) : 11 % .
- الشوائب (كلوريد الكالسيوم) : 1%² .

ويتم استخراج التَّمشمت من تلك الصخور بطريقة صناعية، وذلك عن طريق الأفران، التي يطلق عليها باللهجة المحلية اسم " أشبّور"، وتكون هذه الأفران مدفونة تحت الأرض، بحيث لا يظهر منها سوى فتحة أو فوهة يدخل منها الهواء، وتتم طريقة الصنع بوضع أحزمة من النباتات الصحراوية في قاع الفرن، ثم توضع الصخور الكلسية عليها، بحيث تشكل بدورها قبوا داخل الفرن بعلو يقارب 1.50م، تدوم عملية الاحتراق مدة أربع وعشرين ساعة، لتتفتت الصخور ولا يبقى في النهاية سوى عزل المادة الناتجة عن الرماد³. (الصورة 40، 122)

إن أهمية المادة المستخرجة تكمن في احتوائها على كميات من السيليكات الألمنيوم وكربونات الجير بقدر النسبة الموجودة في الإسمنت، وهذا ما يفسر قوة التماسك في هذه المادة التي استعملت كملاط بمثابة الإسمنت.

¹ - علي حملاوي، قصور منطقة جبال عمور (السهل الجنوبي) من القرن 16 - 19 م، دراسة تاريخية أثرية، رسالة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000م، ص: 191.

² - Pierre Donnadieu et autres; op.cit, p:88.

³ - Marcel Marcier; op.cit, La civilisation..., p: 299.

و- الجير:

متوفر بالمنطقة بما فيه الكفاية، وطريقة اقتلاعه تكون أفقية من الهضبات لتوضع في أفران ارتفاعها حوالي مترين، وعملية حرقه تماثل نظيرتها في التمشمت، ولكن تحتاج إلى 05 إلى 06 مرّات ممّا يحتاجه التمشمت من حطب لإجراء عملية الحرق، ممّا يصعب العملية¹. (الصورة 116)

و-1- طريقة تحضير ملاط الجير:

من أجل الحصول على ملاط جيرى (Mortier de chaux) جيد وملائم، واستخدامه ككسوة على الواجهات، يجب اتباع الطريقة التحضيرية التالية، والتي تستغرق ثمانية أيام خطوة خطوة. اليوم الأول: تغطيس الجير داخل الماء لتتم عملية الغليان بصفة أكيدة وتامة. اليوم الثاني: إضافة كمية كافية من الماء للحصول على سائل جيرى من النوع الرفيع مع التخلص من الشوائب، ثم القيام بمزج السائل الجيرى بالرمل (الحصبة) مزجا جيدا للحصول على ملاط متجانس ومشبع بالجير.

من اليوم الثالث إلى اليوم السابع: ترك الملاط يتخمر.

اليوم السابع: تحضير كمية أخرى من السائل الجيرى على الطريقة المذكورة سابقا في اليوم الأول.

اليوم الثامن: إضافة السائل الجيرى إلى الملاط المتخمر والقيام بعملية المزج والخلط حتى يتم الحصول على ملاط جيرى جيد لزج، ثم الشروع في الإستعمال.

تقنية إستعمال الملاط الجيرى في تكسية الواجهات: (طريقة العرجون):

بعد تلبيس الواجهة بالملاط الجيرى المحضر حسب الطريقة المذكورة سالفا، ننتقل إلى الخطوات

الآتية:

* يغطس العرجون اليابس الجيد في الماء حتى يصبح صالحا للأداء العملية.

* يستخدم العرجون المشبع بملاط الجير (المائل للسيولة) في تكسية الواجهات على الطريقة التقليدية.

مميزات هذه التقنية:

- تساعد على تماسك البنيان وحماية الأجزاء الداخلية للجدران.

- توفير كمية معتبرة من الظل على سطح الواجهة.

- تقلل من المساحات المعرضة للريح.

- أكثر ملاءمة وانسجاما مع المعمار المحلى شكلا ومضمونا.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، التلبيط بالحجارة...، المرجع السابق، ص:04.

- تجانس هذا اللون مع المحيط الطبيعي.

ملاحظة: يمكن تكليس الواجهة بمحلول جيري ملون بلون الرمل المحلي أو تركها على حالها بعد التلبيس.

ز - الخشب:

إستغل المزابي كل ما توفر له النخلة في بناء منشآته المعمارية من جذوع وجريد وسعفه، ويطلق على جذوع النخيل في اللهجة المحلية اسم "تمالفت"، ولا تستخدم هذه المادة في البناء إلا بعد موت النخلة بطبيعة الحال، وذلك حفاظا على الثروة النخيلية، والواحة التي دفع الرجل المزابي الغالي والنفيس في سبيل إحيائها، خاصة أنها كانت تعد مصدر قوته¹.

وتقطع جذوع النخيل طوليا إلى جزئين أو ثلاثة أو حتى إلى أربعة أجزاء، في بعض الأحيان حينما توجه لغرض استعمالها كعارضات، وهنا تكون ذات وجه مسطح يتراوح عرضه ما بين (12، 15 سم)، طولها ما بين (2، 3م)، كما يمكن أن يقطع جذع النخلة إلى ألواح، يتراوح عرضها ما بين (30، 40 سم)، وسمكها لا يتعدى 3 سم، وتستخدم في صنع الأبواب².

وأما جريد النخيل فيترك في الشمس، حتى يجف ثم يستعمل بسعفه أو بدونه في تشكيل تقويسة العقد والأقبية، وحتى بناء السقوف المسطحة. (الشكل 24)(الصورة 102)

ح - القصب:

يتم استعمال هذه المادة بعد تنظيفها وتفتيتها حيث تشد بواسطة حبال، وبعد تحضيرها تترك في الماء لبضعة أيام، ثم تجفف في الشمس وعند تسويتها تصبح جاهزة للاستعمال في التسقيف³. (الشكل 23)

¹ - سليمان بكاي، أفاظ النخلة بالعربية والمزابية، الجزائر، 2006م، ص: 09.

² - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 265.

³ - علي حملاوي، نماذج من قصور منطقة الأغواط، دراسة تاريخية وأثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر،

2006م، ص: 297.

1-5-2- تقنيات البناء المستعملة:

أ- بناء الجدران:

إن بناء الجدران في المنشآت المعمارية بصفة عامة، يتم وفق أسلوب موحد وهو بناء جدارين متقابلين، ويملاً الفراغ الذي بينهما بملاط الجبس الممزوج بالحصى، أو الجير الممزوج بالرمل، أو بالطين والحصى، لقد عرف البناء في وادي مزاب تقنيتين إنشائيتين، فيما يتعلق برصف الحجارة وهي كالتالي:

أ-1- تقنية المزج:

هي طريقة فرضتها طبيعة الصخور المستعملة حيث أن البناء بها يتم مباشرة دون تهذيب، سوى إجراء بعض الصقل الخفيف عليها، وتحتم على المعماري اختيار الحجارة، بحيث تتناسب والمكان المخصص لها، ثم يملأ الفراغ الناتج بينهما، بالمادة اللآحمة المعدة كالجبس أو ملاط الجير، وهذه التقنية منتشرة بكثرة في المنشآت المزابية حيث يمتد استعمالها لحد اليوم، وقد عرفت هذه التقنية منذ القديم، حيث ظهرت في القرن الثالث قبل الميلاد، كما شاع استعمالها في عهد المرابطين والصنهاجيين، فكانت الطريقة الأمثل لديهم، كما عرفت في كثير من قصور الصحراء¹. (الصورة 9)

أ-2- تقنية السنبلة:

تكتسي هذه التقنية صبغة فنية، حيث تشبه الحجارة في طريقة رصفها يشكل السنبلة، تتم بوضع صفائح حجرية صغيرة مائلة في اتجاه معين على كامل المداميك، ثم يعكس الاتجاه في المدماك الذي يليه، وهكذا دواليك، وتمنح هذه التقنية جمالا للجدران. (الصورة 11)

ب- بناء العقد:

العقد: هو ما عقد من البناء، وجمعه: أعقاد وعقود، وهو البناء المقوس أي: المعطوف الذي يعتمد على نقطة ارتكاز واحدة أو أكثر، وبشكل عدة فتحات في البناء أو يحيط بها. ويرجع الباحثون أن العقد نشأ في بلاد الرافدين، ومادته الأولى كانت: الطين والحجر تناسبا مع الظروف الطبيعية، حيث تم التحرر من القيود التي تفرضها قياسات الخشب وأوزان الحجارة، كما وضع حدا لتحكمها في اتساع المداخل والفتحات وارتفاعها، ثم انتقل إلى الحضارة الرومانية والبيزنطية.

لقد اعتمدت العقود في العمارة الإسلامية في تشكيل مداخلها، وفي مآرب أخرى لاسيما في العماير بصفة عامة وفي المدن، وطغى على الأبنية الدينية والمدنية العقد المنكسر في المشرق، والعقد الحدوي في المغرب،

¹ - علي حملاوي، نماذج من قصور... المرجع السابق، ص: 198-199.

وكما ابتكر المسلمون منها أنواعا عدة، وكانت بعض الأقاليم تفضل بعض العقود على بعضها الآخر إضافة إلى الجانب الجمالي الذي تضيفه على المنشآت المعمارية، أما بالنسبة للوظيفة التي تقوم بها العقود بمختلف أشكالها وأحجامها وأوضاعها في المباني هي: نقل الحمل المؤثر عليها إلى الحوامل أو الدعامات والأعمدة المحمولة عليها، كما أنها تعمل على حفظ توازن المبنى وتوزيع الثقل، حيث يقوي المبنى ويزيد من مداه الزمني.

قلّما يتخلّى البناء المزابي عن العقد، الذي يعتبر من بين أهم العناصر المعمارية الوظيفية التي يقوم بها، والمتمثلة في توزيع ثقل السقف على بدن الجدران، وبالتالي على الأسس¹، زيادة على أنه يغنينا عن الاستعمال المفرط للمادة الخشبية.

يتمّ بناء العقد في الغالب بتقويس مجموعة من السيّقان قبل جفافها، في المكان المراد بناء العقد فيه، مثلا كأن يكون هيكلًا سانداً للسقف، أو عقدين عموديين حاملين... الخ، ثم يربط بواسطة ألياف نباتية، غالبا ما تكون من سعف النخيل أو من خيوط جلدية (جلد الإبل) رقيقة، وهذا بهدف تثبيتها في مواضعها، ثم بعد هذا يحضّر ملاط التّمشمت ويوضع على السيّقان، متبوعا بصفائح حجرية بوضعية مائلة، يتخللها مادة التّمشمت اللّاحمة، وعند انتهاء منه تملأ الفراغات، وتكسى حوافه وقاعدته بملاط التّمشمت تنتج لنا الخطوات المتبعة سلفا عقدا نصف دائري، على شكل قطاع الدائرة في أغلب العمائر، زيادة على العقد الحدوي، نظرا إلى أنّ الطريقة المتبعة لبناء العقد أتبعّت في كثير من قصور الصحراء فإنّنا نلاحظ العقود الشائعة بها هي عقود نصف دائرية². (الشكل 21) (الصورة 53، 54، 79، 93، 99)

ج- بناء السقف³:

ج-1- السقف المسطح:

يتشكل السقف المحمول من عوارض، من جذوع النخيل تصطف وتترك فيما بينها مسافة (0.2م إلى 0.3م)، ثم تصطف فوقها سيّقان الجريد تماس شديد تكون إمّا بسعفها أو بدونه، تشدّ إلى بعضها بواسطة ألياف نباتية أو خيوط جلدية، ثم توضع عليها سعف النخيل لسد الفراغات، وقد تصنف أحيانا بأحجار دقيقة السمك (مصفحة)، ثم يوضع الجبس وفوقه الصّفائح الحجرية، ثم بعده طبقة طينية قد يصل

¹ - يحيي بوراس، المرجع السابق، ص: 145.

² - علي حملاوي، قصور منطقة...، المرجع السابق، ص: 130-131.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، أنواع التسقيف في البنايات التقليدية بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2013م، ص: 19.

سمكها إلى 0.3م، وأخيرا قشرة من ملاط الجير الممزوج مع الرمل سمكها 0.02م تقريبا¹.
(الشكل 24، 23)(الصورة 102)

نظرا لقصر طول الجذوع الخشبية المستعملة، فإن المعماري المزابي يتجه إلى استعمال العوارض، كشكل من أشكال التدعيم للسقف.

ج-2- السقف المحمول على الأقباء الصغيرة:

هي من التقنيات التي استعملت في تسقيف العمائر في وادي مزاب، ويتم إعداد هذا التسقيف بوضع العوارض الخشبية من أعجاز النخيل، على جدارين مع ترك مسافة متساوية بين العوارض، تصل في المتوسط إلى 0.35م، يوصل بينهما بثلاثة أشرطة خشبية، تشد الأطراف بحجارة وملاط التمشمت ليتم تثبيتها، ثم يشرع في بناء أقباء صغيرة بواسطة ملاط الجبس اللّحم، وصفائح صغيرة من الحجر الجيري، عند صفاف مادة البناء تنزع الصفائح الخشبية، ثم تكسى بطون الأقباء الصغيرة بكسوة من الجبس، ويأخذ السقف عادة شكل قطاع من الدائرة، أو النصف دائري. (الشكل 22)(الصورة 46، 51، 53)

د- الزخرفة:

من الملاحظ في العمارة في وادي مزاب خلوها الشبه التام من الزخارف، خاضعين في ذلك لفكرة النقشف والبساطة في البناء، استنادا إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وأيضا بسبب طبيعة المنطقة الصعبة، ونقص المواد الأولية، وقد سعى البناء بفضل تشكيله وترتيبه المتميز للعناصر المعمارية المختلفة باعتماده على الجانب الوظيفي للفضاء المعماري إلى إضفاء جمال روحي على تلك المنطقة.
(الصورة 48، 51)

إنّ الكنز التراثي المعماري المبني لمنطقة مزاب بمختلف أنواعه وأنماطه، يعدّ حقيقة إرث حضاري بأنّ معنى الكلمة، لما يتوفر عليه من قيم دينية ومعمارية واجتماعية واقتصادية وثقافية، لكن من المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي من التراث الثقافي المبني، وشعور السلطات والمجتمع المدني بأهمية الآثار والمحافظة عليها، ورغم تصنيفه قطاع محفوظ² ضمن التراث الوطني والعالمي فإنه ولا يزال يعاني من طريقة تسييره وإدارته وتقنيات حفظه وحمايته.

¹ - Donnadiu C,et P / Didillon H et J.M; op,cit, pp: 94 – 95.

² - Merrad Djamel; Evaluation de la qualité environnementale dans le secteur sauvegardé cas d'étude Casbah D'Alger, mémoire de magistère option Architecture et Environnement, Ecole Polytechnique D'architecture Et D'urbanisme, 2012, p :13.

الفصل الثالث

حالة التراث المبني في وادي مزاب

أولا - العمائر الدينية.

ثانيا - العمائر المدنية.

ثالثا - العمائر الدفاعية.

رابعا - عوامل ومظاهر تدهور التراث المبني.

إنّ منطقة وادي مزاب تزخر بحضارة لها من الخصائص الثقافية والعمرانية ما يجعلها فريدة من نوعها، من حيث امتدادها إلى ألف سنة، ومن حيث هي نابعة من الفكر الديني الذي يخدم المجتمع والقيم الاجتماعية، فهذه المنطقة تضم كنزا تراثيا يشهد على إبداع الأنامل، وحضارة الأولين في تخطيط وتصميم عمائرهم ونسيجها العمراني المتميز بأنواعها الثلاثة: الدينية والمدنية والدفاعية، لدى قمنا باختيار بعض النماذج من كل نوع من العمائر للوقوف على حالتها وتشخيصها، ليتسنى لنا معرفة آليات وطرق حفظها وتسييرها.

أولاً- العمائر الدينية:

يتمركز النموذج الذي اخترناه للدراسة في قصر بنورة القديم، ويعود سبب اختيارنا لهذا المسجد لاعتباره أقدم نموذج للمسجد في منطقة وادي مزاب محافظا على أصالته وتخطيطه وهندسته ومواد وتقنيات بناءه ووضعية حفظه، وهو الأمر كذلك بالنسبة لمصلى عمي سعيد من حيث الوظيفة وأهمية التدخلات التي استفاد منها في إطار مشاريع الترميم. (الشكل 9)

1- المسجد القديم ببونورة:

يعد القصر النواة الأولى لما تطورت وتوسعت إليه المدينة عمرانيا، إذ سعى سكان هذه المدينة على الحفاظ على حرمتها وخطتها وأخذوا بالتوسع على جنباته مما نتج عن ذلك الشكل الحالي للمدينة، ففرقوا حتى في تسمية الأول بـ "القصر فوقاني" (أغرم ن أجنة) والثاني بـ "القصر التحتاني" (أغرم ن وادي). (الصورة 16)

تتكوّن المدينة من وحدات معمارية متعددة بين العمائر الدينية المتمثلة في مسجده الصغير الشامخ الذي ولا يزال تقام وتؤدى فيه الصلوات الخمسة، وعمائره الدفاعية المجسّدة في السور والأبراج الموزعة الأول بالجهة الجنوبية الشرقية والثاني بالجهة الشرقية¹، زيادة على عمائره المدنية التي يظهر فيها أثر الهدم والخراب، ولا تزال معظم أسس مساكنه وأنقاضه تغطي جزءا كبيرا من هذا القصر. (الصورة 37)

يتزامن تاريخ بناء المسجد مع بداية تأسيس القصر²، أي خلال القرن الحادي عشر الميلادي، حيث أنّها البناية الوحيدة التي نجت وسلمت من التخريب والدمار الذي تعرّض له القصر في القرن 17م³، يأخذ المسجد موقعا استراتيجيا بمركز القصر القديم، فوق قمة الهضبة التي تتدرج من حولها مباني مدينة بنورة،

¹ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص: 39.

² - مقابلة مع المهندس: محمد بن عمر عيسى، في دار تنعام، بنورة، يوم 05 ديسمبر 2014م.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 63.

وقد تمّ إعادة بناء وترميم بعض أجزاء المسجد، ولا سيّما المئذنة في سنة 1983م¹ من قبل المهندس المعماري الإسباني Gabord تحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب². (الشكل 8) (الصورة 36)

1-1- الوصف المعماري:

يمتاز المسجد بأبعاده القصيرة مقارنة بالمساجد الأخرى، وذلك راجع إلى أنّ القصر كان يقطنه عدد قليل من السّكان قبل اندثاره، يتكوّن المسجد من قاعة الصلاة ومئذنة وبيت الوضوء، أمّا صحنه فاندثر وخرّب أثناء التحالف المزابي على القصر، المسجد يعدّ من بين النماذج الأصلية الأولى لتخطيط المساجد التي انتشرت في كامل المدن المزابية الخمس قبل أن تتعرّض للإضافات المتتالية. (الصورة 37)

1-1-1- بيت الصلاة:

أخذ بيت الصّلاة الشكل الغير منتظم، يدخل إليه عن بيايين مصنوعين من جذوع النخيل، أحدهما يتمركز في الجهة الشمالية الشرقية بعرض 0.88م وارتفاع 1.66م والآخر في الجهة الشمالية الغربية عرضه 0.75م وارتفاعه 1.75م، بمساحة قدرت بـ 100م²، به ثلاثة أسايب موازية لجدار القبلة وثمانية بلاطات عمودية عليه، يتوسّط جدار القبلة محراب، يبدو على شكل تجويفة ذات مخطط مضلع الشكل تنتهي بحنية ذات عقد حدوي بارز نحو الخارج، حيث يتميّز عامة بالبساطة في البناء والزخرفة، في الجهة اليسرى منه نجد لوحة بطول 0.75م وعرض 0.36م كتب عليها حديث نبوي واسم خطاطه بخط غائر نصّها: "رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنه قال الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب الرقيق صدق رسول الله" كاتب هذا البلد محمّد خيرالله وهو أبو زكريّة.

بالمسجد بعض الفتحات الصغيرة للتهوية والكوّات الموزعة بشكل منظم لوضع المصاحف، أمّا من الجهة الخارجية للمسجد نلاحظ ثلاث دعائم مساندة للجدار الجنوبي الغربي ونجد بجانب المدخل الشمالي الغربي أيضا سلّم صاعد يتكوّن من 13 درجة يؤدّي إلى سطح الصّحن³. (الشكل 9)

¹ - مقابلة مع المهندس: محمد بن عمر عيسى، في دار تتعام، بنورة، يوم 05 ديسمبر 2014م.

* - لا نملك معلومات حول الخطّاط ونسبه.

² - ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب وإدارة المهندس المعماري الإسباني Gabord، وثيقة ترميم قصر بنورة، 1983م.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 94.

1-1-2- المئذنة:

تقع في الجانب الأيمن من المدخل الرئيسي لبيت الصلاة، وقد تعرّضت للإنهيار في بداية القرن العشرين وبالضبط في بين 1902-1903م¹، ولم يتم إعادة بناءها إلا في 1983م من قبل البناء الحاج إبراهيم دودو، تحت إدارة المهندس المعماري الإسباني Gabord وتحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب، لكن فيما يبدو أنّ عملية الترميم والبناء لم تكن بالشكل السليم فجاءت المئذنة منتفخة في جانبها السفلي بشكل غير متناسب مع ارتفاعها².

تميل واجهات المئذنة نحو الداخل بشكل انسيابي وتضيق كلما ارتفعت نحو الأعلى مشكلة هرم ناقص بطول 12.50م، تتكون المئذنة من قاعدة وثلاثة طوابق وتنتهي بجوسق جاء على شكل امتداد لبدن المئذنة حيث تتطوق من الأركان الخارجية الأربعة للجوسق أعمدة صغيرة الحجم وقصيرة بمثابة الشرفات طولها 1م، تختم قبة فخارية جوسق المئذنة بقطر قدره 1.35م وبارتفاع عن أرضيتها بـ 20.30م، في أنصاف جدران الجوسق أربعة فتحات معقودة بعقد نصف دائري يبلغ قطرها 0.75م وبارتفاع 0.80م³. (الشكل 9) (الصورة 41)

1-1-3- بيت الوضوء:

في الركن الشمالي لبيت الصلاة تقع بيت الوضوء، حيث تحتوي بداخله ست حجرات للطهارة والاستحمام بطول 1.20م وعرض 1.20م، بمساحة مربعة طول ضلعها 9م، يتم الدخول إليها عن طريق مدخل به باب خشبي مصنوع من جذوع النخيل وهو نفس مدخل قاعدة المئذنة، يقع في الجانب الأيمن من المدخل الرئيسي لبيت الصلاة.

أقيمت فوق بيت الوضوء غرفة حديثة لتغطية خزانات المياه، طولها 3.5م وعرضها 2م وارتفاعها 4.5م، وبقيت مفتوحة من واجهتها الجنوبية الشرقية. (الشكل 9)

1-2- حالة حفظه:

بعد المعاينة الميدانية للمسجد والوقوف على حالة الموقع الأثري عامة، تبين لنا بعض النقاط التي ساهمت في حفظه وزادت من معاناته وهي:

¹ - Yves Bonet, Notes sur l' Architecture Religieuse du M' zab, in cahier des Arts et Techniques, n°6, Toulouse, 1960, p: 86-92.

² - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 90.

³ - نفسه، ص: 97.

- إنَّ تسيير وحفظ المسجد متوقف كما هو معروف في مزاب على السلطة الدينية لكل مدينة، وهي حلقة العزّابة، ولا يتمّ التدخل فيه إلاّ بعد أخذ الموافقة منها شخصياً.
- إنَّ لاختيار مكان موقع المسجد في مدن مزاب في حد ذاتها آلية فعّالة في حفظه، من حيث هو يمثل القمّة الدينية المجسّدة في أرض الواقع باعتبارها مقراً للسلطة الروحية ورمزاً للإسلام الذي يعلو ولا يعلو عليه. (الصورة 16)
- بما أنّ المسجد حضاه الله ونسبه إليه، فالأحرى بالمسلم الحفاظ عليه بكل ما أوتي من فضل حتى ولو في فترة الحروب والفتن - وهو ما وقع في حادثه من تاريخ هذه المدينة إذ لم تمس فيها حرمة المسجد -.
- المسجد ما زال يحافظ على تصميمه الأول، ممّا زاد عليه قيمة تاريخية أثرية ومعمارية، جعلته من النماذج النادرة والوحيدة في مزاب التي لم تمسه التوسيعات مثل قرناه في المدن الأخرى. (الصورة 37)
- إنَّ قرب المسجد من التجمعات السكانية، حفّز المواطنين للعودة إلى استغلال المسجد من جديد وذلك بإرجاع إليه وظيفته وترميمه وتأهيله ودمجه في الحياة اليومية، وهذا ما تمّ ابتداء من 2009م.
- تعرض المسجد إلى ترميم بعض أجزاءه، ولا سيّما المئذنة والبئر في سنة 1983م¹ من قبل المهندس المعماري الإسباني Gabord وتحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب، لكن تلك الترميمات لم تكن محافظة على الشكل الانسيابي والهرمي والهندسي للمئذنة التي كانت منتفخة بشكل غير مناسب في جزئها السفلي مما أعطى لها صورة مشوهة، وأعيد ترميمها أيضاً في سنة 2001م تحت إشراف مديرية الثقافة لولاية غرداية بمتابعة من ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقية. (الصورة 36)
- بفضل موقعه الطبيعي فوق الهضبة واحتماؤه بالعمران الذي يجانبه من كل جهة، أصبح بعيداً ولو بنسبة من بعض عوامل التلف والتدهور الإنسانية والطبيعية.
- المسجد قبل 2009م كان غير مستغل ولا يشغل وظيفته المنوطة به، ممّا تسبّب في تدهوره، حتى تمّ استدراك الوضع وأعيد فتحة للصلاة، وأصبح من النماذج التي يضرب بها المثل في إدماج المعالم الأثرية وإحيائها بوظيفتها أو وظيفة تساهم في تمديد عمرها.
- استعمال بعض التجهيزات الحديثة في المسجد، مما أعطى له منظراً مشوّهاً على المشهد الخارجى (التلوث البصري) وذلك بسبب المكيفات هوائية والأسلاك الكهربائية والإضاءة العمومية وخزّانات المياه والمكبرات الصوتية. (الصورة 38)

¹ - مقابلة مع المهندس: محمد بن عمر عيسى، في دار تنعام، بنورة، يوم 05 ديسمبر 2014م.

- استخدام مادة الجبس (التَّمشمت) في عملية الترميم التي تتأثر بعامل المياه (الأمطار) والرطوبة المنبعثة من مصادر مختلفة (الصرف الصحي، المياه الصالحة للشرب...) والإسمنت. (الصورة 39، 40)
- الموقع لا يحمل لافتة تعرف به وبأهميته.
- عدم وجود سياج محكم ومراقبة مستمرة.
- ظهور الرطوبة على جدران المعلم الأثري ولاسيما في الميضأة وذلك بفعل التسربات الحاصلة من شبكة الصرف الصحي.
- تقادم بعض عناصر المبنى، مثل انحناء جذوع النخيل الداخلة في تركيبية السقف.
- أضيفت غرفة حديثة في سنة 2015م، فوق بيت الوضوء لتغطية ووضع خزانات المياه بطريقة غير مدروسة ولا متجانسة ولا متراكبة مع الموقع الأثري من الناحية الأثرية والمعمارية والشكلية، وغير مراعية للقيمة الأثرية للموقع الأثري. (الصورة 38)
- 2- مصلى الشيخ عمي سعيد (غرداية):

المصليات الجنائزية في مزاب بنوعها المكشوفة والمغطاة شيدت وسط المقابر التي تتموقع خارج المدينة، وتسمى بأحد علماءها ومشايخها الذي قد يكون قَدَم خدمات دينية وعلمية واجتماعية، ومن نماذج هذه العمارة مصلى عمي سعيد¹، الذي يقع شمال شرق مدينة غرداية وسط المقبرة المسماة حالياً باسمه (مقبرة الشيخ عمي سعيد)، وبالتحديد في سفح هضبة تطل على مجرى وادي مزاب. (الشكل 10) (الصورة 42)

¹ - ولد عمي سعيد بن علي بن يحيى بن يدر سليمان بن عثمان الجري في أجيم بتونس سنة 825هـ/1421م، بدأ تحصيله العلمي في مسقط رأسه، ثم تتلمذ على يد الشيخ ابن النجاة التعاريتي والشيخ أبي بكر بن عيسى البرادي، قدم الشيخ إلى المنطقة بطلب من أهل المنطق فيما بين 884-889هـ/1479-1484م وانكب على التدريس ونشر العلم في المسجد العتيق بغرداية وفي المصلى الذي يحمل اسمه، توفي على حسب ما جاء في مخطوط ابنه عمرو بن سعيد سنة 929هـ/1521م، خلافا للتاريخ الذي ذكره الأب دافيد المتمثل في 898هـ/1492م. ينظر جمعية التراث، المرجع السابق، مج3، ص478-479. ويشير الحاج موسى، سعيد بن علي بن يحيى الخيري الجري، مخطوط مرقون، غرداية، 2000. و

Louis David; Les Mechaikhs du M'Zab, IV Ghardaia, ses Mechaichs, p:2.

2-1- الوصف المعماري:

يعود تاريخ بناء هذا المصلى إلى ما بعد قدوم عمي سعيد إلى منطقة أي ما بين 889-929هـ/1484-1522م، حيث اتخذ منه مكانا للتدريس، وقد أصبح بعد وفاته مقراً لاجتماعات مجلس عمي سعيد (المجلس الأعلى لعزابة منطقة وادي مزاب)، وحمل اسمه بعد وفاته تيمناً وتشريفاً بالشيخ الذي يعدّ منقذ وادي مزاب من الجهل والظلام.

ظل المصلى محافظاً على نمطه المعماري طوال السنوات الماضية رغم التحديات التي مرت عليه، إذ يتكون المصلى من بيت الصلاة ومجموعة من الأروقة المحيطة به، نلاحظ جزءاً من الواجهة الجنوبية الشرقية- التي تبلغ 37.50م وارتفاعها عن سطح الأرض ما بين 0.20م و0.90م وتشمل على 16 فتحة- مغموراً وذلك بفعل العوامل الطبيعية (الرياح) التي أدت إلى تراكم الأتربة عليه. (الصورة 42)

أما الواجهة الشمالية الغربية التي يبلغ طولها 36.28م فتظهر بنفس المظهر فالجزء البارز منها يصل ارتفاعها إلى 2.28م، وأما الجزء المغمور فيصل ارتفاعه إلى 0.28م. (الشكل 12)

2-1-1- الممرات الداخلية:

إنّ للمصلى خمسة مداخل، الرئيسي منه يؤدي إلى رواق طويل بسلم يشتمل على ثلاثة درجات، يبلغ عرضه 1م وارتفاعه 3م، وأما المدخل الثاني فيؤدي إلى الرواق الشمالي الغربي الذي يبلغ عرضه 1.60م وارتفاعه 1.50م، والثالث منه نحو الرواق الشمالي الغربي يبلغ عرضه 1.50م وارتفاعه 1.50م، بينما المدخل الرابع والخامس فقد استحدثنا مع بناء الرواقين الجنوبي والشرقي والشمال الشرقي ويربطان هاذين الرواقين بالأروقة الأخرى¹. (الصورة 46)

يفضي المدخل الرئيسي نحو رواق طوله 11م، إذ يتراوح عرضه ما بين 1.20م و2.35م وينتهي عند فضاء واسع استغله عمي سعيد للتدريس واستغل بعد وفاته لعقد اجتماعات المجلس الأعلى للعزابة، يبلغ طوله 5.40م وعرضه 3.50م وقد فتحت في جدرانه كوات عديدة ذات أبعاد مختلفة والتي تستعمل لوضع الكتب أو آنية الإنارة أو نوى التمر ويكون صغر أو كبر الكوات على حسب الوظيفة التي تؤدّيها، وفتحات للتهوية وللحراسة على سلامة المتدربين خاصة إذا علمنا أنّ المبنى كان بعيداً عن التجمع

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 154.

السكاني، ويلي قاعة الدروس رواق يحيط ببيت الصلاة من كل الجهات الأربعة وقد غطيت بسقف مسطح يدخل في تكوينه جذوع النخيل وجذوع أغصان المشمش¹. (الشكل 12)(الصورة 43، 44، 46)

2-1-2- بيت الصلاة:

لبيت الصلاة شكلا غير منتظم، نلج بمدخل يتوسط الواجهة الشمالية الغربية على محور المحراب، عرضه 0.80م وارتفاعه 1.55م، ينقسم بيت الصلاة إلى ثلاثة أسايب وثلاثة بلاطات تسير فيه البوائك بالتوازي مع جدار القبلة، والمكوّنة من ثلاثة عقود نصف دائرية مرتكزة على أربع دعامات مربعة الشكل يبلغ طول ضلعها 0.35م وارتفاعها 1.30م، وأربع دعامات جدارية في الجهتين الجنوبية الغربية والشمالية الغربية، تولّد عن تقاطع البوائك العمودية والموازية لجدار القبلة فضاءات صغيرة تقترب إلى الشكل المربع التي غطيت بقباب نصف كروية منها ما هو مضمّر داخل السقف وما هو بارز بـ 0.20م سم. (الشكل 12) يتوسط جدار القبلة فتحة المحراب البسيطة، وهي عبارة عن تجويفة نصف دائرية يبلغ عرضها 0.80م وعمقها يصل إلى 1.15م وأما ارتفاعها فيبلغ 1.85م، وتنتهي الفتحة بعقد نصف دائري يبرز إلى الخارج يقدر بـ 0.85م². (الشكل 11، 12)(الصورة 45، 47)

2-2- حالة حفظه:

- كان تأثير العوامل الإنسانية والطبيعية على المعلم الأثري واضحا خاصة تلك العوامل التي تتسبب في ظاهرة الرطوبة، إذ تظهر بشكل جلي على الجدران والسقف، على الرغم من أنّ المعلم استفاد من عمليات الترميم المتعددة، فإنه مازال يطرح تساؤلات حول آليات وطرق التدخلات التي استعملت في سبيل تأهيله.

- أجريت على المبنى عمليات ترميم غير مناسبة ولا تتماشى مع طبيعته المعمارية ممّا أثر سلبا على هيكله وفي عناصره المعمارية وذلك جراء طرق التدخل المستعملة، التي لم تأتي بنتيجة ايجابية، ويدل على ذلك اعادة ترميم ما رَمّم سابقا في كل مرة.

- إنّ الرواق الموجود في الجهة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية للروضة تمّ استحداثه خلال النصف الثاني من القرن العشرين. (الصورة 44)

¹- بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 154.

²- نفسه، ص: 155.

- استحدثت فتحات صغيرة الحجم للتهوية والإضاءة في الرواق الموازي لجدار القبلة ببيت الصلاة.
(الصورة45)

- أجريت عملية ترميم على هذا المصلى سنة 1995م من طرف المقاول "التومي بشير" تحت اشراف ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، حيث قام ب: طلاء الجدران بالجير وتركيب بابان خشبيان وتنقية المحيط الدائر بالمعلم وتنظيفه.

- الترميم الثاني أقيم سنة 2002م من طرف المقاول "أداود حمو" لمدة 90 يوم، بإشراف ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته، حيث قام بتدخلات داخل المسجد وهي: هدم السقف المتداعي للانهييار وهدم الجدران المتداعية للانهييار وحفر خندق طولي للأسس وسكب الإسمنت والحجر، ثم تدعيم وبناء بعض الجدران المهترئة بالحجر والجير، بناء الأقواس وإنجاز نوافذ تقليدية، إنجاز سقف تقليدي من جنوع النخيل، نزع طبقة الأرضية المتدهورة ووضع الحجر المهدب وربطها بملاط من الجير، وتلبيس الجدران الداخلية بالإسمنت على ارتفاع 1م من الأرضية واستعمل ملاط الجير في الأجزاء العلوية من الجدران، ثم طلاءها والأرضية بالجير، وثم حفر خندق طولي لتدعيم الأسس بالحجر والجير على مستوى الواجهة، ونزع طبقة الجير المتدهورة للواجهة وإعادة تلبيسها بطبقة من الجير ووضع باب مصنوع من الخشب على الطريقة التقليدية بمقاس 2.00×0.9م، وفي محضرة عمي سعيد التي تعد من ملحقات المصلى ثم تلبيس الجدران بطبقة من الجير وطلاء الأرضية بطلاء من الجير على مرتين.(الصورة44)

- أثر الرشق بالحجارة والحرق في بعض وحدات المصلى كبيت الوضوء، والهدم والتخريب في سقف جدران المصلى، والنش والتتكيل في قبور الموتى أثناء الفتنة التي ألمت بولاية غرداية سنة 2013/2014م.

- استعمال وتوظيف مواد حديثة في ترميم وصيانة المصلى كاستعمال القضبان الحديدية ومادة الإسمنت في التبليط والعوارض الحديدية في التسقيف، ناهيك عن تفتت طبقة الجير نتيجة عدم التمكن من تقنية تحضير الجير أو في مقاديرها، وكذا الإطالة في عملية طلاء المصلى بحليب الجير وما يترتب عليه من تقشير وتشويه لمظهره نتيجة الشمس الحارقة وعمليات التنفس التي يقوم بها المعلم في حد ذاتها.
(الصورة44)

ثانياً - العمائر المدنية:

تمتاز العمائر المدنية في وادي مزاب بالبساطة في مظهرها الخارجي والداخلي وباستخدام مواد بناء محلية، أنتج لنا ذلك التراص والوحدة اللونية والتقيد بأعراف البناء، مما يضيف نوعاً من التناسق والانسجام العمراني، إذ تم صياغة فضاءات تتلاءم مع نشاطات العائلة وعلاقاتها، وتضمن القيم والمبادئ التي تسود في المجتمع، ويعد المسكن التقليدي العنصر المهم الذي يشكل النسبة الكبرى من النسيج العمراني، حيث شهد مختلف أشكال التدهور والتحول، ومن أجل إيضاح المشاكل والتحديات التي يواجهها المسكن التقليدي في منطقة مزاب، اعتمدنا على العمل الميداني وبعض التقارير والتحقيقات والاستمارة التي وزعت على أهالي تلك المساكن، وسنبيّن هنا في مساكن مدينة غرداية: (الشكل 15) (الصورة 48، 49)

1- مدينة غرداية:

تعتبر مدينة غرداية من بين أهم مدن مزاب من حيث العمران والكثافة السكانية العالية التي تتميز بها عن باقي المدن، لذلك تم اختيار مساكنها نماذج للدراسة لمعرفة مدى علاقتهم وتكيفهم معها، بحيث تشهد هذه المعالم احتكاك يومي ومباشر مع ساكنيها مع حركة واسعة في العمران. (الصورة 23) (الشكل 13)

تقع مدينة غرداية على خط عرض 32° - 36، 28 شمالاً وخط طول 1° - 54، 33 شرقاً، فتخطيط المدينة شبيه بتخطيط المدن الإسلامية مثل: المدينة المنورة، البصرة، بغداد، القيروان، فاس، وتلمسان¹.

ينتفق معظم المؤرخين في أن محمد بن يحيى وأخوه سليمان هما اللذان قاما بتأسيس المدينة سنة 447 هـ / 1053م، لكن إبراهيم متيّاز يرى أن غرداية أسسها المعتزلة سنة 222 هـ / 837²، وتم تجديد عمرانها وتوسيعها خمسة مرات على حسب الأدلة المعمارية الأثرية الحالية. (الصورة 17، 18)

وأما التفسير البربري لكلمة "تغردايت" فيعني الأرض الصالحة للزراعة، ويقال أنها تصغير لكلمة "أغردي" ومعناها الجبل، وهي أيضاً اسم أطلق على جبل صغير بمدينة غرداية شبيه بكتف الإنسان أطلق عليه باللهجة المزابية "تاغروت"، كما أنّ هناك قرى في المغرب وتونس وليبيا تحمل نفس الاسم ويتضح لنا أن أصل التسمية هو تغردايت (الاسم البربري) على الأرجح.

¹ - إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992م، ص: 77 - 113.

² - إبراهيم متيّاز، المصدر السابق، ص: 64.

1-1-1- مساكن مدينة غرداية:

إنّ المساكن التي تمّ معاينتها وارسال الاستمارات إليها 2180 مسكن من أصل 3140 مسكن في المدينة، ذلك من أجل معرفة حالة المساكن التقليدية التي لم تحترم النظم العرفية والقانونية الرسمية وتبنّت طرزا أخرى، واستعملت فيها مواد دخيلة أثرت على التراث المبني.

1-1-1- التجاوزات المعمارية:

ويقصد بالتجاوزات المعمارية، هي تلك البناءات في المدينة التي لم تحترم قانون 98/04، والنظم العرفية¹.

ويعود انتشار المساكن المنهارة والمتدهورة أساسا على الخلافات الوراثية والمستوى المعيشي للسكان، والإهمال وعدم امتثال اصحابها بالتعليمات التي تنص على حماية التراث والقيام بأعمال الصيانة، ويمكن على حسب المادة 46 و²47 من قانون التراث الثقافي نزع الملكية من أجل المنفعة العامة في حال عدم قيام اصحابها بأعمال الحماية. (الشكل 16)(الصورة 55،56،57)

أ- واجهات المساكن:

من خلال العمل الميداني الذي اعتمدنا فيه على المعاينة المباشرة للمظهر الخارجي لـ 2180 مسكن، سجلنا عدة تجاوزات معمارية مست النسيج العمراني القديم، نلخصها فيما يأتي³:

- تهديم المساكن التقليدية دون رخصة، مما يعرض لزوال النمط التقليدي واستبدالها بهندسة معمارية لا تمت بصلة للتراث المعماري المحلي وتقاليد المنطقة، وغير ملائمة تماما للبيئة الصحراوية. (الصورة 55،56،63)

- استعمال مواد بناء غير ملائمة للطابع المحلي، بما فيه معالجة الواجهات باستعمال الاسمنت بدل الجير، واستعمال ألوان غير متجانسة مع ألوان الرمل والطبيعة الصحراوية. (الصورة 60،61)

- ظهور التوسعات الأفقية والعمودية العشوائية والفوضوية وعلى حساب الشوارع والساحات العمومية، مع تجاوز العلو المسموح به. (الصورة 62)

¹ - يونس راس نعامة، صالح قشار، التراث المعماري في وادي مزاب وأهمية مخطط الحفظ الدائم، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، قسم التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، 2006م، ص:60.

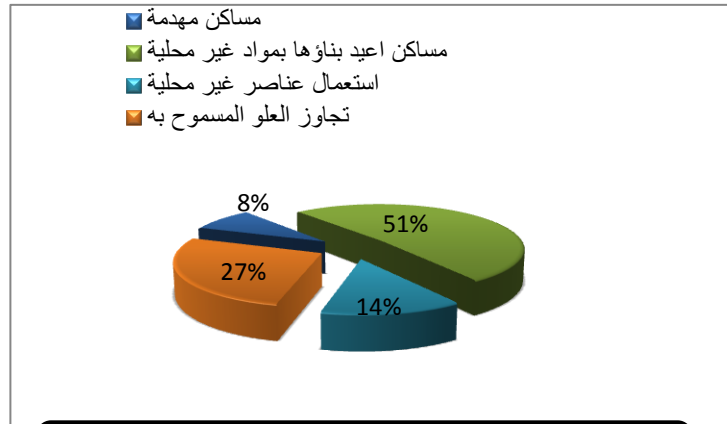
² - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 46-47، ص:10.

³ - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق.

- استعمال عناصر معمارية عصرية دخيلة على النمط المحلي، وتتمثل في إدخال زخارف وشرفات وعناصر حديدية وفتح نوافذ ذات مقاييس كبيرة نحو الخارج، غير ملائمة مع الطابع العمراني والمناخ المحلي. (الصورة 58، 59، 65)

التجاوزات المعمارية	عدد المساكن
مساكن مهذمة بدون رخصة	21
مساكن أعيد بناؤها بمواد غير محلية	129
استعمال عناصر غير محلية	34
تجاوز العلو المسموح به	67
مجموع التجاوزات	251

الجدول 4 : التجاوزات المعمارية المختلفة -مدينة غرداية -

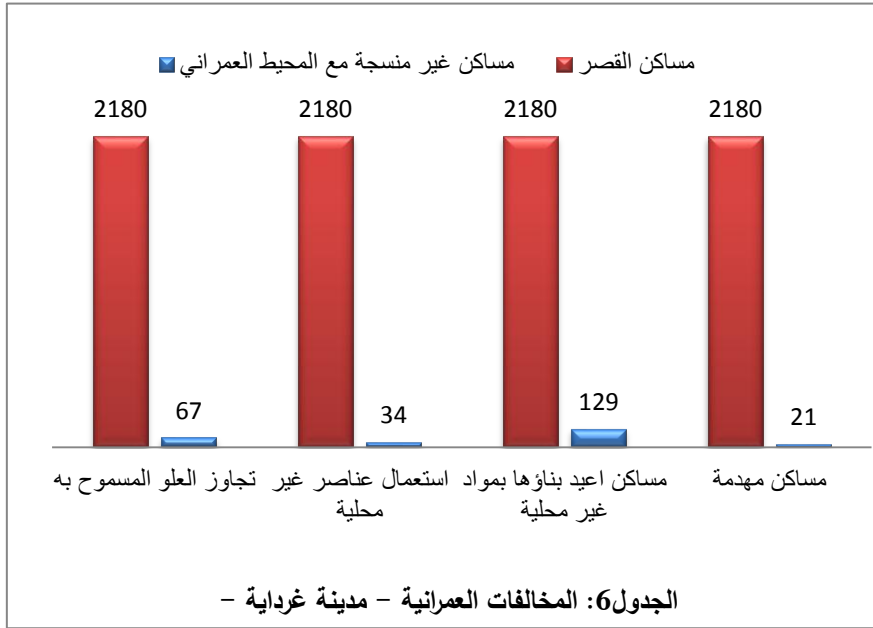


الجدول 5 : منحنى التجاوزات المعمارية المختلفة -مدينة غرداية

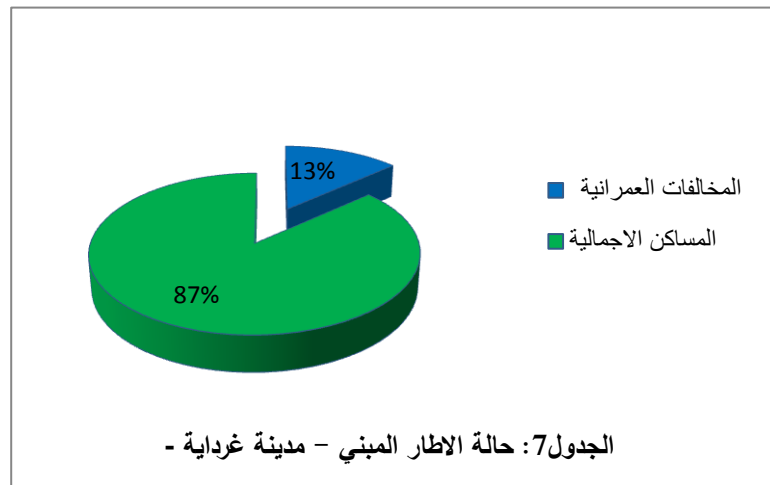
من خلال تحليلنا للتجاوزات المعمارية المختلفة المسجلة، نلاحظ أنّ إعادة بناء المساكن بمواد غير محلية بنسبة 51%، ممّا يبيّن مدى رغبة واتساع استعمال مواد البناء الحديثة وفقد الثقة من استعمال المواد التقليدية المحلية تماشياً مع متطلبات الحياة العصرية، ويليها البناءات التي تجاوز علوها 8.5 م بنسبة 27% والتي تفسر عن احتياج أكثر لتوفير المجال وتوسع ونمو العائلة، تليها المساكن التي استعملت عناصر غير محلية والتي حافظت على الإطار العام بإدخال عناصر معمارية حديثة وعصرية بنسبة 14%، أما المساكن المتدهورة فبلغت نسبة 8% بسبب الهجر أو خلافات الورثة¹. (الشكل 16)

¹ - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق، ص: 54.

(الجدول 5،4)



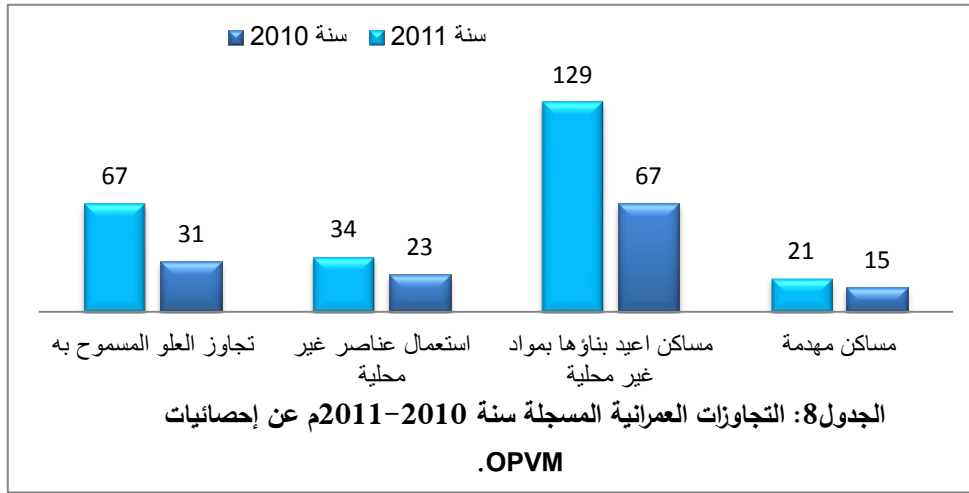
عند ما نريد مقارنة مختلف التجاوزات المعمارية مع مجموع مساكن المدينة، والتي يبلغ عددها 2180 بنظيرتها التي بها تجاوزات معمارية وعددها 251، يتبين لنا أن واجهات مساكن المدينة على العموم في حالة متوسطة من الحفظ مما تسببت في تشويه المظهر العام للمدينة وتداعي المساكن المجاورة لها، وفقدان القيمة التراثية لهذه الأنوية العتيقة، وكذلك قد تبدو بعض المساكن بالعين منسجمة مع المحيط العمراني، في حين شهدت تحولات في فضاءاتها الداخلية، وقد قدرت نسبة هذه التجاوزات بـ 13% من مجموع مساكن المدينة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والمواطنين أنفسهم في ترميم مساكن المدينة¹. (الجدول 6 و 7) (الشكل 16) (58، 59، 60، 61)



¹ - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق، ص: 54.

ب- وضعية مساكن المدينة:

من خلال الجدول البياني 8 يتضح لنا التطور الحاصل في مساكن المدينة، ومدى سرعة وتيرة التدهور من خلال سنة واحدة فقط 2010 و 2011م، ذلك جراء استغلال السكان الفترة التي أوكلت البلدية عملية تقديم رخص الهدم وإعادة البناء لمكتب الدراسات -URBAT- مما أدى إلى ارتفاع هذه الخرقات، بحيث استجاب إلى رغبات السكان من خلال السماح لهم بالهدم وإعادة البناء دون مراقبة أو قيود تضبط عملياتها، مما يوحي إلى نقص التوعية والمعرفة للقيمة التي تشكلها المساكن التقليدية الأثرية. (الجدول 8)



- ومن اجل الوقوف على حالة مساكن مدينة غرداية، اعتمدنا على التحقيق الميداني الذي قام به مكتب الدراسات URBAT سنة 1997م¹، الذي شمل 1744 مسكن من أصل 2180 مسكن داخل مدينة غرداية وذلك قبل الشروع في عمليات الترميم، وتم تصنيف المساكن إلى 4 أنواع على حسب درجة التعديلات والإضافات، والهدف من الرجوع الى العمل الميداني الذي قام به مكتب الدراسات، معرفة الواقع والوضعية الراهنة للمساكن في المدينة من الداخل ومدى حفاظها على النمط المعماري التقليدي الأصلي ليتسنى لنا معرفة الآليات التي نحد من هذه التجاوزات². (الشكل 16) (الصورة 62، 63، 64)

ب-1- حالة المساكن من الداخل:

- مساكن في الحالة الأصلية: هي مساكن ما زالت تحتفظ بالنمط التقليدي الأصلي مع وجود بعض التعديلات البسيطة المنجزة بأسلوب البناء التقليدي، عددها 315 مسكن وتمثل 18%.

¹ - مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.

² - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق، ص: 75.

- مساكن مرممة: هي مساكن معدلة ولكن مازالت تحتفظ بالنمط المعماري الأصلي، حيث تم استبدال مواد بناء تقليدية بمواد حديثة، مثل استبدال جذوع النخل والأحجار بالأعمدة الحديدية les poutrelles -métalliques- والقوالب الإسمنتية par pain، عددها 645 مسكن وتمثل نسبة 37%.

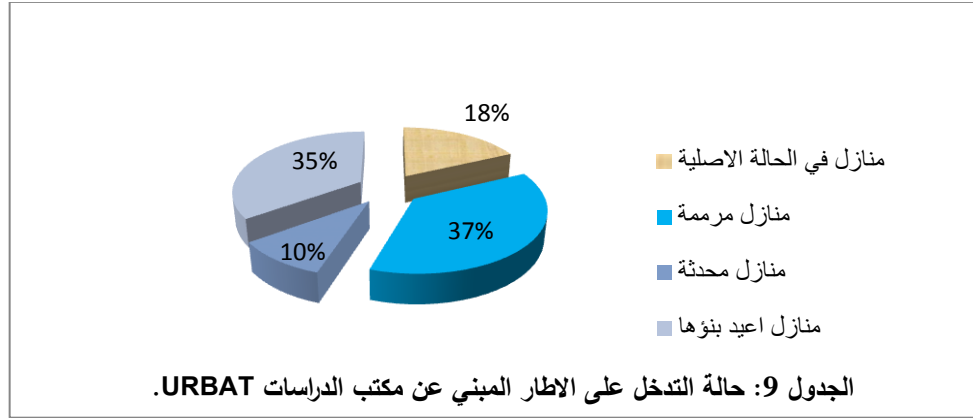
- مساكن معاصرة: هي مساكن حافظت على أصالتها المعمارية لكنها شهدت تحولات في توزيع فضاءاتها الداخلية نظرا للعوامل الآتية:

- تأقلم مع متطلبات الحداثة والرفاهية مثل تحويل غرفة إلى مطبخ أو حمام.
- وجود أكثر من عائلة في مسكن واحد مما يدفع المالكين إلى إضافة غرف خصوصا في الطابق الأول على حساب مجال - أيكوماز- أو- تيجرغرت- وكذلك البناء في السطح العلوي، وعددها 174 مسكن تمثل نسبة 10%.

- مساكن أعيد بناؤها: أغلبية هذه المساكن مختلفة في توزيعها للمجالات عن النمط المعماري التقليدي، وقد بنيت هذه المساكن في النصف الثاني من القرن العشرين وتتميز بما يلي:

- ظهور مطبخ بالمفهوم العصري.
 - تحويل- تيزفري- إلى قاعة استقبال.
 - استعمال مواد وتقنيات البناء الحديثة، وعددها 610 مسكن تمثل نسبة 35%¹.
- نستنتج مما سبق أن جل المساكن مسّتها التغيرات بكل أنواعها، بحيث يتجلى لنا مظهر النمط الغربي الذي دخل إلى المدينة في الفترة الاستعمارية، واستمر حتى بعد الاستقلال نظرا لصعوبة مراقبة التدخلات العشوائية والتي تتم في الأغلب بدون المرور بالإجراءات القانونية، وغياب قانون يحمي التراث، وهذا ما يعكس النسبة المرتفعة 35% من المساكن التي أعيد بناؤها بمواد وتقنيات يغلب عليها طابع الحداثة وفق متطلبات الحياة العصرية التي أصبحت تفرض نفسها على المسكن التقليدي قصد التأقلم معها، وتمثل المساكن المعاصرة نسبة 10%، فيما تبقى نسبة 18% من المساكن مازالت تحافظ على حالتها الأصلية، وأما المساكن التي أدخلت عليها ترميمات فتمثل ما نسبته 37%، لكن لم تفقد للمسكن خصوصيته.(الجدول 9)

¹ - مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.



ب-2- حالة المساكن: يحددها حالة الحفظ العامة للمسكن.

- مساكن في حالة جيدة: 547 مسكن، من خلال تقيدها ومحافظةها على الهندسة الأصلية داخليا وخارجيا. (الصورة 48،49)

- مساكن في حالة متوسطة: 1136 مسكن، بسبب معاناتها بالمشاكل التي تهدد سلامته، وتتمثل في:

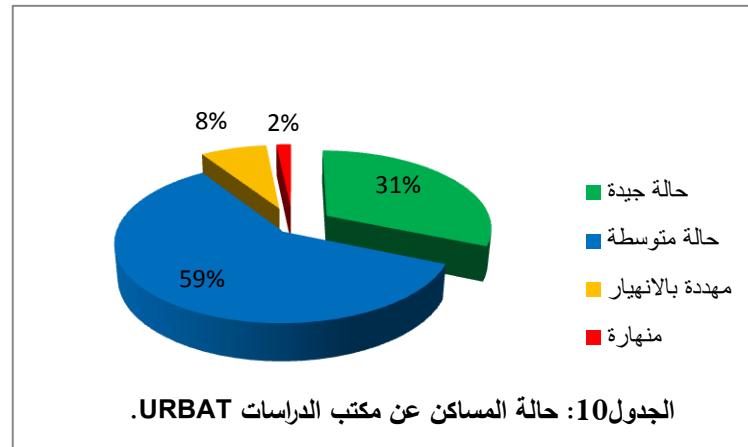
- الرطوبة التي تظهر في بعض الجدران نتيجة التسريبات الحاصلة في شبكة الصرف الصحي. (الصورة 82،83)

- ظهور بعض التشققات السطحية في ملاط الجدران. (الصورة 49)

- تقادم بعض عناصر البناية مثل انحناء عناصر الخشب الداخلة في تركيبية السقف. (الصورة 75)

- مساكن مهددة بالانهيار: 32 مسكن، جراء الهجرة والمشاكل التي تعاني منها العائلات الكبيرة وهي قضية الوراثة، وعدم وجود صيانة دورية ولعدم استفادتها من مشاريع الترميم.

- مساكن منهارة: 29 مسكن، تعد هذه المرحلة التي وصلت إليها المساكن آخر مستوى من التدهور والزوال، نتيجة عدم وجود برامج وآليات للمحافظة على التراث المبني¹. (الصورة 57،63،64)



¹ - مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.

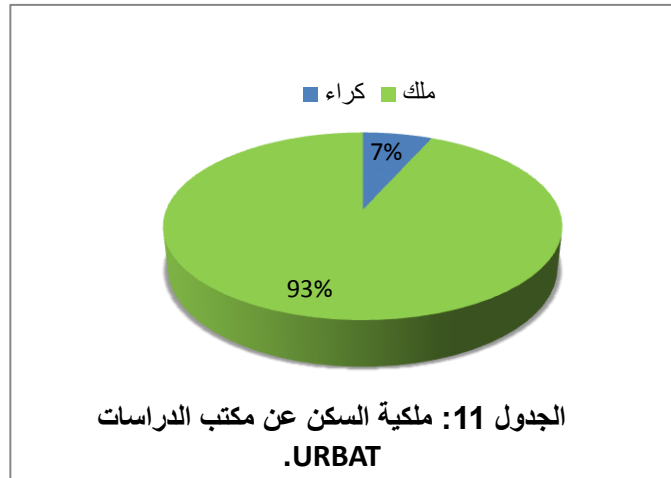
عند قراءة الجدول البياني رقم 10 المبين أعلاه، يتضح لنا أن المدينة على العموم في حالة متوسطة من الحفظ على العموم، جراء قدم البنايات، وعلى الرغم من قيام بعض السكان بترميم سكناتهم بأنفسهم دون الخضوع إلى مساعدات من المؤسسات المعنية بالترميم، مما أدى بها إلى الاتجاه الخاطئ جراء التدخلات الخاطئة المتولدة عن قيام أصحاب المساكن بالترميمات دون اللجوء إلى السلطات المختصة، مع وجوب التدخل السريع ببرامج حقيقية وهادفة نستطيع استعادة ما نسبته 8% من حالة المساكن، ونوقف عملية التدهور الواقعة أيضا في المساكن ذات الحالة المتوسطة.

1-1-2- علاقة السكن التقليدي بساكنيه:

من خلال تحليلنا لاستثمارات البحث الموزعة في مدينة غرداية، تمّ التأكيد على مختلف المعطيات التي أوردناها سابقا، وكذا الوقوف على مختلف التجاوزات التي شهدتها المساكن، من أجل التوصل إلى تحديد آليات التدخل وذلك لإعادة الاعتبار لمساكن المدينة، انطلاقا من طبيعة ووضعية سكان المدينة، ومن أجل إيجاد أفضل الصيغ والعمليات التي يجب اتخاذها من أجل ضمان حماية فعالة للتراث المبني في المدينة.

أ- ملكية السكن:

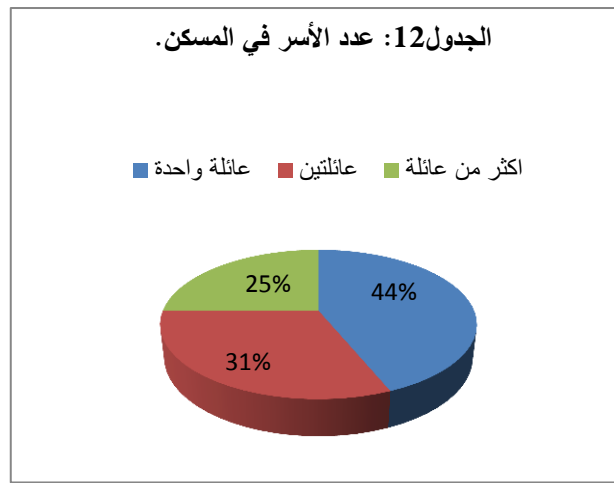
أظهرت نتائج الاستبيان أن أغلبية السكان في المدينة مالكين بنسبة 90%، هذا ما يعكس إيجابا على المسكن من طرف مالكة والعناية به وبأعمال الصيانة الدورية، على العكس تلك المساكن التي تعاني من بعض المشاكل المعمارية نتيجة أنّ أغلب ساكنيها مستأجرين لها، بسبب عدم شعورهم بالمسؤولية اتجاه المسكن¹. (الجدول 11)



¹ - مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.

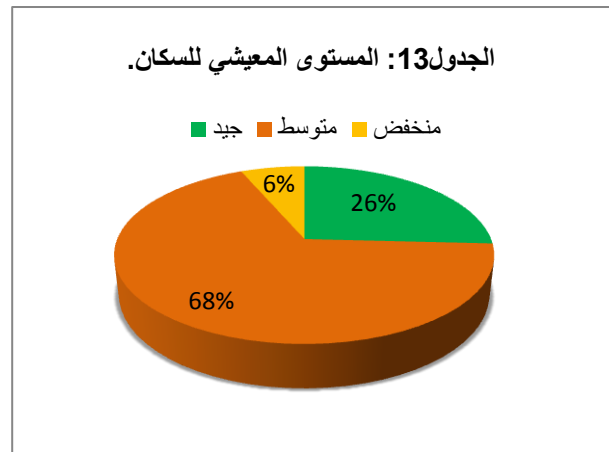
ب- عدد الأسر في المسكن:

أظهرت نتائج الاستبيان أنّ أغلب المساكن تسكنها عائلة واحدة، على العكس في السابق كانت المساكن تضم أكثر من عائلة، وهذا يعكس التحول الحاصل في النمط المعيشي والتوجّه أكثر إلى الاستقلالية الفردية التي تتطلب احتياجات أكبر في السكن ومسايرة ظروف العصر، وهذا ما يتضح لنا من القراءة العامة للجدول البياني (الجدول 12) حيث يظهر أن سكان المدينة يتجهون ويحبذون السكن الفردي المستقل، لعدم تحملهم العيش في الأسرة الكبيرة لكثرة الأفراد واختلاف الرؤى وعدم وجود تلك القيادة الموحدة التي تتمثل في الوالدين، وبموتهما تظهر بوادر حب الاستقلالية. (الجدول 12)



ج- المستوى المعيشي للسكان:

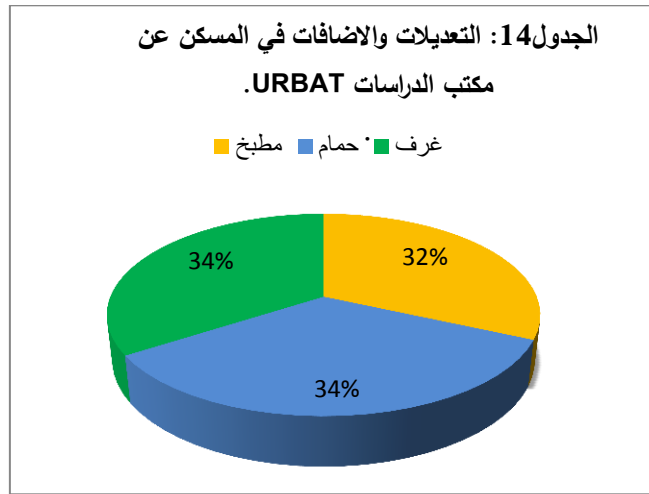
من خلال الاستبيان تبين أن أغلبية سكان المدينة ذو الدخل المتوسط بنسبة 68%، ليس بمقدورهم القيام بعملية الترميم بشكل واسع بأنفسهم، وإنما ينتظرون مساعدة الدولة لهم، في حين نجد سكان ذي الدخل المنخفض لا يستطيعون تماما القيام بتدخل ولو كان بسيطا من أعمال الصيانة الضرورية مما يؤدي إلى تهالك الأبنية وتدهورها. (الجدول 13)



د- التعديلات والإضافات على المسكن:

وجد أن نسبة 95 % من السكان أدخلوا التعديلات على المساكن، وذلك تماشياً مع متطلبات الحياة الضرورية، مثل توفير مطبخ وحمام وغرف إضافية، وذلك بمساهمات من الدولة في إطار برامج ومشاريع الترميم، وكذلك نجد 70% من هؤلاء لجأوا إلى تبليط الأرضية بدلا من الأرضية الجيرية أو الحجرية، كما أضافوا أبواباً حديدية إلى جانب الأبواب الخشبية لدواعي أمنية.

(الجدول 14) (الصورة 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73)

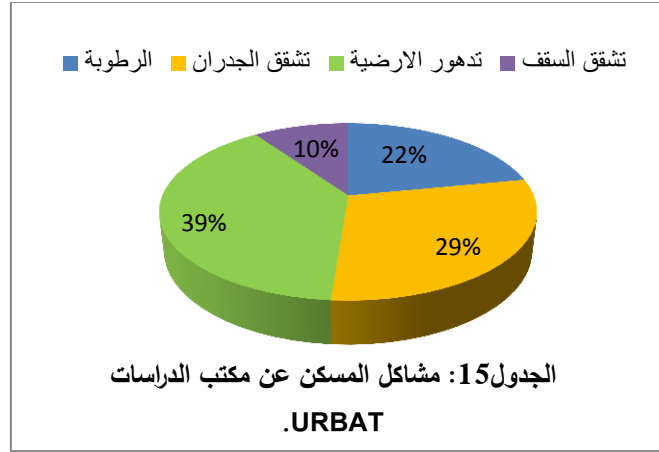


هـ- مشاكل المساكن:

تعاني مساكن المدينة من مختلف المشاكل الإنشائية نتيجة عدة عوامل، منها ما هو يرجع لأسباب طبيعية مثل مياه الأمطار وتقادم الأبنية بمرور الزمن والضغط الناتج عن الشكل الهرمي للمدينة، ومنها ما هو ناتج عن التعديلات والتوسعات التي تمت في الأغلب بجهود فردية بدون متابعة من السلطات المختصة، والتي أثرت على قدرة تحمل المبنى وبالتالي ظهور التشققات على مستوى السقوف والجدران وتدهور الأرضيات ومظاهر الرطوبة التي تشوه المظهر العام وتؤثر في البنية البنائية للمعالم الأثرية¹.

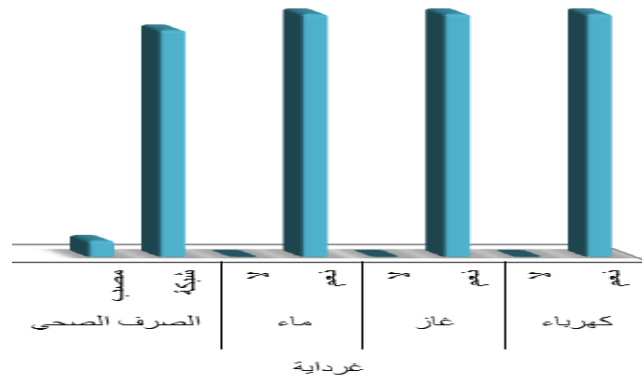
(الجدول 15) (الصورة 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83)

¹ - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق، ص: 80.



و- توصيلات الشبكات:

تبين نتائج الاستبيان أن التمديدات بالشبكات المختلفة تسجل نسبة عالية، هذا ما يعكس جهود السلطات المحلية في إحياء هذه الأنوية القديمة وتهيئتها، مع تسجيل بعض التأخر في الربط بالغاز الطبيعي في مركز المدينة، نظرا للطبيعة الجبلية الوعرة وتداخل المباني وعدم الإلتقان وصيانة قنوات المياه والصرف الصحي وتوصيلاتها الغير الجيدة، أدى إلى ظهور تسربات تظهر على شكل رطوبة تعمل مع مرور الزمن بتآكل المباني وتدهورها علما أنّ الشكل الهرمي الانسيابي المائل للمدينة يساعد على انتقال مصادر الرطوبة بسرعة من مكان إلى آخر، وكذا مشكل تداخل هذه التوصيلات من الكهرباء والغاز والماء في بعض الأحياء والطرق تعمل على تشويه مظهر المدينة¹. (الجدول 16) (الصورة 84،85،86،87،88،89)



الجدول 16: التوصيل بمختلف الشبكات عن مكتب URBAT.

¹ - يونس راس نعامة، صالح قشار، المرجع السابق، ص: 82.

ز- التعديلات الطارئة على المسكن التقليدي:

التعديلات الجديدة في المسكن ظهرت نتيجة الحاجة إلى المجال أكثر، ليلائم المتطلبات العصرية من أثاث ووسائل كهربومنزلية ونتيجة وظائف جديدة ظهرت، نجد هذه التعديلات حاليا في البنايات الجديدة التي اعتمدت الهندسة المعمارية التقليدية، والتعديلات التي مسّت المساكن التقليدية هي:

- إنشاء غرفة خاصة للمطبخ وعزل مجال الحمام عن المرحاض. (الصورة 67،68)

- إنشاء غرفة خاصة بالصلاة ذات أبعاد صغيرة.

- وضع باب في ممر المدخل يعوض المدخل المنكسر المعروف في المسكن الإسلامي.

- الطابق التحت الأرضي (مطمورة): أصبح مجال تقريبا لا يخلو مسكن منه، وهو مجال مخصص للرجال حيث يستقبل فيه الضيوف- الرجال-.

- فتح فتحات على الواجهة.

- إزالة شباك وسط الدار أو تقليص في أبعاده. (الصورة 69)

- إزالة غرفة المؤونة.

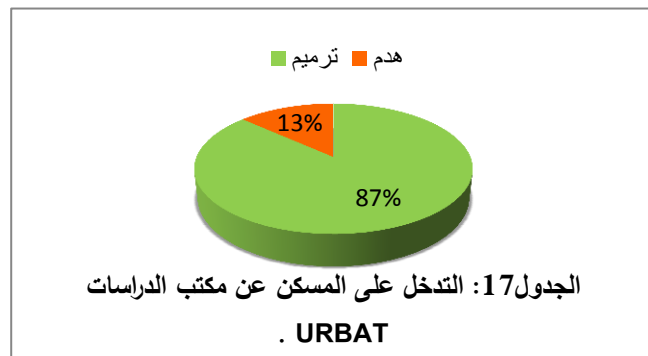
- في بعض البنايات الجديدة تم إزالة الايكومار من اجل تحرير مساحة السطح، وإحداث مغسلة buanderie. (الصورة 71،73)

- تم استبدال الميزاب التقليدي -gargouille- المصنوع من الخشب بميزاب ينحدر على واجهة المسكن مصنوع من الحديد أو من البلاستيك. (الصورة 58)

- استخدام الشبائيك الحديدية للأبواب الخارجية للمنازل والنوافذ على الواجهات. (الصورة 58،59،66)

1-1-3- السكان وعمليات التدخل:

فيما يخص رأي السكان حول طبيعة التدخل على مساكنهم ورغباتهم حيال ذلك، استنادا إلى ما جاءت به الاستثمارات الموزعة عليهم الاستثمارات الموزعة على السكان ورأيهم في كيفية التدخل المناسبة التي يرغبون فيها حيال مساكنهم، كانت النتائج على حسب الجدول كالتالي:



يظهر الجدول البياني 17 المبين أعلاه لنا مدى رغبة سكان المدينة في ترميم المساكن والمحافظة على النمط التقليدي، وهذا يعكس وعي السكان بأهمية الترميم والمحافظة على التراث، ومنه أيضا خلصت الدراسة الميدانية وتحليل البطاقات التقنية لمساكن المدينة على تبني ترتيب، يكون على حسب درجة التدهور ومنه تحديد أشكال التدخل التالية:

أ- مساكن تحتاج إلى المحافظة والصيانة: عددها 29 مسكن.

- محافظة درجة 01: عددها 14 مسكن، تتعلق بالمساكن التي هي في الحالة الأصلية والمبني في حالة جيدة، وهي مساكن لم تشهد أي تغيير من الداخل أو الخارج. (الصورة 48، 90، 91)
- محافظة درجة 02: عددها 15 مسكن، تتعلق بمساكن مرممة والتي هي في حالة جيدة.

ب- مساكن تحتاج للترميم: عددها 349 مسكن.

- ترميم مستوى 01: عددها 276 مسكن والتي مازالت تحتفظ بالنمط الأصلي ولكنها مهددة بالانهيار. (الصورة 92، 93)

- ترميم مستوى 02: عددها 73 مسكن، هي مساكن مرممة ولكنها مهددة بالانهيار. (الصورة 74، 75، 94، 95)

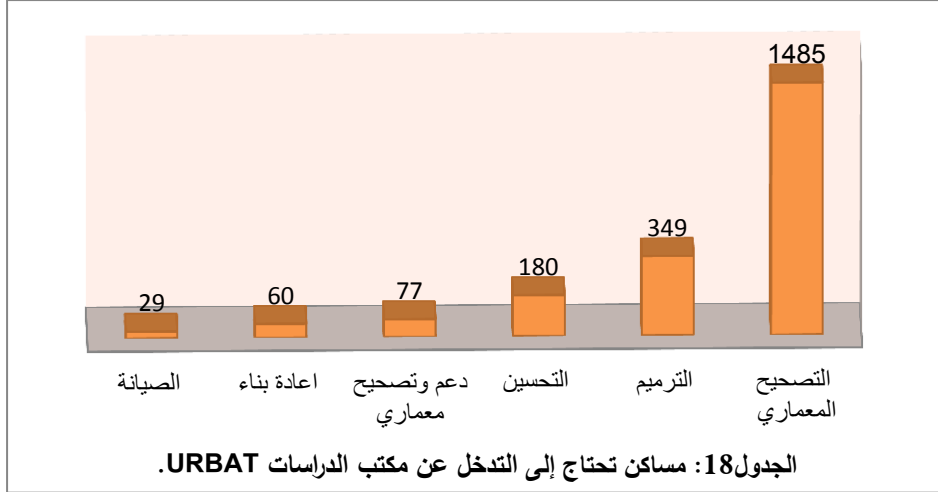
ج - مساكن تحتاج إلى التحسين: عددها 180 مسكن، هي مساكن مرممة ومصنفة في حالة الإطار المبني درجة متوسطة. (الصورة 76، 77، 78، 79، 98، 99)

د- مساكن تحتاج إلى إعادة بناء: عددها 60 مسكن، يتعلق الأمر بالمساكن المنهارة، وكذلك المساكن المرممة ومساكن أعيد بناؤها والتي هي مهددة بالانهيار. (الصورة 55، 56، 63، 64، 100، 101)

هـ - مساكن تحتاج إلى تصحيح معماري: عددها 1485 مسكن، يتعلق الأمر بالمساكن المرممة والتي أعيد بناؤها ومصنفة في حالة الإطار المبني الجيدة أو المتوسطة، إذ تعتبر من المساكن المشوهة للنمط المعماري المحلي. (الصورة 58، 59)

و- مساكن تحتاج إلى دعم معماري: عددها 77 مسكن، هي مساكن محدثة وفي حالة غير جيدة بحيث يمكننا استرجاعها، لذلك تحتاج إلى تدعيم هيكل المبني والقيام بالتصحيحات الضرورية¹.

¹ - مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.

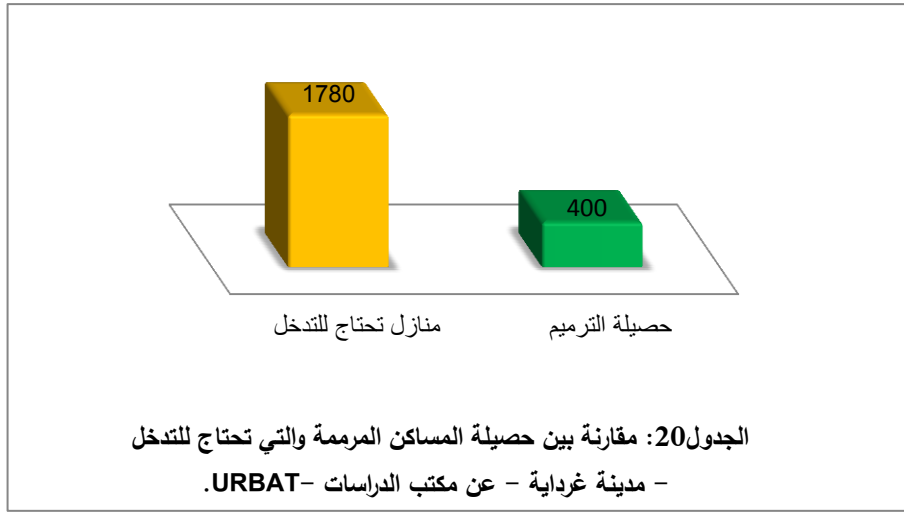


من خلال الجدول السابق تظهر مدى ضرورة التدخل من أجل القيام بمختلف العمليات من تصحيح معماري لـ 1485 مسكن، وترميم 349 مسكن، وتحسين لـ 180 مسكن، ودعم معماري لـ 77 منها، وإعادة بناء لـ 60 مسكن وصيانة 29 مسكن وذلك من أجل المحافظة على العماثر المدنية وتحسين المظهر العام للمدينة.

وعلى ضوء هذه التصنيفات لمساكن المدينة، قامت مديرية السكن والتجهيزات العمومية بثلاث عمليات للترميم منذ سنة 1997م. (الشكل 16)

الجدول 19: حصيلة أشغال الترميم - مدينة غرداية - عن د ح و م ت.

المجموع	برنامج 2003	برنامج 2001				برامج 1997-1999			برامج الترميم
		أشغال التدعيم	مختلف الأشغال	عدد الواجهات	عدد المساكن	1999	1998	1997	
400 مسكن + 85 واجهة	100	/	- الإنارة العمومية - المياه الصالحة للشرب.	85	200	/	100 مسكن	/	مدينة غرداية



من خلال تحليل الجدول البياني 19 و20 تبين أنّ نسبة 18% من مساكن المدينة رُممت، فيما تبقى نسبة 82% تحتاج إلى مختلف عمليات التأهيل من ترميم وتصحيح معماري، نستطيع أن نقول أن عمليات الترميم تركّزت أكثر في مركز المدينة، وذلك من أجل إعطاء أثر ملموس للعملية، فيما تبقى الأحياء الأخرى تضم مساكن تحتاج للترميم والتدخل، ورغم هذه العمليات فإننا سجلنا بعض النقائص في عمليات الترميم وهي:

- تأخر عمليات الترميم تسببت في تدهور العديد من المباني.
- نسبة ترميم المساكن لم تبلغ 40% من العدد الإجمالي للمساكن التي تحتاج إلى الترميم.
- نقص الكفاءة المهنية والتقنية لبعض المقاولين واليد العاملة المؤهلة للقيام بأشغال الترميم.
- بعض المساكن هجرت كلياً لحالتها المتدهور مما تعذر وصول خبر المعاينة لساكنيها، والتالي عدم استفادتها من عملية الترميم. (الصورة 55، 56)
- تدخل صاحب المسكن لإنجاز أشغال موازية للأشغال المعينة في دفتر المقاول.
- نقص وضعف الغلاف المالي المقدر للمسكن الواحد.
- صعوبة إيجاد المواد المحليّة للبناء كجذوع النخيل مثلاً وغلاء أثمانها.
- عدم احترام شروط الترميم التي تنص على استعمال المواد المحليّة. (الصورة 94)
- عدم وجود مكاتب دراسات متخصصة في ميدان الترميم والمتابعة.

العمارة المدنية وما تتميز به من قيم حضارية واجتماعية وأثرية، لديها من التحديات والعوائق ما لا تستطيع تحمله ولا أن نتداركه، إذا لم تكن هناك إرادة جماعية نحو هدف واحد وهو حماية هذا التراث المعماري من الزوال علماً أنّها العمارة الوحيدة التي هي في احتكاك مباشر وبشكل يومي مع الإنسان،

لدى فإنّ حفظها وحمايتها يجب أن يكون هو الآخر بشكل يومي ودوري لكي نستفيد منها لبناء مدن جديدة تحمل طابع المدن القديمة مثل قصر تفيلاّت تجديدت في بني يسجن، الذي تم تشييده حديثاً على نمط تخطيط المدن العتيقة. (الشكل 16)(الصورة 102)

ثالثاً- العمار الدفاعية:

على غرار المدن الصحراوية ببلاد المغرب عرفت مدن وادي مزاب عمارة دفاعية، تستجيب لاحتياجات ساكنيها ولظروف أمتها طبيعة المنطقة لدرء وحماية النفس والممتلكات من الاعتداءات الخارجية، لذلك وضعت أسوار لاستتباب الأمان والاستقرار وهي على نوعين: نوع نجده في الواجهات الخارجية المصممة للمساكن التي على الأطراف، ونوع آخر يعتبر بناء قائم مستقل عن الكتلة السكانية كما هو الحال في مدينة بني يزقن. (الشكل 20)(الصورة 108)

1- سور مدينة بني يزقن:

احتفظت مدينة بني يزقن منذ تأسيسها ما بين 1323-1347م، بطابعها التنظيمي الدفاعي، الذي يحيطها سور يمتد مع كل مرحلة من مراحل التوسع العمراني، بداية من القصر القديم "تافلالت" إلى أن استقرّ في مكانه الحالي. (الشكل 17)(الصورة 108)

1-1- الوصف المعماري:

سوّرت المدينة برمتها دون انقطاع، ممّا أكسبه وظيفته التي وجد من أجله، وهو بمثابة الحاجز ما بين الفضاء الداخلي وهو المجتمع بأسره وما يتميز به والفضاء الخارجي فيتمثل فيما هو خارج عنه، وهو مفهوم عقائدي ثقافي لا شخصي أو ذاتي¹، للسور مخطط شبه بيضي فرضته طبوغرافية الموقع، يبلغ طوله 1453.80م وارتفاعه ما بين 2م و4.50م، وسمك قاعدته 1م ثمّ يأخذ في التقلص حتى يبلغ 0.25م وعمق أسسه 0.65م، إذ ترك فضاء بينه وبين أظهر المساكن يتراوح ما بين 3-7م لوصول الشوارع الرئيسية فيما بينها ولتسهيل حركية المدافعين عن المدينة في حالة اللأ أمن. (الشكل 18، 20)(الصورة 108، 113، 109)

استعمل في بناء السور مواد محلية متوفرة بالمنطقة من حجر جيرى وملاط جبسي محلى يدعى التمشمت، بتقنية تقابل جدارين بنيا بالتوازي بالمواد السابقة الذكر بترك فراغ بينهما ويملاً بالحصى والتراب الصلصالي بحيث عند الانتهاء من بناءه يمنح لمقطعه هيئة هرم، وهي حيلة إنشائية تزيد في

¹ - محمد تريكي، خالد بوزيد، المرجع السابق، ص 46.

قوته وممانته وتماسك أجزائه، ثم تختتمها عملية التكحيل الضرورية لمنع تسرب قطرات الأمطار إلى داخله. (الشكل 20) (الصورة 122، 123)

زوّد السور بفتحات الرمي التي تزداد وتتباعد المسافة بينها على حسب أهمية الموضع من السور ففي القسم الشمالي الغربي بمحاذاة برج بوليلة نجد مسافة فاصلة بـ 2م و 2.30م وعلوها من سطح الأرض قائم على قامة الإنسان، صنّفت الفتحات إلى ثلاثة أقسام¹: (الصورة 112، 124)

- مزازل ذات استطالة عمودية.

- مزازل ذات فتحتين.

- فتحات معقودة.

أنشأ في السور خمسة مداخل، اثنان رئيسيان وثلاثة فرعية تدعى بالمحلية "الخراجة"، التي هي همزة وصل بين الفضاءين الداخلي والخارجي، فبالنسبة للمدخلين الرئيسيين فإنّ الشرقي منه ينفذ إلى مدينة غرداية ويدعى "باب غرداية"، والغربي يفضي إلى الواحة، أمّا المداخل الفرعية الثانوية الثلاثة المختلفة معماريا عن سابقتها والتي ينفذ منها إلى المقابر، فالأول يدعى "الزنقة" والثاني يدعى "باب الشيخ بلحاج" ووظيفتهما أنهما يفضيان إلى مقابر المدينة، خلاف المدخل الفرعي الثالث "باب الخوخة" الذي يفضي إلى المدرسة الجابرية، لكن بعد التوسعات التي شهدتها المدينة، أصبح من المداخل الرئيسية التي يستعملها سكان المدينة لتتقل بين الحي الجديد والنسيج العمراني العتيق. (الصورة 110، 111، 112، 114)

إنّ من بين المنشآت المكتملة والضرورية للسور، الأبراج التي تعتبر من الاستحكامات العسكرية التي زوّدت بها المدينة والمورّعة بشكل دقيق، يبلغ عددها 16 برجا حيث صنّفت إلى قسمين رئيسيين على حسب مقاساتها وعدد طوابقها ومواضعها في السور وهي:

1- أبراج ركنية من طابقين وأكثر والتي بدورها تتموقع في الأركان وانكسارات السور وهي: برج بوليلة وبرج بدحمان وبرج عبد العزيز وبرج ترزرايت والبرج الركني الشمالي. (الشكل 18، 19) (الصورة 115، 116)

2- أبراج صغيرة تتكون من طابق أرضي تتخلل جدار السور من موضع لآخر، يطلق عليها سكان المدينة "الطبّانت"، وهو لفظ تركي مكوّن من كلمتين طوب بمعنى "مدفع" و"خانة" بمعنى حجرة، أي حجرة المدفع، وعددها 11 طبّانة¹. (الصورة 112، 114)

¹ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص 68.

1-2- حالة حفظه:

- صنّف السور كمعلم لوحده كتراث وطني في 1956م، وهو الوحيد الذي بقي صامدا من بين جميع أسوار المدن الأخرى، عكس ما صنّفت عليه مدن وادي مزاب كقطاع محفوظ وككتلة واحدة، إلاّ أنّه يتعرّض إلى العديد من الانتهاكات الواضحة المقصودة المباشرة والغير المقصودة، التي تسرّع وتساهم في تدهوره واندثاره أمثال ما وقع للأسوار الأخرى.

- إنّ السور في احتكاك يومي مع الإنسان، جزاء الحركية النشطة التي فُرِضت على السور، كحركة السيارات وركنها وما نتج عنها من مشاكل ميكانيكية للبنية البنائية للسور، وكذا الملاعب (كرة القدم، ألعاب الأطفال الترفيهية) الملتصقة والمجاورة مباشرة بالسور، ما سبّب له أعراضا جسيمة في أساساته وجدرانه كتشققات وتصدّعات وتشوّهات في مظهر بشكل عام. (الصورة 112، 113، 119)

- نلاحظ العديد من المرافق والملحقات العصرية جانبت ولامست واندمجت في السور، خاصة ما شهدناه في الجهة الجنوبية الشرقية (تماسخت):

- مواقف للحافلات الموزعة، والأرصفة التي ناكبت السور وغطت الأجزاء السفلية منه. (الصورة 117)

- تركيب خزانات المياه الصالحة للشرب وربطها بالأنابيب التي تخترق سور المدينة وهي ظاهرة تحيط بكل السور. (الصورة 118)

- فتح باب جديدة يفضى بها إلى مسجد بعبد الله العظيم، الذي هو الآخر تقدم السور وغطى جزءا كبيرا منه.

- محوّل الطّاقة الكهربائي الذي تقدم هو الآخر السور وشوّه من مظهره. (الصورة 118)

- غرس أشجار النخيل بجانب السور ونحن نعلم وما لتأثير جذورها على أساسات السور. (الصورة 118)

ومن الباب الغربي:

- وقع تعدّي صارخ على السور بهدم جزء منه فقط لإيصال أنبوب توصيل الغاز لمقاول لم يكفّف نفسه زيادة بعض الأمتار في أنبوب آلته. (الصورة 111)

- المحوّل الكهربائي الذي أخذ مكانه من السور وأصبح جزءا منه مندمجا معه. (الصورة 121)

ومن الجهة الشمالية:

¹ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص: 81.

- نلاحظ اسناد بعض السّكان لمساكنهم إلى السّور دون احترام الخصوصية الأثرية له.
(الصورة 120، 125)

- بمحاذات مصلى الشيخ بلحاج الذي لا يبعد كثير عن برج بوليلة رمي للأنقاض والردم.
- مظاهر تقشّر الكلسة الخارجية، بسبب الرطوبة وخاصيتها الشعيرية على كامل السور، ناهيك عن التسربات اليومية لمياه الشرب والصرف الصحي، التي تأثر ويتأثر بها المعلم، وهذا ما سبب مثلا في سقوط جزء بالكامل من السور في الجهة الشمالية بمحاذات مصلى الشيخ بلحاج.
(الصورة 116، 119، 124)

- عدم المحافظة على أصالة السور من خلال مشاريع الترميم التي استقاده منها وذلك بغلق مداخل أو فتحها أحيانا، مثلما هو الحال في جزء من السور في الجهة الشمالية بمحاذات برج بوليلة بعد نزع الكلسة الخارجية من السور، حيث شاهدنا أثر باب غطي في مرحلة سابقة في إطار برامج الترميم.
(الصورة 123)

- إنّ عمليات التدّخل التي أقيمت على السور من أجل ترميمه وصيانته، هي الأخرى ساهمت في تدهوره، أولا بتكثيف عمليات التدّخل عليه، وبطرق ومواد بناء لم تكن ناجعة ودائمة ولو لمدة طويلة نسبيا، فلو القينا نظرة على السور نلاحظ العديد من التشققات والتصدعات، سببها مثلا: الترميم بمادة التّمثمت التي من خصوصيتها، عداها للرطوبة من جميع مصادرها، وهي أيضا مادة تحتاج إلى التنفّس، وإلا فأول مظهر لها انتفاخها أينما كانت، - علما أنّ استعمالها غالبا يأتي مغطى بطبقة الجير -.
- تعليق ملصقات ولافتات بالسور شوّهت من منظره العام رغم وجود لوحات حديدية مخصصة لذلك، إلّا أنّها هي الأخرى مثبتة في السور بشكل يضرّ به. (الصورة 116، 119، 122)

- من المؤسف أن نشاهد مظاهر التلّف والوضعية التي آل إليها السور، ونحن نعلم أنّه استفاد من عديد مشاريع الترميم بمتابعة تقنية من طرف ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب، لكن عندما نطلّع على أنواع التدخّلات في بعض الفترات، والمواد التي تمّ بها التدّخل (الإسمنت، التّمثمت وسوء استعمالها)، نقيّم حجم التدهور الذي مسّ السور من خلال بعض العمليات، والجدول التالي يبيّن عمليات الترميم وأنواع التدخّلات عليه:

الجدول 21: عمليات الترميم لسور مدينة بني يزقن عن د ح و م ت.

أنواع التدخلات	المقاول	سنة الترميم	المعلم
الطابق الأرضي: نزع طبقة الأرضية القديمة وإعادتها بملاط مختلط - نزع طبقة التلييس المتدهورة للجدران وإعادة بلاط الجير - معالجة الشقوق - إصلاح الدروج المؤدية إلى الطابق الأول - طلاء الجدران بحليب الجير على طبقتين - توريد ووضع باب خشبي تقليدي - الطابق الأول: إزالة السقف المهدهد بالانهيار وإنجاز سقف تقليدي على شكل مقبب - تدعيم وتقوية الأقواس - نزع طبقة التلييس المتدهورة للجدران وإعادة بلاط الجير - معالجة الشقوق - وضع طبقة للأرضية من ملاط مختلط - إصلاح الدرج المؤدية إلى السطح - السطح: البناء بالحجر والجير على شكل acrotère - وضع طبقة واقية من ملاط مختلط فوق الجدران - نزع طبقة التلييس المتدهورة للجدران وإعادة بلاط الجير - نزع طبقة غير نافذة من الجير وإعادتها على الطريقة التقليدية - الواجهة: معالجة الشقوق - نزع طبقة التلييس المتدهورة للجدران وإعادة بلاط الجير - إصلاح المزالغ - حفر قاعدة البرج - تدعيم القاعدة بالحجر والإسمنت والبناء بواسطة الحجر والإسمنت - تلييس القاعدة على علو 50سم من الأرضية بالإسمنت. الجدار الواقي للبرج: الحفر على تربة هشة - بناء الأساسات بالحجر والإسمنت - نزع الأتربة من محيط البرج - تلييس الجدار. طلاء عام داخلي بحليب الجير على طبقتين.	بهاز !! بكوش حمو	1999	برج بوليلة
حفر وتدعيم الأساسات بالحجر والإسمنت - ترميم قشرة التلييس المتدهورة بملاط الجير - توريد ووضع مصابيح - نزع لوحة الإشهار من الجدار - الطابق الأول: معالجة الشقوق العميقة والسطحية - فتح الجدار المبنى من اللبنة الإسمنتية - تصليح الدروج المؤدية إلى الطابق الثاني - وضع حاشية من ملاط الجبس على الدعائم - الطابق الثاني: معالجة الشقوق العميقة والسطحية - وضع حاشية من ملاط الجبس على الدعائم - إزالة الجزء المضاف للبرج نزع الطبقة القديمة للأرضية - وضع طبقة عازلة من ملاط الجير على الطريقة التقليدية - نزع طبقة الأرضية للقاعة - تصليح الدروج المؤدية إلى السطح - وضع طبقة للأرضية - السطح: نزع قشرة التلييس المتدهورة على الجدران وإعادة بلاط الجير - نزع الطبقة القديمة للأرضية - وضع طبقة عازلة من ملاط الجير على الطريقة التقليدية - طلاء عام بحليب الجير على طبقتين.	دادة محمد	1999	باب الشرقي
تقشير طبقة التلييس المتضررة ومعالجة التشققات السطحية - معالجة التشققات العميقة باستعمال تسليح خفيف - معالجة الفتحات على مستوى السور - معالجة وإصلاح الدرج - نزع سقف تقليدي متدهور على شكل قباب وإعادة بنائه بنفس التقنية - إنجاز الطبقة العازلة التقليدية - بناء بالحجر والملاط المختلط - تلييس الجدران بملاط الجير - وضع ميزاب تقليدي - تقشير الأرضية وإعادتها بالحجارة المسطحة - نزع باب حديدي ووضع باب تقليدي من خشب النخل - وضع عارضة من جذوع النخل فوق الباب.	بابا وموسى بكير	2005	خرابة الشيخ بلحاج
حفر الأساسات وتدعيمها على ارتفاع 0.7م - بناء الأجزاء التالفة في قاعدة السور بملاط مختلط قبل إجراء عملية التقوية والتأكيد عامة على نوعية الملاط المستخدم - إعادة تبليط الأرض على الشكل القديم.	عفو نورالدين	1995	جزء من سور بني يزقن
حفر بعمق 0.8م ثم ملؤها بملاط الإسمنت والحجارة - بناء الأجزاء التالفة في قاعدة السور بملاط مختلط قبل إجراء عملية التقوية والتأكيد عامة على نوعية الملاط المستخدم - إعادة تبليط الأرض على الشكل القديم	عفو نورالدين	1996	جزء من سور بني يزقن
حفر بعمق 0.8م ثم ملؤها بملاط الإسمنت والحجارة - بناء الأجزاء التالفة في قاعدة السور بملاط مختلط قبل إجراء عملية التقوية والتأكيد عامة على نوعية الملاط المستخدم - إعادة تبليط الأرض على الشكل القديم.	عفو نورالدين	1997	جزء من سور بني يزقن

جزء من سور بني يزقن	2006	حموم موسى	ناحية بوليلة إلى خراجة بادحمان: معالجة التشققات والتصدعات، تدعيم السور، نقشير التليبس المتضرر وإعادة التليبس بملاط الجير.
جزء من سور بني يزقن الشرقي	2007	ظاهر	ناحية باب الشرقي إلى برج ترزرايت: معالجة التشققات والتصدعات، تدعيم السور، نقشير التليبس المتضرر وإعادة التليبس بملاط الجير.
جزء من سور بني يزقن الغربي	2007	يحي مصطفى	من البرج الشمالي إلى برج بوليلة: معالجة التشققات والتصدعات، تدعيم السور، نقشير التليبس المتضرر وإعادة التليبس بملاط الجير.

من خلال الحالة التي عليها النظام الدفاعي لمدينة بني يزقن تتبين لنا مدى حجم التدهور والإهمال التي تعاني منها المعالم الأثرية في منطقة مزاب مقارنة بنظيرتها في المدن المجاورة التي اندثرت مثل هذه المعالم ولم يبق منها إلا بعض الأجزاء المتناثرة التي تأثرت بمثل هذه العوامل التي يعاني منها سور بني يزقن ومنها التوسعات المعمارية والترميمات الخاطئة ونقص الوعي بأهمية وقيمة التراث المبني.

رابعاً- عوامل ومظاهر تدهور التراث المبني:

من خلال ما نعيشه واطّلنا عليه وما لمسناه في الواقع لحالة الإطار المبني في وادي مزاب، وأيضاً من تحليلنا لنتائج الاستبيان بالنسبة للعمائر المدنية، تمّ التوصل والكشف عن أهمّ المشاكل التي يعاني منها التراث المبني، والتي تنقسم إلى قسمين عوامل بشرية وطبيعية.

1- العوامل البشرية:

في كثير من الأحيان يتسبب الإنسان في الإضرار بالمعالم الأثرية، وقد يكون عن قصد، أو عن غير قصد، فيقوم بأعمال تسبب خراب أو هدم، رغبة منه في تجديدها، أو إزالتها لإقامة مبان حديثة موضعها، أو إزالة بعض العناصر المعمارية، مما يؤدي إلى فقدان أصالتها وقيمتها الأثرية والتاريخية، ونفس الأمر يقال لمن بيده زمام الأمور من مؤسسات وجمعيات محلية، لم تتمكن من تسيير وإدارة وحفظ هذا التراث المبني، وبقي أدرج البيروقراطية وعدم الإخلاص في العمل.

1-1- العوامل العمرانية:

- الكثافة السكانية وحاجتها إلى الفضاءات، لتأدية شعائهم وتأثيرها في تغيير نمط العديد من مخططات وهندسة المساجد في وادي مزاب، حيث لا يخلو مسجد وأن مسّته يد التوسيعات التي تكون على حساب المساكن، مما يكسبها شكل المسكن الذي وسّع له، أو تجديدها أصلاً مما أثر في أصالتها التقليدية وفي قيمتها الأثرية.

- إنجاز منشآت عمومية (المساجد، بلديات، مستشفيات...) مجاورة أو ملاصقة للمعالم الأثرية.
 - ظهور البناء العشوائي والغير مرخص على محيط جميع المدن، مما نتج عنه عدم الانسجام وفوضى توزيع الفضاءات نتيجة عدم تطبيق قانون ما يسمى مجال الرؤية.(الصورة128)
 - بروز وانتشار النزعة الفردية على حساب النزعة الجماعية، جعلت الفرد المزابي يتطلع إلى الاستقلالية الفكرية والمادية، ويبعد عن كل ما يقيد حريته من قوانين العرف، وهذا يظهر من خلال وجود بعض المساكن التي لم تحترم تراصف الطريق وظهور توسّعات افقية وعمودية، إذ تعتبر تعدّي على حسب العرف المحلي.

- هناك عدة مشاكل نتج عنها استهلاك المجال منها:

• احتلال مساحات كبيرة في الواحة لفائدة المباني، خاصّة لمنع البناء فوق الهضاب، وظهور نمط البناءات المنفردة (الفيلات) مع وجود مساحة للحديقة، هذه المساكن تبنى فوق مساحة تتراوح بين 200 م² و 450 م² فما فوق يمكن أن تتسبب في: (الصورة128)
 ▪ تهديد الفلاحة وإزالة النخيل.

▪ تسبّب في اكتظاظ المباني داخل الوادي، وينجرّ عن ذلك مشكل التقلّ وارتفاع النسبة السكانية، إضافة إلى إمكانية تجاوز الارتفاع مع صعوبة ربطها بشبكات الصرف الصحي وارتفاع تكاليفها.

• وجود عوائق طبيعية متمثلة في الجبال الصخرية ذات انحدار شديد، مما يؤدي إلى انحصار مجال الاستهلاك في السهل فقط مما زاد في وتيرة استهلاكه.

• انعدام مواقف السيارات، مما أدى استغلال السّاحات العمومية والطرق وأحيانا الأرصفة لهذا الغرض.
 (الصورة113)

- ضيق الطّرق، سبّب في حوادث الدراجات النّارية والعادية، نظرا لمتاهات المدن، إضافة إلى الضجيج والاكنتاظ خاصّة ساعات الدّروة حيث يزداد التدفّق والتّداخل.

- ظهور المحلّات التّجارية داخل المدينة، مما سبّب في عدّة مشاكل منها عرقلة حركة السير.

- طبيعة الأرضية الصّخرية والمنحدرة والممرّات المتعرّجة والضّيقة، كان عائق لمد جميع شبكات التوصيل.(الصورة86)

- إنّ توصيل شبكة الكهرباء إلى المدينة في حد ذاتها عملية ذو حدّين، الحد السلبي منها في بعض الأحيان يؤدي سقوط أو خدش سلك منها إلى وقوع صدمات كهربائية خاصة عند نزول الأمطار، وكذا

أعمدها التي تزيد من ضيق الشوارع، أما الدروب المغطاة المأخوذة فهي كارثة على السكان، خاصة الأطفال لأنها تحتوي على أسلاك منخفضة. (الصورة 87، 89)

- استحالة ربط جميع أجزاء المدينة القديم بالغاز الطبيعي، خصوصا في مركزها.
- إشكالية ربط الشبكة الهاتفية، وهو ما أدى إلى وجود أسلاك غير محمية وليست مجمعة بالشكل الجيد والصاقها يتم بدون علب اشتقاق (تفرع) أو علب وصل.
- شبكة المياه الصالحة للشرب قريبة من قنوات الصرف، والتي تمتاز بالقدم في معظم الأحياء¹. (الصورة 86)

- مشكل انجاز وتسيير شبكة تصريف المياه القذرة والأمطار، والتي لم تنجز بطريقة تقنية، مما أدى إلى ركود المياه بالقنوات - تسربات - الضغط - عدم مراعاة الميل، رجوع المياه إلى بعض المنازل وتسربها إلى البعض الآخر. (الصورة 84، 86)

- استحالة دخول سيارات إسعاف أو الحماية المدنية في حالة وجود أي خطر. (الصورة 23)
- عربات النقل الخاصة بجمع النفايات لا يمكنها دخول المدينة، وهو ما ساعد على انتشار بعض المزابيل الغير الشرعية في الساحات العمومية خاصة السوق ومداخل المدينة بجانب الأبواب، إضافة إلى تباعد فترات جمع النفايات، نفس الشيء يلاحظ بالنسبة لجمع مخلفات البناء والهدم².
- انعدام المساحات الخضراء في المدينة، وهو ما يجعل السكان يملون وخاصة لمن لا يملك واحة وهي النسبة الغالبة إضافة إلى مساحة اللعب والترفيه. (الصورة 23)

- فقدان الهوية التراثية للمنازل التقليدية حيث أنها أخذت أشكالاً ذات طابع مستورد. (الصورة 58، 59)
- عدم مراعاة البناء المتدرج، الذي يسمح في كسر الرياح والمحافظة على عامل الحرمة فمثلا: البناء يتوقف مع الارتفاع، حيث أصبح البناء لا يراعي هذه الخاصية. (الصورة 62)
- سعي أصحاب المساكن إلى فتح محلات على واجهات المساكن، وهو ما غير في البنية الأساسية للمسكن.

¹ - Samir Sidni, Abderrhim Hamzaoui ; Eau Et Patrimoine Vallée De M'Zab, projet de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'architecte d'état, Département D'architecture, Université Tlemcen, 2009 , p :73.

² - فوزية سعاد بوجلابة، أخطار التلوث على المعالم الأثرية، بعض المعالم الأثرية بمدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2009-2010م، ص:16.

- التوسع العمراني الغير المضبوط والعشوائي، أقصى وساهم في اندثار معظم أسوار المدن، وإن لم تندثر فإنه يساهم في فتح أبواب جديدة أو في توسيعها. (الصورة 23)
- يهيكل المدينة مجموعة من الطرق تخترق النواة الاستعمارية وتتقاطع عندها، مما يحدث نوع من الاكتظاظ والازدحام للسيارات خاصة في ساعة الذروة وذلك نظرا لضيقها والغياب التام لخطة المرور.
- عدم التجانس بين الأشكال المعمارية والعمرانية.
- عدم وجود منهجية في التسيير العقاري تمنع التوسع العمراني الذي يكون على حساب واحات النخيل.
- وجود نقص في الربط بين كل من المدينة والضواحي المجاورة، والضواحي فيما بينها، وبين ضفتي الوادي.
- الاستعمال المفرط للمياه والمتزايد من طرف السكان في غياب نظام محكم وفعال لتصريفها، أدى إلى طرح بجدية مشكل تصريف المياه القذرة ونظافة المحيط وتهديد صحة المواطن مع الزيادة المذهلة لمنسوب المياه الجوفية وكذا تلويثها. (الصورة 85)
- النمو الديموغرافي السريع الذي يشكل عاملا مهما نظرا لمعدل النمو المرتفع، ولغياب سياسة عمرانية لنمو المدينة.
- الزحف السكني نحو الواحة (microclimat oasienne) نتج عنه إزالة التأثير الإيجابي الذي تقوم به على المناخ المحلي microclimate (تأثير الواحة) على المدى الطويل، وموت الواحات تتجم عنها انعكاسات اجتماعية اقتصادية خطيرة، منها هجرة سكان الواحات. (الصورة 128)
- الدراسات والمعلومات المتاحة على الواحات، وجدت فعلا أنّ هذه النظم الايكولوجية قديمة جدا وجد ديناميكية، وقادرة على أن تضمن لسكان الواحات إنتاج غني، متنوع، وأيضا مستدام، وعلى المستوى الإيكولوجي والبيئي عملت هذه الواحات كحاجز ضد الجفاف وزحف الرمال، كما أنشأت مناخ محلي لها، ساهم بتجمّع مختلف الزراعات، ومن خصائص هذه الأماكن (الواحة) هي تدرج الزراعة على ثلاث مستويات وبهذه الطريقة هيكل المنظر الزراعي، والمعروف أيضا بالتنوع البيولوجي الزراعي agro-biodiversity الذي يكتسي أهمية وراثية جد مهمة.
- من منظور بيولوجي، دورة التبادل بين الإنسان، النباتات، الحيوان، والأرض، التي تتميز بها الواحة ينجم عنها مخلفات عضوية والتي تزود بدورها الأرض بعناصر تزيد من خصوبتها.
- بما أنّ المناخ المحلي مرهون بوجود الواحات، فإنّ هذه الأخيرة تواجه تهديدات خطيرة تعيق نموها وتطورها، نحصرها في هذه النقاط:

- تدهور المناخ، بروز الجفاف وتأثيراته حول وفرة المياه.
 - عدم تلائم الضغط السكاني والعمراني مقارنة مع القدرة الاستيعابية لهذه النظم الايكولوجية.
 - عدم كفاءة المتعاملين مع الواحة بالقياس مع التبادل الاقتصادي.
 - تغير أنماط الحياة والاستهلاك على حساب المنتج الحرفي المحلي.
 - عدم وجود تطور في القوانين المتعلقة بالعقار والمياه، أنماط الاستغلال.
 - عدم الاعتبار بما فيه الكفاية لخصائص الواحات من طرف السياسات الحكومية، وخاصة في المجال البحث الفلاحي، والتعليمي والتكوين المستمر.
- وعلى إثر التغير في المناخ المحلي نجد أن كمية ونوعية التمور المنتجة في واحات وادي مزاب تتناقص وتتدهور وذلك لتأثر شجر النخيل جراء هذه التغيرات.
- في السياق الحالي لتغير المناخ، نلاحظ بالفعل في المناطق التي مسّها التصحر، بروز تدهور الأراضي وقسوة الأحوال الجوية من زيادة في فترات الجفاف، ممّا يزيد من عدم انتظام هطول الأمطار وهي ظاهرة واضحة للعيان.

1-2- العوامل المعمارية:

- التوسيع التّخطيطي الداخلي للمساجد على حساب المساكن المجاورة لاستقبال الأعداد الكبيرة للمصلّين.
- الاعتداءات المتكرّرة على المصليات الجنائزية بقصد أو غير قصد، ألزم تسييجها بجدار بنائي أو سياج حديدي أثّر على شكلها العام.
- هجرة السكان من السكن وعدم القيام بالصيانة الدورية، يعرضها إلى التدهور. (الصورة 74)
- رغبة السّكان في استغلال المزيد من الفضاءات، وهي الطّابق الأرضي (دهليز) إضافة إلى ما يوفره من برودة الهواء صيفاً والدفء شتاءً.
- زيادة في عدد الغرف، وفي حجمها وشكلها ومساحتها. (الصورة 71)
- تغيير الفضاءات وطبيعتها ومقاييسها وظهور عناصر الرفاهية: (الصورة 67، 68)
- المطبخ الواسع (نظرا لاحتوائه على ثلاجة وآلة طبخ وطاولة...).
- قاعة استقبال الضيوف.
- غرفة حمام.
- مخزن.
- أحيانا مرآب... الخ.

- تغيير طريقة التزويد بالماء، خاصة داخل المدن، مما أدى إلى الاستغلال المفرط، وهو ما أثر سلبا على الحالة الفيزيائية للمساكن، وهذا راجع للمواد الأولية (طين، جير، تمشمت) التي تتأثر سلبا بالمياه.
- وجود الفناء كجزء هام وضروري في المساكن المعاصرة، وذلك عوضا عن مساكن الواحة نظرا لانعدام ظاهرة البداوة الموسمية خلال فصل الصيف إلى الواحة، حيث يوقر الفناء الاخضرار اللازم لتلطيف الجو إضافة إلى الراحة النفسية والفيزيولوجية اللازمة للإنسان ومساحات لعب الأطفال.
- عموما نلاحظ الزيادة في قيمة المقياس والنسب، كارتفاع المسكن وحجمه مثل ارتفاع السقف قديما وهو بين 1.80م و 2.00م أما حاليا فهو 2.90م.(الصورة58)
- الانجاز السيئ للصيانة التقليدية للأسطح وذلك بوضع طبقة الجير الجديدة دون نزع القديم يؤدي إلى تراكم الطبقات، والتي تعمل على إثقال السقف وبالتالي سقوطه.(الصورة80)
- الزيادة في البناء في الأسطح - زيادة غرف - ومختلف التعديلات الداخلية وإعادة البناء بدون استشارة تقنية، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور تصدعات وتشققات تضر بالمبنى.(الصورة79)
- انتشار خزانات المياه الصالحة للشرب في أسطح المنازل بأنواعها المختلفة، وألوانها المتعددة والتي أصبحت من ضروريات الحياة لانقطاع مياه الشروب، وتأثيرها على المظهر العام للمدينة، وكذا في التشققات التي تسببها من ثقلها على سقوف المنازل الغير معدة لمثل هذه الحمولات.
- ومن بين الأجهزة الدخيلة والتي أصبحت المنازل لا غنى عنها الهوائيات المقعرة والمكيفات الهوائية، التي أضفت للمدينة مظهرا مشوها وغير لائق.(الصورة23)
- الشبابيك الخاصة بالنوافذ والأبواب، أضحت من الثوابت التي يحرص عليها ساكني المدينة في إقامتها، والتي أيضا لوثنت مظهر المدينة. (الصورة44،66)
- مولدات ومحولات الكهرباء وأعمدتها، ومعاناة التراث المبني من تشويبه له.(الصورة118،121)
- المواد المحلية في البناء، فقدت ثقنها في البناء عند المواطن خاصة في التسقيف وجذوع النخيل، وأصبحت تستغل للزخرفة كرموز شكلية من الماضي.(الصورة58)
- صعوبة إيجاد المواد المحلية للبناء كجدوع النخيل مثلا وغلاء أثمانها.
- الاختفاء المتواصل للنمط المعماري المحلي في مزاب استجابة حقيقية لحاجيات المجتمع الفطرية وانعكاسا مباشرا لنمط حياته وطبيعة نشاطاته ومستلزمات بيئته، وذلك ضمن منظومة المجتمع الفكرية وإطاره الطبيعي، لذلك فإننا لا نكاد نجد جزئية من هذا المعمار لا تؤدي وظيفة معينة أو ترمز لهدف ما.

لقد اهتم بعض الباحثين والمهندسين بموضوع التراث المبني بوادي مزاب، ومنهم على سبيل الذكر إبراهيم بن يوسف وأسامة النحاس وأندريه رافيرو وجودي محمد، الذين يعتبرون من المسكن هو فضاء العائلة الخاص، الذي يمثل مجال نشاطاتها وإطار علاقاتها وباعتبار وجوب خضوع هذه العلاقات والنشاطات إلى منظومة المجتمع الخاصة به، فقد وقع الاهتمام بنمط المسكن وطريقة صياغة فضاءه بشكل ملائم يضمن القيم والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع.

إنّ هذا الاهتمام البالغ بالمعمار القديم، يقودنا حتماً إلى ما آل إليه هذا المعمار في وقتنا الراهن الذي شهد فيه وادي مزاب تغيرات أملت ظروف العصرنة، أثرت على النمط المعيشي للسكان واستورده أنماط جديدة ظهرت انعكاساتها جلياً في البناءات التي نشهدها اليوم في وادي مزاب¹.

من أجل دراسة هذه التغيرات، قمنا بتحليل نماذج من السكنات ابتداء من المدينة منبع النمط الأصيل للمعمار، إلى المناطق ذات التوسع الغير المنتظم المنتشر خارج المدن والتي غابت فيها جل خصائص العمارة المحلية، وصولاً إلى تحليل نماذج من سكنات البرامج التي تتميز بالتخطيط والتنظيم في إنشائها: (الشكل 14)

- نموذج سكن المدينة العتيقة:

رغم أنّ المسكن في وادي مزاب يخضع في تخطيطه وهيكلته لأسس المسكن المنتشر حول البحر المتوسط وفي شمال إفريقيا بالخصوص، وذلك باعتماده على فضاء يتوسّطه وبهيكل مختلف الفضاءات حوله، والذي من خلاله أيضاً تنفذ أشعة الشمس ويتم تهوية مختلف مجالات المسكن الأخرى. إلاّ أنّه له خصوصيات تميّزه عن غيره وذلك ناتج عن تفاعله مع محيطه الطبيعي: الجغرافي والمناخي، إضافة إلى أنّه كان انعكاساً لفكر المجتمع ونمط حياته فوجوده في مناخ صحراوي شديد الحرارة جعله يتأقلم مع محيطه، بحيث كانت المساكن كلها تعتمد (مهما كان حجمها) على طابقين بدل أن تكون ممتدة على الأرض وذات طابق واحد، أحد هذين الطابقين أرضي لا يتصل بالفضاء الخارجي عادة إلاّ من خلال المدخل وفتحة الشباك الأفقية التي تتوسط فناء الدار بحيث تكون الطوابق الأرضية كأنها بنية تحت الأرض، ممّا يوفّر لها عزلاً حرارياً جيداً أما الطابق العلوي فالمساحة المبنية فيه غالباً لا تتعدى المساحة

¹ - عبد الباسط شاله، محمد صغير مسعودي، العمارة والعمران الصحراوي بين الأصالة والمعاصرة، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضارية، تسيير المدن، معهد التسيير والتقنيات الحضارية، المركز الجامعي العربي بن مهدي أم البواقي، 2006م، ص:06.

الغير مبنية التي تستعمل كسطح وهو ذو أهمية بالغة في فصل الصيف وخاصة في الليل حيث ينزل الهواء البارد الذي يحد من حرارة الشمس خلال النهار. (الشكل 15) (الصورة 51،53،91،102) وتشارك كل المساكن مهما كان حجمها في عناصر أساسية تختلف في مقاييسها اختلافا طفيفا بين مسكن وآخر وتتوزع هذه العناصر بين الطابقين الأرضي والعلوي، ونادرا الطابق السفلي. (الشكل 15) يشغل مساحة تتراوح بين 80م² إلى 100م²، ويستند هذا النموذج إلى ثلاثة أسس تتحكم في هيكلته العمرانية هي:

- * الكثافة العمرانية العالية داخل التجمعات التي يكوّنها هذا النموذج تقدر بـ 150 سكن/الهكتار.
- * القطعة المنجزة عليها هذا النموذج يكون مشغولة كلية بحيث لا يحتوي على فناء.
- * النسيج الحضري داخل التجمع السكني جد مضغوط لا يسمح إلا لحركة الراجلين.

- نموذج سكن الواحات:

هو عبارة عن سكن تقليدي معزول يميزه موقعه الذي يتوسط به واحات النخيل، ويكون في الغالب ذا مستويين يضاف إليهم سطح، كثافته النظرية داخل الواحات يتراوح بين 15-30 سكن/هكتار، يوجد هذا النموذج من السكن في كل من واحات غرداية، وبني يزقن بالجهة الجنوبية من المدينة وكذا بالضفة اليمنى لمجرى الوادي الذي يقطع العطف. (الصورة 29،103)

- النمط المعماري الفوضوي المحيط بالمدن:

تتميز أحياء هذه المناطق بهيكله عمرانية غير منتظمة مخالفة لتتي موجودة في المدينة، ونشأة هذه الأحياء لم تعتمد على أية قواعد ولا أسس، ويكمن الاختلاف في:

- الطرقات ذات أبعاد غير مدروسة لا تتسم لا بالأصالة ولا بالنمط الحضري.
- تفاوت البناءات في العلو (ارتفاعات غير منتظمة).
- اختلاف في مساحة القطع السكنية ونمط شغلها لها.

- نموذج السكن التقليدي المفتوح المستحدث:

وهو النموذج الأكثر انتشارا في سهل وادي مزاب، حيث يشغل مجمل التوسعات المحيطة بالمدن الخمسة، وهو عبارة عن مسكن ذو مستويين تضاف إليها أسطح ويشغل مجموعة قطع بأبعاد متغيرة، ويتميز بحضور العنصر النباتي في داخل البناية وتم إضافة المستودع، كما تتميز الواجهات بالنوافذ الواسعة وبعض الأحيان شرف تطل على الفناء، وتتراوح كثافته النظرية داخل التجمعات التي تحويه ما بين 30-45 مسكن/هكتار.

توجد هذه السكنات بمدينة غرداية غرب المدينة في كل من الأحياء التي كانت في القديم عبارة عن واحات (بابا السعد، شعبة النيشان، بلغنم)، أما في مدينة بن يزقن فتوجد في الجهة الشمالية للمدينة حي يدر، وفي الجهة الجنوبية حي إدجوجن ومومو، وفي مدينة العطف اغلب التوسعات المحيطة بالمدينة تتميز بهذا النوع من السكنات سواء كانت عبارة تحصينات أو أراضي الواحة. (الصورة 58)

- النمط المعماري للبرامج السكنية:

تتفرّع هذه البرامج إلى نوعين منها المنجزة من قبل الحكومة ومنها المنجزة من قبل الخواص، تتميز البرامج الحكومية بتخطيط عمراني موحد، أما المشاريع الخاصة فهي تختلف في أنماطها المعمارية فنجد مشاريع حاولت استعمال النمط التقليدي المستوحى من المدن مع بعض التغيرات الطفيفة حسب النمط المعيشي الحالي، مثل مشروع تافيلالت في بن يزقن¹، أما المشاريع الأخرى فقد اعتمدت في تخطيطها على الهيكل التنظيمية للمدينة كتوسط المسجد المجمع السكني وإحاطته بالنشاط التجاري.

- نموذج السكن المخطّط:

تتميّز سكنات المشاريع الحكومية بنموذج السّكن التّصف الجماعي بإضافة إليها الفناء الصّغير، في أغلب مشاريعها سواء القديمة أو الجديدة ما عدا مدينة الحمريات في العطف، يوجد هذا النموذج في الفراغات الهامشية لوادي مزاب تمثل جزء من الأحياء (بن سمارة، شعبة النيشان، بلغنم)، كما توجد أيضا خارج الوادي مثل مشروع واد نشو وبوهرارة، هذا النوع من السّكنات لا يتلاءم تماما مع طبيعة المنطقة.

أما سكنات مشاريع الخواص، اختلفت في درجة تصميمها بحيث نجد نوعين:

- مشروع تافيلالت بن يزقن: (الصورة 135، 136، 137)

- سكنات مستوحاة من النمط المعماري القديم للمدن بكامل عناصرها

- استعمال للمواد المحلية إلى حد بعيد.

- واجهات متشابهة لأغلب السكنات.

- مشروع نوميرات (أغرم أجديد) العطف:

- تصميم السّكنات حسب النمط التقليدي يقتصر على الشكل.

- استعمال التّقنيات التقليدية في الواجهات.

- استعمال مواد البناء الجديدة.

¹ - <http://www.tafilelt.com/>

1-2-1- مقارنة بين العمران والمعمار قديما وحديثا: من خلال تطرقنا إلى ما كان عليه العمران والمعمار في القديم، ارتأينا إلى وضع هذه المقارنة في جداول لمعرفة مدى الفوارق التي وصل إليها في وقت قصير العمران والمعمار قديما وحديثا من خلال المساكن، ونفس الشيء يقال بالنسبة للتراث المبني بالمنطقة (العمائر المدنية والدينية والدفاعية) الذي يخضع لنفس الظروف¹:

- في العمران:

حديثا	قديما
- في التخطيط: حسب أهداف السلطة المركزية.	- في التخطيط: بالاتفاق حسب حاجيات المجتمع.
- في هيكل المدينة:	- في هيكل المدينة:
حسب المناطق الوظيفية وحسب الحاجة دون اعتبار الأزواج.	حسب الحاجة: 1- (نساء/رجال)
- في نمو المدينة:	2- (عام/خاص) 3- (دين / دنيا)
نمو لا يأخذ بعين الاعتبار الهيكل العامة للمدينة.	- في نمو المدينة:
نمو لا يأخذ بعين الاعتبار الهيكل العامة للمدينة.	المحافظة على الهيكل العامة للمدينة.
نمو في كل الاتجاهات.	(المسجد/السوق).
- في الطرق:	النمو من ناحية الشرق والأخذ بعين الاعتبار الضوابط الجغرافية الطبيعية (الوادي).
تخطيط الطرق حسب الاستعمالات.	- في الطرق:
طرق عامة.	تخطيط الطرق حسب المنافع وحسب المناخ.
- في المنافع:	طرق عامة وخاصة.
الاستعمال عام وحسب الحاجة.	- في المنافع:
تخصص الوظائف.	استعمال حسب الجنس السن.
	تعدد الوظائف.

الجدول 22: العمران قديما وحديثا بوادي مزاب.

- في المساكن:

¹ - محمد تريكي، خالد بوزيد، المرجع السابق.

حديثا	قديما
- مساكن ملتصقة ومنفصلة.	- مساكن ملتصقة.
- نمط مستورد مفتوح.	- نمط محلي مغلق.
- المساحة الأرضية المغطاة كبيرة وتنفوق الحاجة.	- المساحة الأرضية المغطاة صغيرة وبمقدار الحاجة.
- صيانة الفضاءات حسب نمط الاستهلاك الحديث والمتطورة والتطرق إلى الرفاهية.	- صياغة الفضاءات حسب الحاجة الحياتية.
- عدم مراعاة المحيط الطبيعي.	- تأقلم مع المحيط الطبيعي(جغرافي ومناخي).
- المسكن: فضاء العائلة النووية.	- المسكن: مجال العائلة الممتدة.
- المسكن: مشترك بين المرأة والرجل في جزئيات المسكن.	- المسكن: مجال خاص بالمرأة بالدرجة الأولى في جزئيات المسكن.
- مطبخ كبير وكامل الشروط.	- زاوية الطبخ (موقد وسط الدار).
- غرفة أو أكثر للاستحمام.	- الفضاء الصحي صغير ويقدر الحاجة.
- غرفة للصلاة أو غرفتان.	- زاوية للصلاة في تزفري مخصصة للنساء
- مقاييس ونسب فوق الحاجة.	- مقاييس ونسب بقدر الحاجة.
- مواد البناء مستوردة وخارجية غير ملائمة.	- مواد البناء محلية ملائمة للواقع المناخي.
- تكيف اصطناعي.	- تكيف طبيعي.

الجدول 23: المسكن قديما وحديثا بوادي مزاب.

1-3- عوامل الممارسات الاجتماعية:

إنّ الممارسة الاجتماعية، تتجلى جليا في العمران التلقائي، باعتباره نتاج مباشر من المجتمع وتتجلى هذه الانعكاسات الحديثة في:

- تغيير في القيم العقارية للأراضي الناتجة عن تحوّل قيمة المكان لدى المجتمع، من قيم روحية إلى قيم مادية.

- الاستقلال وعزوفهم عن ما يعيق حريّاتهم.

- الارتفاع المفرط في استهلاك المجال والفضاء، الذي يجاوز الحاجة والاهتمام بالمظهر الخارجي للمساكن وواجهاتها، الناتج عن انفصال المعمار عن المبادئ العقائدية والفكرية الأصيلة.
- ظهور فضاءات جديدة داخل المسكن، (مآرب، المخزن، الفناء) الناتج عن تغيير النمط الحياتي والاقتصادي للسكان.
- تحوّل المجتمع من كتلة متجانسة ومتكاملة ومتكافئة، إلى مجال للتنافس على أساس المستوى المادي والثقافي (الطبقية).
- عالقة الفرد والعائلة عالقة بمراقبة وحماية، فأصبحت علاقة تراثية وتاريخية.
- كانت العائلة، مجموعة اسر خاضعة لسلطة الأبوين، تتميز علاقتها بالاشتراك في السكن والمنافع والكسب والمعاش، ثم أصبحت أسرة تقتصر على الأب والأم والأطفال، وتتميز بالاستقلالية في السكن والمنافع والكسب والمعاش، وانعكس ذلك على تغيير نمط السكن اليومي.
- تطور شبكة الطرقات وازدياد في حركية السكان نحو مدن الشمال، واستيراد أنماط معيشية وسكنية غريبة عن المنطقة، وكذلك كثرة الهجرة عن المنطقة وبالتالي دخول ثقافات غريبة عن المجتمع، أثر سلبا على نمط السكن المحلي.
- الضعف المادي بالنسبة للمواطن، ومماثلة وعدم تدخل الجهات المسؤولة في حماية التراث المبني، ترك الهوة تتسع بينهما.
- كان المستقر العام بالنسبة للمزابي وادي مزاب، لكن بحكم التجارة والعمل، أصبح المستقر مكان العمل، ممّا أثر في الجيل الذي استقرّ في مكان عمل الوالد، حيث لا يصبح لديه رابط قوي بنسبة نحو أرضه وبالتّبع الحفاظ على مقوماته من عمارة تراثية وقيم محلية، علما أنّه سيكون الوريث الشرعي لذلك الإرث.
- الإهمال والجهل بقيمة المعالم الأثرية، وتدهور المستوى الثقافي العام، يجعل العامة من الشعب يتخذ الأطلال الأثرية محاجر يأخذون أحجارها ومواد بنائها، فيزيدونها خرابا وتهدما وأحيانا القضاء عليها تماما، وهي الإشكالية التي تعاني منها القصور المندثرة.
- التحول الذي مس بنية الأسرة، حيث تمّ الانتقال من العائلة إلى الأسرة، ومن نمط اقتصادي يقوم على الفلاحة والتجارة إلى نمط جديد يقوم إضافة إلى التجارة على الصناعة والأعمال الإدارية والخدمات، على حسب الاستبيان 44% من مساكن المدينة تقطنها عائلة واحدة وهذا ما يعكس حاجة السكان الى المجال اكثر وظهور الاستقلالية الفردية، على عكس الماضي حيث كان المسكن التقليدي يضم اكثر من عائلة بالرغم من صغر مساحة المسكن الذي لا يتجاوز 100م².

- التطور الاقتصادي التي تشهده المنطقة، كان له الأثر البالغ على الحياة الاجتماعية للفرد، حيث أصبح الفرد المزابي يتطلع إلى الحدائق، وهذا بارتفاع مستوى الاستهلاك والتغالي في البناء، وهذا ما يظهر جليا من المعاينة الخارجية للمساكن التي يظهر على بعضها وجود زخارف وشرفات لم تكن تعرف من قبل حيث كانت المساكن يوحدتها التكامل اللوني والشكلي.

- تغيير العلاقات الاجتماعية بتغيير الوظائف الاقتصادية انعكس على العمارة، فجعل منها خليطا غير متكافئ ولا متجانس، ويمكن أن نرجع ذلك إلى ما يلي:

- تفكك الروابط الاجتماعية.
- التغيير في القيمة العقارية للأراضي، الناتج عن تحول في فلسفة قيمة الفضاء إلى الاعتماد على القيم المادية فقط.
- انفتاح المجتمع على الثقافة المعاصرة، ساهم في صنع ذوق وفكر جديد، وبالتالي صياغة ممارسات اجتماعية حديثة، مما أثر سلبا على العمارة التقليدية التي أصبحت مع ظهور النمط الاستهلاكي الجديد لا تستجيب إلى حد ما إلى النمط الحياتي المعاصر (ظهور مواد بناء حديثة مع تقنيات متطورة نتج عن ذلك أشكال غريبة عن النمط المعماري المحلي).

1-4- العوامل الإدارية:

نتجت هذه المشاكل من قلة الأغلفة المادية المخصصة من جهة، وتعدر صنع واتخاذ مراكز القرار وتعددها من جهة أخرى، وهي:

- لا توجد مقاربات تشاركية بين المؤسسات العمومية والخاصة، وإن كانت فهي شكلية وإدارية ورضوخا لتسهيل وتسريع عملية الموافقة على المشروع لأن الهدف الربح.
- لا توجد استراتيجية واضحة لحماية التراث المبني، وإن اقترحت فإن دراستها أولا ثم تطبيقها يكون بعد مرور السنوات الطوال وبعد تدهور التراث المبني، وهو حال المخطط الدائم للقطاع المحفوظ بوادي مزاب، الذي أصبح عالية على التراث المبني لأن كل المصالح والأعمال مبروطة به، في حين التجاوزات والتدخلات عليه مستمرة بل ومركزة بالضبط في هذه الفترة، خاصة منذ 2008م شهد التراث المبني تدهورا رهيبا في كل المجالات.
- البيروقراطية في دراسة والمصادقة على الملفات الخاصة بالترميم، من أعلى الهرم وهو الوزارة الذي يحتوي على مكتب واحد للتراث المادي إلى أصغر هيئة وهي البلدية.

- التسيير المالي لعمليات الترميم يتبع البرامج الخاصة بالترميم، حيث لا توجد مبالغ مالية استعجالية للمبنى الذي يحتاج إلى تدخل استعجالي.
- غياب دراسات طويلة المدى.
- عمليات الترميم تكون كبرامج، ولكي يصادق على تلك البرامج سنوات من الانتظار، مما يترك صاحب المبنى بين حتمية اهتراء المبنى وطول عملية الاستجابة لطلبه.
- ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب كان هو من يقوم بعملية الترميم وكانت بنسبة أحسن نسبيا مما يقوم به المقاولون حاليا، نسبة إلى حال التراث المبني حاليا وعن ما كان عليه قديما.
- القيمة المالية المخصصة لعمليات الترميم غير كافية للتدخل على التراث المبني بأكمله.

1-5- العوامل التقنية:

- عدم التقيد والعمل بعرف العمران المحلي في البناء والترميم، وبالقوانين الوطنية¹ على الرغم من وجودها.
- عدم احترام (POS) مخطط شغل الأراضي.
- قدم قنوات مياه الشرب وقنوات الصرف الصحي وطرق إنجازها، التي تمت بطريقة غير تقنية ومدروسة ودون عمل تشاركي.
- بروز قنوات الصرف الصحي على الواجهات العمرانية. (الصورة 84، 85)
- غياب التنسيق وبعد النظر في اختيار مدن جديدة، حيث توجد بعض التوسعات الجديدة في أماكن صخرية وذات ميل شديد، سببت مشاكل في شق قنوات الصرف الصحي والماء والغاز وحتى الطرقات، مع تكاليف باهظة الثمن، وفي مناطق مهددة بفيضان الوادي.
- نقص الكفاءة المهنية والتقنية لبعض المقاولين والبنائين في مجال الترميم.
- الاختيار الغير الدقيق للمقاولين والحرفيين، مما أدى الى ظهور سوء تفاهم وتجاوزات مع صاحب المسكن المعني بالترميم.
- عدم معرفة المواطنين وتفهمهم لهدف هذه العملية وحقيقتها، فأكثرهم يريد تهديم مسكنه وإعادة بنائه دون النظر لقيمتها الأثرية.
- تدخل صاحب المسكن لإنجاز أشغال موازية للأشغال المعينة في دفتر المقاول.

¹ - حبيبة بوزار، المرجع السابق، ص: 40.

- نقص المياه المستعملة في تحضير المواد الخاصة كالجير والإسمنت في أعالي المدينة، في بعض الأحيان تصل مدة انقطاع الماء من الحنفية مدة أسبوع أو أكثر.
- عدم وجود مكاتب دراسات متخصصة في ميدان الترميم والمتابعة.
- ومما يجدر الانتباه إليه هو أنّ تصاميم رخص البناء، كانت وإلى أمد غير بعيد تعطي من طرف مكاتب دراسات غير مؤهلة، فكانت النتيجة مشاريع لا تحترم القوانين الوطنية والعرفية الخاصة بالمنطقة.
- تكوين المهندسين كان مرتكزاً على ثقافة غريبة عن الثقافة الجزائرية ذات البعد الإسلامي ضمن الإجابات الشفوية خلصنا إلى أن:

أولاً: لأن هذه الفئة المستجوبة تمثل أصحاب الاختصاص وتعبّر عن الطبقة المثقفة.

ثانياً: لأن هذه الفئة تساهم في البحث العلمي والتسيير في كل من مجالي التهيئة والتعمير.

1-6- العوامل السياسية والأمنية:

- أترت الأوضاع السياسية والأمنية نتيجة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وانتهاجه سياسة القضاء على الموروثات الحضارية التاريخية والأثرية طمس للهوية الوطنية، ما يعتبر من بين عوامل التخريب والتلف لمدن مزاب ومعالمها.
- غياب إرادة سياسة حقيقية في حماية التراث الثقافي، وذلك من خلال عدم تفعيل أو الإصرار في تطبيق الترسنة القانونية التي تفي وتكفي لحماية تراثنا المبني، وموضوع حماية التراث من الأولويات المتأخرة وما يشهد على ذلك الواقع المعاش الذي يفتقد إلى خطة استراتيجية حقيقية وإلى مؤسسات تأمّن تطبيق القوانين وحماية التراث الأثري.
- الفتن الداخلية وتطوراتها، أترت على التراث المبني بشكل مباشر، في هدم وتخريب وحرق المعالم الأثرية، وفي حرق وتخريب المؤسسة التي تعني حماية التراث المبني في منطقة وادي مزاب في حد ذاتها، وهي "ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته". (الصورة 129)

2- العوامل الطبيعية:

- إنّ العوامل الطبيعية وخصائصها البيئية تؤثر على المباني والمعالم الأثرية بشكل مباشر، وفي حالة عدم أخذ التدابير اللازمة ينتج عنها أضرار جسيمة، ومن بين العوامل التي تساهم في تلف التراث المبني

بوادي مزاب وتساهم في زواله العوامل البيولوجية والميكانيكية والطبيعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي كالتالي¹:

2-1-1- الأسباب البيولوجية:

2-1-1- البكتيريا والفطريات:

تمتلك العديد من أنواع البكتيريا والفطريات القدرة على توليد الطاقة اللازمة لأنشطتها الحيوية من تفاعلات كيميائية²، خاصة الأكسدة والاختزال وقد تؤدي إلى تكوين أحماض قوية أو ضعيفة تؤدي إلى تآكل أو تحلل المواد المستعملة في البناء³.

2-1-2- الحزازات:

الحزازات والأشنيات نتاج اتحاد الطحالب والفطريات، وتنمو الحزازات نموا سريعا على مواد الآثار ويتسع انتشارها في الأجواء الرطبة عموما وتنتج على الأسطح الخارجية.

يستقل ببطء التآكل الناتج عن نمو الحزازات، ولكن تأثيره المشوه قد يكون شديد الخطورة، حيث أنّ عملية تنظيف السطح من الإصابات بالحزازات ليست بالأمر الهين، كما أنّ الوقاية من الحزازات تستوجب عناية ومراقبة دائمة.

2-1-3- النباتات والأشجار:

تسبب جذور الأعشاب والشجيرات والنخيل تمرّقا في مواد البناء، حتى ولو كانت المباني تبعد قليلا عنها، وإن لم يوضع نظام صيانة دورية لهذه المباني، فإن عملية التحكم في تدهور المباني بسبب الجذور سيئو بالفشل، لذلك تبقى عمليات الصيانة الدورية للمباني الأثرية ضرورية جدا خاصة في حالات المباني المهجورة أو شبه المهجورة. (الصورة 118)

2-1-4- الحيوانات والإنسان:

تؤثر الحيوانات والحشرات سلبا على المباني الأثرية والتاريخية، ذلك أن بعض الحشرات كالصراصير والنمل وبعض القوارض، كالفئران تضع بيوتها داخل الجدران، ممّا يسبّب هذا في إيجاد نقاط ضعف

¹ - نبيل بوعويوة، طرق حماية المعالم التاريخية من خلال دراسة أثرية لقصر البحر بقلعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2008م، ص:99.

² - قادة لبتنر، تأثير الرطوبة على المعالم الأثرية، دراسة لبعض معالم مدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2007م، ص:41.

³ - جورجيو توراكّا، تكنولوجيا المواد وصيانة التراث الحضاري، ترجمة أحمد عطية، دار الفجر، القاهرة، 2000م، ص:109.

متعددة في الجدران، زيادة على الإفرازات التي تسبب في تحلل مواد البناء، كما تسبب في تآكل العوارض الخشبية المرتكز عليها السقف، مما يعتبر تهديدا حقيقيا لسلامة البناء.

أما الطيور فبرازها وأعشاشها تساهم في تلف البنايات التاريخية وخاصة المبنية منها بالطوب¹، لأن برازها يحتوي على أحماض تتفاعل مع مواد البناء مؤثرة سلبا عليها، وقد تحوي بذور نباتات وبمجرد توفر الجو الملائم فإنها تنبت وتسبب تلفا بواسطة جذورها.

ويعتبر الإنسان اكبر عامل تلف، وهذا راجع عادة إلى عدم وعيه بأهمية الممتلكات وعدم إدراكه لخطورة بعض الأعمال التي يقوم بها والتي تؤثر سلبا على المباني نذكر على سبيل المثال:

- استعمال آلات الحفر وحركة المركبات، وهذا ما ينتج عنه اهتزازات تؤثر سلبا على تماسك المبنى.

- الاستعمال اللاعقلاني للمياه في ظل غياب نظام تصريف صحي فعال والتسربات العديدة.

- تهديم بعض المساكن دون إعادة بناءها والذي يؤثر سلبا على البنايات المجاورة.

- الأعمال التخريبية الهمجية.

- نقص وعي التعامل مع الآثار لدى الأفراد.

2-2- الأسباب الميكانيكية:

عبارة عن حركة تبادلية لجسم متوازن ذهابا وإيابا²، ونظريا هناك أسباب وحالات متعددة تسبب تلفا خطيرا أو انهيارا للمبنى، ومن أشهر أسباب الاهتزازات حركة المرور وإن كان السبب الأخير غير كاف لإحداث التلف في المباني لو أخذ وحده بعين الاعتبار، مع ذلك فإن ضغط الاهتزاز لو أضيف له ضغوط أخرى، والتي تؤثر هي الأخرى على عناصر البناء مثل الأحمال والاجهادات البيئية، فإننا يجب أن نسلّم على أن إجهادات الاهتزاز يمكن أن تسبب في تحلل مواد البناء³، وقد ثبت أن تعرجا عمقه 0.02م يسبب سعة اهتزاز سرعته 0.005م/ثا، وهذه السرعة تزيد عن حد الأمان الموضوعة للمباني القديمة والمجاورة للشارع، وطالما أحدثت الاهتزازات نتيجة بواعث إنسانية أخرى كالتفجيرات التي كانت تسمى بالمنطقة (ميناء) الممنوعة حاليا والتي يهدف مستخدمها إلى دك الجبل لأغراض توسعية، أو آلات

¹ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:157.

² - جورجيو توراكا، المرجع السابق، ص:117.

³ - نفسه، ص:128-129.

الحفر الحالية التي تدق الخوازيق لنفس الغرض لكن بالمقابل تبعث هذه التفجيرات والآلات ترددات قوية وضعيفة تسبب في التأثير سلبا على المباني¹ وأثر حركة المركبات النفعية. (الصورة 112، 113)

يمكن تحديد العناصر المعمارية الأكثر حساسية للتلف الناتج عن الاهتزاز كما يلي:

- طبقات التلبيس وبصفة خاصة تلك الطبقات الغير المرتبطة جيدا بالجدران أو شبه المنفصلة. (الصورة 104)

- الجدران المتصدعة. (الصورة 79)

- العناصر الصغرى في المباني الغير المرتبطة جيدا بالهيكل الإنشائي مثل الجدران، الملاط، الجدران المبنية من الطوب غير الترابط جيدا أو المنفصل، إذ أنّ اهتزاز هذه العناصر قد يسبب في طحن الملاط.

كما تسبب الاهتزازات شروخا، قد تتسع أكثر أثناء الاهتزازات المتكررة وقد تسقط بداخلها الأتربة، التي قد تملأها لدرجة أنها لا تسمح بإعادة وضعه إلى ما كان عليه في السابق، زيادة على الماء الذي يتسرب داخل الشروخ الدقيقة المتكونة من جراء الاهتزازات، وقد تتسبب في عمليات مدمرة كتبلور الأملاح وتشكيل الصقيع عند انخفاض درجة الحرارة خاصة ليلا، أو المهاجمة بعوامل التلف الكيميائي التي تمتد داخل مواد البناء وتتخللها.

2-3- الأسباب الطبيعية:

2-3-1- المياه:

يعتبر الماء من أكبر المشاكل التي تواجه المباني الأثرية، لما يسببه هذا العامل من أنواع عديدة للتلف المباشر وغير المباشر مثلا:

تعتبر المياه الأرضية الحمضية سببا رئيسيا في تحلل الملاط والأساسات، وقد يكون مصدرها تحلل بعض الكائنات العضوية (حمض الذبول) أو يكون جراء تلوث الأرض من مصادر أخرى مثلا تسرب مياه شبكات الصرف أو حتى قنوات مياه الشرب، ومياه الأمطار غالبا ما تكون حمضية لأنّ الهواء يحتوي على ثاني أكسيد الكربون الذي يذوب في الماء مكونا حمض الكربونيك، وهو حمض ضعيف جدا

¹ - نبيل بوعويبة، المرجع السابق، ص: 82.

لكن حبيبات الحجر الجيري وملاط الجير يمكن أن تهاجم بطريقة أسرع لان حمض الكربونيك الذائب في الماء يقوم بتحليل كربونات الكالسيوم وتحويلها إلى بكارونات محلول¹.

ومن العوامل المسببة للتلف والمتعلقة أساسا بالماء، الخاصية الشعيرية، حيث أنه كلما قل قطر المسام للمواد الإنشائية ارتفعت المياه داخل المسام بسرعة عكس الجاذبية الأرضية، وقد يتزامن ذلك مع وجود الأملاح الذائبة في الماء الذي بدوره يزيد من تبلور الأملاح على السطح، وتسبب هذه الأملاح تلفا مباشرا على المبنى زيادة على تشويه جماليته².

سقوط الأمطار الفجائية في وادي مزاب سببت في فيضانات مدمرة أضرت بالأخضر واليابس في جميع المراحل التاريخية، مما أضر بالمعالم الأثرية خاصة مساكن الواحة ومنشآت الري.

2-3-2- الحرارة:

تعتبر الحرارة عاملا من عوامل التلف للمنشآت المعمارية، ذلك بسبب عدم استقرارها وتباعد مداها يوميا بين الليل والنهار، أو موسميا فتخضع مواد البناء إلى دورات حرارية، أي أنها تتعرض للتغيير في درجات الحرارة، مثل هذه الدورات تكون مصدر هام للتلف، لأنها تؤدي إلى تمدد هذه المواد عند ارتفاع درجات الحرارة وانكماشها عند انخفاضها، ويصبح التغيير في أبعاد مواد البناء نتيجة حتمية لحالات التمدد والتقلص المستمرة، ويزداد التغيير نسبيا في اتجاه الطول، وهذا لأن القطع الطولية تكون أكثر عرضة للضغوط من الأخرى³، عند تكرار هذه الحركة من تمدد وتقلص تحت تأثير اجهادات الجدران ينتج عنها شروخا وشقوقا في العناصر المعمارية، وعند ظهور هذه الشروخ والشقوق فإنها غالبا ما لا تعود إلى حالتها الأصلية، وهذا لأن حطام مواد البناء يسقط داخل الشرخ ويؤدي إلى توسعها شيئا فشيئا.

2-3-3- الرياح:

تسبب الرياح والعواصف الرملية ما يسمى بالتآكل النقري، وهو نوع من أنواع التلف المباشر على المباني الأثرية والتاريخية، وتعتبر نموذجا من نماذج تحلل المواد المسامية، يتسم هذا النوع من التلف بتمييزه عن غيره في حدوث عمليات التآكل، حيث تتم الأخيرة في مناطق مميزة وهي الأسطح غير المحمية والمواجهة المباشرة مع قوة الرياح، مما يشكل في النهاية تجاويف عميقة أو حفر صغيرة، تؤدي إلى تبخر المياه من الأسطح، إلى أن تبدو هذه المادة جافة جدا، لأن التبخر يحدث حتى تحت السطح

¹ - واكد خليل إبراهيم، أسباب انهيار المباني، دار الكتب، القاهرة، 1992م، ص:73-74.

² - قادة لبتير، المرجع السابق، ص:37.

³ - جورجيو توراك، المرجع السابق، ص:71.

مما يسبب هشاشة في العناصر المعمارية المواجهة للرياح¹، علاوة على ذلك فهو يعجل بعمليات التآكل عندما تحدث فجوة في السطح، لأنّ الرياح تزداد سرعتها داخل الفجوة بسبب دوامات الهواء كما تزداد عملية النقر والتبخّر في هذه المساحة.

2-3-4- الرطوبة:

تساهم الرطوبة في تسهيل عملية تلف المباني الأثرية بتأثيرها المباشر، مثل مياه الأمطار أو غير المباشر كالبرد والصقيع وتتنوّع مصادر الرطوبة مثلا: (الصورة 82، 83)

- الرطوبة الداخلية أثناء إنشاء المبني ويتمثل في استعمال الماء في الملاط عند إنشاء المبني².
 - الرطوبة الناتجة عن الأنشطة الإنسانية والتصرفات الطبيعية حيث تنتج كمية كبيرة من الرطوبة في الجو، وهذه الرطوبة تعتبر أحد أسباب ظاهرة تكثيف بخار الماء ومن الأمثلة الكثيرة للأنشطة الإنسانية عملية التنفس، غسل الملابس، الحمامات.. الخ.
 - الرطوبة نتيجة الصقيع حيث أن هذا الأخير ينجح في التغلغل داخل البنايات الأثرية ويتخلل الفراغات والشروخ الموجودة على هياكل البناء أو من خلال مسامية مواد البناء.
- من خلال ما استعرضنا في دراستنا تبين لنا أنّ التراث المبني بأنواعها الدينية والمدنية والدفاعية في وادي مزاب، يشهد مختلف أشكال التدخل عليه، وأنّ هذه التداخلات والتغيرات كانت نتيجة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونتيجة العصرية وما تملّوها من متطلبات الحياة الحديثة من وسائل الراحة والرفاهية، وتغيير تقنيات ومواد البناء وفوضى توزيع المجال وعدم وعي المواطنين بالتراث، وكذا سوء التسيير والإدارة لبعض المصالح المحلية، مثل عمليات التهيئة والتعمير الغير مدروسة لربط مختلف الشبكات ولعمليات الترميم التي أجريت، هذه من بين العوامل والأسباب التي ساهمت في تدهور التراث المعماري وتشويه مظهره داخليا وخارجيا، رغم الجهودات والمساعدات المبذولة من طرف الدولة والمجتمع المدني.

¹ - جورجيو توراكا، المرجع السابق، ص: 86.

² - واكد خليل إبراهيم، المرجع السابق، ص: 152.

الفصل الرابع

آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي

مزاب

- 1- ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته.
- 2- أثر القوانين والتشريعات والنظم المتعلقة بحماية التراث المبني على وادي مزاب.
- 3- واقع التنمية المستدامة في منطقة وادي مزاب.

مما استعرضنا سابقا لوضعية وحالة التراث المبني في منطقة وادي مزاب، حاولنا تسليط الضوء على واقع الاستراتيجيات المتبناة في منطقة وادي مزاب، من خلال أهم مؤسسة أنشأت لتسيير وحماية التراث المبني بالمنطقة، والآليات والقوانين المطبقة فيه، لإبراز إيجابياتها أو سلبياتها وأهميتها ومساهمتها في الحفاظ على التراث المبني وأصالته أو العكس، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتعامل مع موقع مصنّف كتراث وطني وعالمي، والذي كان نتاج تراكم خبرات وتجارب لإنسانها المحلي عبر مراحل من الزمن، لنضمن له ديمومته واستمراريته ونساهم في تمديد عمره ليصل إلى الأجيال القادمة كما وصل إلينا.

تمتج الآليات والاستراتيجيات في منطقة مزاب بين المؤسسات المخولة لها إدارة التراث المبني في المنطقة والتي يمثلها ويجمعها ويسيرها ديوان حماية واد مزاب وترقيته بشكل خاص والمجالس المحلية المنتخبة بشكل عام، والقوانين التشريعية والنظم العرفية والبرامج المسيرة للتراث المبني في المنطقة.

1- ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته¹:

ديوان حماية سهل مزاب وترقيته مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، أنشئ بموجب عملية إعادة هيكلة ما كان يسمى سابقا بـ "ورشة الدراسات والترميم لوادي مزاب" والذي يعود تاريخ إنشائه إلى 27 جانفي 1970م حيث كانت مهامه وقت ذلك منصبه وتمحورة حول:

- * إبراز القيمة التاريخية والأثرية لمنطقة وادي مزاب.
- * الإعلام وتحسيس المحيط بخصوص أهمية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- * إنجاز دراسات متخصصة وتشكيل مخزون وثائقي حول المواقع الأثرية.
- * استقبال الطلبة والباحثين والمهتمين ومد يد المساعدة لهم².

زيادة على أعمال التصنيف قامت ورشة الدراسات والترميم لوادي مزاب، بدور مهم في ترسيخ مفهوم الحماية وترميم معالم وادي مزاب والعناية بالتراث المبني والعمراني، فكانت المهمة موفقة نسبيا بالرغم من وجود بعض الصعوبات والعوائق، التي أثرت سلبا على السير العادي للمؤسسة بفعل افتقار الورشة إلى ثقل الوزن في اتخاذ القرارات من جهة، وعدم توفرها كذلك على الاستقلالية المالية وعدم كفاية الوسائل المادية والبشرية من جهة أخرى³.

¹ - ديوان حماية واد مزاب وترقيته، ديوان حماية...، المرجع السابق، ص:8.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لتراث ولاية غرداية، غرداية، الجزائر، 2002م، ص:03.

³ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

وبمقتضى المرسومين التشريعيين رقم: 419/92 و 420/92 المؤرخان في 17 نوفمبر 1992م تمت ترقية المؤسسة من ورشة دراسات إلى " ديوان حماية سهل وادي مزاب وترقيته"¹، وهكذا وتبعاً لهذه الوضعية القانونية الجديدة تدعمت صلاحيات المؤسسة الحديثة النشأة، فأصبحت تحظى باستقلالية مالية ومعنوية، مثلما توسع محيط تدخلها وتأثيرها إلى درجة أصبحت معها شريكا وطرفا فاعلا وفعالا لا يمكن الاستغناء عنه أبداً كل مرة تعلق الأمر فيها بعملية تنصب في النطاق العمراني والمعماري على مستوى سهل وادي مزاب².

1-1- مهام الديوان³:

- حماية تراث وادي مزاب.
- الحرص والسهر على تنفيذ التشريع الساري المفعول فيما يتعلق بالتراث المصنف.
- استثمار الطابع المعماري المحلي عن طريق تعميم اللجوء إليه واستعماله في البناءات الجديدة وفي عمليات التهيئة العمرانية⁴.
- استثمار البحوث في مجال المسكن ومواد البناء.
- إجراء البحوث وتنمية ودمج المواقع الأثرية.
- تشكيل رصيد وثائقي (أرشيف) حول المواقع الأثرية والطبيعية. (الصورة 134)
- النشاط البيداغوجي والإعلامي والتحسيبي لفائدة الجمهور وتنشيط المحيط. (الصورة 132، 133)
- دعم وترقية الأنشطة الحرفية التقليدية.
- إبداء الآراء بخصوص كل عملية جديدة للبناء أو للتهيئة.

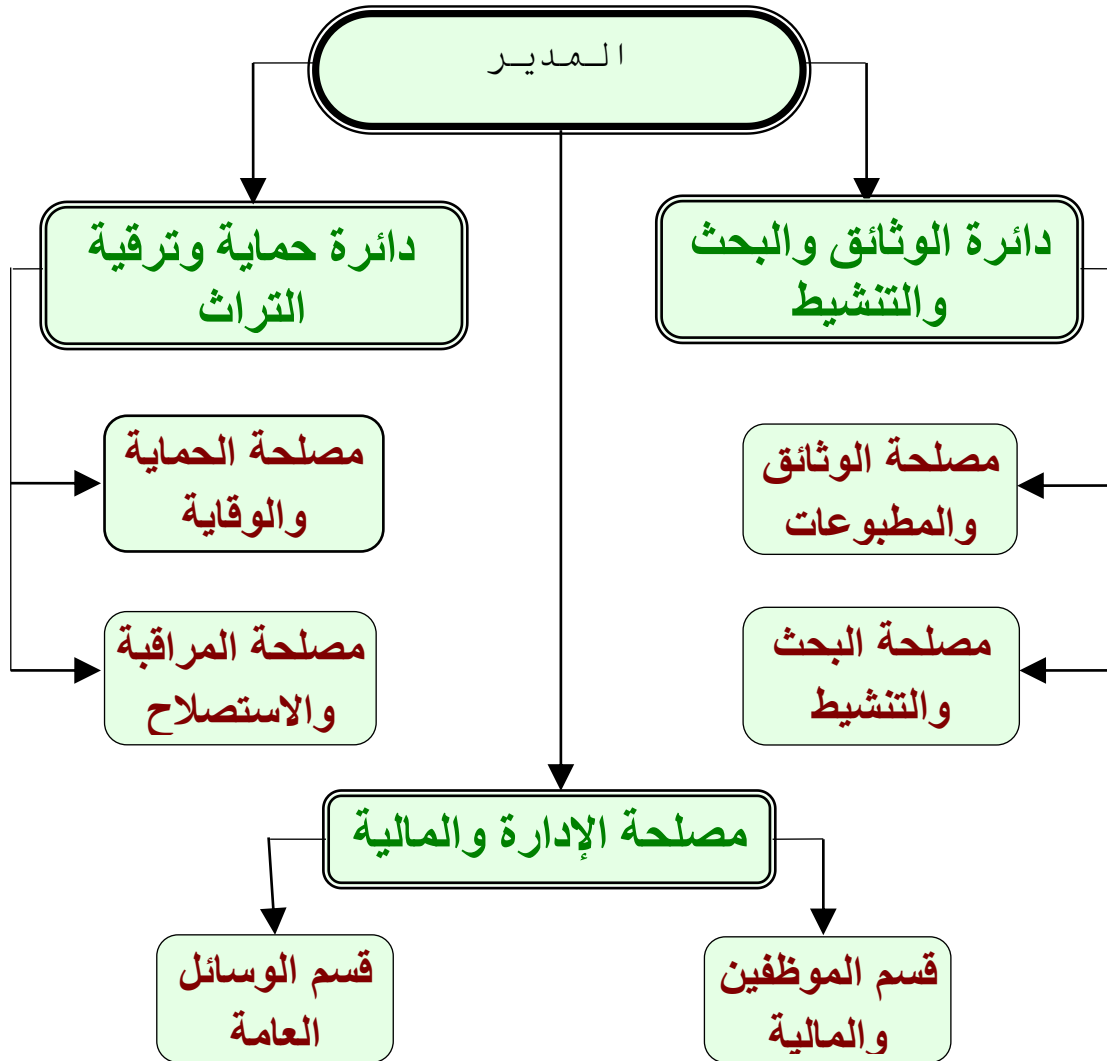
¹ - المرسومان التنفيذيان رقم 419/92 و 420/92، المرجع السابق، ص: 12.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 04.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية ...، ص: 8-10.

⁴ - نفسه.

1-2- الهيكل التنظيمية لديوان حماية وادي مزاب وترقيته¹:



1-3- ورشة مزاب 1960-1974²:

مزاب كان محط استلهم أنظار الباحثين الذين زاروا المنطقة منذ القرن الثامن عشر، فقد كان رافيرو- من بين الذين ألهمهم تراث مزاب، وهذا من خلال زيارته الأولى للمنطقة سنة 1949م، فبفضل هذه الزيارة، التي قدمت له تصورا عميقا في ذهنه لحضارة تشهد على إبداع الأولين حتى كان مدرسة لبعض الخبراء العالميين في مجال الفن والهندسة أمثال لوكور بيزيه وغيرهم³.

¹- [http:// www.opvm.org /](http://www.opvm.org/)

² - مقابلة مع السيد: بغباغة عبد العزيز، ملحق الحفظ والتنمية بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، 27 أكتوبر 2015م.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 05.

مع بداية الستينيات عاود -رافيرو- زيارته إلى مزاب، لاحظ أن هنالك تغييرا رهيبا في صورة مزاب بين الأربعينيات إلى الستينيات، هذه الصورة التي تشوهت بفعل العمران الحديث والذي امتد بشكل عشوائي، بفعل هذه الإشكالية العمرانية عمد -رافيرو- إلى محاولة إيجاد حلول من أجل تهذيب هذا العمران، وهذا من خلال دراسة تحليلية عميقة لإيجاد حوار بين هذين النمطين من البناء بالمنطقة، وبالفعل وبعد التصورات التي وضعها، استطاع أن ينجز مخططا رئيسيا تفصيليا لسهل وادي مزاب خلال سنوات 1960-1962م، هذا الإنجاز المعماري لـ -رافيرو- ساعده كثيرا في الوصول إلى حقائق جديدة عن الإشكالية الجدلية بين العمران القديم والحديث في مزاب¹.

بفضل هذا الإسهام الجدي وهذا الجهد لـ -رافيرو- أهله بأن يعين مهندسا رئيسيا سنة 1965م من قبل وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، هذا المنصب ساعده كثيرا وفتح له المجال واسعا للمضي قدما في إيجاد أرضية عمل رسمية، بدأ -رافيرو- بالنهوض بقطاع تراث المنطقة وترقيته وتطويره في نسق معماري يأخذ قالباً أصيلاً ممزوجاً بالعصرنة، فقد ظهر هذا النمط بفضل بعض المشاريع العمرانية التي أنجزها - رافيرو- شخصيا في مزاب وهذا بين سنوات 1966 إلى غاية 1974م من خلال بعض المنشآت الإدارية والسكنية، كإنجاز مقر البريد بغرداية سنة 1966، وإنجاز مسكن للسيد مرغوب ببني يزقن سنة 1968م، وأخيرا إنجاز تجمع سكني في حي سيدي اعجاز بغرداية سنة 1974م².

إنّ هذه الإنجازات التي قام بها - رافيرو- تعد بمثابة تجربة نموذجية في البناء الحديث بسهل وادي مزاب، والذي مزج فيه بين الأصالة والحداثة، أين تتفنن فيه أنامل البناء لتشكل بناء ذو قالب عصري حديث لكن ذو مواصفات المعمار القديم من خلال استعمال مواد البناء المحلية، وبالرغم من المعارضة الشديدة من قبل بعض السكان، فإن تجربة -رافيرو- في البناء الحديث بمزاب تعد كنموذج ريادي *Projet pilote* كان هدفه الأول هو محاولة ترقية النمط المعماري القديم وصبغه في أسلوب حديث يتمشى مع متطلبات العصر.

بعد تجارب -رافيرو- الأولى في الميدان والتي أظهرت استحسانا من قبل البعض لا سيما من قبل الهيئات الوصية الرسمية في الجزائر، واصل -رافيرو- عمله رفقة طاقمه المتكوّن من تقنيين ومن كوادر جزائرية وأجنبية تلقوا تكوينا ميدانيا وبإشراف منه، فكر -رافيرو- في تحضير تقرير مفصل عن وضعية

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 04.

² - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

العمران في مزاب، وبالموازاة من ذلك هو محاولته إيجاد مؤسسة قائمة بذاتها تؤهله للعمل رسمياً، وبالفعل فقد تم رسمياً إنشاء - ورشة للدراسات وترميم سهل وادي مزاب - وهذا بموجب قرار وزاري مؤرخ في 27 جانفي 1970م¹.

في البداية انصبت جهود- ورشة للدراسات وترميم سهل وادي ميزاب- على مجموعة من الأولويات منها:

إبراز القيمة التاريخية والأثرية لهذا الإرث، وإعلام وتحسيس المحيط بضرورة مشاركته في الحفاظ على هذا الموروث، وأيضاً إنشاء رصيد وثائقي ضخم من خلال جرد أكبر عدد من المعالم الأثرية المنتشرة عبر ربوع سهل وادي مزاب، وإنجاز رصيد أرشيفي من الصور وكذا من خلال الرفوعات الهندسية للمعالم التاريخية، هذا من جهة ومن جهة أخرى اقتصر مهام - ورشة للدراسات وترميم سهل وادي مزاب- في محاولة إيجاد حوار دائم بين الورشة وبين السكان، وهذا من خلال التوجيهات والتصحيحات المعمارية التي تقدّم لملفات التعمير كملفات البناء والترميم المتعددة عبر ربوع سهل وادي مزاب مع محاولة مطابقتها مع العمران التقليدي².

إنّ هذه الديناميكية الفعالة من قبل- رافيرو- وطاقمه لقيت استحساناً ودعماً من قبل السلطات العمومية، فبعد الجهود المقدمة في الميدان، فكر هذا الأخير في تحضير تقرير مفصّل عن سهل وادي مزاب والنظر في إمكانية تصنيفه كتراث معترف به رسمياً من قبل الهيئات المعنية، وبالفعل فقد صدر في 26 جوان 1971 قرار وزاري يقضي بتصنيف سهل وادي مزاب كتراث وطني من قبل وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية.

لقد كانت حقبة -رافيرو- في مزاب حقبة ثرية بالإنجازات، ففي وقت قياسي قصير لا تتجاوز الخمسة عشر سنة 1960-1974، أصبح تراث سهل وادي مزاب ذو بعد إنساني³.

1-4- ورشة مزاب من 1975 إلى 1991م⁴:

تعاقب عدة مسؤولين في إدارة وتسيير- ورشة للدراسات وترميم سهل وادي مزاب - من منتصف السبعينات إلى بداية التسعينيات، وتميّزت بالعمل التقني، والمتمثل في إعطاء التوجيهات والتصحيحات

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة...، المرجع السابق، ص: 05.

² - نفسه.

³ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

⁴ - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

المعمارية وتقديم الرخص لمفاتيح التعمير كمفاتيح البناء وملفات التهديم والتجزئة وغيرها، إضافة إلى ذلك إثراء الرصيد الأرشيفي للورشة بالقدر الأكبر من الرفوعات الهندسية لمختلف المعالم التاريخية المنتشرة عبر ربوع سهل وادي مزاب، مع بعض المحاولات التحسيسية البسيطة لفائدة السكان.

تم إدراج منطقة سهل وادي مزاب في قائمة المناطق المصنفة ضمن التراث العالمي من قبل منظمة

اليونسكو سنة 1982م¹.

1-5 - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته²:

أمام التطورات السريعة والرهيبية التي عرفها سهل وادي مزاب بداية من التسعينيات، من خلال البناءات الممتدة في كل ربوع السهل وبشكل عشوائي، والتي لا تتلاءم مع البناء المعماري التقليدي المحلي الذي شوه المنظر التراثي للمنطقة، ونظراً لافتقار - ورشة للدراسات وترميم سهل وادي مزاب - إلى اتخاذ القرارات من جهة، وعدم الاستقلالية المالية ونقص الوسائل من جهة أخرى ظهر نوعاً من العجز من قبل الورشة في مجابهة هذا التطور العمراني الرهيب أمام هذه الوضعية العمرانية الجديدة، والتي مر على تأسيسها أزيد من عشرين سنة تقريباً.

فقد أصبح من الضروري اتخاذ استراتيجية جديدة لهذه المؤسسة العمومية، لمسايرة الوضع بكل ما أوتيت من جهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذا العمران الحديث الذي أصبح يهدد التراث المعماري التقليدي للمنطقة والواحات التقليدية، وأيضاً بفضل المساعي التي قام بها الطاقم التقني، وبمعية السلطات العمومية والهيئات الرسمية في الدولة الجزائرية، تم تحضير تقرير مفصل عن الوضعية التي آل إليها سهل وادي مزاب، والمطالبة بإعادة النظرة في مهام - ورشة للدراسات وترميم سهل وادي ميزاب - التي لم تعد تتساير مع تغيرات الوضع الراهن للسهل³.

وبفعل التفهم الموضوعي والمنطقي من قبل الهيئات العليا للبلاد بضرورة إعطاء المصادقية أكثر لهذه الورشة إزاء التطورات السريعة في المجال العمراني الحديث بمزاب، ومن أجل إعطاء الصلاحيات الكاملة لها، ومن أجل التحكم في الوضع العمراني، فقد تم ترقية - ورشة للدراسات وترميم سهل وادي ميزاب -، إلى مؤسسة تدعى - ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب - وهذا بموجب مرسومين تشريعيين رقم:

92/419 و 92/420 والمؤرخ في 17 نوفمبر 1992م.

¹ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

² - مقابلة مع السيد: بغباعة عبد العزيز، ملحق الحفظ والنثمين بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، 27 أكتوبر 2015م.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 06.

بفضل هذه الترقية الإدارية والقانونية للورشة تدعّمت صلاحيات هذه المؤسسة وتوسعت مهامها فأصبحت تهتم بحماية التراث المعماري والثقافي والعمراني لسهل وادي مزاب، وتبنّت محورين أساسيين:

- أولهما: الاهتمام بالدرجة الأولى بترميم البنايات والمعالم الأثرية القديمة المهددة خاصة.

- ثانيهما: الحرص على أن تأخذ مشاريع البناء الجديدة في مزاب بالتوصيات التي حددها الديوان، وهذا بضرورة إجبار جميع المتعاملين المعماريين والاقتصاديين باحترام العمران واحترام السياحة الثقافية وتطويرها بالمنطقة وحماية التراث بكل أبعاده وتطويره، وهذا التقيد ينطبق على البنايات الجديدة وصيغها بمعايير بناء ذات طابع المنطقة التقليدي¹.

1-6-1- مجالات عمل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته²:

1-6-1-1- المعمار والتعمير:

يقوم الديوان بدراسة ومراقبة ملفات المعمار والتعمير (رخص البناء، رخص التجزئة، رخص التقسيم...) بالتنسيق مع مديرية التهيئة والتعمير، لإبداء الرأي وتقديم مختلف التوصيات والتوجيهات في إطار حماية وترقية التراث المعماري والعمراني المحلي طبقا لضوابط البناء وعرف البناء التقليدي المحلي المتبع، وكذا القواعد التي ينبغي مراعاتها والتقيد بها أثناء البناء والإصلاح مثل التقيد بأحجام البنايات، واختيار مواد البناء المستعملة، وكيفية تلبس الجدران والواجهات، واختيار ألوان الطلاء المحلية المألوفة.

1-6-2- مجال تصنيف المواقع التاريخية³:

- إجراء الدراسات المعمّقة والمتخصصة المتعلقة بحماية وترميم الآثار والمواقع التاريخية عبر تراب الولاية.
- إعداد مشاريع تصنيف المواقع التاريخية ضمن قائمة التراث الوطني:
- تصنيف وادي مزاب تراثا وطنيا سنة 1971م وتراثا عالميا سنة 1982م.
- مدينة متليلي سنة 1982م.
- قصر المنيعه سنة 1995م.
- مدينتي بريان والقرارة سنة 1998م.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 07.

² - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

³ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

تبعاً لصدور القانون رقم 98/04 المؤرخ في 15/06/1998م المتعلق بحماية التراث الثقافي، وكذا النصوص التطبيقية المكّلة والمنتمّة له، ولا سيما المادة 41 منه، المتضمّنة كيفية إحداث القطاعات المحفوظة¹، وتماشياً مع هذا التنظيم الجديد، قام الديوان بإعداد مشروع لإنشاء القطاع المحفوظ لوادي مزاب، ولقد تضمن الملف تشخيصاً لوضعية تراث سهل وادي مزاب المصنّف وطنياً وعالمياً، مع عرض الأسباب وتحديد محيط القطاع المحفوظ، وكذا الأفاق المستقبلية التي تتّبع هذا التصنيف، ولقد تم عرض المشروع على اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية بتاريخ: 27/01/2004م، حيث تمّت الموافقة وتركيبته للمشروع². (الشكل 29)

ثم عرض الديوان المشروع على اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، في الاجتماعان اللذان خصّص لدراسة ومناقشة هذا الملف، حيث تمّت المصادقة والإعلان عن سهل وادي مزاب قطاع محفوظ بتاريخ 05/04/2005م.

1-6-3- مجال التأطير البيداغوجي³:

يقوم ديوان حماية وادي مزاب وترقيته كل سنة، باستقبال وتأطير ميداني لعدد هائل من الطلبة والباحثين الجامعيين والصحافيين، وبعض المبعوثين من المنظمات الوطنية والدولية من داخل وخارج الوطن، وتزويدهم بالوثائق الهامة، لأجل القيام بأبحاثهم الأكاديمية والتغطية الإعلامية حول كل ما يتعلق بالتراث الثقافي لوادي مزاب وضواحيه.

1-6-4- تنظيم الملتقيات الوطنية والدولية⁴:

يقوم ديوان حماية وادي مزاب بتنظيم ملتقيات وطنية ودولية علمية متخصصة، في مجال حماية التراث الثقافي وإعادة الاعتبار له، بإشراك خبراء ومهندسين وأساتذة جامعيين محليين ووطنيين ودوليين، منها: (الصورة 130، 131)

- الملتقى الدولي حول: " ألفية العطف ووادي مزاب جانفي 1997م.
- الملتقى الدولي الثامن للكوربيزييه نوفمبر 1998م.

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 41، ص: 10.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 08.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية ...، المرجع السابق، ص: 11.

⁴ - نفسه، ص: 10.

- الملتقى الدولي حول: وادي مزاب تراث للإنسانية في مواجهة الرهانات والتحديات الجديدة " ديسمبر 2007م.

1-6-5- مجال التحسيس¹:

المساهمة بفعالية في عمليات تحسيس الجمهور بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي المحلي من خلال تنظيم معارض في مناسبات محلية وطنية وحتى الدولية مثل: (الصورة 130، 132، 133)

- تظاهرات شهر التراث السنوية من يوم 18 أفريل (التي تصادف اليوم العالمي للآثار) إلى غاية 18 ماي (التي تصادف اليوم العالمي للمتاحف).

- المشاركة في المعارض التحسيسية حول التراث المحلية والوطنية والدولية.

- اليوم العربي والعالمي للسكن في اليوم الثاني من شهر أكتوبر من كل سنة.

- الشراكة الأوروبية متوسطة²:

بتمثيل الجزائر في أكثر المحافل الدولية من خلال إقامة تبادلات وتجسيد برامج مشتركة طموحة

نذكر منها:

- برنامج متاحف بلا حدود: المساهمة بمشروع" الماء والهندسة المعمارية في الصحراء" 1998-2000م.

- مشروع تطوير الأنظمة الثقافية الإقليمية (دلنا) سنة 2004-2005م.

- مشروع طرق القصور 2009-2011م.

- مشروع منتدى 2010-2012م.

وغيرها من المشاريع الدولية الهادفة في مجال إعادة الاعتبار للتراث الثقافي.

1-7-1- منجزات ديوان حماية وادي مزاب وترقيته³:

1-7-1- المرحلة الأولى 1992-1996م:

لم تكن حادثة عهد الديوان منذ تأسيسه سنة 1992م مانعاً لمواصلة مشواره المعهود به من قبل، بل على العكس تماماً كانت بالنسبة لطاقتها بداية تحد جديد، فقد سعى منذ الوهلة الأولى من انتقاله من ورشة إلى ديوان، سعى بالعمل جاهداً وعلى جميع الأصعدة، تأدية الأدوار الأولى في الحفاظ على تراث

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية...، المرجع السابق، ص:9.

² - نفسه.

³ - مقابلة مع السيد: بباغة عبد العزيز، ملحق الحفظ والتنمية بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، 27 أكتوبر 2015م.

المنطقة وهذا بالقيام بدراسات تقنية ميدانية، ومتابعة أشغال ترميم مختلف المعالم الأثرية المتواجدة في ربوع وادي مزاب، وحتى في بعض المناطق البعيدة عن إقليم وادي مزاب، كولاية الأغواط بفضل معلم الزاوية التيجانية التاريخي الذي رُم سنة 1995م وهذا بإشراف تام من تقنيي- ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب-، كما انصبت كل جهوده بالمساهمة الفعالة في المراقبة التقنية المستمرة والدؤوبة لمشاريع العمران المختلفة كالبنايا والترميم في سهل وادي مزاب وبعض مناطقه المجاورة، حيث يقوم الديوان بدراسة ومراقبة ملفات طلب رخص البناء، الترميم، التهديم، والتجزئة فضلا عن مخططات التهيئة والتعمير، قبل إعطاء الإشارة بالموافقة على تلك الملفات، فالشغل الشاغل للديوان تقديم التوصيات والتصحيحات المعمارية لسكان المنطقة، وهو الشغل الذي يصب في صميم وظيفته¹.

وعندما يتعلق الأمر بمسكن أو مبنى داخل المحيط المصنّف (مدن، واحات...) فإنه يجري استدعاء مالك البنايا للتوضيح والاستفسار، حيث يتم اطلاعه بقواعد البناء طبقا للأعراف المحلية المتبعة وكذا القواعد التي ينبغي مراعاتها والتقيد بها، مثل أحجام البنايات، مواد البناء المستعملة، كفيات تلبيس الجدران والواجهات، واختيار ألوان الطلاء ...².

وبما أن الديوان قد ورث رصيذا لا بأس به من الوثائق والأرشيف كان له حافزا لمواصلة إثرائه وتدعيمه، ليتحول وعلى مدى سنوات جد قياسية إلى مركز أرشيف حقيقي يشمل رفوعات هندسية، صور فوتوغرافية، وبطاقات فنية عن المعالم التاريخية لوادي مزاب، هذا الرصيد مكّنه أن يستلهم العشرات من الأكاديميين من مختلف جامعات الوطن وبعض المؤسسات والجامعات الدولية لتقديم لهم العون وفتح المجال واسعا للبحث في تراث وادي مزاب، ومن جهة أخرى التكفل الفعلي بالمعالم، فقد تم إنجاز ملفات تتضمن رفوعات هندسية ومسوحات تخطيطية وبطاقات فنية لجرد المعالم التاريخية والنصب الأثرية المتواجدة في وادي مزاب.

كما نشط الديوان لمدى أربع سنوات الأولى، على إقامة المعارض والندوات كانت أولها المشاركة في المعرض الدولي الذي نظّمته منظمة اليونيسكو حول تراث مدن التراث العالمي سنة 1992م بفرنسا، كما تم تنظيم العديد من الندوات والمعارض المحلية والوطنية للتعريف بتراث المنطقة المصنّفة كتراث وطني ودولي، وكذلك عرض تقنيات الترميم ومواد البناء المتبعة من قبل الديوان.

¹ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص: 09.

1-7-2- المرحلة الثانية 1996-2005م¹:

ما إن حلت سنة 1996م، تغيرت رؤية المؤسسة - ديوان حماية وترقية سهل وادي يزاب- وتزامن ذلك بالتحديد مع فعاليات إحياء ألفية العطف ووادي مزاب، ومن يومها وإنجازات الديوان تكبر وتسمو إلى مستوى التطلعات والتحديات الكبرى، ونلمس هذا الدور من خلال الإنجازات الكبرى المتمثلة في عمليات ترميم المساكن القديمة في مدينة العطف، وإعادة الاعتبار لأحيائها وسوقها القديم، هذه التجربة الأولى تعد كمشروع نموذجي ريادي لهذه المؤسسة الطموحة، والتي اعتبرت كنقطة انطلاق ومرجعاً أساسياً لمشاريعها اللاحقة، هذه الديناميكية الجديدة وبفضل الدعم والعناية الفائقة من قبل السلطات الإدارية العمومية والمحلية مكنت الديوان أن يتبوأ مكانة مرموقة لدى الأوساط الإدارية المحلية لغرداية، حتى أصبح يمثل حجر زاوية في كل مشروع و طرفاً فعالاً وشريكاً للسلطات العمومية لا يمكن الاستغناء عن استشارته لتلقي اقتراحاته وآرائه التقنية عند كل عملية أو مشروع بناء يراد انجازه في ربوع غرداية، وهذه التوصيات نابعة من صميم صيانة التراث وترقيته في إطار قانوني وجعله يتماشى مع الوضع الراهن الذي تعرفه وتيرة التنمية بغرداية².

إنّ الدفعة الجديدة التي عرفها الديوان، في استراتيجيته الجديدة جاءت لمواكبة التطورات الكبرى سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، ومن أجل ضمان هذه الفعالية استقدم الديوان كوادر جامعية من مختلف الشعب العلمية المتخصصة والتي لها علاقة وطيدة بالتراث (كشعبة الهندسة المعمارية، وعلم الآثار، وعلم الاجتماع، والهندسة المدنية... إلخ)³.

1-8- عمليات إعادة الاعتبار لتراث وادي مزاب 1996-2002م⁴:

تزامن مع الاحتفالات بألفية العطف سنة 1996م عرفت وتيرة أشغال ترميم المعالم الأثرية بالمنطقة انطلاقاً فعلية وهذا بالتكفل بعدد معتبر من المعالم المتنوعة المجالات كالمعالم الدينية والمدنية والدفاعية ومعالم مرافق الري التقليدية، وكذلك التكفل بترميم المساكن القديمة داخل القصور العتيقة لرد الاعتبار لها ومن أجل تحسين ظروف معيشة السكان، هنالك ما يربو عن أزيد من 40 معلماً أثرياً قد تم ترميمه،

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية...، المرجع السابق، ص:08.

² - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة...، المرجع السابق، ص:09.

⁴ - نفسه.

ويمكن ذكر بعض من هذه المعالم التي تمّ ترميمها في سهل وادي مزاب بإشراف تقني من- ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب:

1-8-1- ترميم المدن¹:

- ترميم 410 مسكن بمدينة العطف.
- 30 مسكن بمدينة بريان.
- 30 مسكن بمدينة القرارة.
- 50 مسكن بمدينة مثليي.
- 300 مسكن بمدينة غرداية. (الصورة90،91،92،93،94،95)
- 73 مسكن بمدينة بني يزقن.
- 83 مسكن بمدينة بنورة.
- 115 مسكن بمدينة مليكة.

1-8-2- ترميم المعالم الأثرية²:

لقد تم ترميم ما يقارب 75 معلما أثريا عبر مختلف مناطق ولاية غرداية أهمها ما يلي:

- * ترميم ساحة سوق العطف 1996م.
- * ترميم ساحة سوق الرحبة بغرداية 1996 م .
- * ترميم ساحة سوق غرداية 1997م.(الصورة126)
- * ترميم مصلى الشيخ عمي سعيد بغرداية 1996م. (الصورة44)
- * ترميم النظم التقليدية لتقسيم مياه السيل بواحة غرداية 2002/1999م.
- * ترميم معلم الري التقليدي أنون ومان بمليكة 2002م.
- * ترميم قصر الضاية 2002م.
- * ترميم باب الخراجة بالعطف 2001م.
- * ترميم برج عمي زكري بالعطف 2002م.(الصورة31)
- * ترميم برج عمي حمو بالعطف 2001م.

¹ - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة ...، المرجع السابق، ص:10.

- * ترميم مقام سيدي ابراهيم بالعطف 1996 / 2001م. (الصورة 25)
- * ترميم مقام سيدي محمد بالعطف 2000م .
- * ترميم مقام عمي حمو بالعطف 2001م.
- * ترميم المسجد العتيق ومئذنته للقصر القديم ببنورة 2001م. (الصورة 39، 41)
- * ترميم أبراج دفاعية للقصر القديم لبنورة 2001م. (الصورة 40)
- * ترميم ساحة لاله عشو ببني يزقن 2002م .
- * ترميم مصلى الشيخ بلحاج ببني يزقن 1997م. (الصورة 114)
- * ترميم سور بني يزقن من الباب الشرقي إلى باب الزنقة ببني يزقن 1999م. (الصورة 110، 112)
- * ترميم ساحة سوق متليلي 2001م.
- * ترميم القصر العتيق للمنيعة 2002م.
- * ترميم برج الخبزي بالقرارة 2002م.
- * ترميم برج بن علال بواحة القرارة 2002م.
- * ترميم ساحة السوق ببريان 1998م.

1-8-3- مثال تطبيقي (مشروع ترميم مدينة غرداية)¹:

من اجل استرجاع أهمية التراث الثقافي ومكانته اللائقة به استفادت مدينة غرداية من غلاف مالي خصص لترميم وإعادة الاعتبار لمدينتها غرداية العتيق لضمان استمرارية القيم المعمارية وحماية وترقية ارثها الحضاري.

أ- حصيلة أشغال ترميم المساكن في مدينة غرداية إلى غاية 2003/12/31 هي كالتالي (الجدول 4، الفصل الثالث):

ب - اليد العاملة المخصصة:

ج- عدد المتدخلين 38 متدخل لترميم المساكن.

د- عدد العمال ما يقارب 850 عامل.

هـ- المراقبة التقنية:

يتكفل بها مكتب الدراسات المعمارية URBAT بالتنسيق الإداري والتقني مع²:

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية...، المرجع السابق، ص: 11.

² - مقابلة مع السيد: حجاج عبد الرحمان، مهندس معماري، بمكتب الدراسات URBAT، غرداية، 16/فيفري/2016م.

- ديوان حماية وترقية سهل وادي ميزاب.
- بلدية غرداية.
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

و- النتائج الإيجابية لعملية الترميم¹: (الصورة 90-107)

- لقد تركت عملية ترميم المساكن داخل مدينة غرداية آثار إيجابية يمكن ذكر بعضها: حماية وصيانة التراث الوطني والإنساني.
- ضمان استمرارية القيم المعمارية للمدينة.
- ترسيخ وتنمين التكافل والتضامن الاجتماعي.
- تطوير النشاطات الحرفية وترقيتها.
- اشتراك المواطنين في أمور تسيير أحيائهم وفي حماية محيطهم.
- استثمار الوسائل والموارد البشرية وكذا المواد المحلية.
- وضع حد لظاهرة التدهور المتسلسلة بفعل العوامل الإنسانية والعوامل الطبيعية.
- إحداث ورشات التكوين بمثابة مدارس تكوينية.
- تكوين الشباب العاطلين عن العمل في مجال البناء والذين لا يملكون مؤهلات مهنية.
- تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.
- ز- نتائج عمليات رد الاعتبار للمدن²:

تعتبر عمليات رد الاعتبار للمدن من بين أهم العمليات التي يمكن القيام بها على مستوى المباني التراثية والتي يمكن القيام بها على مستوى المباني التراثية والتي يمكن أن يتمخض عنها عدة نتائج يمكن استثمارها والتي تتمثل في ما يلي: (الصورة 96،97،98،99،100،101،102)

- على مستوى المساكن:
- 1. إطالة عمر المسكن.
- 2. إرجاع المسكن إلى حالته الأصلية.
- 3. الحفاظ على السكنات من خطر الانهيار.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال الترميم، غرداية، الجزائر، 2006م، ص: 02.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة...، المرجع السابق، ص: 12.

4. إرجاع السكنات إلى الوظائف المنوط بها.

• على مستوى النسيج العمراني:

1. إرجاع وإحياء الوظائف في الفضاءات المعمارية. (الصورة 104، 105)

2. المساهمة في التوعية بالحفاظ على التراث المبني.

3. بعث روح التضامن بين سكان الحي.

4. تحسين المحيط العام للمدينة.

1-9- التقييم:

لقد حقق ديوان حماية وادي مزاب وترقيته خلال مسيرة 46 سنة نتائج مقبولة في مجال حماية وحفظ وترقية التراث الثقافي لوادي مزاب مقارنة بالمساحة الكبيرة والشاسعة التي تقدر بحوالي 70 كلم²، بفضل العمل المتواصل والاستراتيجية المهيأة لحماية وترقية التراث المبني لوادي ميزاب ذو الأهمية التاريخية والمسجل ضمن قائمة التراث الوطني والعالمي، ذلك بالتنسيق مع المؤسسات والإدارات المحلية (مديرية الثقافة ومديرية التهيئة والتعمير والبلديات ومكاتب الدراسات) التي تشرف على عمليات التهيئة وإنجاز المشاريع التنموية داخل وخارج المحيط المصنّف، ومع عدة هيئات ومنظمات دولية لها صلة بمهام الديوان منها: منظمة اليونسكو، منظمة الألسكو، منظمة إيكوموس، منظمة المدن المصنّفة ضمن التراث العالمي ...، حتى يكون دوماً في مستوى الأحداث الدولية.

كل هذه الآليات والاستراتيجيات التي تبناها الديوان والتي يوصي بها شركائه الذين لهم نصيب في مجال حماية التراث المبني بالمنطقة، ساهمت وحافظت بشكل كبير في استمرارية سلامة التراث المبني بفضل الجهود المبذولة والإيجابيات التي تركت أثراً واضحاً والتي يجب أن يحافظ عليها ونطورها على حسب متطلبات العصرية وأن يستمر في تطبيقها وتكريسها بالدعوة إلى تبنيها والتقيّد بها، ويتجنب السلبات والمعوقات ويعالجها بالتربصات التكوينية وتبادل الخبرات وتفعيل الشركاء على أداء مهامهم المنوطة بهم ليتكامل العمل التراثي.

لكن أمام التطوّرات السريعة والرهيبية التي عرفها سهل وادي مزاب بداية من التسعينيات، من خلال البناءات الممتدة في كل ربوع السهل وبشكل عشوائي، والتي لا تتلاءم مع البناء المعماري التقليدي المحلي، الذي يشوّه المنظر التراثي للمنطقة، ونظراً لافتقار - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته - إلى اتخاذ وصنع القرارات (هيئة استشارية فقط) من جهة وكبر حجم التحديات التي فاقت امكانيات الديوان وعدم أخذ واستجابة المؤسسات المحلية خاصة البلديات بتوصيات الديوان التي يعتبرها شكلية وأموراً إدارية

وجب التقيد بها وإلا لضربت عرض الحائط، في حين ونحن نعلم أن لهذه المؤسسات السلطة التنفيذية والعقابية لجزر مرتكبي التجاوزات والمخالفات، إلا أنه من المؤسف أن هذه البلديات في حد ذاتها من تقوم بخرق قوانين حماية التراث، وأثناء معاينتنا الميدانية سجلنا غياب لاستراتيجية محلية تحافظ على التراث المبني ولإرادة سياسية تعنى بهذا المجال، وكذا معاناة الديوان أيضا بنقص الوسائل البشرية والمادية لتغطية كل المساحة التي أطلق عليها مصطلح "قطاع محفوظ" في حين من المفروض ترقى إلى أكثر من ذلك إلى "حظيرة ثراثية"، فهذا في حد ذاته استهانة بقيمة وحجم هذا التراث المبني من جهة، مما أبان عجزا إما من قبل الديوان أو مصلحة أخرى في مجابهة هذا التطور العمراني الرهيب والتدهور الذي يظهر في زوال النمط المعماري التقليدي.

فقد أصبح من الضروري اتخاذ استراتيجية جديدة لهذه المؤسسة العمومية، لمسايرة الوضع بكل ما أوتيت من جهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه أمام متطلبات العصرية وهذا العمران الحديث الذي أصبح يهدد التراث المعماري التقليدي للمنطقة والواحات التقليدية، فبفضل الدراسة الميدانية التي قمنا بها، توصلنا إلى الوضعية التي آل إليها التراث المبني في منطقة وادي مزاب، والمطالبة بإعادة النظر في مهام - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته - التي لم تعد تتساير مع تغيرات الوضع الراهن للمنطقة.

وذلك بضرورة إعطاء وتوسيع الصلاحيات له خاصة في الجانب التنفيذي للقوانين الخاصة بحماية التراث الثقافي وعدم الاكتفاء بالجانب الاستشاري الذي لا يصاحبه التطبيق من طرف تلك المؤسسات إلا في بعض الأحيان، ومن أجل التحكم في حالة التراث المبني، وجب ترقية المؤسسة إلى حظيرة لها خبراءها ومخابرها البحثية وقرارتها التشريعية والتنفيذية إذا أردنا حقا النهوض بهذا المجال ومسايرة قيمة وحجم التراث العالمي.

فإن أجريت هذه الترقية الإدارية والقانونية للديوان ودعمت صلاحياته وتوسعت مهامه ذلك بتبني محورين أساسيين:

- أولهما: الاهتمام بالدرجة الأولى بترميم البنايات والمعالم الأثرية القديمة المهددة خاصة.
- ثانيهما: الحرص على أن تأخذ مشاريع البناء الجديدة في مزاب بالتوصيات التي حددها الديوان، وأن تفعل على الميدان، ذلك بضرورة إجبار جميع المتعاملين المعماريين والاقتصاديين باحترام العمران واحترام السياحة الثقافية وتطويرها بالمنطقة وحماية التراث بكل أبعاده وتطويره، وهذا التقيد ينطبق على البناءات الجديدة وصبغها بمعايير بناء ذات طابع المنطقة التقليدي، بذلك سوف نكون قد قمنا بخطوات معقولة لصالح هذا التراث الإنساني.

2- أثر القوانين والتشريعات والنظم المتعلقة بحماية التراث المبني على وادي مزاب:

تؤثر التشريعات والأنظمة على كيفية ونوعية الحفاظ على المباني والمواقع الأثرية، وتسعى الدول إلى سن قوانينها الوطنية بما يتلاءم مع مصالحها التنموية والاجتماعية، ويعد التزام الدول بتوصيات اليونسكو حول وسائل حماية التراث الثقافي والطبيعي أمراً ضرورياً وفق المستطاع والإمكانات المتوفرة، لكن ما نلاحظه عند بعض الدول هو غياب إرادة سياسية حقيقية تسعى بالنهوض بهذا القطاع، وهذا ما يظهره سوء تسييرها وإدارتها وحمايتها للمناطق التراثية معالمها التاريخية.

نههدف من خلال هذا البحث، الوقوف على واقع قوانين الحماية ومدى تطبيقها في مجال الدراسة وذلك من خلال استجواب بعض المسؤولين في المصالح المختصة بحماية التراث المبني.

2-1- القوانين التشريعية:

تطبيق قوانين الحماية وتسييرها يتوقف على درجة ومدى نجاعة الهيئات واللجان التي تسهر على تنفيذ هذه القوانين:

في سياق توجيه عمليات الحفاظ والترميم على التراث المبني، التي تأخذ في مسارها طابع التسلسل الموضوعي، انطلاقاً من الأطر التشريعية العامة إلى الأطر التشريعية الأكثر تفصيلاً حتى نصل إلى الهدف المراد حمايته، يعد الاعتماد حصرياً على القوانين لتحقيق الحماية المرجوة للتراث المعماري أمراً مستحيلاً، إذ من الصعب أن تفي الآليات التشريعية وحدها بتحقيق جميع القضايا المطروحة، كما أنه من الصعب أن يتوفر لدى الهيئات المحلية العاملة في مجال حماية التراث إمكانات متجانسة من حيث الإدراك المنهجي والعلمي والفني لهذه القضايا.

صنّف سهل وادي مزاب ضمن مواقع التراث العالمي من طرف اليونسكو سنة 1982م، وهي معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية التي تديره اليونسكو، هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنائيات والمدن، حيث يعتبر كل موقع من مواقع التراث ملكاً للدولة التي يقع ضمن حدودها، ليحصل على اهتمام من المجتمع الدولي للتأكد من الحفاظ عليه للأجيال القادمة، إذ تشترك جميع الدول الأعضاء في المنظمة (منظمة اليونسكو)، والبالغ عددها 180 دولة، في حماية والحفاظ على هذه المواقع، وعلى إثر هذا، يتم إيفاد لجنة من الخبراء من طرف المنظمة إلى وادي مزاب كل ستة سنوات للوقوف على وضعية هذا التراث المحمي.

بما أنّ الموقع التراثي يعتبر ملكا للدولة فإن سهل وادي مزاب يخضع للقوانين الخاصة بحماية التراث الثقافي للدولة الجزائرية.

في إطار الحفاظ على هذا التراث قامت وزارة الثقافة سنة 1970م بإنشاء مؤسسة تدعى - ورشة الدراسات والترميم لوادي مزاب- التي تعتبر أول مؤسسة على المستوى الوطني تعنى بالتراث المبني وقد كانت هذه الورشة تتحصر مهامها فيما يلي:

- دراسة ملفات التعمير والبناء.
- تكوين مخزون وثائقي حول المواقع والنصب التاريخية لمختلف مناطق ولاية غرداية.
- إعلام وتحسيس المحيط بضرورة مشاركته في الحفاظ على هذا الموروث الحضاري.
- القيام بتأطير واستقبال الطلبة والباحثين وكذا الزوار لهذه المواقع والمعالم التاريخية¹.

وفي ظل التطور الكبير الذي عرفه سهل وادي مزاب ومن أجل تحقيق تطور منسجم مع الحفاظ على الثقافة والإرث الحضاري في إطار تنمية مستدامة كان من الضروري إنشاء مؤسسة جديدة لتكون الشريك الذي يتكفل بصفة فعالة لترقية التراث والثقافة، فقد تم ترقية ورشة الدراسات والترميم لوادي مزاب إلى - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته- وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 419 / 92 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992م، ومن المهام الموكلة به هذا الديوان، الاهتمام بعمليات الترميم والسهر على حماية التراث المبني وتحسيس المواطنين بأهمية المحافظة عليها كما يهتم أيضا بدراسة ومراقبة ملفات المعمار والتعمير لإبداء الرأي وتقديم مختلف التوصيات والتصحيحات وذلك طبقا لقواعد البناء والأعراف المحلية المتبعة، ويسهر على تطبيق النصوص التشريعية للمحافظة على الطابع العمراني التقليدي للبنىات الجديدة وعمليات التهيئة، وهذا من خلال قانون التراث رقم 04 / 98 المؤرخ في 15/07/1998م.

يهدف هذا القانون إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة وسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه ويضبط شروط تطبيق ذلك، لذا فإن حماية سهل وادي مزاب تقع ضمن المواد التي ينص عليها هذا القانون وهذا بعد ما تم تصنيفه كتراث وطني سنة 1971م.

تنص المادة 41 من قانون التراث رقم 04 / 98 المؤرخ في 15/07/1998م المتعلقة بحماية التراث التاريخي "تقام في شكل قطاعات محفوفة المجموعات الحضرية أو الريفية مثل القصبات والمدن والقصور، والقرى، والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بأغلبية المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مسيرة رائدة...، المرجع السابق، ص:03.

بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية، من شأنها أن تبرز حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها"، كما تزود القطاعات المحفوظة بمخطط دائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي، المادة 43 من نفس القانون¹.

يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 03 - 324 مؤرخ في 9 شعبان عام 1424هـ الموافق 5 أكتوبر سنة 2003م، كليات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، وتنص المادة 2 منه "في إطار احترام الأحكام المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يحدد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، بالنسبة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المنشأة في شكل قطاعات محفوظة، القواعد العامة وارتفاعات استخدام الأرض التي يجب أن تتضمن الإشارة إلى العقارات التي لا تكون محل هدم أو تعديل أو التي فرض عليها الهدم أو التعديل، كما يحدد الشروط المعمارية التي يتم على أساسها المحافظة على العقارات والإطار الحضري². (الشكل 29)

ينص المخطط الدائم واستصلاح القطاعات المحفوظة على إجراءات خاصة للحماية، لاسيما المتعلقة بالمتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ".

إذن من منطلق هذا القانون استدعت الضرورة إلى تصنيف سهل وادي مزاب كقطاع محفوظ وبداية من السداسي الثاني من سنة 2002م، قام ديوان حماية وترقية وادي مزاب بتشخيص لوضعية سهل وادي مزاب، وجمع المعلومات التقنية، وذلك من أجل إعداد ملف كامل ليتم عرضه أمام اللجنة الولائية للأملك الثقافية في 27/01/2004م.

إلى غاية هذا التاريخ كل القوانين التي أصدرت كانت تعتبر أن وادي مزاب تراث محمي والذي تقع ضمنه الواحات بما فيها أشجار النخيل وأنظمة السقي التقليدي، بصفة عامة النظام البيئي الواحاتي، من أجل حمايته، قام ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب بوضع معايير تعتبر كدفتر الشروط والذي بقي إلى يومنا هذا على شكل مشروع، هذا الدفتر مستوحى من قوانين التعمير للمواقع التراثية والتاريخية، الذي يحدد في مجمله:

- كيفية تصميم مخططات المساكن الجديدة والتي يجب أن تكون مستوحاة من النموذج القديم بالإضافة إلى توزيع المجال الداخلي والواجهات، مختلف العناصر الهيكلية للمسكن. (الشكل 15)

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 43، ص: 10.

² - المرسوم التنفيذي رقم 03-323، المرجع السابق، العدد 60، ص: 02.

- أبعاد الأبواب والنوافذ.
- ارتفاع المنازل التي يجب أن لا تتجاوز 9 متر في الواحة، الشرفة ممنوعة وخاصة المطلة على الطريق من أجل الحفاظ على الحرمة. (الصورة 29)
- التجانس في الواجهات واستعمال المواد المحلية. (الصورة 48)
- يجب أن لا يتجاوز المجال المبني 35% من مجمل القطعة السكنية في الواحة وذلك من أجل الحفاظ على منظر الواحات.

لكن تطبيق هذه المعايير يبقى جد صعب وهذا بالنظر إلى:

- أغلب الأراضي ملك للخوادم والمالك حر في البناء فوق أرضه.
 - محدودية وسائل التدخل والمراقبة.
 - وضعية مسح الأراضي.
- ويبقى المشكل الكبير الذي ساهم في عدم تطبيق القوانين هو عدم التنسيق الحقيقي الإيجابي والتنظيم بين الفاعلين العموميين: الديوان، مديرية التعمير والبناء، البلدية والولاية، ونتيجة ذلك التعمير الذي يشهده وادي مزاب حالياً.

كل عمليات الحماية والتنمية للتراث الثقافي لوادي مزاب التي قام بها الديوان بالتعاون مع السلطات المحلية لم تعط النتائج المرجوة، إلا في حالة إعداد المخطط الدائم لحماية واستصلاح سهل وادي مزاب. - في 04 ماي 2005م، صدر المرسوم التنفيذي رقم: 05-209 الذي تضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب وتعيين حدوده¹: (الشكل 29)

أهداف مشروع القطاع المحفوظ:

- تتمثل الأهداف المرجوة من مشروع القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب في:
- إعداد مخطط دائم للحماية والاستصلاح، والذي من شأنه أن يوضح مايلي:
- هيكلية المجموعة الحضرية ابتداء من الضاية بن ضحوة إلى العطف: تخصيص هذه المجموعة الحضرية بأداة عمرانية تمكن من التحكم بالتوسعات العمرانية وإعادة الاعتبار للصورة التي تتميز بها المنطقة وترسيخ نظامها العمراني الأصيل.

¹ - مرسوم تنفيذي 05-209، مؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1426هـ الموافق لـ 04 جويلية 2005م، يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لوادي مزاب وتعيين حدوده، العدد 39، ص: 10.

- إعادة هيكلة بعض الأنسجة العمرانية الموجودة: هذه العملية تمس جميع الأحياء ذات الكثافة العالية التي تطورت ونمت دون احترام للقواعد العمرانية وبعض الأحياء القديمة التي تعرف نوعا من التدهور.
- تحديد استراتيجية ذات مدى متوسط وبعيد قصد الحفاظ الدائم والمستمر على الإرث الحضاري التاريخي للسهل (من خلال إحداث أنشطة ثقافية، سياحية، ترفيهية وعلمية) والبحث في إمكانيات التركيبة المالية للصيانة الدائمة للأحياء التاريخية.
- اتخاذ مناطق توسع عمرانية جديدة خارج السهل للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ السكاني.
- القيام بجرد كامل لكل المواقع والمعالم التاريخية.
- تحديد المحيط المحمي بصفة مدققة.
- وضع منهجية خاصة بتهيئة الإطار المعيشي، بالمساحات الخضراء ومنها الواحات التي لا تزال تؤدي مهامها المنوطة بها في إطار التنوع البيولوجي الحضري، ولكونها مصدر لراحة السكان وللتنوع البيولوجي.
- إيجاد نوع من الشراكة بين كافة فئات المجتمع الأفراد والمؤسسات للتعامل مع النسيج المعماري التاريخي والمعالم التاريخية عموما، ومشاركتهم في حمايتها وصيانتها.
- إيجاد صيغة مثلى قصد اجتناب قدر المستطاع استعمال مواد البناء غير المحلية والاقتصار على المحلية منها فقط لما لها من تأقلم مع البيئة والمناخ والعمارة التقليدية.
- ففي الفقرة الأولى من المادة 21: تحث على إخضاع كل أشغال الترميم، الحفظ والاستصلاح... إلى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة، ففي وادي مزاب يعتبر ديوان حماية وادي مزاب وترقيته المصلحة المكلفة من طرف وزارة الثقافة، فحسب التقارير المقدمة من طرف الديوان نجد أنه لا يوجد أي ترخيص لأحد هذه الأشغال (ترميم، الحفظ...).
- أما فيما يخص الفقرة الثانية من نفس المادة على خضوع كل الأشغال المذكورة فيها مثلا: تركيب مختلف الشبكات...، والتي تقوم بها المصالح المحلية، فتعتبر هذه الأخيرة نفسها تمثل الدولة وليست بحاجة لترخيص، وكذا المسؤولين المشرفين عليها والذي لا يهمهم سوى المصلحة الشخصية، والقيام بالأعمال المبرمجة بدون دراسة معمقة¹.

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 21، ص: 07.

✦ والمادة 23: في حالة تطلبت طبيعة الأشغال المراد القيام بها، الخضوع إلى رخصة البناء أو التجزئة...، فإنها لا تسلّم إلا بموافقة المصالح المكلفة من الوزارة أي - OPVM - بينما سألنا بعض مسؤولين الديوان فأجابوا أن سلطتهم تتمثل فقط في إبداء بعض التحفظات تخص الشكل العام للمبنى، بينما تسلّم الرخص من قبل مصالح البلدية¹.

✦ ففي المادة 26: نجد ضرورة خضوع كل الأشغال مهما كانت نوعها إلى المراقبة التقنية لمصالح الوزارة المكلفة، بما أن ليس هناك تنسيق وتعاون بين المصلحة المكلفة (OPVM) والهيئات المعنية) مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية التهيئة والتعمير، المجالس المنتخبة-الولاية والبلدية-)، ولم ترخص الأشغال فكيف تقوم بمراقبتها، بالإضافة إلى تحويل كل ملفات الرخص إلى مكتب الدراسات المعني بإنجاز مخطط (PPMSVS)، مما أدى لتجريده من إحدى مهامه الأساسية (OPVM)، فكيف يكون على دراية بما يحدث².

✦ ففي المواد 30 و 41 و 43: والتي تنص على القطاعات المحفوظة وكيفية إعدادها والصبغة القانونية التي تأخذها، بينما نجد في المرسوم التنفيذي لإعداد مخطط القطاع المحفوظ³ أن يأخذ بعين الاعتبار توصيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وقد تم انطلاق مشروع (PPSMVSS) و (PDAU) في نفس السنة، ولهما نفس موقع الدراسة بحيث سيأخذ الأول محل الثاني على الترتيب لشساعة الموقع بدل مخطط شغل الأراضي⁴.

✦ أما فيما يخص نزع الملكية من أجل المنفعة العامة ووفقا للحالات المذكورة في المادتين 46 و 47 فنجد في مواقع الدراسة رغم التجاوزات المذكورة سابقا لم تسجل ولا حالة مذكورة لنزع الملكية⁵.

✦ وفيما يخص الاستفادة والتمويل فالفقرة الأولى من المادة 82: تحث على استفادة الملاك الخواص لإعانات من الدولة من أجل أشغال الترميم، الحفظ، الصيانة...، فهناك استفادة ولكن غير كافية، وتفقد إلى تقنيات ووسائل هذه الأشغال مما يؤدي ذلك إلى الاتجاه الخطأ.

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 23، ص: 08.

² - نفسه، المادة 26، ص: 07.

³ - مرسوم تنفيذي 05-209، المرجع السابق، ص: 10.

⁴ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 30-41-43، ص: 8-10.

⁵ - نفسه، المادة 46-47، ص: 10.

أما الفقرة الثانية من المادة فتخص المقاولين والمتعهدون بالترقية، ففي هذه الحالة فنجد المقاولين والمتعهدين بالترقية ليس لديهم الخبرة اللازمة في مثل هذه الأشغال، وكذا اهتمامهم أكثر بالمصلحة الشخصية، بالإضافة إلى عدم المتابعة¹.

✦ وفيما يخص جانب المتابعة فنجد في المادتين 91 و92 الجمعيات التي يسمح لها القانون بكونها خصما مدعيا، فنجد دورها في هذا المجال ضئيل جدا، وكذلك المؤهلين للمتابعة بحيث يقومون بزيارات ميدانية للمعاينة في كل ثلاث أشهر، حيث تعتبر هذه المدة طويلة نوعا ما، نظرا لتسارع عمليات البناء والهدم في مدن وادي مزاب².

✦ أما العقوبات فنجد المادة مثلا 99: تتكلم عن تغريم من 2000 إلى 10000 دج لمن يقوم بأشغال تضر بالتراث، في حين لم نسمع عن احد تم تغريمه بسبب الإضرار بالتراث، وهذا ما يعكس انتشار وتكرار المخالفات العمرانية، لغياب تطبيق مثل هذه القوانين الردعية³.

2-1-1- التقييم:

من خلال سردنا لبعض المواد من قانون حماية التراث الثقافي 98/04 وإسقاطها على الواقع، تبين لنا مدى ضبطها وحمايتها للتراث الثقافي لإيقاف كل أشكال التدهور، إلا أنّ وجود هذه المخالفات والتجاوزات يدل على وجود خلل على مستوى الهيئات المعنية بتطبيق القانون، وعدم فعالية الجمعيات المهتمة بالتراث ونقص الوعي لدى السكان⁴، أو تهاون بعض الهيئات المعنية والمسيرين بالقيام بمهامهم على أحسن وجه، ومع كل هذه القوانين الخاصة بحماية التراث المحلي لوادي مزاب، لم تستطع بصفة فعالة إيقاف التعمير الفوضوي لأسباب سبق ذكرها، بالإضافة إلى عدم وجود قوة في تطبيقها، لكن في انتظار المصادقة على المخطط الدائم لحماية واستصلاح سهل وادي مزاب وتطبيقه، سنلمس الأثر الإيجابي والذي نرجوه أو العكس؟، (مكتب الدراسات URBAT المكّف والفائز بمرحلة الإعداد لهذا المخطط بعد إجراء المناقصة).

يلاحظ أيضا من هذا القانون لم يشر بوضوح إلى قضايا جوهرية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر آلية حماية التراث المبني، وهذا يدل على أن القانون يجب أن يتبع نظاما فنيا عاما يتضمن مايلي:

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 82، ص:16.

² - نفسه، المادة 91-92، ص:18.

³ - نفسه، المادة 99.

⁴ - مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 13/11/2015م.

- إلزام الجهات المختصة بحصر التراث المعماري وتسجيله وربط حماية هذه الممتلكات الموثقة من خلال آليات وبرامج وخطط قصيرة وطويلة المدى.
 - توضيح فلسفة الحفاظ والترميم ودلالاتها على المبني من النواحي الوظيفية والتقنية والتنفيذية.
 - تحديد الأسس والمعايير عند دراسة التصاميم المعمارية للمواقع التراثية والمباني الجديدة المحيطة بها، ووجوب استكمال الدراسات العلمية التي يقوم بها أخصائيو قبل الشروع في أي تدخل عملي على المعالم الأثرية.
 - دور المؤسسات الغير حكومية المتعلق بحماية التراث.
 - دراسة مخاطر التغيرات التكنولوجية على البيئة والمعالم الأثرية من تلوث وبنيات فوضوية تحيط بالمناطق التراثية، وينبغي أن ينبثق من القانون الفني العام أنظمة تنفيذية يفترض طرحها لتساند قانون حماية التراث الثقافي مثل:
 - نظام توثيق المواقع والمناطق التراثية.
 - نظام توجيه عمليات الحفاظ والترميم المعماري وربطها بالمستوى التشريعي العام.
 - نظام تصنيف أعمال ترميم المباني الأثرية القائمة وأساليب التدخلات الفنية.
 - نظام تحديد المراكز التراثية وتصنيف أهميتها الفنية والمعمارية والبيئية.
 - نظام ملكيات التراث المنقولة وغير المنقولة، وخاصة عند وجود معلم هام ونادر ولديه مشكل الورث.
 - نظام التمويل لسياسات الحماية المستدامة.
 - نظام البرامج التعليمية والتربوية ودور الجمعيات الغير حكومية في حماية التراث¹.
- 2-2- النظم العرفية (العرف المحلي):**

تعتبر مدن مزاب بمثابة إقليما طبيعيا مميزا، بقي محافظا على ثقافته ومكتسباته ونمط معيشته، الذي يعود إلى تماسك مجتمعه وتنظيمه المحكم بفضل مشايخها ونظم هيئاتها، بالاعتماد على الأسس الدينية والحضارية، فقاموا بإنشاء هيئات عرفية (الأمناء) تشرف على تسيير الجانب العمراني العرفي أو بما يسمى فقه العمران الإسلامي.

إنّ التخطيط المحكم والتوزيع الأمثل لكل مرافق المدينة الضرورية من مسجد ومساكن وطرق وأزقة¹، كوّن نوعا من التوازن في الحياة داخل المدن، فهو يلبي كل احتياجات السكان الروحية والمادية، إن هذا

¹ - مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/13م.

التخطيط المحكم يؤكد بأن هنالك ثمة قوانين وقواعد عرفية تتحكم في المجال العمراني لسهل وادي مزاب، وهي قوانين لا تزال سارية المفعول بالرغم من بؤادر عوامل التغيير التي بدأت تطراً على النظام المعماري المحلي، فهذه القواعد والقوانين العمرانية منها ما هو قديم قدم المنطقة مثل ما اتفق عليه في مجلسي "عمي سعيد" و"عبد الرحمان الكرتي"، ومنها ما هو مستحدث من خلال اجتهادات الفقهاء والأمناء الذين لهم تجربة ودراية في مجال العمران المحلي، وهذه القوانين سواء ما تعلق الأمر في كيفية تخطيط المدينة أو قواعد بناء المساكن أو تقنيات تقسيم مياه السيل، وهي على شكل توصيات ليست محدودة في الزمان والمكان، وماهي إلا حلول وضعت من أجل تكيف العناصر المعمارية الحديثة داخل المجال المعماري لمنطقة سهل وادي مزاب.

العرف يحتل ثلاث معانٍ بالنسبة للبيئة العمرانية كعادة أهل بلدة ما، والمعنى الثاني للعرف، أكثر تأثيراً من المعنى السابق، وهو إقرار الشريعة لما هو متعارف عليه في العمران بين الناس عموماً وبين الجيران خصوصاً لتحديد الأملاك والحقوق، أما المعنى الثالث للعرف فهو الأنماط البنائية، وهو أكثر الأنواع الثلاثة تأثيراً في البيئة العمرانية فعندما يتصرف الناس في البناء، بطريقة متشابهة يقال بأن هناك عرفاً بنائياً أو نمطاً ما².

يطبق العرف في وادي مزاب بثلاث هيئات:

- أمناء السيل: مهامها التدخل على مستوى قطاع الوادي ويكون ذلك بـ:
 - مراقبة السكنات والنخيل.
 - تسيير وتوزيع المياه في أوقات الفيضانات.
- أمناء العرش (العزابة): دورها التنظيم الديني والتوجيه في المساجد (ديني، اجتماعي، قانوني، اقتصادي ودفاعي) حيث يخضع المجتمع إلى قوانين العزابة.
- أمناء الأحياء: دورها على مستوى الأحياء بـ:
 - السهر على نظافة الأحياء.
 - حل الخلافات بين أفراد المجتمع.

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، المرجع السابق، ص: 170.

² - عبد الله نوح، النظم التقليدية العرفية بوادي مزاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1994م، ص: 22.

بما أنّ الماء مورد ثمين وأساسي في الحضارات الصحراوية كان له حصة الأسد في القوانين العرفية المحلية وذلك لاستغلال أمثل وعقلاني لهذا المورد.

2-2-1- القواعد المتعلقة بالمسكن:

أ- بساطة الحجم:

بحيث يكون الارتفاع مساويا للبنىات المجاورة، كما يمنع على أي صاحب مسكن أن يحجب الشمس عن جيرانه، وإن أراد أن يكون ارتفاع مسكنه أكبر من ارتفاع مسكن جاره فيجب عليه ترك فضاء من مسكنه بقدر الارتفاع الذي يريده على أن لا يتعد ارتفاع مسكنه 7.50م من مستوى سطح الرض، كما يمنع إنشاء الشرفات وخاصة تلك التي تطل مباشرة على الشارع، فهي لا تتماشى مع عمارة المنطقة أولاً، ومع المناخ ثانياً، دون أن ننس عواقبها الاجتماعية. (الصورة 48)

- على جميع البنايات أن تكون مغطاة بأسطح أفقية وتمنع جميع أشكال الأسطح ويستثنى منها: كوة التهوية، المداخل والأدرج.

- يحدد عدد الطوابق في جميع البنايات بطابقين على الأكثر، ويكون الارتفاع الأقصى للبنايات التي توجد خارج منطقة حماية المدينة الأثرية 9م.

- الجوار مسموح (أي تلاصق البنايات)، وإن لم يكن هناك تلاصق يجب ترك 2م على الأقل عن حائط الجار، كما يمنع إحداث فتحات تطل على المساكن المجاورة.

- يجب أيضاً اجتناب أكثر من باب واحد للمستودع على أن لا تتعدى مقاييسه 2.50م X 2.50م، كما يستحسن إدماج المستودع مع الحجم العام للبنىة، ويمنع أي عنصر اصطناعي لتزيين الواجهة وخاصة المصنوع من الحديد أو العناصر الجاهزة مثل الأعمدة المزخرفة وغيرها من العناصر المصنوعة من الجبس أو أي مادة أخرى.

- يجب أن تبدي جميع البنايات بساطة في الحجم ووحدة في المظهر من أجل تناسق المدينة وانسجام في المنظر العام¹. (الصورة 48)

¹ - عبد الله نوح، المرجع السابق، ص: 23.

ب- جدران التحويط:

يجب أن تكون مطابقة للشكل المحلي أي مبنية بالمواد المحلية في أبسط أشكالها مع اجتناب كل عنصر تزييني غريب عن المنطقة وكذا جميع أنواع السياجات الحديدية، وضروري أن تبنى بالحجر والجير، وإن استلزم غير ذلك فيجب أن تكون ملبسة بملاط الجير وملونة باللون الرملي أو ما شابهه.

ج- مواد البناء:

مواد البناء تكون محلية وذلك لما لها من صفات التكيف مع البيئة المحلية، ومما يمكن ذكره: وفرتها في المنطقة وعطالتها الحرارية المرتفعة) أي أن هذه المواد تلعب دور مخزن يملأ نهاراً ويفرغ ليلاً، كما تعطي للبناء على مدى السنة درجة حرارية داخلية تقريبا قارة. (الصورة 51، 70)

د- وحدة المظهر:

- يجب أن تبدي جميع البنايات بساطة في الحجم ووحدة في المظهر من أجل تناسق المدينة وانسجام المنظر العام.

يجب أن تكون جميع واجهات المنازل منسجمة في المنظر، مما يعطي للمدينة تناغماً وتناسقاً، فعلى مستوى الفتحات وخاصة التي تطل على الشارع مباشرة أن تكون فتحات عمودية وقليلة أيضاً، وذلك لتقليل تسرب الهواء الساخن والرياح الرملية إلى داخل المسكن حفاظاً على العزل الحراري وعلى حرمة المسكن من جهة أخرى. (الصورة 48)

- أما عن لون الطلاء فعلى جميع البنايات القديمة والجديدة أن يكون لون طلائها رملي أو ما شابهه، لما يتميز به هذا اللون من تأقلم وتكامل مع البيئة حيث يحافظ على التوازن البيئي بين المدينة ومحيطها زيادة على أنه لا يتغير على مر الزمن، بخلاف الألوان الأخرى التي تتوّل في النهاية بفعل عوامل الطقس إلى هذا اللون نفسه¹. (الصورة 48)

- الجدران الخارجية لا تكون ملساء بل يكون فيها نتوءات حتى تقلل من المساحات المعرضة للشمس والرياح، وتزيد من نسبة الظل على مستوى الجدار. (الصورة 48)

- كما أنّ اللوحات الإشهارية تكون مندمجة ضمن الشكل المعماري العام للبناء، باستثناء اللوحات التي تشكل بذاتها عنصر تزييني حضري.

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، المرجع السابق، ص: 531.

- إنشاء الأقواس (السباط) يعتبر ممنوعا باستثناء الساحات أو الشوارع التجارية. (الصورة 107،106،84،28)

هـ- اتجاه المسكن:

إنّ الشكل المعماري الأحسن في مناخ حار وجاف هو الشكل الذي يوفر حداً أدنى من الكسب الشمسي صيفاً، وحداً أدنى من الكسب الشمسي وحداً أدنى من الضياع الحراري شتاءً، لذلك من الأفضل أن يكون اتجاه البناية نحو الجنوب الشرقي ممّا يمكنها من الاستفادة من دفء شمس الشتاء والاحتواء من حرارة شمس الصيف، كما يستحسن بالنسبة للواجهات المعرضة للشمس أن تخضع لدراسة متأنية لحجم ومظهر البناية بطريقة تسمح بتوفير أقصى ظل ممكن مما يكسبها رونقاً خاصاً¹. (الشكل 15)

و- المناظر:

كل بناية تذل بالمناظر الطبيعية والعمرانية والمصنّفة مهما تكن طبيعتها تعتبر ممنوعة، ويجب عدم قلع النخيل خاصة، وجميع المساحات الخضراء عامة، ومحاولة أخذها بعين الاعتبار عند دراسة المخطط.

2-2-2- قانون عرفي متعلق بالسدود:

للمزابيين عدة طرق وكيفيات لفتح وربط وصيانة السدود وذلك حسب الاتفاقيات والأعراف لرعاية المصلحة العامة وفائدة الجميع، من أهمها ما اتفق عليه العزابة وأمناء السيل حول قوانين فتح وغلق السدود بقرار حرر بشعبان (1338هـ/أوت 1937م):

أ- قوانين عرفية متعلقة بتقسيم المياه (الغدير):

إنّ طريقة تقسيم المياه وتوزيعها بعد نزول المطر وانسيابها في الشعاب والأودية والسيول عجيبة في هندستها ودقتها، وضعت منذ قرون في مختلف قرى الوادي ومازالت إلى يومنا هذا ولا سيما في غرداية وهي أدق في تقسيم المياه الجارية لأنها ترى، ويعلم مقدار قوتها وغزارتها، عكس المياه الجوفية، كل بستان ينال مقداره بالقياس إلى الآخر سواء كان قريباً من مجرى الوادي أو بعيداً عنه وتظهر عدالة التوزيع واضحة عندما يكون الماء قليلاً فإنه يستغل بالتساوي دون إجحاف أو ضياع، أما إذا كان السيل جارفاً أو قويا فلا تظهر عدالة توزيعه لأنه يغمر كل المنطقة².

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، المرجع السابق، ص: 529.

² - نفسه ص: 535.

لهذا الموضوع أصول وتنظيمات وقوانين مدققة متوارثة وأعراف متداولة يختص بها "أمناء السيل" من بينها ما نص اتفاق لمجلس وادي مزاب في شوال 1052هـ - 1642 م "من تعدى بزيادة الماء في الغابة أي ماء السيل لغابته أو لساقيته زيادة عن القياس الموجب له، فغرامته خمسة وعشرين ريالاً والنفيان".

ب- قوانين حماية السواقي وصيانتها:

توجّه مياه الأمطار إلى البساتين عبر سواقي، فتروي كل البساتين حسب اتساعها وكبرها أو ضيقها، بانتظام ودقة، كما تبنى بقرب هذه السواقي أحواض لخرن هذه المياه السائلة ويقوم أمناء السيل بمراقبتها من حين إلى آخر وصيانتها في حالة الضرر ونزع منها الرمال المكدسة¹.

2-2-3- القوانين العرفية المتعلقة بالنخيل:

✓ يمنع نزع النخيل لأهميتها منذ القديم، وقيمتها الاقتصادية والايكولوجية فقد كانت بمثابة الثروات

النباتية للمنطقة إلا في بعض الأحيان يسمح بنزعها ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- تشكيل خطر على السكان، مرضها، قدمها ولكن يجب استخلافا بغرس نخلة أخرى.
- في حالة الجفاف إعطاء الأولوية لسقي النخيل ثم الأشجار والنباتات.
- في فصل الربيع يجب نزع الأعراف الزائدة في النخيل التي تؤذي المارة.
- تنظيف الواحة من الجريد (الأعراف) المرمية في أطرافها لكي لا تشوه مظهرها وتكون ملجئ لبعض الحيوانات الضارة (الأفاعي، العقارب...).
- يجب عند غرس نخلة ترك أربعة أدرع لجاره، وإذا ما تسربت مياه السقي إلى الجار فعليه غرم ما افسد.

2-2-4- العرف المحلي في العمران²:

سنتطرق إلى بعض القوانين التي تمّ تطبيقها وتنص عليها الأعراف المحلية منها في:

أ- المداخل:

هو ما يعرف محليا باسم "إيماون ان تيدار"، وخلافا لبقية المداخل داخل المسكن في سهل وادي مزاب نجد أن الباب الخارجي عادة ما يكون كبير الحجم، في بعض الأحيان نجد للمسكن أكثر من مدخل حيث الرئيسي منها يؤدي مباشرة إلى وسط الدار أما الآخر فيؤدي إلى غرفة استقبال الضيوف. (الصورة 48)

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، المرجع السابق، ص: 537.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، العرف في البناء...، المرجع السابق، ص: 10-18.

يمنع أصحاب المساكن المتاخمة للسور من فتح مداخلهم نحو خارج المدينة بل عليهم توجيه ظهور المساكن نحو الخارج لتشكل بمجملها سورا دفاعيا للمدينة، وفي حال شراء أناس لدار مهدمة فإنهم يبنونها وإن اختلفوا على موضع بابها يبحثون حتى يتبين لهم، وإن لم يتبين فليبنظروا أي موضع أصلح لهم فيجعلوه منه، والمتفق عليه أن لا تفتح الأبواب في الطرق الخاصة، إلا بإذن أهلها واتفاق أصحابها كلهم وبدون استثناء، وفي حال ما إذا كانت طريق العامة فيمكن إحداثها ما لم تضر بالجيران أو تقابل باب أحدهم¹.

ب- الميزاب:

أو ما يطلق عليه محليا "سوفير" أحد أهم العناصر في المسكن التقليدي بالنظر إلى الوظيفة المنوطة به، وما ينجر عنه من علاقة فيما بين المسكن ومحيطه، حيث تخصص الميزاب لصرف مياه الأمطار من على السطوح إلى الخارج، وهي تصنع إما من الفخار أو الحجر المنحوت ونادرا ما تصنع من خشب النخيل، في حال أراد صاحب المسكن إحداث ميزاب لمسكنه على الطريق، سواء كان شارعا للعامة أو الخاصة فإنه لا يجوز له ذلك إلا ما كان قبل ذلك، ولا يحدث على مسكن غيره ولا على ما يضر فيه غيره، وإذا ما أحدثه على زقاق الخاصة فسمحوا له وأذنوا له فله ذلك، وأصل كل ذلك دفع المضرة كأن يطيله فيصب في جدار واجهة المسكن الذي يقابله، أو مقابل ميزاب ثاني فلا يجد المار سبيلا للعبور بينهما، وإن كان له ميزاب فلا يزيد إليه آخر وله أن يرجعه إذا نزعه، ولا أن يوسعه بعد ضيقه ولا أن يرفعه إذا كان أسفل قبل ذلك، ولا أن يطيله بعد قصره، وأما أن يضيقه بعد سعته أو ينزله بعد رفعه أو يقصره بعد طوله فله ذلك. (الصورة 48)

لا يجوز للجار الذي يجري غديره على سطح جاره أن يلحق به ماء الغسيل أو أي ماء يضر جاره، بل يقتصر على ماء المطر فقط².

ج- الارتفاع:

تعتبر الحاجة أساس بناء المساكن في سهل وادي مزاب، فلا توضع مقاييس تزيد عن حاجة ساكنيها، فكل الفضاءات خضعت لهذه القاعدة خاصة ما تعلق منها بالارتفاع الأمر الذي انعكس مباشرة على الارتفاع الكلي للمسكن، وما تجدر الإشارة إليه أن طبيعة المواد المستعملة ومقاومتها لم يكن لها تأثير

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرسطائي، المرجع السابق، ص: 171.

² - نفسه، ص: 187.

كبير في تحديد العلو، بل خضعت لمبدأ عدم الإسراف والتبذير، والمسكن في الغالب مؤلفة من طابق أرضي، طابق أول، أي ما يعادل حوالي سبعة أمتار ونصف. (الصورة 48)

وقد سار العرف على ضوء القاعدة النبوية { لا ضرر ولا ضرار } (حديث شريف¹) فمن ذلك منع كشف الجار لجاره " حرمة الدار" كما يمنع جعل الظل على الجار، إلا إذا كانت بينهما عمارة أو تركت ثلاثة أذرع، أما منع الرياح فيعود ذلك للأمناء، بمعنى أنه يجوز أن يرتفع تحويط الدار الموالي للشارع وإذا أراد أحد السكان أن يبني دار متصلة بالجيران، حيث يتوجب أن يرفع الجدار الموالي لجاره الجوفي على ما كان عليه في السابق فبمقدار لا يحجب عنه الشمس القبليّة، ويحترم الارتفاع من الجهة الغربية، حتى لا يحجب الشمس عن جاره الشرقي، ولا حق للجار في استغلال المساحة لعدم ملكيته لها، ويمكنه أن يحيطها بسلك لينتفع بوضع الحطب فيها عن أن لا يحجب الشمس عن جاره وإذا رفع أحد جداره ليستر سطحه لا بد عليه أن يترك مسافة بقدر علو الحائط، أما في حالة ما وجد زقاق بينهما فلا حرج في ذلك.

د - الفتحات والنوافذ:

بالنسبة لاستحداث الفتحات فإنه لا يحدث أحد نافذة مهما كان حجمها إلا بمشورة مع الجيران لتحديد المكان الذي يمكن أن تحدث فيه بحيث يمنع تقابل النوافذ أو فتحها مباشرة على أملاك الغير وفي حال فتحها على الأفنية الخاصة أو الشوارع العامة لكن مقابل أملاك الغير يجب أن تكون بمحاذاة السقف، بحيث لا يمكن لأحد أن يطلع منها على سطوح الجيران مهما حاول، لأنّ السقف يحده، وكل هذا حتى لا يؤذي الآخرين بالكشف عن حرمتهم فللمسكن حرمة المرعية.

هـ - الحائط بين الجارين²:

حظي الجار باحترام كبير في الإسلام، وعلى هذا سار المجتمع المزابي فشمّل الأمر كل التفاصيل بين الجارين حتى تعرض لأدق تفاصيل العمارة بينهما، ومن ذلك الجدار الفاصل بينهما، فمثلا لو بنى أحدهما هذا الجدار وبنى إلى جانبه جاره فالحائط الذي بينهما للذي بناه، وإن اشتركا فيه فهما فيه سواء، وإن لم يعرف من بناه منهما فهما فيه سواء، إذا كان الحائط مشتركا بينهما فإنهما يمنعان من الزيادة فيه وكذا النقصان منه إلا بالتراضي، ويمنعان من جعل الأوتاد فيه أو الخشب عليه أو يتخذ فيه مستراحا، أما إصلاحه فلا يمنع لأحد منهما كأن يطينه، ويبنى ما انهدم منه وإن مال على أحدهما فللذي مال عليه نزعه ولا يمنعه جاره، وإن حدث به شق يصلحانه معا وإن لم يكن إصلاحه إلا بهدمه فهما فيه سواء، كما

¹ - الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي، كتاب الأربعمون النووية، دار البلاغ الجزائر، 2001م، ص: 45.

² - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرسطائي، المرجع السابق، ص: 235.

يمنع على المشتركين في حائط أن يتخذ فيه سلما للدرج إلا إذا لم يلتصق السلم بالحائط ويترك بينه وبين الجدار مقدار ما تدخل فيه يد الباني.

و- المسكن والسكة:

عند إنجاز المداخل يمنع إخراج الدرج إلى الطريق، كما يجب فتح دفة الباب أو النافذة نحو الداخل من كان له دار في شارع العامة أو مسكن فله أن يحدث لها أبوابا حيث شاء إلا أنه لا يضر جاره ولا يقابل بابه باب غيره وأما السكة النافذة للخاصة أو غير نافذة فلا يحدث بعض من فيها بابا أو غيره، إلا بإذن أهلها كلهم، سواء الذين في جهته أو الذين في الجهة المقابلة، وسواء كانوا في أول السكة أو في آخرها أو وسطها، ولا يجوز إحداث سقف أو تغطية سكة للخاصة إلا بإذنهم، والحال ذاته بالنسبة لمربط الدابة، كما يمنع بعضهم بعضا من توسيع البناء إليها حتى وإن كانت واسعة أو كان فيها موضعا زائدا، ويجوز لصاحب المسكن التسقيف على الطريق العامة إذا كان لا يضر بالناس وكذا لا يضر بالراكب على أرفع الدواب، أما إذا اتسعت السكة وكانت كالرحبة لم يمنع بعض أهلها بعضا من إحداث الأبواب والعمارة إلا ما يضر جاره ولا يمنع بعض أهل السكة بعضا من تطويل الحيطان، إلا إن كان فيها ميلان على جيرانه أو تخوف من وقوعه أو جعل الظل عليهم¹.

ز- المسكن والنشاطات الجانبية:

للجيران الحق في منع من أراد أن يتخذ من مسكنه فندقا أو حوانيت، أو مسكن رحي أو حمام أو معصرة أو مجمعا وسوقا، ومن أحدث تنورا بجانب الطريق وأذى الناس بدخانته ولهبه² وتحقق منه الضرر أزاله ولو كان قديما، ومن اتخذ رحي في مسكنه فتأذى منها جاره فان نظر العدول أن فيها ضرر عليه أزاله³.

ح- مواد وتقنيات البناء:

تمتاز عمارة منطقة وادي مزاب خاصة منها القديمة، بشكل معماري فريد من نوعه اعتمد فيه على الاكتفاء الذاتي إلى أقصى الحدود في استعمال مواد البناء المحلية للبناء والتسقيف والتأثيث، كما روعي في بناء المساكن متطلبات الواقع المعيشي والتعاليم الإسلامية، وتعد هذه المنطقة غنية بالمواد الأولية

¹ - أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرسطائي، المرجع السابق، ص:171.

² - سامية جبار، فقه العمارة السكنية بقصور منطقة الأعواط عين ماضي وتاويلة نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الريفية الصحراوية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2011م، ص:30.

³ - أبي عبد الله محمد ابن ابراهيم اللخمي المعروف بابن الرامي البناء، المرجع السابق، ص:25.

والتي نذكر منها: الحجارة المقتلعة من طبقات الصخور الكلسية البيضاء، استعمال نوع من الجبس يدعى تمشمت، مادة الجير التي تساعد في تماسك البناء، الرمل غير الصلصالي، مشتقات شجر النخيل مثل: الجذوع، الجريد، السعف، وكل هذه المواد محلية سهلة المنال غير مكلفة ضعيفة التوصيل الحراري.

ط- تقنيات البناء¹:

ط-1- العناصر الحاملة:

الأساسات: إن معظم البنايات في الشبكة لا تحتوي على أساسات لكون المنطقة الصلبة توجد على وجه الأرض.

تبنى الجدران الحاملة بواسطة الحجر الكلسي، ومن خصائص هذه الجدران أنها ذات سماكة نسبيا مما يجعلها أكثر عازلة للحرارة والبرودة، وأيضا ذات متانة كبيرة لكونها تتحمل القوى المسلطة عليها، وأيضا تتميز بسمك على مستوى القاعدة حيث تصل إلى 1م ثم تتناقص تدريجيا إلى أن تصل إلى 15 سم في المستوى الأعلى.

تبنى الأعمدة بواسطة الحجارة والجبس التقليدي والرمل وتكون ذات شكل دائري ويقل مقطعها كلما ارتفعنا إلى الأعلى. (الصورة 53، 77، 81)

ط-2- المسطحات الخفية²:

- الروافد: يتم إنشاؤها بواسطة جذوع النخيل حيث تغمر جوانبها بمادة التمشمت ويصل طولها إلى 2م أو أكثر.

- الأقواس: تنشأ الأقواس بواسطة الحجارة والتمشمت وجريد النخيل تتوضع هذه الأعمدة بطريقة محكمة ما بين الأعمدة الحاملة.

ط-3- المسطحات المساحية:

- السقف:

يتم هيكلة أرضية السقف بواسطة جوائز خشبية مستخرجة من جذوع النخيل المقطوعة طوليا بحيث تكون المسافة بين الجوائز 30 سم، ويمكن استعمال جذوع أشجار أخرى، ويتم إنشاء السقف إما بواسطة مجموعة من جريد النخل أو حجارة مسطحة، ثم بعد ذلك يتم التغطية بواسطة طبقة من الرمل ذو السمك

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال ...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2011م، ص: 07.

² - نفسه.

المتغير وقد يصل إلى 30 سم في السطوح المعرضة للهواء وأشعة الشمس والمطر، وفي الأخير تغطي بطبقة من ملاط الجير. (الشكل 23، 24) (الصورة 102)

– النتوءات والألوان:

إن الجدران تكون ذات نتوءات تسمح بعكس كمية كبيرة من أشعة الشمس، زيادة إلى تشكل كمية كبيرة من الظل على الجدران، إن أهم الألوان المميزة للعمارة في مزاب تتمثل في اللون الأبيض والأزرق والأخضر والرمل، وهي مستخرجة من مواد البناء المحلية، وهذه بعض معاملات الانعكاس الضوئي: رملي 30-40%، وردي 45-40%، أبيض 65-80%، أزرق 30-50%، أخضر 20-30%.

تعتبر هذه القوانين أسس استدامة المدن العتيقة وواحاتها، لأنها قوانين تعمل على أسس دينية واجتماعية، بحيث تعمل على مبدأ المساواة وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية سواء كانت إنسانا أو نباتا أو حيوانا، لذا كان لزاما إعادة الاعتبار لهذا العرف المحلي. (الصورة 48)

2-2-5- التقييم:

كانت القوانين العرفية ذو أثر قوي على البيئة المحلية، بحيث ساهمت في الحفاظ على التراث المبني الأصيل التقليدي وتطوره بصفة منتظمة إلى غاية دخول المستعمر الذي أحدث خلل في التسيير الذي كان قائما منذ قرون على هذا العرف، استمر هذا الخلل بعد الاستقلال وذلك للتغيرات الكبيرة التي طرأت على واد مزاب على المستوى الاجتماعي (نزوح سكان) والاقتصادي والعصرية، وكان اهتمام الدولة في تلك الفترة ببناء البنى القاعدية للمدن دون مراعاة لخصائصها سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، كما كان للعشرية السوداء دورا في غياب تطبيق هذه القوانين، حيث أصبح المحيط الحضري، يعاني الكثير من التجاوزات والمخالفات واقتصر تطبيقها على الأمور الشكلية الإدارية، التي تنص عليها القوانين بالمشاريع المتعلقة بمديرية التعمير ومبدأ احترام الخصوصية العمرانية والبيئية للمنطقة، والتي تؤكد عليها ويستشار فيها ديوان حماية وترقية سهل وادي مزاب، ناهيك عن الإهمال الكلي للهيئة العرفية المختصة في هذا المجال وتصغير حجمها، بعدم توظيفها وإشراكها كطرف من المجتمع المدني الفعال مما انقلب هذا التصغير حتى لدى المواطنين بعزوفهم بتطبيق الأنظمة العرفية، إلا فيما يخص الوحدة اللونية أو في بعض المشاريع التنموية العمرانية الجديدة وأنسجتها، التي تتأصل بالمدن العتيقة في توزيع فضاءاتها وهندستها المعمارية ومبادئ نشأتها التي تعتمد على التكافل والتعاون الاجتماعي.

لكن في السنوات الأخيرة بعد تفاقم المشاكل البيئية ومع السياسة الجديدة المنتهجة في مجال البيئة، أصبح الرجوع لهذه القوانين العرفية من الضروريات خصوصا في المناطق ذات نظم إيكولوجية جد

حساسة، وهنا يجب أن يكون التناسق بين التشريعات الحالية والقوانين العرفية من أجل إعادة التوازن للنظم الإيكولوجية الموجودة.

النظم العرفية أصبحت أمورا شكلية وتراثا يحكى، وهذا راجع إلى التمييز الذي تتعرض له وعدم أخذها بعين الاعتبار، إما من طرف المؤسسات وعدم تطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع وتركه حبرا على الورق ومن طرف المواطن الذي أصبح لا يطبق ولا يثق في هذه الهيئات العرفية بسبب سلبها صلاحيتها، خاصة أثناء الفترة الاستعمارية وبعدها، علما أنها تحتوي على كل الحلول الاستراتيجية العمرانية والمعمارية والاجتماعية والدينية والثقافية والبيئية وحتى القضائية.

2-3- مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ:

يعتبر قانون حماية التراث 04-98 مجموعة من المواد تنص على كيفية الحماية، لكنها لا تستطيع ذلك من دون وجود أدوات وآليات تطبيقية وتنفيذية، لذلك تم إصدار المرسوم التنفيذي 05-209 المؤرخ في 04

جويلية 2005م الذي يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لوادي مزاب وتعيين حدوده كآلية لمواكبة التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة.

2-3-1- مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ لوادي مزاب:

ينص المخطط الدائم واستصلاح القطاعات المحفوظة على إجراءات خاصة للحماية، لاسيما المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ، وهو في المرحلة الأولى من الإعداد².

يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 03 - 324 مؤرخ في 9 شعبان عام 1424هـ الموافق 5 أكتوبر سنة 2003م، كليات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، وتنص المادة 2 منه "في إطار احترام الأحكام المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتنهية والتعمير، يحدد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بالنسبة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المنشأة في شكل قطاعات محفوظة القواعد العامة وارتفاقات استخدام الأرض التي يجب أن تتضمن الإشارة إلى العقارات التي لا تكون محل

¹ - مرسوم تنفيذي 05-209، المرجع السابق، ص:10.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2008م، ص:08.

هدم أو تعديل أو التي فرض عليها الهدم أو التعديل، كما يحدد الشروط المعمارية التي يتم علي أساسها المحافظة علي العقارات والإطار الحضري.

2-3-2- المحيط وحدود القطاع المحفوظ:

محيط الدراسة يشمل كامل المحيط العمراني لوادي مزاب بما فيه غابات النخيل، منشآت الري، التضاريس الطبيعية...، أما محيط التدخّل فيشمل كامل النسيج التقليدي للقصور الخمس (العطف، بنورة، بني يزقن، مليكة، غرداية) والمعالم والمواقع التاريخية الموجودة داخل القطاع المحفوظ، وتقدر مساحته بـ50كلم² والمحددة كما يلي: (الشكل 29)

- من الشمال الشرقي نحو الشمال الغربي: الأراضي المسماة الحمريات (بلدية العطف) نحو أعالي وادي لبيض (بلدية ضاية بن ضحوة) مرورا بتقاطع وادي أزويل والطريق الوطني رقم 1 على بعد 6 كم من مدينة غرداية ووادي لعذيرة.
- من الجنوب الشرقي نحو الجنوب الغربي: من أعالي وادي لبيض (بلدية ضاية بن ضحوة) نحو أسفل السد الكبير للعطف مرورا بتقاطع وادي أريدان ووادي توزوز ووادي بلغنم ووادي نتيسة والطريق الوطني رقم 1 على بعد 4 كم من مدينة بنورة.
- من الشرق: على بعد 1.5 كم من أسفل السد الكبير للعطف.
- من الغرب: على بعد 1.5 كم من اعلي سد ضاية بن ضحوة.

2-3-3- أهم أهداف القطاع المحفوظ¹:

- الحفاظ على التراث المبني والطبيعي وإيقاف عمليات التدهور.
- إقامة جو من التشاور والتنسيق بين الفاعلين المعنيين.
- وضع أداة قانونية تسمح بتطبيق القانون المتعلق بالتراث الثقافي.
- حماية المظهر العام للقصور.
- تحديد مجال الحماية والرؤية للمعالم والمناطق الأثرية.
- تشجيع التعمير على نمط (قصر- واحة) في التوسعات العمرانية الجديدة من اجل الحفاظ على النظام الواحاتي.

¹ - رفيق خلاف، التدابير الاستعجالية في ترميم المباني الأثرية "دراسة حالة: ترميم مباني حي عمار في إطار المخطط لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بقصبة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2010م، ص:70.

- تحديد العمليات المقرر اتخاذها في القطاعات (التدابير الاستعجالية، حفظ، ترميم، إعادة تأهيل).
 - تحديد مناطق الارتقاقات.
 - إعداد تقويم للمعالم والمناطق الأثرية.
 - وضع لافتات تعريفية بالقرب من المعالم والمواقع الأثرية. (الصورة 109)
 - إعداد دليل للترميم. (الصورة 134)
 - تشجيع الإنتاج العمراني على نمط القصور الملائم للمناخ المحلي.
 - تشجيع التراث اللامادي (الصناعة التقليدية، المأكولات التقليدية، الأعياد الشعبية).
 - تشجيع السياحة الثقافية من أجل تطور اقتصادي مستدام.
- 2-3-4- مراحل إعداد المخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ لوادي مزاب (PPSMVSS) ¹:

يعد هذا المخطط في ثلاث مراحل وتحدد كما يلي:

أ- المرحلة الأولى: دراسة وتحليل الوضعية الحالية لوادي مزاب وإنجاز مخطط التدخل الاستعجالي وتتضمن ما يلي:

- المعطيات التاريخية للقطاع المحفوظ والتحليل العمراني:

تتمثل في جمع الوثائق الخاصة بتاريخ المنطقة ودراسة الوضعية الحالية لمنطقة التدخل من الجانبين التحليلي والخرائطي وجميع المعطيات التي تساهم في إنجاز المشروع، المناخية، الطبوغرافية... .

- التحليل المعماري:

التحقيق حول المحيط المبني يتناول النظام الإنشائي التقليدي، حالة المحافظة بالنسبة للبنىات، الحالة الفيزيائية للبنىات ورفع معماري لوحدة عمرانية نموذجية لكل مدينة مع إمكانية إضافة نماذج أخرى لمسكن ومرافق ذات قيمة معمارية وتاريخية وتحديد النقص في محيط التدخل بالنسبة للهياكل القاعدية.

- الحصيلة وخلاصة:

وضع حصيلة للمعطيات المتوفرة واستخلاص النقااص.

- الجزء التخطيطي:

الذي يشمل جل ومختلف الخرائط اللازمة في هذه المرحلة وبمختلف المقاييس.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03 - 324، المرجع السابق، العدد 60، ص: 16.

ب- المرحلة الثانية: إنجاز المشروع التمهيدي للمخطط (PPSMVSS):

- إعداد اقتراحات لتهيئة والتدخل لمنطقة الدراسة ومنطقة التدخل تعتمد على خلاصة مرحلة الدراسة التحليلية، مع اقتراح لبرامج مخصصة وتحديد الأعمال اللازمة، هذه الاقتراحات تمثل المحاور الكبرى من أجل المحافظة على الهوية التاريخية والأثرية للقطاع المحفوظ وكذلك الحفاظ وإعادة التأهيل للإطار المبني للقصور والمعالم التاريخية.
- إعداد المخططات التفصيلية تبرز توضيحات أكثر للمقترحات المقدمة (مستخلصة من مخططات التهيئة المقترحة).
- عرض إشكالية كل مقترح مع تحديد الايجابيات والسلبيات لكل منها.
- الجزء الخرائطي المرفق لهذه المرحلة.
- اقتراح لإنجاز كل مقترح بتحديد مراحل تنفيذ مع تحديد المتدخلين على جميع المستويات (هياكل الدولة، الجماعات المحلية، الخواص...).

ج- المرحلة الثالثة: إنجاز مشروع المخطط (PPSMVSS):

في هذه المرحلة يتم إعداد مشروع مخطط (PPSMVSS) للمقترح المتفق عليه والذي يجب تطويره بتفاصيل أكثر ورفع تحفظات المرحلة الثانية ومرفق بالقانون التنظيمي العمراني، الذي يحدد الطرق التنظيمية والفعالة لتسيير مخطط (PPSMVSS) داخل القطاع المحفوظ، كما يقدم في هذا القانون التوصيات التقنية للتدخلات المختلفة على كل النسيج العمراني والطرق والشبكات المختلفة والتخطيط لمختلف مراحل التجسيد، زيادة على هذا يكون هناك كشف كمي وتقديري لمختلف عمليات التدخل.

2-3-5- أهمية مخطط الحفظ الدائم¹:

إنّ مخطط الحفظ الدائم الخاص بالقصور أعطى استراتيجية عامة وأشكال التدخل على الإطار المبني على حسب الحالة، وذلك من أجل استعادة المدينة لقيمتها العمرانية والمعمارية وتحسين ظروف حياة السكان وإعطاء صبغة قانونية لبعض قوانين العرف، وتعديل بعضها من أجل تتناسب مع متطلبات الحياة العصرية.

- إعادة الاعتبار للوجه الحضري لوادي مزاب بتجميد التوسع العمراني وإزالة بعض المساكن التي تشوه المنظر العام، وتم تحديد أشكال التدخل التالية:

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03 - 324، المرجع السابق، العدد 60، ص: 17.

- **النوافذ:** إنّ الحاجة أكثر إلى الإضاءة والتهوية كانت سببا في ظهور نوافذ مختلفة الأشكال والقياسات والتي تحدد واجهات المدينة واغلبها لا يستند إلى قوانين العرف. (الصورة 58، 59)
- أبعاد النوافذ يجب أن لا تتعدى 0.55/0.45 م، ويجب أن تحوي على مصرع واحد ويجب أن يكون من خشب النخلة.
- يمنع إنشاء النوافذ التي تكون مطلة على الجار المقابل.
- الستائر والحوابج البلاستيكية المستعملة في النوافذ يجب أن تزال.
- **الأبواب:**
- يمنع تجاوز أبواب المنازل الخارجية علو 1.7 م.
- كل الأبواب يجب أن تكون مصنوعة من الخشب ويفضل خشب النخل.
- **الشبابيك الحديدية:** وهي العناصر الحديدية المستعملة على النوافذ والأبواب، وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في المدينة، ويعود ذلك لأسباب أمنية، وتختلف أشكال وألوان هذه العناصر من مسكن لآخر، وتم تحديد أشكال التدخل التالية: (الصورة 58، 59)
- إزالة ومنع الشبابيك المستعملة على النوافذ وعلى المالك إن أراد توفير الحماية عليه القيام بها على الجزء الداخلي من النافذة لا على الجزء الخارجي.
- **الفتحات والشبابيك:**
- يجب اعتماد نوع موحد من الشبابيك الحديدية المستعملة على مداخل الأبواب، والذي يجب أن يفتح إلى داخل المسكن وليس للخارج، ويجب أن يستوحي نمطه من الشباك التقليدي وذو لون موحد.
- يجب تواجد ايكومار في المنازل.
- وتم منع ما يلي:
- جميع أنواع الزخرفة على الواجهات، والسطوح والنوافذ.
- استعمال جميع أنواع مواد البناء غريبة عن النمط العمراني المحلي مثل القرميد، الخزف، النوافذ الزجاجية... .
- الجدران الخارجية وكل الأجزاء المرئية من البناء غير مكتملة الانجاز.
- وضع المكيفات -Climatiseurs- على الواجهات المطلة على الشوارع.
- قنوات تصريف المياه على الواجهات.
- الأقواس والعناصر التزيينية على الأبواب.

- الحديد الخارج من الأعمدة الحاملة والسطوح.
- الحواجب المرئية المستعملة على النوافذ.
- **علو البنايات:** هي البنايات التي تجاوزت ضعف العلو المسموح به وهو 7.5م والتي يجب أن تنقص في العلو على الأقل إلى 8.5 م. (الصورة 48)
- **التوسعات الأفقية- شرفات-:** هي منازل لم تحترم مبدأ ترانصف الطريق حيث توسعت على شكل شرفات مشوهة بذلك واجهة البناية والطريق، وتم تحديد ثلاث أشكال للتدخل:
 - الشرفات التي اقل أو تساوي عرضها 0.5 م، يمكن الاحتفاظ بها.
 - الشرفات التي يزيد عرضها عن 0.5 م والتي يجب أن تسوى بطريقة تعود إلى 0.5 م.
 - وفي حالة الشرفات التي يزيد عرضها عن 1م أو يساويه يجب أن تحول إلى ممر مغطى بزيادة في عرض الشرفة إلى غاية المسكن المقابل.
- من خلال ما سبق تتبين لنا أهمية مخططات حفظ المدن والتي تمثل قاعدة أو مرجع توجه عمليات الترميم وتحدد أشكال التدخل والتي من خلال تطبيقها تستعيد المدينة قيمها.

2-3-6- المشاكل التي يعاني منها المخطط¹:

- تحديد المرافئ (les bornages) الذي يحدد محيط القطاع المحفوظ ومساحته وحدوده.
- عدم تعاون المصالح المعنية في مساعدة مكتب الدراسات.
- نقص الوعي لدى بعض المسؤولين بأهمية التراث.
- انطلاق مشروع المخطط وفي نفس الوقت تتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- شساعة محيط القطاع المحفوظ حيث تقدر مساحته بـ 70 كلم².
- قلة الإمكانيات التقنية والفنية والمالية.
- المشروع في حد ذاته لا يليق للدراسة بالنسبة لوادي مزاب.
- القطاع المحفوظ من المفروض أن يكون مجزأ، لكل مدينة قطاعها المحفوظ الخاص بها.
- حماية التراث قضية جماعية، لا يمكن لمكتب دراسات واحد، القيام بإيجاد حلول واستراتيجيات فهو عمل دولة وتشارك كل الفاعلين.

¹ - مقابلة مع السيد: حجاج عبد الرحمان، مهندس معماري، بمكتب الدراسات URBAT، غرداية، 16/فيفري/2016م.

2-3-7- التقييم:

إن مشروع القطاع المحفوظ والمخطط الدائم لاستصلاحه في منطقة وادي مزاب، آلية أريد بها حماية التراث المبني الخاص بالمنطقة والذي يتربع على مساحة شاسعة، لا تقدر أي مؤسسة أو برنامج من دراسة واستيعاب وإدارة ومراقبة هذا القطاع بأكمله، وذلك بترقيته هذه الآلية إلى برنامج أكبر وبإمكانيات متنوعة وإرادة سياسية حقيقية تسعى إلى تفعيل وتطبيق القوانين التي بها نضمن حماية مستديمة لهذا التراث القيم الذي نفقده بدون رجعة إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة والاستعجالية اليوم قبل غد، علما أنه شرع في البرنامج سنة 2008م ولم تنتهي المرحلة الأولى حتى يومنا هذا.

3- واقع التنمية المستدامة في منطقة وادي مزاب¹:

خلصنا من خلال التحاليل السابقة إلى أن المنطقة تفتقر إلى العديد من معايير الاستدامة، فالتوسعات العمرانية الحالية في وادي مزاب، تتميز بـ:

- إهمال المبادئ التخطيطية والتصميمية للمدن واستيراد تشكيلات عمرانية لا تتوافق مع المتطلبات الاجتماعية ولا مع الظروف المناخية للمنطقة. (الصورة 58، 59)
- الاستغلال المفرط للأراضي، خاصة على مستوى شبكة التجزئة بتخطيطها الشريطي والشطرنجي.
- قلة المساحات الخضراء.
- غياب الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أثناء التخطيط، فأنت الأحياء متكررة ومتشابهة وتفتقر إلى طابع مميز مع غياب المقياس الإنساني والاعتماد على مقياس الآلة.
- الاستعمال المفرط للإسمنت، التي تعتبر مادة غير مستدامة على حساب المواد المحلية المتوفرة.
- التحكم المناخي في الغالب يتم بالوسائل التقنية دون الاستفادة من الوسائل الطبيعية.
- فمن أجل تحقيق التنمية العمرانية وخاصة على مستوى التوسعات العمرانية الجديدة، يجب الاستفادة من المبادئ العمرانية المستتبطة من العمارة التقليدية، والتي بإمكانها تقديم بعض الحلول في التخطيط والتصميم ويمكن اجازها في ما يلي:

¹ - Rim Meziane; L'aide à la décision par C.I.G pour une politique locale de développement durable: Essai d'application méthodologique au secteur de transport a Ghardaia, mémoire de magister option architecture et environnement, Ecole Polytechnique D'architecture Et D'urbanisme, 2003, p:88.

² - داود الشهاني، قاسم عبد العزيز، التنمية السياحية الصحراوية" إعادة الاعتبار السياحي لقصر غرداية، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، قسم التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، 2011م، ص:94.

3-1-1- المبادئ العمرانية لمدن وادي مزاب:

3-1-1- مبدأ التضام:

يتم من خلاله التخطيط لأجل تحقيق التكامل والانسجام بين مختلف أجزاء النسيج العمراني، بدرجة تلبي الاحتياجات وتوفر الخدمات لمختلف السكان مع دمج استعمالات الأراضي في علاقة متبادلة تحقق ما يلي:(الصورة23)

أ- الاستدامة البيئية: يعد تخطيط التوسعات العمرانية أول آلية تستخدم في السيطرة والتحكم بالمناخ، وقد حقق مبدأ التضام بيئة متوافقة مع الظروف المناخية للبيئة الصحراوية، حيث يقلل التشكيل المتضام من شدة الحرارة أثناء النهار، كما يقلل من تأثير الرياح ويشكل شبكة ظلال كثيفة، توفر امكانية الحركة في المسارات في اغلب فترات النهار خاصة في الفصول الحارة.

ب- الاستدامة الاجتماعية: يساهم التضام في خلق التفاعل والتماسك الاجتماعي، ويساهم في الحفاظ وتقوية العلاقات الاجتماعية، وصيانة القيم والهوية محققا بذلك العدالة الاجتماعية.

كما يسمح النظام بتشكيل فراغات إنسانية وتوفير الأمان للمجتمع المستدام.

ج- الاستدامة الاقتصادية: يساهم مبدأ التضام في الاقتصاد والحفاظ على الأرض المستخدمة للبناء، بتقدير المساحات اللازمة فعلا لمختلف الوظائف، إضافة إلى دمج الاستعمالات والوظائف والأنشطة مع إمكانية الوصول إلى جميع السكان، كما يساهم في تغيير الطرق.

*إحياء الأرض: وهو الذي يفرض عملية الإحياء والإعمار كشرط أساسي لتملك الأرض الأمر الذي يزيد من كثافة استخدامها وعدم التعدي عليها وتوظيفها في استعمالات غير مفيدة.

*القصد والاقتصاد: هذا المبدأ يبحث على البساطة وعدم التكلفة، والاستخدام الرشيد للخدمات وتغطية الحاجات الأساسية، كالمعيشة دون إسراف وهو من أهم معايير الاستدامة، أما القيم الجمالية فقد كانت في حدود المنفعة والاستعمال والمتانة، يحكمها مبدأ النقش وعدم الزخرفة والتساوي في ارتفاعات المساكن مما يناسب قدرات وإمكانيات المجتمع.

3-1-2- قاعدة الضرر:

تتمثل في السعي لإزالة الضرر القائم ومنع حدوثه، كما تستعمل كوسيلة إدارية للتسيير الحضري، وكل سلوك حضري كان يقاس بدرجة الضرر الذي يحدثه السكان مبدأ التوافق البيئي والإيكولوجي:

ويكون ذلك بتحقيق تجمع عمراني متوازن، يحقق التوازن البيئي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتكامل مع المحيط البيئي للمكان، مع إضفاء الانتماء الثقافي والاجتماعي وبحقق التفاعلات الاجتماعية، ويوفر إمكانية حركة المشاة كما يحقق الارتباط بالمكان وذلك من خلال:

- استخدام الطاقة الطبيعية للتبريد والتهوية، والمستوحاة من الخبرات القديمة لتحديد آليات واستراتيجيات معالجة المناخ المحلي من خلال تصميم شبكات الظلال وشبكات الشوارع والمساحات وتطبيق أسس ومعايير الاستدامة.

- تحديد البعد الإيكولوجي بحيث تتوافق أهداف التنمية العمرانية مع البيئة الصحراوية، وتحقق إمكانية ربط وتنسيق الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية وحتى الوظيفية لمختلف المرافق العامة مع كفاءة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد.

3-1-3- المرونة وإمكانية التوافق مع المتغيرات:

لقد روعي في القصور مبدأ الاستمرارية، أي أنه يتم استخدام الأرض والموارد، بحيث تترك للأجيال المستقبلية مجالاً مرناً للحركة والتغيير والتطوير، حيث على مستوى التوسع كان دائماً تترك فرصة للأبناء والأحفاد من أجل التوسع الرأسي والأفقي أما على مستوى الواحة فكانت هناك دائماً مرونة في تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي وفق نظام مستدام.

3-1-4- مبادئ تخطيط شبكة الطرق والمساحات:

تحكمت في تخطيط شبكة الطرق والمساحات العديد من المبادئ، كحرية الحركة ومنع الضرر، وكان تقديرها أن تتسع ولا تضيق أي أن هناك نظرة مستقبلية باستيعابها للمتغيرات التي يمكن أن تحدث وأهم ميزات التدرج المجالي الذي أفرزته العديد من العوامل، وتوفير الشوارع المظللة، مع أهمية تحديد مواقع المساحات المخصصة للأنشطة وأنماط توزيعها داخل النسيج، لتوزيع استعمالات الأراضي وتحديد أحجام ومواضع هذه الفراغات كأساس للتحكم في المناخ المحلي بالإضافة إلى الوظيفة الاجتماعية والترفيهية.

3-1-5- مبادئ تصميم المساجد والمرافق العامة:

إن المسجد يعتبر النواة المركزية للمدن، إذ تحتوي كل رحبة على مسجد مما يحمل دلالات وظيفية معنوية تفاعلية بالنسيج المحيط به، حيث يعتبر مكان مقدس للحياة ومركز للسلطة السياسية والإدارية وصرحاً ثقافياً، مع ضرورة إعطاء للمسجد سعة عمودية وأفقية مميزة ضمن إطار لا يضعها في نطاق أن يكون صرحاً منعزلاً ومنفرداً، مع ضرورة تبني مبدأ البساطة والوضوح، وأيضاً بإعطاء العناية والاهتمام

للمرافق العامة والنشاطات المختلفة، والتي أصبحت عنصرا هاما في العمران حاليا فيكون توزيعها وفق تدرج وظيفي بحيث يتميز هذا الأخير بـ:

- التوحد بالوظائف لتقديم الخدمات وتجميعها، بحيث يتم الاقتصاد في المساحات، لأن هذا يسهل من عملية التنقل إليها وتقديم الخدمات للسكان على مساحة مقبولة.
- المركزية في التوزيع من اجل تحقيق التلاحم.

3-1-6- مبادئ تصميم المسكن:

إنّ المسكن الذي يصمم وفق معايير الاستدامة يكون نابعا من بيئته، ومتوافقا معها مستفيدا من إمكانياتها ومحافظة على مواردها للأجيال القادمة.

المبادئ التي اعتمد عليها تخطيط المسكن كانت مترابطة، انطلاقا من الأرضية وكيفية التصميم إلى اختيار مواد البناء ونظام الإنشاء الملائم وصولا إلى للتفاصيل المعمارية والحلول البيئية المتوافقة مع طبيعة المناخ الحار الجاف، لقد كان تصميم المساكن شموليا نابعا من حاجات المجتمع وليس المتطلبات الشخصية، موازنا بين الموارد والاستهلاك حتى بعد انتهاء عمر المبني، كانت تتم الاستفادة من المواد المستخدمة في البناء لأنها قابلة للتحويل وإعادة استخدامها إضافة إلى ما يلي:

* **وسط الدار:** وسط الدار ليس عنصرا من المسكن يمكن الاستغناء عنه، بل هو جزء من الفراغ العام يقوم ببعض بتوجيه الفراغات إلى الداخل وجعل هذا الحيز بيئة طبيعية واجتماعية داخلية، محققا أهدافا بيئية نفعية اجتماعية. (الصورة 51)

* **التنظيم الفراغي:** يتجلى مظهر الاستدامة في اقتصاديات الحيز، حيث يستعمل ذات الفراغ في وظائف متعددة.

* **المعالجة البيئية:** تمكين المسكن من تحقيق التدفئة والتهوية والتبريد وفقا لحلول الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى كفاءة الفراغ العمراني، باستعماله لوظائف متعدد في أوقات متعددة والبعد الاقتصادي لا يقاس بالقيمة المباشرة بل بالعائد الاجتماعي المحقق.

كل هذه المبادئ التي تم التطرق إليها يمكن دمجها لاستخدامها كمؤشرات تخطيطية وتصميمية خاصة بالمنطقة. (الشكل 15)

3-1-7- المبادئ المناخية:

استخرجنا من المدن مجموعة المبادئ المناخية يمكن من خلالها قياس مدى استجابة التخطيط العمراني للتوسعات الحالية، لتكون أكثر استجابة للمتطلبات المناخية باستخدام وسائل ناجعة وغير مكلفة منها:

- الفراغات العامة، كتلة البناء، هذا يبيّن ضرورة تقلب الكتلة على البناء، وتقليل نسبة الفراغات العامة للتخفيض الحراري وتظليل الشوارع، وبصيغة أخرى استخدام البناء المتضام ذو الكثافة العالية.
- الأفنية، كتلة البناء، ذلك من تشجيع عمارة الداخل، لما لها من ايجابيات بيئية ومناخية من خلال تنظيم الحرارة والتهوية والتظليل.
- الفتحات الخارجية، مساحة الواجهات وذلك من اجل اتقاء الكسب الحراري من الواجهات الخارجية وتقليل الضوضاء والحماية من الرياح إضافة إلى تحقيق الخصوصية الاجتماعية. (الصورة 48)
- استعمال معامل: الارتفاع / العرض < 1 بالنسبة للشوارع والمساحات للحصول على اكبر قدر ممكن من الظل مع إعادة الاعتبار للممرات غير النافذة (الدرب).

3-1-8- الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل¹:

يكون ذلك بالحفاظ على الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل، بتخطيط توسعات عمرانية تكون عبارة عن امتداد واستمرار للمدينة العتيقة (القصر) لأن مهمة المستقبل هي احترام المدينة القديمة وبناء بيئة جديدة متناسقة معها، وهذا ما يخلق تنمية عمرانية مستدامة- تحديد البعد الإيكولوجي وتحقيق الربط والتنسيق بين الأبعاد الوظيفية والاجتماعية والبيئية.

- استخدام الآليات الطبيعية ومعالجة المناخ، من خلال توفير تصميم شبكات الظلال والفراغات المفتوحة الداخلية للمساكن.

- تبني واستخراج المبادئ المناخية من المدن العتيقة.

3-2- دراسة بعض الرؤى:

للإجابة على بعض الفرضيات قمنا بمحاورة عينة من سكان المدينة وكذا أصحاب الاختصاص في مجال حماية التراث الثقافي، وخلصنا إلى ما يلي:

¹ - Ahmed Ammar Abdelali; Communication et Patrimoine" VALLEE DU M'ZAB", projet de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'architecte d'état, Département D'architecture, Université Tlemcen, 2009, p :63.

3-2-1- من الناحية القانونية:

من خلال آراء المستجيبين المختصين والمتدخلين في مجال حماية الآثار والبناء، وما يتعلق برأيهم حول وجود إطار قانوني يتماشى مع الخصوصية التراثية والعمرانية والمناخية للمنطقة، فقد اجمع المستجيبين على غياب إطار قانوني دقيق، وكان تعليهم بأن القوانين بها صفة التعميم، ومنهم من ارجع السبب في عدم احترام الخصوصية الاجتماعية والمناخية للمنطقة، بينما آخرون أرجعوا السبب إلى نقص قوانين خاصة بالتهيئة والتعمير المحلية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن معظم المستجيبين قد أعربوا أنه لا وجود لإطار قانوني خاص بالمنطقة الصحراوية، مما سبق يمكن تحقيق فرضية قانونية، هي: "وجود قوانين بصفة التعميم، أدى إلى غياب إطار قانوني يتماشى مع الخصوصيات التراثية والعمرانية والاجتماعية والمناخية للمدن الصحراوية".

3-2-2- من الناحية العمرانية:

من الدراسة التحليلية لأنسجة العمرانية التراثية لمنطقة وادي مزاب، خلصنا إلى مدى احتواء النسيج العتيق للمدن على خصائص أثرية عمرانية ومناخية تتلاءم إلى حد بعيد مع الطبيعة القاسية للمنطقة وتجسيد الطابع الاجتماعي والثقافي للسكان، وتحافظ على هوية المجتمع، لكن القطيعة المستوحاة من الدراسة التحليلية لهذا الموروث العمراني والأنسجة الحديثة تبيّن تلاشي المبادئ الأساسية المشكلة للمدينة والذي حال إلى عدم وجود خصوصية تراثية عمرانية مناخية، تعبر عن هوية المدينة وتعكس أصالة سكانها، وتأكيداً لهذه القطيعة من خلال الاستجابات الموجّهة للمختصين وعدد من السكان، فقد اجمع بعض المستجيبين أن فقدان الخصوصية التراثية العمرانية والمناخية للمنطقة يعود بالدرجة الأولى إلى وجود قطيعة بيننا وبين موروثنا الحضاري، ما أدى إلى القطيعة بين الأنسجة العمرانية القديمة والحديثة، مما حال دون وجود طابع موحد ومميز للمنطقة، أما فيما يخص مدى اعتماد المبادئ الأساسية لتخطيط المدن كمرجع للتخطيطات العمرانية، فقد اجمع بعض المستجيبين على اعتبارها مرجعية لما يحتويه هذا الإرث من خصائص تراثية عمرانية ومناخية، إذن مما سبق تمّ تأكيد الفرضية التراثية العمرانية، وهي: "وجود قطيعة بين النسيج العمراني الحديث والتقليدي في المدن الصحراوية، أدى إلى فقدان الخصوصية العمرانية التراثية والمناخية التي تجسّد الطابع الاجتماعي والثقافي للسكان وتحافظ على هوية المدينة"¹.

¹ - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

3-2-3- من الجانب الاقتصادي والبيئي:

من خلال استجواب المختصين حول الاعتماد على المكيفات الكهربائية في الأحياء السكنية الجديدة، ارجع بعض المستجوبين السبب إلى الاعتماد الكلي على مواد البناء الحديثة كالحديد والإسمنت ذات معامل توصيل حراري كبير، والذي يعتبر عامل في انتقال الحرارة من الخارج إلى الداخل (السكن) حوالي 02 ساعة، بالإضافة الى عدم الاستعانة بالتقنيات التصميمية مما جعل السكنات حارة جدا صيفا وباردة شتاء، لذا فان الساكن يلجأ إلى استخدام المكيفات لتحقيق راحته المناخية في حين نجد سكان المدينة لا يستخدمون مكيفات كهربائية، نظرا لاعتمادهم على المعالجة الطبيعية للمسكن (مواد بناء محلية، ضيق الفتحات، اعوجاج وضيق الممرات وتظليلها) مما نستنتج اعتماد مكيفات كهربائية في الأحياء الجديدة راجع إلى نوع وتصميم المسكن وسوء توجيهه، التي لا تخضع الى أي اعتبارات للاستفادة من الأشعة الشمسية شتاء والحماية منها صيفا.

من خلال ما سبق جاءت الفرضية كما يلي:

"الاعتماد على وسائل التكييف الاصطناعي لتحقيق الرفاهية والراحة المناخية أدى إلى عدم مراعاة الجانب المناخي في التخطيط المجالي والذي نتج عنه استهلاك مفرط وغير عقلاني للطاقة في المباني الحديثة".

يشهد التراث المبني عدة تحولات وتغييرات أصبحت تهدد بزوال النمط التقليدي في المدن العتيقة، وترهن بتراث المنطقة، والتحول ساري على قدم وساق في تحديث بعض المساجد والمسكن القديمة وهدم بعضها وإعادة بنائها من جديد وإزالة الأسوار وأبراجها الدفاعية، لأنها أصبحت لا تستجيب في كثير من الأحيان إلى متطلبات ورغبات عمارها، نظرا لمتطلبات الحياة وظروف العصرية، والتي ترتبط أساسا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتأثرهم بالثقافات الأخرى، فللسكان حق مشروع في تغيير بعض الفضاءات لتلاءم احتياجاته الحالية، لكن يجب أن تتم هذه التغييرات في أضيق الحدود، ولا تضر بالمبنى الأثري، وليس على حساب تراثنا وذاكرتنا المشتركة، فمن الضروري إيجاد نوع من التوازن بين تطويع خصائص المسكن التقليدي ليحاكي رغبات ساكنيه ومتطلبات العصر الحديث، قبل أن تشهد باقي مكونات المدينة تغييرات في شكل ومضمون المساجد والمصليات الجنائزية والمسكن التقليدية والأنظمة الدفاعية، عندها لا يمكن استعادة النمط التقليدي، وربما يتم إزالة تراث وادي مزاب من قائمة التصنيف العالمي.

فبات أكثر من الضروري الآن النظر إلى الآليات والاستراتيجيات المطبقة في منطقة واد مزاب والتي لم تعد تساير وتيرة التطورات في جميع المجالات وخاصة العصرية وتحدياتها وانعكاساتها، في حين تخطوا مؤسسات حماية التراث وقوانينها وأنظمتها خطوات بطيئة تجعل من هذا التراث المبني عالة على التنمية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، لدى وجب الحفاظ على الإيجابيات والحلول التي حققتها الآليات والطرق التي تطبق في منطقة وادي مزاب بترقيتها وتشاركها كعمل مؤسساتي وإداري مسير، ويتضمن وإيجاد أطر تشريعية وتخطيطية وأساليب وطرق فنية وتقنية للحفاظ على التراث المعماري، من تشديد الرقابة على المباني التراثية الأصلية المتبقية والمحافظة عليها، وتشجيع السكان وتنشيط الجمعيات على المساهمة في التوعية، وصولاً إلى الاستعجال في تطبيق مخطط الحفاظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ الذي يعتبر من أهم أدوات الحفاظ على التراث الحالية، وذلك لا يتم إلا بتضافر الجهود والعمل المشترك والتعاون بين مختلف الجهات والمصالح، أن نستعيد على الأقل الوجه الحضاري لمنطقة وادي مزاب.

الفصل الخامس

تدابير الحماية والمحافظة على التراث المبني في

وادي مزاب

أولا - تدابير حماية التراث المبني.

ثانيا - حلول وتوصيات المحافظة على التراث المبني وترقيته.

تأتي أهمية دراسة آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وقت باتت فيه الحاجة ماسة إلى وضع أسس ومبادئ مشتركة تتفق عليها المؤسسات والعاملون في هذا المجال، وخاصة في ظل تفاقم المشكلات الناجمة عن تعدد الآراء ووجهات النظر في قضايا التسيير والإدارة والترميم ومفاهيمه، وفي غياب القوانين أو تقصيرها أو عدم تفعيلها في أرض الواقع بشكل عام في التحكم في هذه العملية التي تعد معقدة التركيب.

إذ ترتبط طرق وآليات حماية التراث الثقافي والأنظمة والسياسات المالية والتنظيمية والمخططات التنفيذية والتي تعد أساسا ومطلبا ضروريا للحفاظ على التراث المبني، وهذا لا يتكامل من خلال طرح استراتيجيات وطرق تشريعية وتقنية وتوصيات فنية لضمان تحقيق الحماية بشكل عملي وفعال.

أولاً: تدابير حماية التراث المبني:

لقد كان الوعي بالتراث عامّة وبالمبني خاصّة لدى الإنسان ينمو بسرعة، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبر تراث أيّ أمة من الأمم ملك للبشرية جمعاء، وعلى هذا الساس بدأ التعاون الدولي يسعى إلى إنقاذ التراث من الضياع، وبرزت منظمات وهيئات دولية تهتم بحماية المباني التاريخية، ونذكر من بينها:

- * المجلس الدولي للمباني التاريخية الذي تأسّس في 22 جوان 1965م، مقرّه بباريس.
- * المركز الدولي للدراسات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية وترميمها، مقرّه بروما¹.

1- التخطيط:

إن المشكلة الأساسية التي تواجه قضايا حماية التراث المبني تكمن في تعدد المستويات التخطيطية والإدارية المعنية بهذا المجال، والتي قسمناها إلى مستويين هما:

1-1- التخطيط الوطني²:

ظهرت علوم التخطيط الوطنية في المناطق التراثية لكي توازن بين التجمعات السكنية التقليدية التي تجمعها وحدة الدين والثقافة والجنس واللغة والأنظمة الاقتصادية والحضرية، وقد أثر التطور العمراني السريع على المراكز والمعالم الأثرية مما تسبب في اختفاء وزوال أعداد كبيرة من المناطق والمعالم الأثرية التي تتميز بقيمة أثرية واجتماعية وثقافية وحضارية مثلما هو الحال بالتراث الإنساني بمنطقة وادي مزاب،

¹ - عبد القادر الريحاي، المرجع السابق، ص:14.

² - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/15م.

وقد بات ضروريا معالجة هذه المشكلات من خلال تحديد قيود ملزمة للمؤسسات المحلية (OPVM) يتم من خلالها وضع مخططات ذات مستوى وطني بهدف التحكم بعملية الحفاظ على الممتلكات والموروث الثقافي.

ويرى بعض المخططين أن هناك علاقة قوية بين التحولات التي تطرأ على المكان والوسط والمحيط، وعادة ما تكون هذه التحولات غير متناسبة مع المكان بسبب تعقد الوظائف وظهور عوامل مختلفة تؤثر على نوعية التطور وتحول دون ظهور تفاعل متجانس بين العصرية وطبيعة المدن الأثرية التاريخية¹ وينجم عن هذا الاختلال مفارقات وتدهور لحالة التراث المعماري والظروف العصرية التي تسبب في إعادة بناء أو هدم أو تجديد بأساليب جديدة لا تتسجم مع المحيط العام الأثري وعادات المجتمع المحلي². وتؤدي القوانين التنظيمية دورا كبيرا في توجيه التخطيط وتحديد سلبا أو إيجابا، ويحكم على نجاعة وفعالية القوانين من خلال تطبيقها وتجربتها ميدانيا وعمليا وعلى حسب الحالة المدروسة والظروف الخاصة لكل منطقة بإرادة حقيقية للنهوض بهذا الإطار وبأهداف مسطرة ومبينة، فقد كان من أكبر الأخطار التي تعرضت لها الدول النامية والعربية عامة والجزائر بخاصة أن قامت باستيراد قوانين وأنظمة من الدول المتقدمة والمتطورة دون مراعاة التسلسل الطبيعي والأرضية المستوعبة لهذه الآليات وحجم عملية التطور التاريخي والحضاري لها، إذ أن الدول الغربية أنتجت قوانينها تدريجيا ودراسة وتخطيطا ممنهجا بناء على أوضاعها الخاصة وطبقا لاحتياجاتها وأهدافها وطموحاتها وقدراتها وتصلت إلى آليات في التخطيط تميزت بالتسلسل الهرمي في أهميتها وكيفية تنفيذها، وهي تنطلق نظريا وتطبيقيا من التخطيط الوطني الموسع إلى التخطيط الإقليمي وصولا إلى التخطيط التنظيمي المحلي إلى التخطيط التفصيلي الدقيق، مما يدل على وجود إرادة سياسية من أعلى قمة في الهرم وصولا إلى أصغر وحدة فيه وبذلك يتكامل هذا المسار بعضه بعضا³.

وبالتالي فهناك عملية معقدة في تسيير التخطيط في حد ذاته وتوجيهه مما أدى إلى خبرات وتجارب مختلفة قائمة على مبدأ المصلحة العامة للوطن ومبدأ الترشيح والتعديل والتقويم والتفعيل الذي يتماشى مع التحديث والعصرية والتطوير المستمر، ولذا فقد تقدمت التجارب عند هذه الدول منذ عشرات السنين،

¹ - Boitti A; The Territorial Plan of the Province of Milan: from one administration to another, in Territorio, n:11, Franco Angeli, Milano, Italy, 1999, p:75.

² - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:44.

³ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/15م.

وأصبح النظام والتخطيط والاستراتيجيات التطويرية أساسا للتقدم وخاصة فيما يتعلق بالسياحة الأثرية والطبيعية التي باتت أحد أهم العوامل في التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد الكفاءة المهنية والتخطيطية ذات الإرادة السياسية والبنى التحتية على المستوى الوطني جوهرية في النمو الحضري المستدام، وهذا لا يتأتى من خلال تفعيل وتجسيد وتطبيق القوانين الخاصة بحماية التراث الثقافي بما يتوافق معه من تطوير شبكة الطرق والمواصلات وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وكافة المرافق التابعة لها.

وتتطلب حماية المراكز التراثية ومعالمها مخططات تنظيمية مختلفة المقاييس والمدة الزمنية، وذلك لحماية القطاعات المحفوظة التراثية بناء على وسائل إدارية وتقنية تتلاءم مع حجم المشكلات التي تظهر في ظل التحولات الكبيرة والسريعة التي ظهرت مؤخرا على المدن العتيقة (مزاب، دلس، قسنطينة، تونس العاصمة، القاهرة...) ¹ والتي تسببت في تغيير المعالم الحضارية والفنية الأصلية، إذ تعد سياسة التخطيط والتنظيم ووضع الاستراتيجيات التي تخضع إلى مبادئ وأسس ومعايير لحماية الممتلكات والمعالم الثقافية، بدءا من المؤسسات العليا وصولا إلى أصغر وحدة، وسيلة فعالة للحيلولة دوت ترك أية خيارات يمكن أن تتحكم بها أطماع سياسية أو مادية أو عرقية أو غيرها في أسلوب يحترم الخصوصية ويحافظ على التراث الثقافي والمبني منه بخاصة، فينبغي أن تلتزم المخططات والاستراتيجيات التفصيلية وآليات تطبيقها وتنفيذها بالأنظمة المحلية على المستوى البلدي، وتندرج الأنظمة المحلية تحت أنظمة مديريات الثقافة التي تندرج تحت أنظمة وزارة الثقافة، وهذا تتم المصادقة على التخطيط التفصيلي المحلي من جميع المؤسسات التنظيمية والمسيرة على كافة المستويات التي تضمن التزامها بالسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى احترام المصالح العامة والتراث الوطني.

1-2- التخطيط المحلي:

يتضمن التخطيط المحلي مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات والمخططات والتشريعات على مستوى كل منطقة أو بلدية وعلى حسب خصوصياتها التراثية والاجتماعية والبيئية والتي تندرج وتتبع السياسة الممنهجة العامة ذات التخطيط الوطني، وتتسلسل على حسب الأهمية التنظيمية بدءا من المخطط التنظيمي العام إلى المخططات التفصيلية المحلية التي تستند على الأنظمة والأحكام التشريعية والفنية والمؤسسات المختصة الفاعلة والمؤثرة والمتعلقة بوسائل تطبيق المخططات وبإشراك كل المتعاملين

¹ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:44.

الذين لهم علاقة بتسيير التراث المبني الخاص بالمنطقة وتحقيق مفهوم "المقاربات التشاركية" بين المتعاملين في المجال الذي يخصهم ومحل اهتمامهم¹.

1-3- قانون التخطيط العام:

ينبغي أن يحتوي هذا القانون على ضوابط ومقاييس عامة لحماية التراث الثقافي، وهذا يعني التدخل على المستويين الوطني والمحلي، وهذا يشمل تحديد الجهات المسؤولة وصلاحيات المؤسسات العاملة والآليات الفنية والتقنية الخاصة بحماية التراث الثقافي والتعريف به وبأصنافه، ذلك يربط هذا القانون بالمخططات والاستراتيجيات بمناطق ومواقع وقطاعات معلومة الحدود، وتحديد محتوياتها بتعريف المعالم الأثرية وتصنيفها، وأيضا ربط القانون بمخططات ذات مقياس رسم واضح يعين عليه أنواع المباني الأثرية حسب تصنيفها، وبتحديد التدابير العامة التي يجب اتباعها للتعامل مع المدن والمراكز الأثرية.

أما على المستوى المحلي فتتخصص المحاور الأساسية بتحديد أساليب وإجراءات التعامل مع المناطق التراثية والتاريخية، وتحديد النظام والجهاز التنفيذي لتطبيق وتفعيل الأحكام، وتحديد الخطة والمنهاج الإداري لمراقبة ومتابعة العمليات التخطيطية، ويتطلب تنفيذ المشاريع قانون استملاك يعمل على تحديد آلية نزع ملكيات المواقع والمعالم الأثرية طبقا للمصلحة العامة، وتصنيف عمليات نزع الملكيات خصوصا ما يتعلق بالمواقع والمعالم الأثرية، وتحديد تعويض عمليات نزع الملكية اللازمة حسب التصنيفات المختلفة².

1-4- قانون حماية التراث الثقافي (التراث المبني خصوصا):

نظرا للأهمية البالغة لتوصيات اليونسكو من النواحي العلمية والتنظيمية والتشريعية ولأنها حصيلة خبرات عالمية مختلفة تمت مناقشتها من خلال المؤتمرات الدولية المختصة في إيطاليا واليونان وفرنسا وأمستردام وغيرها من الدول التي نظمت في القرنين الماضيين اتفاقيات ومواثيق في مجال الحفاظ على التراث الثقافي العالمي، فينبغي التأكيد على ضرورة اعتماد هذه التوصيات قاعدة أساسية للتشريعات المحلية الهادفة إلى حماية التراث المبني، ويجب أن يكون هذا موازيا إلى ضرورة وضع التشريعات التي تتناسب مع طبيعة الحالة المحلية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

¹ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

² - مقابلة مع السيد: فريد بن غربال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 13/11/2015م.

ونظرا إلى أننا لا نسعى ولا نهدف إلى وضع قانون معين لحماية التراث، فإنه سيتم ذكر الإطار العام والأطر التشريعية والفنية التي يمكن أن تساعد في بناء العتبة الأولى لحماية التراث المبني بشكل خاص من خلال السيطرة على عمليات التدخل الميدانية¹.

وفيما يلي بعض التوصيات العامة التي تتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحماية التراث المبني:

1-4-1- الجانب الفكري²:

ينبغي اتباع فلسفة حفاظ وترميم واضحة ومحددة الأبعاد كي تنظم جميع عمليات الترميم المختلفة في الدولة، والتي يقوم بها عادة مؤسسات حكومية أو خاصة تتمثل في مكاتب الدراسات وأفراد مختلفون من حيث المدارس التعليمية والفكر والأساليب التقنية، وهذا يتطلب بالضرورة وضع أسس معتمدة في توجيه عمليات الصيانة والترميم والحفاظ، ومن الضروري الاهتمام بالإنسان والأثر الذي يتعامل معه والبيئة بشكل مترابط، وعليه ينبغي أن تكون دراسات مشروع الترميم شاملة لجميع مكونات التراث الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية المادية.

1-4-2- الجانب التشريعي - المالي:

ينبغي وضع آلية فعالة لنزع الملكية الخاصة، عند الضرورة، لسبب المصلحة العامة الهادفة إلى حماية التراث المبني، وذلك باعتماد نسبة معينة من ميزانية الدولة تتناسب مع أهمية ممتلكاتها لصيانتها وحمايتها لتساهم في الجانب السياحي وتكون مورد اقتصادي، وينبغي وضع تسهيلات لصيانة الممتلكات والمعالم الأثرية ومراعاة محدودية الدخل في عمليات الصيانة والترميم من خلال مساعدتهم المباشرة والغير المباشرة، وتحديد آليات وبرامج لتطوير دور المؤسسات الحكومية والخاصة المتعلقة بحماية وتسيير التراث المبني، وينبغي أن تكون التشريعات عادلة ومتساوية بين الجميع، ففي حالة فرض قيود على معالم اثرية في وسط تجاري ما (ذلك ما شهدناه في التبرص الميداني في المدينة العتيقة تونس العاصمة)³، على سبيل المثال، فإن التكاليف المادية التي تأتي نتيجة هذه القيود ينبغي أن يشارك بها المجتمع المحلي كله، وهذا يشمل أيضا أي فائدة اقتصادية تعود بسبب السياحة وغيرها، فيجب أن تمس الفائدة الجميع، وتحدد آلية واضحة لضمان ذلك، ويشترك في تطورها وتبلورها المجتمع المحلي بأكمله.

¹ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 162.

² - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129 - 138.

³ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/15م.

1-4-3- الجانب الفني:

ينبغي توضيح أساليب وآليات وطرق الصيانة الدورية لحماية الممتلكات الثقافية من خلال معايير تقنية محددة وتفصيل الأنظمة الإدارية الفنية والتقنية اللازمة لتنفيذ وتفعيل قانون حماية التراث الثقافي، ويشترط توفير مؤسسات وأفراد متخصصين في أعمال الترميم والحفاظ، واعتماد برامج مستدامة في تدريب كوادر مختصة، تعنى بالجانب النظري والتطبيقي، وهذا يمكن أن يتم بمشاركة المؤسسات الأكاديمية ومختبراتها ومكاتب الدراسات وخبراتها من خلال تأسيس العمل المشترك بين القطاعات والمؤسسات الإدارية والعلمية والميدانية المختلفة، وينبغي حصر ما لدى الدول من تراث مبني ومعالم ووضع خطط قصيرة المدى وطويلة الأمد للحفاظ عليه واعتبار ميثاقنا والبندقية قاعدة اساسية يبنى عليهما عند وضع الحلول الفنية لحماية التراث المبني¹.

2- تسجيل الآثار:

إنّ تسجيل الآثار هي في الأساس عملية توثيقية، ويمكننا وصف أية مهمة أثرية لا تعتمد طرق التسجيل والتوثيق الميداني بأنها مضيعة للوقت ولا ينحصر فقط في تسجيل القطع الأثرية، بل يتعداه إلى الطبقات والمعالم الثابتة الأثرية² بذكر الوضع الراهن للمعلم في خطوات أهمها القيام بعملية: الجرد، التوثيق، الدراسة التحليلية، الدراسة التفصيلية³.

تعتبر السلطات المحلية والمجتمع المدني ممثلًا في الجمعيات، مؤسسات الأشغال الخاصة ومكاتب الدراسات، المسؤولين الأوائل على تسجيل التراث الثقافي ضمن القائمة الوطنية والعالمية، وذلك لأنّ تسجيل الآثار يجعلها في منأى عن التخريب والضياع ويمنحه تغطية قانونية.

2-1- التسجيل ضمن التراث الوطني:

فيما يخص تسجيل التراث الثقافي على المستوى الوطني فقد جاء في القانون 98-04 أهم إجراءات التسجيل اللازم إتباعها، يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، والتي تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو الآثار وتستدعي المحافظة عليها⁴.

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات ...، المرجع السابق، ص: 129-138.

² - زيدان عبد الكافي كفاي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م، ص: 117.

³ - بلحاج معروف، بلحاج طرشاوي، واقع تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، العدد 03، 2014م، ص: 179.

⁴ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 10، ص: 05.

يكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك. كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة من الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية التي لها قيمة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو شخص يرى مصلحة في ذلك¹.

2-2- التسجيل ضمن التراث العالمي²:

عملية ترشيح دولة ما لموقعها تتطلب العديد من الخطوات، أهمها التوقيع على الاتفاقية³ لتصبح الدولة عضوا فيها، بعد ذلك تقوم الدولة بإعداد قائمة بمواقعها ذات القيمة الاستثنائية، ثم تختار من القائمة ما تريد ترشيحه ليُدْرَج في قائمة التراث العالمي، موضحة مبررات الترشيح، وإن الموقع محافظا على أصالته ويحظى بإدارة وحماية بشكل مناسب، مع تقديم تحليل يشمل مقارنة للموقع مع مواقع أخرى من نفس النوع، ولكي تتم الموافقة على إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي لا بد أن تنطبق عليها معايير محددة في المادتين (1،2) من الاتفاقية، وهي معايير تضمن أن يكون الموقع ذات قيمة عالمية استثنائية ومحافظا على شرطي الأصالة والسلامة، وإذا أصبح الموقع المدرج مهددا بأخطار جسيمة قد تسبب في إزالته، فإن لجنة التراث العالمي تقوم بعد استشارة الدولة المعنية بإدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المهدد للخطر، ويعني إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، بأنه بحاجة إلى عون وأعمال كبيرة لحمايته، ويزداد عدد المواقع العالمية المدرجة في قائمة التراث العالمي كل عام، فقد بلغ عدد الدول التي لديها مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي حتى عام 2005م 137 دولة، وبلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة 628 موقعا ثقافيا و 160 موقعا طبيعيا و 24 موقعا مختلط.

يعتبر كل موقع من مواقع التراث العالمي ملكا للدولة التي يقع فيها وعليها مسؤولية حمايته وإدارته إلا أن يحظى باهتمام المجتمع الدولي⁴.

وتتم عملية ترشيح معلم أثري أو منطقة أثرية في قائمة التراث العالمي حسب مراحل، نذكر منها:

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 10، ص: 05.

² - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 138.

³ - الاتفاقية: تعرف باسم: اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في باريس بتاريخ 16 نوفمبر 1972م.

⁴ - سعيد بن دببس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، جريدة الرياض، العدد 13822، الجمعة 30 ربيع الأول 1427هـ الموافق 28 أبريل 2006م، ص: 18.

- **إعداد الترشيح:** إن وثيقة الترشيح هي الأساسية والأولى التي تدرسها اللجنة للنظر في إدراج الممتلكات الثقافية في قائمة التراث العالمي، بحيث تتضمن كل المعلومات المتصلة بالموضوع والإحالات ومصادر هذه المعلومات.
- **نموذج الترشيح:** ينبغي إعداد الترشيح لإدراج ممتلكات في قائمة التراث العالمي، وفقا لنموذج الترشيح ويشمل على الأقسام التالية: تحديد الملكية، وصف الممتلك، مسوغات الإدراج في القائمة، حالة صون الممتلك والعوامل المؤثرة فيه، الحماية والإدارة، المتابعة، التوثيق، معلومات عن كيفية الاتصال بالسلطات المسؤولة، التوقيع باسم الدولة الطرف (الدول الأطراف).
- **أنواع الترشيحات¹:**
 - الممتلكات العابرة للحدود، والممتلكات المتسللة.
 - **تسجيل الترشيحات:** عندما تتلق الأمانة الترشيحات، يبلغ باستلامها وتتحقق من أنها كاملة وتسجلها، وترسل الأمانة الترشيحات إلى الهيئات الاستشارية المختصة لتقييمها، وتطلب الأمانة معلومات إضافية من الدولة الطرف وبناء على طلب الهيئات الاستشارية تعد الأمانة وتعرض على كل دورة من دورات اللجنة قائمة بكل الترشيحات التي تلقّتها مع ذكر تواريخ استلامها، وحالتها من حيث أنها كاملة أو ناقصة، والتاريخ الذي اعتبرت فيها كاملة (وفقا للفقرة 132 من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي)².
 - **تقييم الترشيحات من قبل الهيئات الاستشارية:** تجري الهيئات الاستشارية تقييما للممتلكات التي رشحتها الدول الأطراف من حيث اتسامها أو عدم اتسامها بقيمة عالمية استثنائية، واستقاءها لشروط السلامة والأصالة ومقتضيات الحماية والإدارة، ويقوم إيكوموس بتقييم الترشيحات المتعلقة بالتراث الثقافي، ويتولى الاتحاد الدولي لصون الطبيعة تقييم الترشيحات المتعلقة بالتراث الطبيعي.
 - **سحب الترشيحات:** يجوز للدولة الطرف أن تسحب الترشيح الذي قدمته في أي وقت قبل انعقاد دورة اللجنة التي تقرّر بحثه فيها.
 - **قرار لجنة التراث العالمي:** تبدي رأيها في ما إذا كان ينبغي أو لا يمكن إدراج الممتلك في قائمة التراث العالمي، أو رد الترشيح أو إرجاع بحثه.

¹ - اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 138.

² - بلحاج معروف، بلحاج طرشاوي، المرجع السابق، ص: 184-185.

3- الحماية القانونية للتراث:

وتنقسم الحماية إلى نوعين هامين يساهمان بشكل فعال في ضمان سلامة التراث الأثري وإيصاله إلى الأجيال القادمة:

3-1- الحماية القانونية الدولية:

يرسخ اهتمام الإنسان بتراثه نظم وقوانين مؤطرة في تشريعات وطنية ودولية، وقد عمل المجتمع الدولي تحت غطاء منظمة اليونسكو على ضمان حماية قانونية فعالة، من خلال المؤتمرات والندوات والاستفادة من الخبرات، فعملت اليونسكو بمساهمة الدول الأطراف على سن التشريعات الدولية اللازمة لضمان حماية فعالة للتراث الثقافي العالمي، والجزائر كطرف في الاتفاقيات الدولية تسهم في مجال حماية التراث الثقافي¹، ومن ضمن ما جاء في التشريعات:

المادة الثالثة من ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري 1990م "لوزان"، نصت على ما يلي:

" حماية التراث الأثري، ينبغي اعتباره واجبا أخلاقيا على جميع البشر، بل هي أيضا مسؤولية جماعية عامة، للالتزام لابد من الاعتراف به من خلال التشريعات ذات الصلة وتوفير ما يكفي من الأموال لدعم البرامج اللازمة للإدارة الفعالة للتراث.

التراث الأثري شائع في جميع المجتمعات البشرية، لذا فإنه ينبغي أن يكون من واجب كل بلد ضمان توفر الأموال الكافية لحمايته.

التشريعات ينبغي أن تحظر التدمير والتخريب والتغيرات والتعديلات في أي موقع أثري أو جزء منه أو في محيطهم إلا بالحصول على موافقة من السلطة الأثرية ذات الصلة.

وينبغي أن يشترط التشريع، لضمان الحكم الصحيح لحفظ وإدارة ووقاية هذا التراث الأثري، بمواد قانونية كافية، وينبغي أن توضع في تشريع الجزاءات المنصوص عليها فيما تعلق بانتهاكات التراث الأثري.

¹ - عبد القادر طاهر، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانته، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص:99.

إذا التشريعات تحمي العناصر المكوّنة للتراث الأثري، والتي هي مسجلة في الجرد الانتقائي القانوني، كما ينبغي توفير الحماية المؤقتة للمواقع الأثرية الغير مسجلة أو المكتشفة حديثا حتى يتم تقييمها وادراجها"¹.

3-2- الحماية القانونية الوطنية:

على المستوى الوطني عملت السلطات على توفير الحماية القانونية اللازمة، وذلك من خلال وضع تشريعات تخص المعالم والمواقع الأثرية، وكذا التشريعات للأعمال التي لها علاقة بالمعالم والمواقع الأثرية وبمحيطها ويتضح لنا ذلك جليا فيما يلي:

فمثلا في القانون 29/90 المؤرخ في 17/12/1990م، الخاص بالتهيئة العمرانية والمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق 28 ماي 1991م، الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء اللذين يضعان التوجيهات العامة للحفاظ على المواقع الأثرية.

المادة الرابعة من القانون رقم 29/90 توضح ما يلي: تصلح للبناء فقط التجزيئات... في حدود التوافق مع حماية المواقع الأثرية.

المادة السادسة من نفس القانون، تضع معايير وحدود فيما يخص الحد الأقصى لارتفاع المباني وذلك لضمان حماية للمواقع التاريخية.

المرسوم التنفيذي رقم 175/91 يوضح: المباني... التي تؤثر على صيانة وإعادة الاعتبار لموقع أو بقايا تاريخية، فإن رخصة البناء مرفوضة.

المخطط العام للتهيئة والتعمير يساهم بشكل مباشر في حماية وصيانة المعالم والمواقع الأثرية وذلك وفقا لتشريعات التهيئة العمرانية.

وتؤكد المادة 35 من قانون 04/98 على مراعاة الأنشطة للمشاريع المراد انجازها في المحميات المصنفة وضرورة إدراجها مسبقا في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو في مخططات شغل الأراضي². كما تحدد المادة 18 من قانون 29/90 المناطق اللازم حمايتها في النسيج العمراني، والمناطق ذات الطابع الثقافي.

¹ - اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، "لوزان"، 1990م، المادة الثالثة.

² - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 35، ص: 09.

ونلاحظ أن هناك توافق بين القانون 29/90 للهيئة العمرانية وقانون حماية التراث الثقافي 04/98 في مادته 36 فيما يخص حماية التراث الثقافي والمحميات الأثرية، وتشدد المادة¹ 36 على ضرورة اطلاع السلطات المكلفة بإعداد مخططات التوجيه والتعمير ومخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة².

كما أنّ المشرع الجزائري وعيا منه بمدى تأثير رخصة البناء في الحفاظ على التراث الثقافي، فقد حرص في المادة 55 من قانون التهيئة العمرانية، على تحديد شروط واضحة فيما يخص المشاريع والأبنية المراد انجازها، فيما يخص الكتلة، اللون، اختيار مواد البناء الذي عليه الأخذ بعين الاعتبار المحيط المحلي.

ويجدر بالذكر أنّ رخصة البناء في مناطق المحميات الأثرية لا تمنح إلا بموافقة المصالح المختصة بحماية التراث الثقافي وهي مديرية الثقافة، ويوضح جليا في المادة 69 من قانون التهيئة العمرانية.

4- الحماية التقنية للتراث المبني:

تعتبر الحماية التقنية للمعلم الأثري خطوة هامة لصيانة المعالم الأثرية والتاريخية والحفاظ عليه، ويكون ذلك إما بالوقاية أو المعالجة وذلك على حسب الظروف والمعاينة الميدانية له.

وقد اهتم المتخصصون في مجال حماية المعالم الأثرية في العالم منذ بداية القرن العشرين، تحت إشراف اليونسكو بالطرق العلمية والعملية اللازم إتباعها للحفاظ على المعالم وإنقاذها من الضياع، ورسخ ذلك في اتفاقيات دولية.

الجزائر كعضو في منظمة الأمم المتحدة، قد أقرت بجلّ الاتفاقيات الخاصة بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى ذلك فقد اجتهد المختصون والمشرعون على حد سواء، إلى وضع الأساليب اللازمة للتدخل على الممتلكات الثقافية في الجزائر.

وتعتمد الحماية التقنية على التشخيص الذي يبين حالة ووضع المعالم الأثرية، والتي على ضوءها نقوم باتخاذ التدابير الوقائية أو التدخلات العلاجية، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يأتي:

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 36، ص: 09.

² - خيرة فراحي، جرد معالم مازونة وعمي موسى وقلعة بني راشد بمنطقة غليزان "الجرد وسيلة للمحافظة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2012م، ص: 25.

4-1-1- التشخيص¹:

يعتبر التشخيص من أهم العمليات والإجراءات التي يجب اتخاذها عند دراسة أي معلم أثري مهما كان نوعه، ليتسنى لنا معرفة وتقدير الحالة الواجب استخدامها اتجاهه، ولها الدور المقرر الرئيسي في اقتراح الإجراء المناسب له.

4-1-1- الجرد:

تجدر الإشارة أن المختصين والمشرعين الجزائريين قد أولوا الأهمية اللازمة لعملية الجرد، وذلك بسن التشريع اللازم لضمان سير هذه العملية في أحسن الظروف، كما يجب التذكير أن السلطات ما فتئت تنشئ مؤسسات وهيئات وتشجعها على هذه العملية، إلا أن أننا ما زلنا نصادف خلال الزيارات والبحوث على معالم أثرية مبنية غير موجودة ومدرجة في قائمة الجرد.

لذا فإنه من الضروري أن نذكر أن الحفاظ على المباني الأثرية، يستلزم خطوات عديدة ومتراصة، والجرد احدي أهم هذه الإجراءات².

ولكي تتم هذه العملية يجب اتباع الآتي، في البداية، يجب إجراء مسح شامل لكل التراث الثقافي، وهي مهمة وطنية تخص الدولة كعمل واجب لها، يشمل تحديد كل الثروات الثقافية وجردها وإجراء دراسة أولية لتحديد الأثر وموقعه ومحيطه وحالته الراهنة، ثم تتم عملية التسجيل في قائمة الجرد، وحبذا استخدام الرقمنة ودورها الإيجابي والفعال في هذا المجال³.

كما حرص المختصين العالميين على إعطاء الأهمية اللازمة لعملية الجرد ويظهر ذلك جليا في ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري لسنة 1990م، حيث جاء في المادة الرابعة ما يلي: التراث الأثري يجب أن يستند إلى أقصى حد ممكن من المعرفة عن مدى طبيعته، والمسح الأثري العام للموارد هو عنصر أساسي من أدوات العمل في وضع استراتيجيات لحماية التراث الأثري، وبالتالي ينبغي أن يتوفر الالتزام الأساسي بالمسح الأثري في حماية وإدارة التراث الأثري.

وفي الوقت ذاته، تشكل قوائم جرد الموارد الأولية لقواعد بيانات الدراسات والبحوث العلمية، وينبغي أن تضم القوائم كافة المعلومات على مختلف المستويات من الأهمية والموثوقية.

¹ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

² - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 87.

³ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 07.

4-1-2- التوثيق:

يمثل نظام التوثيق أحد أهم وسائل حماية التراث الثقافي، فهو الوسيلة التي تبين كمية الممتلكات ونوعيتها إضافة إلى إتاحة الإمكانية لكي تضع المؤسسات التنظيمية أحكامها التفصيلية عليها، وهذا يتطلب منهجية علمية في التوثيق.

يعتبر التوثيق عملية ضرورية جدا قبل أي تدخل ترميمي، وخلال وبعد، ولا بد لذلك من إجراء تحضيرات على مستوى عال وفقا لمتطلبات البناء، ويتم تشكيل فرق المعماريين والمهندسين الإنشائيين والفنيين والمرممين والمصورين بالتفتيش الدقيق والدوري على الأبنية والاطلاع على مشكلاتها أو تغيراتها وفق فترات زمنية تتناسب مع نوع المناخ الذي يتعرض له البناء والبيئة المحيطة¹.

على القائمين بالترميم وإعادة الإحياء أن يسعوا لتحقيق أقصى ما يمكن من الدقة في البحث التاريخي والمعماري والأثري لكي يؤمنوا أفضل ترابط بين الواقع الماضي والمعروضات التوضيحية المعاصرة، فالمباني والمواقع التاريخية بإمكانها أن تخلق لدى الناس شعورا أعظم بقيمة التراث وأولئك الذين يتحملون المسؤولية لرسم أحداث الماضي وتقديم فهم عنه للأجيال الحاضرة والقادمة، والتي ينبغي أن يكونوا على علم بأن المستقبل بإمكانه أن يتعرف على الماضي فقط من خلال ما تم عمله في الحاضر².

ويتضمن التوثيق عدة مراحل:

أ- الصور:

تعتبر الصور دليلا حيا يعطي وصفا لحالة المبنى دون الاتصال بهذا الأخير، ومن الأفضل أخذ الصور خلال كامل المراحل، قبل وأثناء وبعد الترميم، لتبقى عملية الترميم تجربة يستفاد من إيجابياتها وسلبياتها.

ب- مرحلة الوصف التاريخي:

يتم ذلك بتتبع وعرض أهم الأحداث التاريخية للمبني، بدءا بالشخص الذي شيده، والظروف التاريخية والسياسية التي شيدها فيها، الطابع الهندسي الذي كان يطغى على الفترة التي شيدها فيها ثم مختلف الوظائف التي شغلها المعلم، انطلاقا من الوظيفة التي شيدها أساسا.

¹ - هزار عمران، جورج دبيرة، المرجع السابق، ص: 09.

² - نفسه، ص: 136.

ج- مرحلة الوصف المعماري:

وصف كامل لأجزاء المبنى، ويتضمن وصفا للموقع العام والمساقط والواجهات والزخارف وكافة التفاصيل المعمارية، كما يتضمن تحليل الواجهات التاريخية آخذا بعين الاعتبار نوع الحجر...¹.

د- المخططات:

هي مجموعة الرسومات والقياسات المختلفة للمبنى، وقد تكون هذه المخططات متوفرة، وفي هذه الحالة يتم مقارنتها مع الحالة الراهنة للمبنى التاريخي، أما في حالة عدم وجودها فيجب على المهندسين والرسامين القيام بأخذ قياسات المبنى وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع التفاصيل بدون استثناء.

هـ- مرحلة الوصف الإنشائي:

تتم دراسة ميكانيكية للتربة وطبقات التأسيس وحالة الأساسات، كما تدرس مواد البناء وأسلوب الإنشاء وعناصره ومدى صلاحية البناء ومئاته، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتماد على الافتراضات بل لابد إجراء عمليات التحليل².

4-1-3- الدراسة التحليلية:

على أساس العمليتين السابقتين (الجرد والتوثيق)، يقدم الإخصائيون على إجراء دراسة تحليلية، يتم تقدير الأعمال الترميمية اللازمة وتحديد كيفية ومدى التدخل على المبنى التاريخي وتقوم هذه الدراسة على أساس:

أ- الأعمال الترميمية السابقة:

وتشمل جميع الأعمال التي تمت على المبنى بعد بنائه مهما كان العصر الذي تعود إليه وذلك منعا لأي خطأ ليتم احترام كل عصر وللاستفادة من الأخطاء السابقة³.

- حالة المبنى وعوامل التلف المؤثرة:

تشمل جميع الأعمال التي تمت على المبنى بعد بنائه مهما كان العصر الذي تعود إليه وذلك منعا لأي خطأ ليتم احترام كل عصر والاستفادة من الأخطاء السابقة⁴.

¹ - - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:10.

² - نفسه.

³ - نفسه، ص: 11.

⁴ - نفسه.

ب- الوظيفة التي سيشغلها المبنى¹:

تؤثر الوظيفة التي سيشغلها المبنى تأثيرا مباشرا على التدخلات والأعمال التي تتم على المبنى التاريخي، كما يجب أن توافق الوظيفة المقترحة للمبنى هويته وهيكله فلا تضر به في المستقبل، ومن الأفضل أن يقوم الأخصائيون بالترميم باقتراح الوظيفة.

4-1-4- الدراسة التفصيلية:

بعد القيام بالدراسة التحليلية، يقوم المختصون بتقديم دراسات تفصيلية توضح أشكال التدخل على المبنى والأعمال الضرورية لذلك، وتكون هذه الأعمال حسب الحالة:

- الأعمال العاجلة أو الإسعافية: تأتي هذه الأعمال في الحالة التي يكون فيها المبنى معرض للانهدام في أي وقت، فيتطلب الأمر التدخل العاجل لمنع المبنى أو جزء منه من الانهيار (الإسعافه).

- الأعمال الضرورية: قد يحتاج الأمر لدى إجراء الترميم في إحدى المباني التاريخية إلى استبدال بعض الأجزاء التالفة من مواد البناء أو استكمال العناصر المفقودة من هيكل البناء ذاته أو من المواد الملحقة به، كأخشاب السقوف، والجص والرخام والزجاج الملون... وهنا تبرز أمام المرممين قضية تعتبر من القضايا الشائكة والدقيقة والتي يختلف حولها المسؤولون عن المباني التاريخية من المرممين والأثريين، وتتخلص في كيفية استكمال الأجزاء المفقودة في البناء، وفي الطريقة التي يميز بها الجزء القديم عن الأجزاء المستكملة حديثا².

- الأعمال الإضافية لتهيئة المبنى للاستخدام³:

قد يتطلب استخدام المبنى بعض الإضافات، من تعديل وظيفة أحد الأماكن أو عنصر جديد للمبنى، كما يمكن توظيف المبنى بشكل مغاير للوظيفة التي كان يشغلها سابقا، كمتحف اللوفر الذي كان قصرا قبل أن يحول إلى أن يحول إلى متحف، في هذه الحالة يجب أن تكون تلك الإضافات وفق التوجيهات المذكورة سابقا.

يجب أن لا تلحق التعديلات والإضافات التي يفرضها استخدام البناء أي تغيير ملموس في شكله وهندسته وطابعه التاريخي، وأن تكون العناصر المضافة إليه مصنوعة من مواد خفيفة ومغايرة لمواد البناء الأصلية، بحيث تعزلها العين من النظرة الأولى عن المبنى القديم¹.

¹ - مقابلة مع السيد: فريد بن غريال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/13م.

² - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 33.

³ - مقابلة مع السيد: فريد بن غريال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/13م.

لا يمكن السماح بإضافات إلاّ عندما لا تحول من الأنظار عن الأجزاء المهمة للمبنى ومحيطه التقليدي وتوازن تركيبته وعلاقته بالمناطق المحيطة به².

4-2- التدابير الوقائية:

هي اجراءات استباقية تتخذها المصالح الأثرية على المعالم الأثرية قصد حمايتها وحفظها قبل وصول الأضرار إليها.

4-2-1- مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان:

حيث أنّ تخريب المباني الأثرية الناتجة عن الإنسان، يكون في مجمله أعمال الهدم والتخريب والإهمال وسوء التسيير، أو عن طريق المشاريع التنموية، والتراخي في تطبيق قوانين حماية التراث. أما بالنسبة لتجنب الأبنية التاريخية أضرار التخريب المتعمد الذي يحدث جرّاء اعتداء الأفراد على المباني المهجورة ومواقع الأطلال، أو من جرّاء قيام مالكي المباني بهدمها أو بتغيير معالمها بدافع مصلحة شخصية أو بسبب الجهل بأهمية ممتلكاتهم، فإنّ ذلك يستدعي توعية المواطنين من جهة، وإحكام المراقبة من جهة ثانية، وذلك بتفقد المبنى التاريخي أو الأثري بشكل منظم، وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين³.

فيما يخص المشاريع العمرانية والأراضي الفلاحية التي يقصد بها التنمية المستدامة، يجب أن تدرس بعناية فائقة لئلا تؤدي مثل هذه المشاريع إلى إزالة وتدمير وتشويه ما تحتوي عليه هذه المدن والقرى والمراكز التاريخية من تراث مبني، إذ لا بد من عمل تشاركي في هذه الدراسات، كما توصي بذلك القوانين الحديثة والتوصيات الدولية⁴.

4-2-2- مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة:

يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الثقافي وذلك بمنع عوامل التلف من التأثير بواسطة تحييدها أو وصولها إلى المبنى نفسه⁵.

¹ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:46.

² - ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة الثالثة عشر، ص:02.

³ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:24.

⁴ - نفسه، ص:25.

⁵ - نفسه، ص:26.

تعتبر الرطوبة من أهم المشاكل التي تؤثر على المباني الأثرية، إذ يعتبر عزل الرطوبة قدر الإمكان من المبنى الأثري عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه، وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة¹. الأمطار والسيول تهدد المباني الأثرية وتؤثر عليها، لذلك من الواجب العمل على تصريف المياه النجسة عنها كي تتسرب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية.

إنّ الخطر الذي يتعرض له البناء التاريخي من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعبت الخبراء، لا سيما في الأقاليم الكثيرة الرطوبة، حيث قطع هذه النباتات لا يحل المشكل، حيث تعود إلى النمو من جديد، لتصبح أكثر قوة، ولم يعط قاذفات اللهب لحرق النباتات ولا المواد الكيماوية المبيدة للجذور نتيجة تذكر، ومن الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج، أي الحيلولة منذ البدء دون نشوء هذه النباتات، وذلك بسد الشغرات والشقوق وبتكحيل ما بين حجارة البناء تكحيلاً متقناً.

4-3- التدابير العلاجية:

يفتضي الأمر اللجوء إلى التدابير العلاجية، عندما يكون المبنى الأثري في حالة تدهور، ويقتضي التدخل المباشر على مستوى البناء، وتختلف هذه التدخلات حسب نسبة التشوهات الطارئة على المبنى التاريخي².

سبب الإصلاح والتجديد يكمن في الحاجة الماسة إليه، ويتضمن إصلاح ما تلف من مواد الحماية كتساقط الملاط وتآكل المادة اللاصقة بين الحجارة أو تكسر أجزاء من مادة البناء أو الأجزاء الإنشائية الحاملة كالأسقف والجدران والأعمدة، مما قد يؤثر على عنصر المتانة في البناء وهنا الحد ما أمكن من عملية الاستبدال والاكتفاء بما هو ضروري جداً، لأنّ إدخال أي تعديل أو تجديد على المعلم أو عناصره سيغير معالمه ويقلل من قيمته، وهنا نصل لواحد من أكثر المفاهيم صعوبة في الترميم الحديث وهو الأصالة³.

4-3-1- الصيانة:

تتعرض الأبنية على اختلافها التاريخية والحديثة على فساد جزء منها أو عنصر ما أو إلى تشويه أو عبث، هذه الحالة تحتمّ تدخل مستمر على المباني لضمان بقاءها واستمراريتها وهذه التدخلات هي أعمال صيانة.

¹ - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 103.

² - نفسه، ص: 104.

³ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 129.

من الضروري أن تجرى صيانة المعالم الأثرية على أساس ثابت¹، وحسب الضرر اللاحق بالمبنى الأثري ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى:

أ- التكليل التحليل:

إنّ تساقط الكلسة من جدران البناء وقبابه مثلا يعرّض ما تحتها من مواد البناء الضعيفة للتآكل التدريجي، والتلف بتأثير الأعراض الجوية المختلفة ولذا فإن تجديد الكلسة يشكل كساء واقيا، فضلا عن أنه يعيد للبناء شكله الأصلي، ولنفس الأمر يجب الحرص على سد الثغرات وتجديد ما تلف من المونة المستخدمة بين حجارة البناء أو في حشوة الجدران². (الصورة 114، 127)

ب- إصلاح الحجارة التالفة:

نشاهد في المعالم الأثرية عناصر حجرية تالفة أو مكسرة كالجدران والابراج، وقد يؤثر بقاءها بهذه الحالة على متانة البناء، ونوصي هنا بالحد ما أمكن من تجديد هذه العناصر، والاكتفاء بتجديد ما هو تالف كلي منها، أما في الأحوال العادية فيمكن اللجوء إلى عمليات اللصق والتجبير التي يمكن أن تتم بسهولة بالاعتماد على المواد الحديثة وباستخدام القضبان والأطواق المعدنية والمخفية أو الظاهرة.

ج- أعمال التنظيف:

ويراد بها سائر الأعمال التي تزيل ما علق بالمعلم من مواد وشوائب، كقشر الكلسة المحدثثة التي كانت في الأصل ظاهرة للعيان، ومن أعمال التجديد أيضا إزالة ما علق بالمعلم الأثرية من أوساخ³، وحشائش الخضراء الناتجة عن الرطوبة الدائمة⁴.

4-3-2- الترميم:

إنّ عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للمعالم الأثرية، وتستند على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، ويجب عليها أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي متميّزا عن التكوين المعماري

¹ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 26.

² - نفسه، ص: 26.

³ - حنان هبون، إعادة تأهيل القصور الصحراوية " قصر عين ماضي نموذجاً"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص الإنسان والمحيط، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2011م، ص: 178.

⁴ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 26.

ويجب أن يحمل طابعا معاصرا، وعلى كل حال فإنّ الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية ليشخص الداء ويعالج¹. (الصورة 114، 127)

أ- عمليات التدخل في ترميم المباني والمعالم التاريخية²:

هناك بعض الخطوات الهامة التي يجب إتباعها والتقيد بها عند ما نريد القيام بعملية الترميم وهي:

أ-1- التشخيص³:

قبل مباشرة أي عملية ترميم على مبنى أثري يجب أخذ فكرة أولية عن حالة البناء اعتمادا على الملاحظة والمعaine الميدانية، وأخذ كل المعلومات الضرورية مثل: الموقع والقياسات وطبيعة ملكيته وحالة حفظه و...، كل هذه المعطيات والمعلومات التي نجعلها، تعتبر السند الحقيقي للتشخيص الدقيق، فتحليل هذه المعطيات من شأنه تحديد وحصر شامل لجميع أسباب الضرر اللاحقة بالمبنى ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل ضرر على حدا وبالتالي تقرر طبيعة التدخلات المناسبة وفقا لدرجة حفظ المبنى وكذا المدة التي ستأخذها هذه التدخلات.

أ-2- البطاقة التقنية:

في سبيل تحقيق معرفة تقريبية بالوضع الراهن والحالي للمبنى تخصص بطاقة تقنية تهدف بشكل رئيسي الى وضع كل المعلومات التي تخص المبنى، وتحديد العناصر الإنشائية الرئيسية ومواد بنائها وحالة حفظها والأشغال المقترحة، إذ تعتبر هذه المعطيات عناصر مرجعية يستعان بها في كافة مراحل عملية الترميم.

ب- ترميم المدن⁴:

تم تحديد مختلف العمليات والإجراءات التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للمدن وهي على قسمين:

ب-1- على مستوى محيط المدينة:

▪ إعادة تهيئة (Réaménagement): يتعلق الأمر بأجزاء خارج سور المدينة، وتهدف تهيئتها إلى ما يلي:

¹ -http:// www.opvm.com/

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال ... المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:06.

³ - نفسه، ص:07.

⁴ - مقابلة مع السيد: فريد بن غريال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/13م.

• المناطق المجاورة للمدينة: وذلك من أجل إدماجها في النسيج القديم مع إمكانية مواكبة هذه المناطق مع المتطلبات الحضرية الحديثة، هكذا من أجل عدم تشويه وفساد هذه المناطق للمظهر العام للمدينة.

• أجزاء مركز المدينة المجاورة للمدينة: لأفضل تنظيم مجالي وأفضل سيولة حركية.

▪ تهديم (Démolition): يتعلق الأمر بالبنائيات التي تقع على ضواحي المدينة، والتي ليست فقط بنايات فوضوية بدون رخصة بناء ولكنها أيضا تحجب الرؤيا عن المدينة وتخفي عناصره الأساسية.

▪ إعادة إحياء الممارسات الحضرية (Réhabilitation des pratique urbaines): يتعلق الأمر بالحرف والمهن القديمة وبعض النشاطات المندثرة التي يتم إحيائها في المساحات الأصلية قدر المستطاع وفق منطق تنظيم المجال التقليدي.

ب- 2- على مستوى الإطار المبني: إضافة إلى عملية الترميم المعروفة سابقا¹:

• إعادة استخدام (Réutilisation adaptive): هي عملية ترميم موجهة من أجل إعادة استخدام المبنى بشكل مختلف عن الاستخدام الأصلي حيث ليس من الضروري إعادة كل العناصر الأصلية في المبنى.

• إعادة تحسين (Retapage): هي عملية تصليح علامات التدهور الأولى وتتطلب تدخلات دقيقة، ويجب أن تكون هذه التصليحات بمواد وتقنيات البناء التقليدية.

• إعادة البناء: هي عملية بناء مساكن جديدة في مكان المساكن التي هدمت أو انهارت حيث يشترط أن تتصف هذه المساكن بنفس النمط المعماري الأصلي.

• التصحيح المعماري (Correction architecturale): هي عملية إزالة جميع الإضافات التي تمنع إظهار القيمة الثقافية للبنائية، على مستوى بنية المسكن أو محتواها من الداخل وتمس التصحيحات ما يلي:

▪ علو البنائيات.

▪ التفاصيل المعمارية (الأقواس، الشرفات، العناصر التزيينية...).

▪ أنماط الفتحات (الأبعاد، الشكل...).

¹ - مقابلة مع السيد: فريد بن غريال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/13م.

- التدعيم (Consolidation): هي العملية التي تهدف إلى تقوية المبنى عن طريق إضافة دعائم من أجل تمديد عمر البناية، يجب أن تتم العملية بمواد وتقنيات تقليدية.
- التجديد (Rénovation): هي عملية تعيين وظيفة جديدة في مبنى موجود مع مراعاة واحترام التدرج والترتيب الأصلي لمجالات المدينة، ويمكن أن يضم نمط معماري جديد يحدد توزيع الفضاءات الداخلية، فيما يبقى المظهر الخارجي وارتفاع البناية يحترم ويستند إلى الهندسة المعمارية المحلية.

ج- تقنيات وأساليب الترميم¹:

قام ديوان حماية وترقية وادي مزاب بإعداد دليل خاص بعمليات الترميم في منطقة وادي مزاب، كعمل مبني على خبرة في مجال الترميم منها ما يلي²:

ج-1- معالجة التصاعد الشعري:

يتم التخلص من التصاعد الشعري للرطوبة بإنجاز تقنية التصريف الباطني للمياه بإتباع المراحل التالية:

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

يتم الصعود الشعري للماء عبر مسام الأحجار، ويرتبط صعود الماء داخل بنية الجدار بقطر مسام الأحجار، فكلما كان القطر صغيرا كلما صعدت المياه إلى الأعلى بشكل أكبر.

- وصف المشكلة وأسبابها:

تكون المياه الجوفية عادة غنية بالأملاح القابلة للذوبان، وترتفع هذه المياه بواسطة الصعود الشعري ضمن الجدار من مستوى الأساسات، وكما هو معلوم يتعرض الجدار فوق سطح الأرض إلى الهواء الطلق مما يسرع عملية تبخر المياه ويؤدي إلى تبلور الأملاح الذائبة بها على سطح الأحجار، وهذه الأملاح المتبلورة تسبب ضغطا على المواد الحاملة فتفتت سطحها وتشبعه بالرطوبة.

- طريقة التدخل:

هناك طرق عدة لحل المشكلة لكنها مكلفة منها³:

- بواسطة التصريف: (الشكل 25)

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:18.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، صيانة وترميم الواجهات للمباني التقليدية بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2010م، ص:6-25.

³ - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

تعتمد على صرف المياه الجوفية بعيدا عن قاعدة البناء وفق المراحل التالية:

- 1- حفر خندق على طول الجدار من الجهة الخارجية بعرض 50 سم وبعمق مستوى الأساسات، حيث يجب القيام بتصريف المياه الجوفية بعيدا عن البناء، وعلى سبيل المثال بواسطة أنبوب من البلاستيك.
 - 2- إعادة ردم الخندق بالحجارة وفي القسم العلوي بالحصى لتصفية مياه الأمطار والوقاية من الصعود الشعري، مع التتويه باستعمال أحجار كبيرة بالأحجام للأسفل يحافظ على فراغات في القعر تساعد على تصفية المياه وتسهل تسربها إلى التصريف.
 - 3- جعل السطح الخارجي منحدرًا لتصريف مياه الأمطار بعيدا عن الجدران.
- يمكن استعمال المبدأ نفسه من خلال رواق محيطي لتهوية بنية الجدار تحت الأرض وتحسين تبخر المياه¹.

- بواسطة الطريقة الكهربائية:

تعتمد هذه العملية على فارق الطاقة الكامنة بين الجدار والأرض من خلال توترات كهربائية لنقل الماء بعكس وجهة الصعود الشعري.

ج-2- إصلاح التشققات في الجدران²:

في حالة الواجهات الحجرية أو الجدران الداخلية، تؤدي الرطوبة أو الأحمال الثقيلة أو الحركات الميكانيكية إلى تفتت الملاط وتشقق الجدران، ولإصلاح تلك الفواصل نتبع المراحل التالية:

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

جدران الأبنية القديمة مبنية بالحجارة الكلسية، إما على صف واحد أو على صفين متوازيين بينهما طبقة فاصلة، وترتبط فيما بينها بملاط التمشمت أو ملاط الجير.

- وصف المشكلة وأسبابها:

تشهد الجدران أشكال مختلفة من التشققات منها التشققات الشاقولية أو المنكسرة على شكل درج أو المائلة بزاوية 45° والسبب الرئيسي لظهورها يعود إلى الانخفاضات التفاضلية للأساسات وإلى الرطوبة. ويحكم أن الحجر أصلب من المادة الرابطة فإن هذه الشقوق غالب ما تكون على مستوى الفواصل، وبالرغم من ذلك يجب أن لا نحكم على الشقوق من مظهرها الخارجي، فالشق وإن كبر حجمه فهذا لا

¹ - قادة لبتز، المرجع السابق، ص: 102.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص: 10.

يعني أنه يؤثر بالضرورة على هيكل المبنى أو بنية الجدار، لذا فمعالجة الشقوق فوراً تعد عملية جد هامة كي لا تتحول هذه الشقوق إلى منطقة نفاذ بواجهة الجدار حيث تسمح بمرور المياه، نمو النباتات، وبالتالي إضعاف الجدران المتأثرة.

- طريقة التدخل¹:

تكون على الجدران الجدران الداخلية أو الخارجية:

- 1 - يزال التلبس (طبقة التلبس) في محيط الجزء المتضرر باستعمال مطرقة وإزميل أو المنقار، وتزال هذه الطبقة بعناية فائقة يمكن من خلالها كشف أقل مساحة ممكنة لإصلاح التلبس مرة أخرى.
- 2 - تزال المادة الرابطة بين الحجارة أي الفواصل بعناية باستخدام المطرقة والإزميل، ويكون العمق المحصل عليه بقدر يكفي لغرض تأمين وصول مادة التثبيت الجديدة وإعطائها المتانة المطلوبة.
- 3 - تنظف الفواصل من الغبار باستخدام فرشاة قاسية.
- 4 - ترطيب الفواصل بالماء حتى درجة الإشباع وهذا لأجل ضمان تماسك جيد للمادة الرابطة.
- 5 - يحضر ملاط كلسي أبيض بمقدار حجم واحد من الملاط مقابل حجمين إلى ثلاثة من الرمل، وهذا لأجل سد تجويف التشققات حتى آخر نقطة منه مع ترك فتحات حسب الحاجة لغرض حقن الملاط
- 6 - تثبت شبكة من الألياف البلاستيكية أو شبكة معدنية ذات فتحات تزيد عن 2سم لكي تسمح بتثبيت والتصاق جيد للتلبس، وهذا بحسب الحاجة.

ج-3- معالجة تبلور الأملاح وإزالة الأوساخ²:

عند نريد معالجة تبلور الأملاح نقوم بـ:

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

تتبلور الأملاح على واجهات الأبنية الحجرية أو على التلبس على شكل بودرة بيضاء أو أملاح، ويمكن أن تسبب هذه الأخيرة فجوات وتلف في مواد البناء كالحجر، التلبس، والطلاء. (الصورة 77)

- وصف المشكلة وأسبابها:

تحمل الأملاح الذائبة بواسطة المياه المتسربة إلى داخل هيكل البناء الحجري، وتعتبر مسام الأحجار أو التلبس لتتبخر مشكلة بذلك أملاحاً على الواجهة، وعملية التبلور هذه تتلف سطح المواد وتفتتها.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:10.

² - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

يمكن أن يوجد على الواجهة أكثر من 30 نوعا من الأملاح الذائبة مثلا، بعض البكتيريا تنتج حامض السلفوريك الذي يتفاعل مع كربونات الكالسيوم للحجر ليعطي سولفات الكالسيوم أو الجبس، وهناك بكتيريا أخرى تنتج حمض النتريك الذي يفكك كربونات الكالسيوم إلى نترات الكالسيوم.

- طريقة التدخل¹:

بعد عملية التشخيص للهيكل الإنشائي الحجري نتبع ما يلي:

1 - إزالة التلوث بتصريف مياه الأمطار بعيدا عن جدران الواجهة (معالجة كتامة الأسقف، تصريف المياه بواسطة ميول إلى الخارج ، وغيرها)، أما في الداخل فيجب معالجة تسربات المياه الناتجة عن عطل بالتجهيزات الصحية.

2 - تنظيف المساحة المتلفة بواسطة الفرشاة بالفرك على الناشف، بعدها يجب إزالة الغبار والبودرة التي سقطت على الأرض لأسفل الحائط (لتجنب زوبان الأملاح التي سقطت أثناء التنظيف بالماء وتسربها مجددا إلى الأرض لتتعد مجددا عبر مسام الأحجار إلى الجدران).

3 - إعادة ملئ الفواصل بالملاط لتجنب مرور المياه إلى داخل هيكل البناء الحجري عند التنظيف بالماء.

4 - تنظيف المساحة المتلفة بالماء والفرك بفرشاة بلاستيكية ، وهنا يجب الحرص على استعمال أقل قدر ممكن من الماء لتجنب زوبان الأوساخ والأملاح الموجودة داخل الحجارة ومن ثم ترسبها على الواجهة بعد تبخر المياه ، ويتم التنظيف من الأسفل إلى الأعلى بهدف تخفيف تسربات المياه إلى داخل الواجهة.

5 - عند وجود طبقات حماية كالتليبس أو الطلاء بالكلس يفضل وضعها من جديد.

ج-4- معالجة كسور الأقواس على مستوى الجدار: يتم بما يلي²:

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

استخدم في التسقيف عوارض خشبية من جذوع النخيل وفي حالات أخرى أخشاب أخرى هي عنصر بالغ الأهمية، لذا يستوجب مراقبته وصيانته دوريا، فالعامل الزمني ووجود بعض الأخطار تساهم في تلف البناية ككل والخشب بصفة خاصة، لذا فالمراقبة الدورية والصيانة تمكن من معرفة مدى الضرر في بدايته وبالتالي إمكانية التحكم فيه قبل أن تصل مرحلة التلف النهائي.

- وصف المشكلة وأسبابها¹:

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:12.

² - [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)

يمكن حصر مجموعة من التغيرات التي يمكن أن يعرفها الخشب على مستوى الجدار في المباني القديمة حيث تحدث شقوق على مستوى الوصلات في العوارض وعند نقاط تشريكها ضمن الأجزاء الحاملة، وهذا بسبب قدم الخشب المستعمل²، ويحدث انحناء بعض الجسور الخشبية وبالتالي تشوه السقف جراء إساءة تقدير قياس مقاطع الجسور الصغيرة وتحت تأثير زيادة الثقل والرياح...، ونلاحظ التلف خاصة على مستوى نقاط تشريك الخشب مع العناصر الحاملة، وأيضا نمو بعض الفطريات والحشرات في ظل وجود مناخ رطب وغياب تهوية مناسبة الأمر الذي يؤدي إلى تلف الجسور الخشبية المثبتة داخل الجدار الحامل.

- طريقة التدخل³: (الشكل 26)

تهدف هذه العملية إلى معالجة موضعية بعد القيام بالتشخيص الدقيق للتغيرات التي يعرفها سطح الخشب وفق الطريقة التالية:

- 1 - يؤمن خطر سقوط الطبقة العازلة من السطح وعلى مستوى تشريك العارضة الخشبية بالجدار.
 - 2 - دعم العارضة التالفة من جهة الجدار الحامل.
 - 3 - تنزع الحجارة بحذر حول نقطة تشريك العارضة بالجدار وكذلك الحجر الموجود أسفله.
 - 4 - يزال الخشب التالف حتى الوصول إلى الخشب السليم، لينظف بعدها الغبار عن الأطراف.
 - 5 - يثبت حجر ذو شكل مناسب في الجدار الحامل تحت العارضة الخشبية حيث يستعمل كدعامة جديدة، على أن يتجاوز طول هذا الحجر القسم المتلف من العارضة.
 - 6 - يفكك بالتدرج التدعيم الأولي بعد نهاية الترميم.
- طريقة أخرى: يمكن استبدال الطرف المتلف من العارضة الخشبية بقطعة من الخشب، ويتم التوصيل باستخدام الخشب وعلى مسافة كافية من الجدار وترتبط بواسطة صفائح من معدنية تثبت ببراعي متينة، وهي تقنية تناسب العوارض الخشبية ذات المقاطع المستطيلة.

ج-5- التبليط الحجري:

تتم عملية وضع الحجارة وفق المراحل التالية: (الصورة 129)

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:14.

² - مقابلة مع السيد : حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

³ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:11.

تعتبر الأرضية الحجرية الأكثر رواجاً في المنطقة حيث تستعمل في تبليط أرضيات المساكن وساحات السوق والمسالك...، ويستعمل في ذلك أحجار صلبة محلية مختارة خصيصاً لتحمل التلف.

- وصف المشكلة وأسبابها:

التبدل في مستوى الأرضية ناتج في الغالب عن هبوط الأرض أو الردم، إلا أن هناك أسباب أخرى مختلفة من ذلك: تحركات البناء، تبدلات المواد، ضعف مقاومة المواد، الاختلاف بنسبة المياه في الأرضية، الأشغال العشوائية، الاستعمال المفرط للمياه، الشبكات المختلفة... (الشكل 27)

- طريقة التدخل¹: (الشكل 28)

بعد تشخيص التبدلات الحاصلة في مستوى الأرضية نقوم بما يلي:

- 1 - تنظيف كامل الأرضية.
- 2 - ترقيم البلاطات في مكانها، وتصويرها قبل نزعها يدوياً بدون كسرها.
- 3 - الحفر يدوياً 20 إلى 25 سم تحت البلاط لتحضير الأرضية.
- 4 - فرش طبقة عازلة من الجيوتكستيل وفوقها طبقة بسماكة 10 سم تقريبا من الحصى الكبير، ومن ثم دك هذه الطبقة لمنع الصعود الشعري للماء عبر الأرض الرطبة.
- 5 - وضع طبقة أخرى من الرمل لتنظيم المستوى الأفقي الذي يضبط بحسب مستوى البلاط، ويتم وضع البلاط فوق الرمل أو فوق طبقة من المونة ضعيفة المكونات وقليلة الرطوبة وذلك لجعلها مرنة وقابلة لضبط مستوى ارتفاع البلاط.
- 6 - إعادة وضع البلاطات القديمة وفقاً لأرقامها.
- 7 - في حال كانت البلاطات ناقصة، يجب إكمال التبليط ببلاطات جديدة بسماكة وقياسات مماثلة للأصلية، وبطبيعة وبألوان متقاربة.
- 8 - للفواصل الموجودة بين الحجارة نحضر ملاط من الكلس بمقدار حجم واحد من الكلس لحجم واحد من الماء على السطح بعد ترطيبها الجيد بالماء، ولدى الفواصل العريضة بين الحجارة يمكن استعمال ملاط الكلس والتي تتكمش بنسبة أصغر لدى الجفاف.
- 9 - كشط الملاط الزائد على البلاط وتنظيفها بسرعة بواسطة النشارة وورق الجرائد.

¹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص: 17.

ج-6- إصلاح الطبقة التقليدية لعزل مياه الأمطار¹:

هي عملية إعادة أو إصلاح للطبقة العازلة التقليدية التي تتموضع في الطابق العلوي للمنشآت المعمارية بوادي مزاب، والتي تتكون من طبقة من الرمل وأخرى من ملاط الجير سمكها يتراوح من 07 إلى 10سم، مطلية بطبقتين أو أكثر من حليب الجير، وظيفتها توجيه مياه الأمطار نحو الميازيب وتمنع كذلك نفاذ أو تسرب المياه داخل هيكل المسكن.

- التدخل والصيانة²:

1-إزالة طبقة الجير المتدهورة كلية.

2-إزالة طبقة الرمل القديمة أو تنظيفها وغربلتها للتخلص من البقايا.

3-إعادة وضع طبقة جديدة من الرمل ثم ترطيبها بالماء.

4-وضع طبقة من ملاط الجير محضر مسبقا بشكل جيد مع احترام الميل وضربها بجريد النخيل لتسويتها نهائيا.

5-طلاء الطبقة العازلة بطبقتين من حليب الجير³.

ج-7- إصلاح قناطر الرواق:

- حالة العنصر الإنشائي ووصفه:

الرواق عبارة عن ممر مسقوف يتقدم واجهة البناء أو بداخل البناء، كما يشكل كل سباط منها نظاما إنشائيا يسمح بنقل أثقال الجدار فوق الفتحة إلى الأكتاف أو إلى الأعمدة، كما تعتبر الزيادة في عرض الفتحة الهدف من وضع هذا الممر المسقوف.(الشكل26)

- وصف المشكلة وأسبابها:

من بين المشاكل الأساسية التي تطرأ على هذه الممرات حدوث تشققات أسفل وجهها، ويعتبر اتجاه هذه الشقوق وحجمها دليل القوى الضاغطة المختلفة الواقعة على الرواق المسقوف، وبسبب قدم مواد البناء ومرور الوقت تحدث تصدعات وشقوق عريضة في الأجزاء المشدودة تستهدف الوصلات فيما

¹ - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال...، المرجع السابق، غرداية، الجزائر، 2006م، ص:17.

³ - نفسه، ص:15.

بين الأحجار المشكلة للرواق المسقوف، مما يلحق تشوهات في انحناء أقواس الممر وفي التوازن العمودي للدعامات.

- طريقة التدخل:

بعد أن نشخص التغييرات التي طرأت على الممر المسقوف، نقوم بما يلي:

1 - تدعيم الأروقة المسقوفة المشوهة.

2 - تدعيم الجزء الواقع فوق تاج العمود المتصدع إن وجد بنظام مشابك أو ملاقط تتقل الثقل من الجدار الكائن فوق العمود إلى الأقدام الأربع لنظام التدعيم (ألواح خشبية بسماكة كافية لتحمل الثقل)، يمكن تريبط أقدام التدعيم عند القاعدة مع بعضها البعض وذلك لتقويتها، على أن يتم ذلك من عمود إلى آخر كي يتسنى الوصول إلى مكان العمل في الورشة.

3 - نزع الحجارة المكسورة بالرواق المسقوف واستبدالها بأخرى واحدة بواحدة.

4 - فك تاج العمود المتصدع واستبداله بتاج آخر من الحجر ذو طبيعة ونوعية مقاومة جيدة كي يحتمل ثقل السباط.

5 - يكون الملاط المستخدم للتثبيت مكونا من كلس هيدروليكي طبيعي بمعدل حجم واحد من الكلس مقابل حجمين من الرمل الناعم النظيف.

6 - التأكد من شاقولية أو بالأحرى التوازن العمودي لـ : الحائط الأكتاف أو الأعمدة الحاملة.

7 - إعادة ملأ الفراغات وتقوية أقسام الرواق المسقوف من خلال حقن ملاط الجير في الفواصل مفرغة جراء تسرب مياه المطر مثلا

يتفق جميع المختصون في مجال الترميم، إن عملية الترميم حساسة يكون التدخل فيها على المعلم

الأثري بصفة مباشرة حسب الحالات وفي اتفاقيات عالمية تضم نصوص توجيهية مثل:

➤ الإحياء:

وهو إعادة إحياء فكرة ما ضمن الأثر، وتقوم على احترام مادة الأثر الأصلية والأدلة الأثرية والمخطط الأساسي في الترميمات والإضافات اللاحقة على المعلم، وعندما تتراكم التدخلات المتلاحقة عبر العصور يسمح بإزالة القسم العلوي الذي يمكن أن يكون أقل أهمية بإظهار جزء أقدم يحمل أهمية كبرى ولكن ضمن حدود¹.

¹ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 129.

إنّ المساهمات السليمة لكل الفترات في بناء معلم أثري معين يجب أن تحترم، طالما أنّ وحدة الأسلوب ليست هدف الترميم، وعندما يشمل بناء ما عملا مهيبا على فترات مختلفة، فإنّ الكشف عن الحالة الأساسية يمكن تبريره في الحالات الاستثنائية عندما يكون الشيء المراد ترميمه ذا أهمية ضئيلة، وأنّ حالة حفظها جيدة بدرجة تكفي لتبرير هذه العملية، وأنّ تقييم أهمية العناصر التي يحتويها الأثر والقرار بشأن ما يمكن هدمه ولا تترك إلى الشخص المكلف بالترميم فقط.

5- ضمان استمرارية الحماية للمعلم:

يختلف العمل في صيانة وترميم المباني التاريخية من دولة لأخرى وفقا لقدرتها المالية والفنية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه، فهناك من يرى ضرورة حماية ذلك التراث تعبيراً عن الاحترام للماضي والحرص على مواصلة الحوار معه لأنّ في ذلك ربطا للماضي بالحاضر وتطلعا إلى مستقبل زاهر مزدهر ومتطور، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية ويرى فيه دلالة على تخلف الماضي وضرورة التخلص منه¹.

وقد سبّب التفكير السلبي اتجاه المباني الأثرية، تدمير وتخريب في كثير من بلدان العالم، فلم تعد الحماية والحفاظ على الموارد الحضارية والثقافية أمرا كافيا، بل اتّجه التفكير إلى تحقيق استدامة هذه الموارد على المدى البعيد والاستفادة منها من الناحية الاقتصادية كذلك، وذلك لأنها تشكل ثروة قومية لجميع الأجيال الحالية واللاحقة، وهي ملك لهم جميعا تقع عليهم مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها²، ولضمان ذلك يجب توفر العوامل الآتية:

5-1- اهتمام الإنسان بالتراث المبني:

تبدأ حماية التراث الأثري باهتمام الإنسان وتعلقه بإرثه وإرث أجداد، فإن غاب هذا الحس فقد التراث قيمته في أعين الناس، وبالتالي الرغبة في حمايته وإيصال للأجيال القادمة، لهذا مهما تعددت الوسائل والأساليب، يبقى الإنسان هو العامل الأول والأساسي في صون وحماية الإرث الثقافي، تتوقف عليه وعلى مدى وعيه بنظم الحفاظ على التراث المبني³.

¹ - شعث شوقي، المرجع السابق، ص: 299.

² - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 123.

³ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

5-2- الإدارة والمراقبة:

لا تكون التشريعات دائما كافية لحماية المعالم التاريخية، فقد أثبتت لنا التجارب أن العديد من المعالم الأثرية هدمها أصحابها أو الأشخاص التي توجد تلك الآثار على أراضيهم لإقامة أبنية حديثة أو استعمال مواد تلك المعالم من حجارة، وغيرها لبناء منازلهم أو أحد مشروعاتهم أو قاموا بتوسعات أو إضافات تسيء إلى هوية المعلم ومعالمه، هذا ما يجب على المؤسسات المختصة إلى التكفل بإدارة ومراقبة تلك المعالم لتفادي أي عمل قد يضر بالمعالم الأثرية أو استحداث رجال أمن خاصين بحراسة هذا التراث يكونون تابعين للدولة، أو مؤسسات خاصة معتمدة من طرف الدولة¹.

5-3- التوعية:

من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات عامة من أجل جميع السكان بدءا من الأطفال في سن المدرسة، ويجب أيضا تشجيع نشاط الهيئة من أجل حماية التراث، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية².

فحماية التراث واستمراريته لا تكون إلا بإسهام الكل في مفهوم الاستدامة، وتقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المعالم الأثرية³، وذلك بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والتسيير، بالوسائل المختلفة (المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية...)، وإحداث المحفّزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية وبالتالي اهتمام أكثر، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث، تكون فائدة المجتمع العامة بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه، جعل التراث في منأى عن الضرر الملحق بالتراث الأثري الناجم عن الإنسان، استثمار هذا الأخير كثورة اقتصادية⁴. (الصورة 130، 131، 132)

¹ - أحمد داحمي، دراسة نموذجية لصيانة ورد الاعتبار لقصبة الحاج امحمد النواري بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2012م، ص: 88.

² - اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م، البند 15.

³ - مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/18م.

⁴ - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 124.

5-4 - التعليم:

من استراتيجيات الحفاظ على التراث الثقافي الجانب التعليمي، حيث تقوم المؤسسات المختصة وبالتنسيق مع المؤسسات الخاصة بحماية التراث على تخصيص جزء من المناهج الدراسية سواء في المدارس أو الجامعات لتعليم التراث الثقافي وكيفية الحفاظ عليه، ويجب كذلك تشجيع البحوث في هذا المجال، وإحداث التخصصات والمراكز التي تكون الكفاءات واليد العاملة المتخصصة في أعمال الحفظ والوقاية. (الصورة 132، 133)

وقد اهتم المجتمع الدولي بالتعليم لأهميته في الإسهام بدرجة عالية في الحفاظ على التراث الثقافي، حيث تؤكد المادة الثامنة من ميثاق حماية التراث الأثري المنعقد في لوزان سنة 1990م على ما يلي:

" لضمان إدارة التراث الأثري، فمن الضروري التحكم في تخصصات مختلفة ذات كفاءات علمية عالية، يجب أن يكون تدريب عدد كاف من المهنيين المؤهلين في مجالات الخبرة هدفا مهما للسياسات التعليمية في كل بلد، والحاجة إلى تكوين الخبرات في مجالات متخصصة للغاية تدعو إلى التعاون الدولي.

يجب أن يأخذ التعليم الأثري الأكاديمي بعين الاعتبار في برامجه التحول في مجال الحفظ والتسيير من أجل الحماية والمحافظة على التراث المبني، وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن دراسة تاريخ الشعوب الأصلية بنفس القدر من الأهمية في الحفاظ على معالم والمواقع الأثرية لحماية وفهم التراث الأثري.

حماية التراث الأثري هو عملية مستمرة ديناميكية التنمية، لهذا ينبغي أن تتاح كل التسهيلات للمهنيين العاملين في هذا الميدان لتمكينهم من استكمال معرفتهم، ويجب إحداث برامج متخصصة لدراسات عليا مع التركيز بشكل خاص على حماية وإدارة التراث الأثري".

5-5 - دمج المعالم الأثرية في الحياة اليومية¹:

يعتبر توظيف المعالم الأثرية إحدى أهم المهمات الواجبة لإعادة الروح والحياة للتراث الثقافي وما يحقق له أمور عديدة، وهي²:

- الحيلولة دون إهمال الموقع أو المعلم وهجره.
- إيجاد آلية للإتفاق على حفظه ووقايته والعناية به.

¹ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/15م.

² - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 67.

- جعله على صلة بالحياة وربط الماضي بالحاضر بفتحه للجمهور.
- يجب أن تستخدم المعالم والمواقع الأثرية من حيث المبدأ في الأغراض التي أنشئت من أجلها، لكننا نجد الكثير من هذه المواقع والمعالم لم يعد لها وظيفتها الأصلية، فهو إما أن يكون قد هجر وبطل استعماله بسبب التدهم وسوء الحال، وإما أن تكون الحاجة إليه لم تعد قائمة.
- ومن أجل تهيئة معلم أو موقع أثري يجب مراعاة بعض الظروف¹:
- اختيار الوظيفة الجديدة المناسبة للبناء بحيث تتسجم مع خصائصه المعمارية والفنية حتى لا نحتاج إلى إدخال تعديلات هامة على معالمه الأساسية.
- إذا احتاج المعلم إلى بعض التعديلات وإكمال عناصره الناقصة وترميمه فلنكن محدودة قدر الإمكان، ضمن الشروط العامة التي حددها "ميثاق البندقية".
- إن حفظ وتسيير التراث الثقافي الوطني هو إحياء له، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة المخلفات الحضارية واستنطاقها، للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنتجت ذلك التراث، وليكون ذا جدوى اقتصادية، جرى استخدام المباني المرممة في وظائف مناسبة تتلاءم مع وظيفته الأساسية، فقد استخدم مسجد الموقع الأثري لقصر بنورة الفوقاني مثلا على حسب وظيفته التي كان يؤديها قبل 9 قرون² وهي إقامة الصلاة.
- 5-6 - الترويج السياحي³:

فيما يتعلق بالجانب الترويجي للتراث الثقافي فقد أكدت الخطط الاستراتيجية السياحية لدول كثيرة على أهمية المردود السياحي والاجتماعي والاقتصادي للموارد الثقافية الأثرية، لتصبح جزءا من الحياة اليومية، كتحويل المباني التراثية لتكون مقرا للعديد من الفعاليات الثقافية. (الصورة 134)

5-7 - ترقية التراث الأثري وإعادة الاعتبار له⁴ من خلال:

¹ - Zohra Fatma Hafsi; Pour une conservation intégrée des sites archéologiques dans la politique nationale de l'emménagement du territoire "exemple d'étude :la wilaya de Souk Hrase", mémoire pour l'obtention de diplôme de magister option :préservation du patrimoine architecturale, département d'architecture d'urbanisme, université mentouri, 2012, p :76.

² - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص:126.

³ - مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.

⁴ - علجية حملات، صيانة الموقع الأثري لتقزيرت ودورها في التهيئة والتأهيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2011م، ص:150.

- تعزيز قيمة التراث الأثري وهذا بتوعية الناس على محافظة وحماية ممتلكاتهم الأثرية بتخصيصه بوظيفة ملائمة لطبيعته ومناسبة للمجتمع.
- ربط الآثار بشبكة الأنترنت والتعريف بها، وتقديم الآثار والمواقع الأثرية عبر القنوات التلفزيونية الدولية كخدمة ذات فائدة عامة.
- فتح المجال أمام المواطن لزيارة المعالم المحمية بتدعيم نشاطات الجمعيات الخيرية وتلاميذ المدارس والثانويات¹.
- الاستفادة من التراث اقتصاديا من خلال التهيئة العقلانية للمواقع والمعالم الأثرية ودمجها² في المسار السياحي³.
- إصدار طوابع بريدية تحمل صور الآثار المادية للمنطقة من أجل إيصالها إلى أبعد نقطة في العالم من أجل تحسيس المواطن بأهمية التراث.
- أنجاز دكاكين بالمواقع الأثرية تباع فيها نماذج مستنسخة من الأثرية والبطاقات البريدية والصور والمطبوعات والمنشورات كما يمكن اتخاذ هذه المحلات نقاط مراقبة وحراسة ومكان تواجد المرشدين السياحيين⁴.

5-8- تنظيم حفريات أثرية:

يكتسب التراث الأثري التاريخي أهمية علمية وتاريخية بالغة باعتباره حافظا للذاكرة الجماعية وللإرث الإنساني على الرغم من مختلف الإجراءات والجهود المتخذة من طرف الهيئات المعنية العمومية للحفاظ على هذا التراث إلا أنّ شبح التخريب الطبيعي والبشري لا يزال يهدده، لهذا كان من الضروري إيجاد حلول لحفظها ووقايتها لمسايرة سرعة المشاريع التنموية، ومن بين أهم هذه الحلول تنظيم حفريات، خاصة إذا قمنا بإثبات وجود موقع أثري بعملية المسح، حيث ينقب الأثريون بحذر بحثا عن المواد المدفونة في عملية تدعى التنقيب الأثري، وتعتمد طريقة التنقيب الأثري جزئيا على نوع الموقع، إنّ في المواقع الكبيرة

¹ - علي خلاصي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م، ص:80.

² - عزالدين بويحيوي، المحافظة على التراث الوطني من وجهة عالم الآثار، مجلة الثقافة، العدد 16، 2007م، ص:20.

³ - محمد بن زغادي، تأثير التنمية الحضارية على المعالم الأثرية "ندرومة أنموذج"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم الآثار، جامعة تلمسان، 2010م، ص:86-87.

⁴ - علي خلاصي، المرجع السابق، ص:80.

يمكن حصر التنقيب في أجزاء معينة من الموقع¹، كما أنّ هناك اعتبارات أخرى تقرر في الأغلب منهج التنقيب الأثري مثل المناخ ونوعية التربة، وتباين الأدوات التي تستخدم في الحفريات بين الجرار والآليات الثقيلة والمحافير الصغيرة وفي بعض الحالات يقوم الأثري حتىّ بغرلة التربة بغربال سلك للحصول على المعثورات الصغيرة وفي حالات أخرى يقوم بتحليل التربة في مختبر لاكتشاف البذور التي خلفها الإنسان².

إنّ طرق التنقيبات الأثرية هي الوسيلة التي يستخرج بها الأثريون مخلفات الإنسان القديم، وبواسطتها يفسرون ويحللون نتائج حفرياتهم ويؤرخون زمنها ويقدرّون أدوارها الحضارية، لكن تلك التنقيبات الأثرية إلى وقت قريب كانت تجرى على يد هواة لم يكن لديهم علم بطرق الحفر العلمية لكن مع مطلع القرن العشرين بدأت التنقيبات الأثرية تتوفر لديها طرق خاصة بكل ما يتعلق بالتنقيبات فأصبح علم الآثار يهتدي بها ويعمل بموجبها، ولما كان الغرض من الحفريات الأثرية هو إنقاذ المعلومات التي يمكن جمعها من الموقع من خلال المخلفات واللقى الأثرية والمواقع الأثرية التي تشير وتعبّر عن حضارة الإنسان الذي عاش في هذا الموقع قديماً، لذلك تتحدد أنواع الحفريات حسب الظروف وتبعاً لطبيعة الموقع الذي ستجرى فيه الحفريات، وعليه هناك أنواع عدة من هذه الحفريات حسب مدى المعلومات التي يراد الحصول عليها من الموقع، لدى من خلال هذه المعطيات تحتاج مواقعنا إلى حفريات قبل أن تكتسحها المشاريع التنموية التي خربت أجزاء منها.

ثانياً: حلول وتوصيات المحافظة على التراث المبني وترقيته:

من خلال دراستنا السابقة للتراث المبني بمنطقة وادي مزاب ومعرفة أهم المشاكل التي يعاني منها والتي تهدد بزواله، أردنا أن نقوم بتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نتمنى أن تساهم ولو بقليل في حق هذا التراث العالمي، بحيث تمس معظم المجالات التي تحتك بالتراث المبني وبالحياتة اليومية للمواطن، والتي سترجع بالإيجاب على جميع الأصعدة، أجمالناها في النقاط التالية:

1- التوصيات المعمارية:

- التقيّد بما تنص عليه أعراف المنطقة في مجال المعمار المحلي.
- الولاء التّام للهياكل العرفية في جميع المجالات وخاصة أمناء المعمار المحلي.

¹ - غالان رودريغو مارتين، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، دمشق، سوريا، ط1، 1998م، ص:86.

² - حيدر كامل، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995 م، ص:55.

- اعتمد مبدأ الحرمة كأساس في هيكلة الفضاءات الداخلية والخارجية.
- الحرص قدر الإمكان في التوحيد الخارجي للمساكن (اللون، التصميم، العلو...)، والتقليل من إظهار ما يشوّه المنظر العام للمساكن (خزانات المياه، أجهزة التبريد، شبابيك النوافذ، الأبواب، كوابل وأسلاك الهاتف والكهرباء، عدادات المياه والكهرباء والغاز...) والتفكير في حلول تخدم الجميع والتراث مثلاً: التقليل قدر الإمكان من الهوائيات المقعرة واستبدالها بهوائي بلدي يلبي احتياج المواطنين أو باستخدام الأنترنت، ممّا سيضفي مظهراً نظيفاً للمدينة.
- وجب على صاحب الممتلك الثقافي معرفة القيمة الأثرية والحضارية للممتلك الذي يعيش فيه.
- التكيّف قدر الإمكان مع التصميم الداخلي للمسكن، بتطويعه مع احتياجات وطلبات ساكني الممتلك، وإذا أردنا تغييراً في التصميم وتوسيعاً في المجال فاليكن في المساكن الجديدة.
- الاستعانة بتقنيين معماريين في حال ما نريد زيادة أو إنقاص عنصر معماري (مثلاً في تبليط الطابق الأول والسطح وأحماله، الخزانات المائية وما يسببه ثقلها وتسرب مياهها من مشاكل للسقوف والجدران، زيادة الجدران وتوزيعها العشوائي وأثرها- تقنية التعامد هي ما تتميز به العمارة التقليدية-).
- استخدام تقنية الخنادق الأرضية لتوزيع مختلف الشبكات، وهذا لضمان تسوية اللواجهات والحفاظ على القيمة التراثية للمسكن التقليدي.
- تطبيق حق استرجاع التراث- مساكن المدينة- في حالة رفض أصحابها القيام بعمليات الترميم والصيانة.
- الصرامة في التوجيه الأمثل للواجهات حيث تكون على المحور الشمالي الجنوبي.
- إدماج الإنسان وثقافته وهويته والمزج بين متطلبات الأصالة والمعاصرة في التخطيط.
- استخدام السكنات الفردية كونها أكثر تلائماً للاندماج والمناخ.
- اختيار النمط المعماري الذي يتماشى مع الشكل العمراني العام مما يرفع في القيمة الجمالية نتيجة تجانس الشكل والمضمون.
- تخصيص استعمالات الفضاءات سواء داخل المسكن أو خارجه.
- إيجاد معالجة جيدة للمباني من الخارج بالاعتماد على:
 - توجيه كاسرات الشمس وفتحات الهواء.

- شكل المباني يجب أن يكون ذا كتل مركبة مسقطة الظلال ويكون ذات تصميمات قائمة من سطح الأرض مباشرة.
- توجيه المسكن لاعتبارات حركة الرياح اقل من حركة الشمس وذلك بأخذ المبني ذو الشكل الطولي لاتجاه الشرق الغربي لأنه في هذه الحالة يسقط الإشعاع على واجهة طولية هي الجنوبية إما الشمالية تأخذ اقل قيمة من الحرارة.
- استعمال ألوان غامقة حول فتحات الشبابيك لتفادي الانعكاسات نحو الداخل.
- استعمال الألوان الفاتحة التي تعمل على عكس الإشعاع الشمسي الوارد إليها.
- اعتماد مواد بناء محلية إن أمكن والتي تتميز بعزل حراري كبير أو محاولة أقلمة المواد الحديثة مع متطلبات العمران المحلي.
- منع استخدام المكيفات والمقفرات في الواجهة، وتغطية بنائية للخزانات المائية. (الصورة 137)
- ارتفاع المساكن والتجهيزات يحدد بعنصرين:

- الكشف: حيث يمنع الجار من كشف جاره.

- الظل: حيث يمنع على الجار أن يجعل الظل على جاره وحرمانه من الاستفادة

من أشعة الشمس.

2- التوصيات العمرانية:

- اقتراح منهجية عمرانية وهندسية، تتناسب مع طبيعة الموقع وكذا دور الوظائف والأماكن العامة.
- إنَّ لمدن منطقة وادي مزاب قيمة وأهمية لما تكتنّزها من خصائص أثرية وهندسية معمارية، ثقافية، وسياحية، وفي إطار ما تتعرض إليه مساكن المدينة من إهمال وتدهور وهجرة، نقترح إتباع منهجية مناسبة وسليمة في ردّ الاعتبار لها بالترميم والصيانة والإحياء والتوظيف والتوعية ...
- إعطاء الأولوية في التخطيط للتجهيزات الدينية بتموقعها في مكان بارز يسهل الوصول إليها.
- اقتراح مراكز وأنوية عمرانية جديدة خارج الوادي، من أجل التخفيف من حدة الازدحام الذي يعرفه المركز الأثري والتي تتسجم مع المحيط العام للمدن العتيقة، وأحسن نموذج يضرب به المثل:

- مشروع تافيلت تاجديدت بن يزقن¹:

مشروع مدينة تافيلت هو تجربة إنسانية جد خاصة من خلال مقارباته الاجتماعية والحضرية والبيئية

الذي يستند على:

- إشراك المؤسسات الاجتماعية العرفية.
- اقتراح محيط عقلائي للبناء.
- إشراك الإنسان - خصوصا في البعد الثقافي المتعلق بإنشاء مسكنه.
- الأثر الفني الواعي للموروث المعماري القديم.
- الإنشاء فوق وسط صخري من أجل حماية المحيط الهش (الواحة)
- بطاقة فنية عن المشروع²:

- المكان : مدينة بن يزقن - غرداية- الجزائر
- صاحب المشروع: **Société civile Immobilière Amidoul**.
- المساحة الإجمالية: 22.5 هكتار.
- المساحة السكنية: 79.670,00 م².
- عدد السكنات: حوالي 1300.
- تاريخ الانطلاق في الأشغال: 15/مارس/2007م.
- الموقع الطبيعي: أرض صخرية ذات انحدار 12 إلى 15%.

طريقة التعمير المختارة هي الأكثر ملائمة لبيئة الصحراء وهي نمط المدن العتيقة، الذي يعرف من

الخصائص التالية:

- نسيج عمراني كثيف. (الصورة135)
- الهيكل التنظيمي للاماكن العامة.(الصورة136)
- احترام المقياس الإنساني.(الصورة136)
- احترام هوية المدينة من قبل العناصر التحليلية مثل: الأبواب الحضرية - السوق - الفضاءات الانتقالية - تدرج الأماكن العامة....).
- إنشاء عناصر ذات قيمة رمزية عالية، آبار، مآذن، أبراج.

¹ - <http://www.tafilelt.com/>

² - Ibid.

أما فيما يخص المساكن فإن المسكن التقليدي لمزاب كان مصدرا للإلهام وهو الذي يحدد ما يلي:

- التسلسل الهرمي للمساحات.
 - البعد الإنساني. (الصورة 135)
 - ثراء التركيبة المجالية.
- من أجل تكيف المساكن مع الحياة المعاصرة وإعطائه أكثر راحة تم إضافة "الفناء" لزيادة الإضاءة والتهوية للبيت وتوسيع المساحات الداخلية.
- الجهود المتكاملة في إدراج المساكن على الموقع المائل، أعطت تنوع معماري وميزة خاصة لكل مسكن. (الصورة 135)
- تفصيل المسكن:

المسكن يتكون من طابقين وسطح تتوزع على ثلاث مستويات:

الطابق الأرضي: مطبخ، غرفة الأبوبين، تزفري، وسط الدار، فضاء صحي، فناء.

الطابق العلوي: غرفة للأبناء، فضاء صحي، وسط الدار.

السطح: غرفة الغسيل، سطح.

- النتائج والتأثيرات (الجدول 24)¹:

الجدول 24: نتائج وتأثيرات مشروع تافيلالت تاجديدت بن يزقن.

تأثيرات على المدى البعيد	التأثيرات المباشرة	النتائج المتحصل عليها	طبيعة التأثير
- إعادة الأمل للشباب. - إيقاف ظاهرة الهجرة نحو الشمال. - إحياء النشاط الجموعي.	- وقف المضاربة في مجال البناء والعقار. - تكافل اجتماعي.	- تخفيض تكلفة المسكن 1/3 من التكلفة الحالية. - حي لكل الطبقات الاجتماعية.	الأثر الاجتماعي
- حماية النظم البيئية الحساسة لوادي مزاب.	- إيقاف غزو الإسمنت على الواحات.	- الإنشاء فوق موقع صخري (هضبة) 72000م ² .	الأثر الإيكولوجي
- ضمان نقل القيم الحضارة العتيقة.	- إيجاد توازن بين الإنسان وطبيعة المنطقة.	- الإنشاء مستوحى من المدن العتيقة.	الأثر الثقافي
- التقليل من أزمة السكن.	- تحرير المبادرات في مجال البناء.	- استعمال تقنيات جديدة في مجال البناء.	الأثر التقني

- تقدير وتهيئة المجال الذي يفصل بين المدينة والتوسعات العمرانية الأخرى.

¹ - <http://www.tafilelt.com/>

- إحداث علاقة بين المدينة والأحياء المحيطة به، بمد ممرات للمدينة.
 - إنشاء أماكن خاصة لتوقف السيارات.
 - ضرورة الربط بين التوسعات العمرانية المحيطة وذلك بـ:
 - الربط بين ضفتي الوادي في عدة أماكن.
 - الربط بين المدن والضواحي.
 - الربط بين الأحياء والضواحي فيما بينها.
 - منع التوسع على حساب الساحات العمومية واستعمالها لغير الوظائف التي حددت لها.
 - استخدام نسيج متضام وذلك لتوفير أكبر قدر من الظلال التي تسقطها المباني على بعضها البعض.
 - إبعاد الفضاءات العمومية عن المناطق السكنية.
 - تدرج في الفضاءات (مركزية، عضوية، وظيفية).
 - مراعاة عدم المبالغة في اتساع الفراغات الخارجية.
 - الفصل بين المرور العابر والمرور المحلي بالاعتماد على كثرة المسارات المغلقة (المحدودة، غير نافذة) لخلق مسارات خاصة ونصف خاصة.
 - استخدام المسارات التي تنتهي على هيئة تقاطعات حرف "L" حرف "T" او منكسرة الاتجاهات.
 - محاولة استرجاع بما كان يسمى " أمين العمران" الذي كان تابعا للمصالح البلدية في المنطقة في سنوات الستينيات، الذي كان مراقبا ومتابعا للتجاوزات العمرانية التي تحصل في تراب البلدية.
 - المجمعات السكنية تكون مغلقة أو شبه مغلقة على نفسها وهذا لضمان تظليل المتبادل على الواجهات وحماية الفضاءات الخارجية.
 - استعمال الأشجار المحلية للتقليل من استهلاك الماء(نخيل).
 - استخدام المسطحات الخضراء والدائمة الاخضرار في الساحات العمومية.
- 3- التوصيات الإدارية والتقنية:**
- تفعيل القوانين الموجودة بآلية التطبيق والتحكم والمعاقبة.
 - إنشاء جهاز خاص يجسد العمل التشاركي بين مختلف القطاعات الإدارية والتنفيذية والمجتمع المدني المحلي.

- احترام وتطبيق المخطط الدائم لاستصلاح القطاعات المحفوظة عند صدوره (قوانين حماية التراث الثقافي والنظم العرفية وقوانين التهيئة والتعمير...)¹.

- تبني استراتيجية مستقبلية قصد تحقيق تنمية مستدامة في المجال السياحي والاقتصادي بجعله مورد اقتصادي يخدم المصلحة الجماعية مثل:

- اقتراح إنشاء متحف تقليدي:

المتحف مصطلح حديث له بعد اجتماعي واقتصادي، يحافظ فيه على الموروث الثقافي المادي ليتم عرضه بطريقة عصرية، فلأهميته اقترحنا إنشاء متحف تقليدي داخل المدينة يشرف عليه ديوان سياحي محلي، وتجمع فيه التحف والأدوات التقليدية، وبتخصيص جناح لعرض المصنوعات التقليدية المحلية ليساهم في خدمة المجتمع المحلي خاصة العنصر النسائي منه والسائح على السواء.

لتفعيل دور المتحف في الحفاظ على هذا التراث، على الجمعية المحافظة على التراث التي تنشط على مستوى المدينة، أن تأطر عمل المتحف وتقوم بتحسيس أفراد المجتمع خاصة الأجيال الجديدة، بقيمة الإرث التاريخي الحضاري وضرورة الحفاظ عليه من الضياع، وأن تسعى لتجسيد معارض وندوات حول الإرث التاريخي، من اجل توعية المجتمع بأهمية التراث.

ولابد من التفكير في الأجانب القادمين كسياح من مناطق متعددة بغية الاطلاع على المجتمع المزابي بتقاليده وثقافته الذي بقي محافظا على أصالته لفترة زمنية طويلة، وبزيارة مبرمجة إلى المتحف يأخذ السياح نظرة ولو سطحية على المجتمع، كيف عاش قديما، تعامل وتأقلم مع المناخ الصحراوي القاسي باستعمال وسائل وأدوات محلية بسيطة.

- أهداف إنشاء المتحف:

- الوفاء لأجدادنا والعرفان بجميلهم بالمحافظة على ما خلفوه من إرث حضاري.

- تعريف الأجيال المتعاقبة بتاريخهم العريق وبالتالي الاعتزاز بشخصيتهم وجذورهم الضاربة في عمق

التاريخ.

- التعرف بتقاليد بلادنا وحضارتنا للعالم كله.

- الموقع:

¹ - مقابلة مع السيد: حجاج عبد الرحمان، مهندس معماري، بمكتب الدراسات URBAT، غرداية، 16/فيفري/2016م.

إن لموقع المتحف دور أساسي في وظيفته، لذلك يجب أن يتوسط المنطقة السياحية لكي يكون لديه الاتصال مباشرة مع الوفود السياحية التي تزور المدينة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من الموقع أن يكون جزء من المسلك الرئيسي للسياحة ليتم المرور عليه في مختلف الجولات السياحية.

- مكونات ومحتويات المتحف:

المتحف المقترح عبارة عن مسكن تقليدي معماريا له نفس مكونات الدار ذات النمط التقليدي، حيث تتوزع أساسا على النحو التالي:

- وسط المسكن: لعرض الزرابي، وجميع الأدوات التي كانت تستعمل في جلب مياه البئر الموجهة نحو السقي في بساتين الواحة ومختلف الوسائل والأدوات التي نجدها في وسط الدار.
- المطبخ: لوازم المطبخ المختلفة، كالأواني وتطورها عند المرأة المزابية في التاريخ.
- غرفة استقبال النساء (تزفري): تحتوي على أدوات تساعد في عمل الصوف الخام والنسيج، وعرض لمراحل إنتاج النسيج وكل المنسوجات القديمة بأسمائها.
- غرفة العروس: كما كانت خلال النصف الأول للقرن الماضي.
- غرفة لعرض مختلف المكايل القديمة الخاصة لأهل المنطقة التي لها بعد ديني مهم ومقدس للمجتمع المزابي خاصة في المعاملات، عرض كل الأدوات الحديدية القديمة (أدوات الفلاحة، عدة الرحالة، أسلحة نارية قديمة، أقفال الأبواب القديمة التي كانت تصنع من الخشب والمعدن والتي أنفرد بها سكان المنطقة).

- اقتراح عرض نموذجي لمساكن تقليدية داخل المدينة:

اشتهرت مدن وادي مزاب بإرث عمراني متميز وبمساكن تقليدية فريدة بهندستها المعمارية، هذا ما أهل سهل وادي مزاب إلى تصنيفه ضمن قائمة التراث العالمي، فمن رغبة السائح عند زيارته للمدينة العتيقة أن يزور مسكنا تقليديا ليكتشفه من الداخل بكل أجزائه، ونظرا لعدم وجود مساكن تعرض للسياح وهذا لتحقيق الأهداف التالية:

- تعريف السائح بالهندسة المعمارية المحلية.
- توسيع المسالك السياحية، بحيث تكون مدروسة وتمس جميع مكونات المدينة¹.
- مساعدة الطلبة والباحثين، من خلال الشروحات والمعلومات التي تقدم لهم حول معمار مزاب.

¹ - مقابلة مع السيد: فرحات المبروكي، مهندس معماري، وكالة التجديد والتهديب العمراني، أريانة، تونس، 2015/11/17م.

- اقتراح مساكن تقليدية لإيواء السياح:

المساكن التقليدية الخاصة بإيواء السياح تجربة رائدة في عدة بلدان من العالم، كتجربتي كل من تونس والمغرب، فالسائح في هذه المساكن يحس بالعيش في أصالة هذه المنطقة السياحية بتقاليدها، ويحس بحرية الحركة والانتقال داخل المساكن عكس الفنادق، وتتميز المساكن التقليدية بالخدمة النوعية وحسن الاستقبال إضافة إلى الهدوء الذي يسود المساكن.

- موقع المساكن التقليدية: تكون داخل المدن العتيقة بحيث تراعى فيهم الأصالة المعمارية وتحترم فيهم خصوصية المنطقة وذلك بالانقياد والانصياع لنظم وتقاليد المنطقة.

- اختيار الموقع:

يجب اختيار مواقع المساكن ليستغل في وظيفته السياحية على أحسن وجه، فمن الأحسن أخذ الاعتبارات التالية:

* القرب من الواحة، التي تضيء الجو العليل واللطيف على المنطقة.

* القرب من الطريق والمواصلات.

* البعد عن مجرى الوادي لتفادي الفيضانات.

* الهدوء والسكون.

- مكونات المشروع:

يحتوي المشروع على العناصر التالية:

- خمسة مساكن تقليدية.

- مكتب استقبال.

- ملعب.

- موقف سيارات.

إن المكونات الموجودة في المشروع متمشية على الأقل مع الثوابت التي يتفق عليها كل من سكان المنطقة وتماشيا مع الأعراف المتعارف عليها ولا يمكن للمشروع من التجسيد في أرض الواقع، إلا مع اتباع هذه التعليمات لذلك حصرناها في هذه النقاط التي رأيناها قد تناسب السائح الأجنبي والوطني المحلي أما عن الأكل والإطعام فلا بد من الوكالات السياحية التفكير في استراتيجية في ذلك.

- إحداث مراكز ومخابر تطوير الدراسات والأبحاث بتسخير الوسائل العلمية والقانونية والمالية التي تسمح بأداء دورها المنوط بها.
- إشراك المجتمع المحلي في المشاريع العمرانية الخاصة بحماية تراثنا الثقافي¹.
- إنشاء مراكز تهتم بتكوين مختصين في مجال حفظ التراث (الترميم، الصيانة...).
- إشراك وتفعيل مبادرات الخواص في المشاريع المتعلقة بهذا الأخير.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية².
- تفعيل اثر التصنيف كتراث عالمي من خلال الاستفادة التقنية والعلمية والمالية من طرف منظمة اليونسكو.
- نقترح إنشاء مركز لحماية التراث الأثري نهدف به:
 - أ- تعليم طريقة البناء التقليدي للترميم الدائم للمدينة.
 - ب- تعليم الحرف التقليدية.
 - ت- إدخال فكرة السياحة المدمجة، وذلك بترميم المساكن المهجورة والمتدهورة.
 - ث- توفير مجال يشمل معظم التراث المادي وغير المادي الذي تزخر به المنطقة.
- نقترح إنشاء مركز بحث في العمارة والعمران التقليدي الصحراوي وترقيته.
- على مصالح البلدية حماية الطابع العمراني، وإيجاد آلية خاصة بإمداد المدن بمختلف الشبكات وإزالة مظاهر تشويه المباني.
- لضمان السير الحسن ونجاح عمليات الترميم، يفضل الدعم المباشر للسكان للقيام بعملية الترميم، مع متابعة تقنية من مكاتب دراسات متخصصين.
- إنشاء خلية تعمل على الاهتمام بعمليات التدخل والمراقبة المستمرة للمخالفات، بالتنسيق مع ديوان حماية وترقية وادي مزاب.
- ترميم وبناء المساكن المتدهورة والمنهارة والتي تخلى عنها أصحابها واستثمارها في الجانب السياحي.
- إنشاء فضاء لتبادل الخبرات بين الجامعة ومراكز البحث والمختبرات العلمية، عن طريق تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وتربصات تساهم في الارتقاء في تطوير مخطط الحفظ الدائم للقطاعات المحفوظة.

¹ - مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/18م.

² - مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.

- دراسة تجارب الترميم للمناطق العمرانية المشابهة للمدن العتيقة، لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.
- المحافظة والعناية المستمرة على نظام السقي التقليدي، وفق الأسس المتعارف عليها في تقسيم وتوزيع مياه السيل، والذي يعد شريان الواحات والدور الذي يؤديه في الحماية أثناء السيل.
- إيجاد تخطيط عمراني مستدام يتوافق مع التراث المحلي، مما يضمن تسيير مستقبلي فعال للفضاءات العمومية وترقية الحياة الاجتماعية.
- المعرفة الحقيقية للمشاكل والتحديات الواقعية التي تواجه المدن الصحراوية.
- الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المنطقة الطبيعية والاجتماعية عند إعداد مخططات التهيئة والتعمير.
- الإسراع في إعداد مخطط الحماية الخاص بوادي مزاب وتطبيق مقترحاته.
- احترام وتشجيع مبادئ البناء التقليدي واستعمال المواد المحلية في المشاريع الجديدة.
- السعي إلى إقامة خريطة أثرية لكل التراث الثقافي المادي للمنطقة.
- توزيع سكنات وأراضي للمواطنين، مما سيققل من عمليات التدخل على الإطار المبني الأثري (المواطن بين حتمية الحفاظ على الإرث وبيروقراطية أجهزة الحكومة في الردّ على احتياجاته من ترميم وصيانة).

4- التوصيات الاجتماعية:

- التكامل والتوفيق بين مجهود الدولة ومجهود المواطن في سبيل تنمية سليمة وهادفة.
- تنمية روح المبادرة والتضامن والعمل الجماعي بين المواطنين وفق إحدى القيم الأصلية للشعب الجزائري وهي التطوع والتبوية.
- يجب إشراك المختصين في علم الاجتماع الحضري، ورجال القانون في إعداد المخطط.
- إيجاد آلية لإشراك المستأجرين، بحيث يشعر بالانتماء للمبنى ويساهم في الحفاظ عليه.
- القيام بدراسات تحليلية شاملة للاحتياجات السكان الحالية، والمتوقعة من خلال التحقيقات الميدانية، لأن عمليات الترميم تجرى من أجلهم.
- دعم وتحفيز وتنشيط الجمعيات التي تهتم بحماية التراث تضم مهندسين وأمناء السيل ورؤساء الأحياء¹.
- إشراك المجتمع المحلي في الإبداء برأيه في دراسة مخطط الحفظ الدائم وأخذها بعين الاعتبار.

¹ - مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 2015/11/18م.

- إجراء برامج تعليمية وتنقيفية للشباب والسكان، تهدف إلى تنمية مداركهم تجاه الوعي بأهمية التراث والحفاظ عليه، باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ.
- تفعيل العرف المحلي والممارسات الاجتماعية للسكان.
- استخدام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى النشرات والدورات للتوعية بأهمية التراث والحفاظ عليه في إبراز هوية الأمة وحضارتها.
- إعادة الاعتبار للهيئات العرفية المحلية، وتطبيق العرف المحلي بإعطائه صبغة قانونية.
- العمل على إيجاد شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية بما يكفل التسيير المشترك بإقحام السكان بصورة فعالة.
- إشراك السكان في المشاريع العمرانية المستقبلية.

5- التوصيات الصحية والبيئية:

- توفير بيئة صحية وآمنة، من خلال الاهتمام بمحيط المدينة وشوارعها.
- تشجيع استعمال الطاقة النظيفة، وتوسيعها في كل المجالات خاصة المجال الصناعي.
- منع إزالة أي صنف من أنواع النخيل القائمة داخل الواحات، وعدم استيراد أصناف جديدة إلا بعد موافقة الجهات العرفية والرسمية المختصة، وذلك تجنباً للأمراض المنتقلة عبر النخيل (البيوض).
- منع كل التوسعات العمرانية في الواحات لأنها هي التي تضمن التوازن المناخي، مع إعطاء الانتعاش والرطوبة للمنطقة خاصة في فصل الصيف، كما يمكن اعتبارها مكاناً للترهة بدرجة ممتازة.
- أن يكون الفراغ بين بنايتين متماسكتين عازلاً لكل الحيوانات حشرات قوارض... الخ.
- منع رمي النفايات داخل المدينة.
- التعجيل في عملية رمي مخلفات البناء وعدم تركها في الممرات والمسالك.
- جمع النفايات يكون بشكل دوري ومنتظم في فترات الليل سواء على مستوى الأحياء أو ساحات السوق.
- مراقبة المياه الصالحة للشرب من قبل البلديات وقطاع الصحة بشكل يومي للقضاء على الأمراض المنتقلة عبر المياه.
- تقديم حصص نوعية وإرشاد المواطنين عبر الأثير (الإذاعة المحلية).
- المداومة في عمليات الرش بالمبيدات للقضاء على الحشرات في الواحة لتشجيع السكان على إحياء هذه الأنوية.

- تحديد واحات النخيل القديمة، والأخذ بعين الاعتبار لحدودها وحرمها، ووضع الإجراءات والضوابط والمعايير التخطيطية والتطويرية، التي من شأنها الحفاظ على هذه الواحات من الاندثار ووقف الزحف العمراني عليها، والعمل على إبراز معالمها وإظهارها بشكل يحفظ لمنطقة وادي مزاب طابعه التراثي المميز كمنطقة حاضنة للواحات القديمة.

- عدم التغيير في استعمال الأراضي في الواحات، والسماح بإنشاء أية مبانٍ أو منشآت جديدة داخل أراضي النخيل أو في حدود الواحات، إلا بأوامر سامية وبشروط محددة، وهي عدم المساس بالمعالم التراثية أو المباني والمنشآت القائمة داخل حدود الواحات أو المتاخمة لها، أو إجراء أي تغييرات أو صيانة لها قبل الحصول على رخصة من طرف الجهات المختصة.

- القيام بحصر جميع المنشآت والمباني الفوضوية القائمة داخل الواحات، وتقييم آثارها السلبية على الواحات، ووضع خطة لمعالجة هذا الأمر، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها، ضمانا للحفاظ النوعي للواحات واستمراريتها.

تأتي أهمية دراسة آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وقت باتت فيه الحاجة ماسة إلى إيجاد ووضع أسس ومبادئ وحلول وخطط استراتيجية تتماشى مع التطورات والتوجهات العالمية الحديثة تتفق عليها المؤسسات والعاملون والخبراء بإشراك المجتمع المحلي الحاضن له.

وبعد البحث في آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني والثقافي، ومعرفة الخبرات الدولية في هذا المجال وتطورها، واكتشاف واقع الآليات والطرق المتبناة والمطبقة في منطقة وادي مزاب، اتضح أنه لم يعد وحدها هذه الوسائل خاصة الصيانة والترميم من حماية التراث المبني، بل يلزم التفكير وبشكل جدي في استدامة حقيقية على المدى البعيد بخطط استراتيجية تركز على حماية التراث المبني وجعله مساهما في التنمية المستدامة ذلك بتعاون كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، لأنه ملك للإنسانية ويمثل ثروة قومية ومرجعية لجميع الأجيال القادمة، لدى فالمسؤولية على عاتق الجميع.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حول موضوع آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في منطقة مزاب، التي تتميز بطابع معماري وعمراني فريد متميز، محاولين أن نجيب عن الإشكالية المعلومة، خلصنا إلى جملة من التوصيات والاقتراحات بها يمكن أن نكيّف النمط المعماري التقليدي ومناخه المحلي بمتطلبات المجتمع العصري، إلا أن مقياس النجاح والفشل يحدده التطبيق، أي أن الحكم على نجاح أو فشل هذه الحلول والاقتراحات إلا إذا أنجزت وجسّدت في الميدان، لأن البحث النظري دائماً يبقى قاصراً ما لم يعرف طريقه إلى الواقع.

إنّ النقد العلمي البناء هو السبيل الوحيد إلى تطوير مداركنا ومعارفنا وتزويدها بدفعات جديدة لتجارب جديدة، فالفكر الأثري الحمائي مدعو إلى العمل والإبداع والتجديد، لأنّ الحياة في حركة مستمرة وتطور دائم، وذلك عن طريق الحوار العلمي الهادف على عدة مستويات قصد تطوير أدائنا والتزام الصدق والعمل الجاد النابع من إيماننا العميق بأصالتنا ومتطلباتنا الاجتماعية والمادية والبيئية.

التراث المبني من أهم المصادر المادية عن النشاطات الإنسانية الاجتماعية والثقافية، وهو مصدر للمعلومات فهو يعطينا القدرة على استرجاع الفائق من المعلومات وإيجاد حلول وإجابات للمشاكل الجديدة، وهو المصدر الوحيد للمعلومات عن أناس عاشوا ومارسوا نشاطات في عهود سابقة، وذلك من خلال تتبع الحياة الإنسانية والاجتماعية وتطوراتها، والتراث المبني هو مصدر غير متجدد مما يدعونا إلى الحفاظ على هذه العناصر الثمينة والتأكد من أنها تدار بطريقة تظهر التقدير والاحترام لهؤلاء الذين عاشوا قبلنا وتظهر الحرص والاعتبار للذين سيأتون من بعدنا.

وهو مصدر للإحساس بالجمال والسلوكيات الإنسانية ويعطي مصداقية للتعريف بالماضي، وإشباع للعاطفة في ربط الماضي بالحاضر، ويعطي مصداقية للتفكير والتحكم، كما يتيح إمكانية تجربة التنوع الثقافي من خلال توفير تعبيرات مرئية لأحداث من الماضي فيساهم في فهم هذه الأحداث من خلال تعبيرات فيزيائية لتغيرات في الأفكار على مر الزمن.

إنّ تجربة الخطأ والصواب في تاريخ الإنسان هي السبيل الوحيد إلى النضج الفكري والمادي، وإنّ التجربة واتخاذ القرار والتخطيط المنظم بداية الانطلاق، وإنّ التساؤل الفكري الهادف هو مفتاح الوصول إلى الحقيقة والكشف عنها، كما أنّ المقارنة والقياس والملاحظة المنظمة الهادفة أساس المنطق العلمي، إذ أنّ الغاية من البحث العلمي هي التعمق في المعرفة، والبحث عن الحقيقة واستخلاص فكرة صادقة عن جوهر أي موضوع.

التراث الثقافي مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور ورقي، فإنها تبقى متصلة بهذا الإرث، وقد عملت الأمم المتحضرة وعيا منها بقيمة هذا الإرث، على إنشاء مؤسسات علمية وبحثية، كما قامت على شؤون هذا الإرث الثقافي إدارات حكومية تحافظ عليه.

وما إدراكنا من خلال إبحارنا في عالم التراث العالمي، أن التراث الثقافي أصبح ركيزة مهمة للثقافة، ومصدرا معرفيا لتاريخ، وحضارات الشعوب، ولا توجد منظمة محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية تعنى بالتراث الثقافي إلا وتأتي الآثار في مقدمة أولويتها، وسنت بذلك تشريعات وقوانين، ولوائح ونظما ووضعت استراتيجيات بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

مزاب، المنطقة العريقة بتراثها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمران، مما خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية.

لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي، وشعور السلطات المعنية بأهمية الآثار، والمحافظة عليها، وعملها على إنشاء المؤسسات وسن التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالميا ووطنيا فإنه ما زال يعاني من الضياع والهدم والتخريب وسوء التسيير وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة.

وبعد البحث في الآليات وطرق الحفاظ والتسيير المختلفة والمتبعة في مجال حماية على التراث المبني في منطقة وادي مزاب، اتضح أنه لم يعد حفظ وتسيير التراث المبني أمرا كافيا لحمايته، بل يلزم التفكير في طريقة يتسنى لنا الحفاظ عليه بصفة مستدامة بإتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة، وذلك بـ:

- تقوية الشعور العام بقيمة التراث الثقافي، وأنه أمانة تسلم إلى الأجيال المقبلة من خلال نشر الوعي الثقافي لأهمية التراث على كافة المستويات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتوضيح المخاطر التي يتعرض لها بشكل عام، وللمساهمة في تحقيق ذلك ينبغي إضافة مواد تعليمية هادفة لطلبة المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية تتعلق بالتراث الثقافي والطبيعي، وتنظيم برامج تدريبية تعنى بحماية التراث الثقافي على المستوى التنظيمي والدعائي والفني والتقني بمساعدة خبراء محليين

ودوليين، وينبغي أيضا وضع محفزات اقتصادية واجتماعية لتشجيع حماية التراث المحلي، ودعم أدوار المجتمع المدني والجمعي العرفي.

- تجنب التداخل والازدواجية في الصلاحيات بين المؤسسات العاملة في مجال حماية التراث خاصة في مجال التخطيط، والعمل على التنسيق فيما بينها بما يسمى " العمل التشاركي"، فإنه من الضروري تحديد أطر تشريعية عامة تتسجم مع مفاهيم حماية التراث المعماري، وهذا يتطلب تدابير خاصة بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بحماية التراث الثقافي، إضافة إلى ذلك فإن ادخال مصطلح التخطيط الاستراتيجي أصبح ضرورة لا غنى عنه وذلك باستحداث آليات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، وتحديد مواصفات دقيقة لحماية المعالم الأثرية والأراضي والبيئة، وهذا يؤدي إلى ضرورة تحديد أطر فنية لأساليب التدخل التفصيلية على المعالم الأثرية والتاريخية، وتصنيف أعمال الترميم وأساليب التدخلات الفنية وتبيان إجراءات الترخيص، وتحديد القيود الواجب اتباعها وأساليب التدخلات المقترحة على المعالم الأثرية.

- التركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح المبنى الأثري بعدم تدهوره ، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الأثري الحضاري والثقافي، ذلك بإدخاله وإشراكه في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري إحداث مؤسسات تعمل على توعية المواطنين والسكان حولها بأبعاد المحافظة على التراث وفائدتها على الشعب وعلى الهوية، وبتخصيص الأموال اللازمة لاستراتيجية حفظها وتسييرها، ولفت انتباه المختصين إليها بجعلها مراكز أبحاثهم.

- إجراء تعديلات على قوانين حماية التراث الأثري وفقا للقوانين الدولية وتشريعات الدول الرائدة في هذا المجال ووفقا لخصوصية كل منطقة، والتفكير في تكوين كفاءات وخبرات تسهر فقط على حماية التراث الأثري.

- السعي إلى إقناع السلطات العليا للبلاد بأهمية وضرورة المحافظة على التراث الثقافي والمبني منه بخاصة، وجعله من ضمن برامجهم وأولوياتهم التي تضمن القيم الحضارية والثقافية والسيادية والاجتماعية والاقتصادية.

- ضمان تفعيل وتطبيق قوانين حماية التراث الثقافي، معناها إيجاد الحلول لهذا التراث المبني بكل بساطة وشفافية ووضوح.

- معرفة أهمية المحافظة على التراث المبني وإدماجه في التنمية المستدامة، ليكون مساهما لا عالة عليها.

- لقد أثبتت التجارب العديدة في مسألة الحفاظ على التراث المبني، أنه لا يمكن الاكتفاء فقط بالمحافظة على المعالم والمواقع الأثرية، بل يجب أن تتعداها إلى ضرورة الارتقاء بالبنية الهيكلية القديمة ككل، ولا يمكن حل المشكلة بعينها، بل لابد من النظر إليها من خلال انعكاساتها وتأثيراتها المتبادلة مع المشاكل التي تعاني منها المدينة القديمة، فجدوى الحفاظ على التراث المعماري لا يمكن أن يكون مقتصرًا على ترميم هنا وشق شارع هناك، بل في أحداث تغيير إيجابي ضمن إطار عملية تنطوي على إعادة التأهيل والإحياء والتوظيف، وتخطي الرؤية المحدودة التي تعالج بعض المعالم ولا تحاول النهوض بالمنطقة بشكل عام.

- التراث الذي بين أيدينا، هي أمانة غالية من أجدادنا فهم لم يدخروا جهد في سبيل إيصاله إلينا كما هو، ويعتبر كدليل وشاهد على حضارة المنطقة في تلك العهود ويعبر عن شخصيتنا ويمتج بتاريخنا، فاليوم جاء دورنا ومسئوليتنا من أجل المحافظة عليه وتركه للأجيال التي تأتي من بعدنا.

وبهذه الكلمات الختامية ينبغي تغليب المصلحة العامة المتمثلة في تواصل تاريخ الأمم وحضاراتها على المصالح الفردية الخاصة التي لا تكثرت بزوال التراث المبني واستبداله لزيادة مكاسبهم المادية، ومعالجة هذا لا يأتي مطلقا بالتمني ولكن بالإرادة السياسية الحقيقية وتفعيل تطبيق القوانين والتخطيط والتمويل والتنظيم، وفي ذلك تكمن وسائل التي تحتويها الرسالة الجوهرية لهذا البحث.

"حماية التراث مسؤولية الجميع".

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

المصادر:

- 1- أحمد أبي العباس بن محمد بن بكر النفوسي الفرستائي، القسمة وأصول الأرضين كتاب في فقه العمارة الإسلامية، تح وتع وتق بكير بن محمد الشيخ بلحاج، محمد صالح ناصر، ط2، جمعية التراث، القرارة، غرداية، 1997م.
- 2- أحمد المقرزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بدون تاريخ النشر، دار صادر، بيروت.
- 3- الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة.
- 4- البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].
- 5- ابراهيم متيان، تاريخ وادي مزاب، مخ، (نسخة مصورة)، مكتبة الشيخ أبي إسحاق ابراهيم اطفيش، غرداية.
- 6- بشير الحاج موسى، سعيد بن علي بن يحيى الخيري الجربي، مخطوط مرقون، جمعية أبي إسحاق الشيخ اطفيش، غرداية، 2000م.
- 7- الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي دمشقي الشافعي، كتاب الأربعون النووية، دار البلاغ الجزائر، 2001م.
- 8- محمد الأزرق، أخبار مكة وما جاء بها من الآثار، ج1، تح رشدي ملحس، دار الأندلس، بيروت، 1983م.
- 9- محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م7، ط1، دار صادر، بيروت، 1992م.
- 10- أبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي عرف بابن الرامي البناء، الإعلان بأحكام البنين، تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، تق: عبد العزيز الدولاتي، مركز النشر الجامعي، 1999م.
- 11- عبد القادر النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
- 12- عبد الرحمان ابن منظور، لسان العرب، م1، ج7، دار صادر، لبنان، 1968م.
- 13- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، بدون تاريخ النشر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الفصل 9 و10.
- 14- عبد الرحمان ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر. سهيل زكار، ج1، و ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000م.

15- أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، الممل والنحل، تح أمير علي مهنا، ج1، ط6، دار المعرفة، بيروت، 1997م.

المراجع:

- 1- أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، حماية وصيانة التراث الحضاري، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
- 2- أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.
- 3- أحمد حسين أبو الهيجاء، أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري، مكتبة اليرموك، الأردن، 2011م.
- 4- أسامة النحاس، عمارة الصحراء، دار الكتب المصرية، د.ت.
- 5- بكير سعيد أعوش، وادي مزاب في ظل الحضارة الإسلامية: دينيا، تاريخيا، اجتماعيا، المطبعة العربية، غرداية، 1991م.
- 6- بلحاج معروف، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، 2007م.
- 7- إبراهيم الحاج أيوب، رسالة في بعض أعراف وعادات وادي مزاب، تح، يحي الحاج امحمد، نشر جمعية النهضة، العطف، غرداية، الجزائر، ط1، 2009م.
- 8- إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992م.
- 9- إبراهيم محمد طلاي، مزاب بلد كفاح، دراسة سياسية اجتماعية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1970م.
- 10- جورجيو توراكا، تكنولوجيا المواد وصيانة التراث الحضاري، ترجمة أحمد عطية، دار الفجر، القاهرة، 2000م.
- 11- جمعية التراث، معجم الأعلام الاباضية، الجزء الأول، الطبعة العربية، غرداية، 1999م.
- 12- الجعيري فرحات، نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة، المطبعة العصرية، تونس، 1975م.
- 13- هزار عمران، جورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها صيانتها والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998 م.
- 14- واكد خليل إبراهيم، أسباب انهيار المباني، دار الكتب، القاهرة، 1992م.
- 15- زيدان عبد الكافي كفافي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م.
- 16- حيدر كامل، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995 م.

- 17- حمو عيسى محمد النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، دار البعث، قسنطينة، ط1، 2000م.
- 18- يوسف الحاج سعيد، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، 2003م.
- 19- ماري برديكو، الحفظ في علم الآثار، الطرق والأساليب العلمية لحفظ وترميم المقتنيات الأثرية، تر محمد احمد الشاعر، م22، المعهد العلمي للآثار، القاهرة، 2002م.
- 20- مبروك مهيرس، المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م.
- 21- محمد دهمان، في رحاب دمشق، دار الفكر، دمشق، 1982م.
- 22- محمد حسين جودي، العمارة العربية الإسلامية، خصوصياتها، ابتكارها، جماليتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1998م.
- 23- محمد حسن، قانون المياه والتهيئة المائية بجنوب افريقية في العصر الوسيط، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999م.
- 24- محمد الطيب عقاب، مساكن قصر القنادسة الأثرية، دراسة معمارية أثرية، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.
- 25- محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.
- 26- السيد فؤاد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية للنشر، 1974م.
- 27- سليمان بكاي، ألفاظ النخلة بالعربية والمزابية، الجزائر، 2006م.
- 28- عبد الكافي الكفاف، مدخل إلى علم الآثار، الأردن، 2004م.
- 29- عبد القادر الريحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار، دمشق، 1972م.
- 30- علي حملاوي، نماذج من قصور منطقة الأغواط، دراسة تاريخية وأثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006م.
- 31- عاصم محمد رزق، العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، دار جهاد، 2000م.
- 32- فاروق كامل عزالدين، جغرافية الترويج والسياحة، جامعة الزقازيق، مصر، 1992م.
- 33- صالح اسماوي، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، ج2، نشر جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 2005م.
- 34- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة، 2005م.

35- غالان رودريغو مارتين، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، دمشق، سوريا، ط1، 1998م.

الموسوعات:

1- عبد الرحيم غالب، موسوعة العمارة الإسلامية، جروس بيرس، بيروت، لبنان، 1988م، ط:1.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- حنان هبون، إعادة تأهيل القصور الصحراوية " قصر عين ماضي نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص الإنسان والمحيط، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2011م.
- 2- محمد جودي، المسكن الإسلامي في القصور الصحراوية بالجزائر: دراسة تحليلية مقارنة لقصور مزاب وورقلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الآثار والمحيط، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، 2013-2014م.
- 3- محمد ابن عميرة، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م.
- 4- محمد التريكي، خالد بوزيد، المعمار والممارسات الاجتماعية مزاب بين الماضي والحاضر، رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة، المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة المعمارية والتعمير، تونس، جوان 1989م.
- 5- علي حملاوي، قصور منطقة جبال عمور (السهل الجنوبي) من القرن 16 - 19 م، دراسة تاريخية أثرية، رسالة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000م.
- 6- أحمد داحمي، دراسة نموذجية لصيانة ورد الاعتبار لقصبة الحاج امحمد النواري بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2012م.
- 7- أمينة بن المجات، التنمية السياحية في قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2005م.
- 8- حبيبة بوزار، واقع وآفاق الحماية القانونية للتراث المادي الأثري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م.
- 9- حمو بن زكري، منشآت الري التقليدي بوادي مزاب " قصر غرداية نموذج" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران الصحراوي، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2015م.
- 10- يحيى بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002م.

- 11- ليندة علال، دور الحركة التجارية في ازدهار قصور إقليم توات ووادي مزاب وتطورها خلال العصور الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران، 2012م.
- 12- مجد نجدي ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة نابلس فلسطين، 2010م.
- 13- محي الدين إيزيس فهد عبده، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا " أورفيرتو " وإمكانية تطبيقها في فلسطين "عراق بورين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2010م.
- 14- محمد بن زغادي، تأثير التنمية الحضارية على المعالم الأثرية" ندرومة أنموذج"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم الآثار، جامعة تلمسان، 2010م.
- 15- محمد جودي، واجهات مساكن قصور سهل وادي مزاب: دراسة تنميطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2006-2007م.
- 16- منى دحمون، قصر بوسمغون بولاية البيض، دراسة أثرية تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005م.
- 17- مصطفى دودو، نظام تقسيم واستغلال مياه السيل بوادي مزاب "عوامل التلف وآليات المحافظة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2015م.
- 18- نبيل بوعويوة، طرق حماية المعالم التاريخية من خلال دراسة أثرية لقصر البحر بقلعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2008م.
- 19- سليمان سعاد، منشآت الري القديمة في منطقة الحضنة، شهادة الماجستير في الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005م.
- 20- سامية جبار، فقه العمارة السكنية بقصور منطقة الأغواط عين ماضي وتاويله نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الريفية الصحراوية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2011م.
- 21- عبد الله نوح، النظم التقليدية العرفية بوادي مزاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1994م.
- 22- عبد القادر طاهر، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانته، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م.
- 23- علجية حملات، صيانة الموقع الأثري لتقزيرت ودورها في التهيئة والتأهيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2011م.
- 24- فوزية سعاد بوجلابة، أخطار التلوث على المعالم الأثرية، بعض المعالم الأثرية بمدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2009-2010م.

- 25- قادة لبتز، تأثير الرطوبة على المعالم الأثرية، دراسة لبعض معالم مدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2007م.
- 26- رفيق خلاف، التدابير الاستعجالية في ترميم المباني الأثرية "دراسة حالة: ترميم مباني حي عمار في إطار المخطط لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بقصبة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2010م.
- 27- خيرة فراحي، جرد معالم مازونة وعمي موسى وقلعة بني راشد بمنطقة غليزان" الجرد وسيلة للمحافظة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الصيانة والترميم، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2012م.
- 28- داود الشهاني، قاسم عبد العزيز، التنمية السياحية الصحراوية" إعادة الاعتبار السياحي لقصر غرداية، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، قسم التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، 2011م.
- 29- يونس راس نعامة، صالح قشار، التراث المعماري في وادي مزاب وأهمية مخطط الحفظ الدائم، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، قسم التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، 2006م.
- 30- عبد الباسط شاله، محمد صغير مسعودي، العمارة والعمران الصحراوي بين الأصالة والمعاصرة، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، تسيير المدن، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي العربي بن مهدي أم البواقي، 2006م.

المجلات والدوريات:

- 1- بلحاج معروف، بلحاج طرشاوي، واقع تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، العدد 03، 2014م.
- 2- بلحاج معروف، محمد جودي، النسيج العمراني لمدن وادي مزاب، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، 2012م.
- 3- سعيد بن دبيس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، جريدة الرياض، العدد 13822، الجمعة 30 ربيع الأول 1427هـ الموافق 28 أبريل 2006م.
- 4- عبد العزيز قرمان، الدعائم والحوامل في العمارة الإسلامية، دراسة نموذجية للمنشآت المدينة لمدينة مليانة في العهد العثماني، مجلة الآثار، معهد الآثار، جامعة الجزائر، دار الملكية، الحراش، الجزائر، العدد: 08، 2009م.
- 5- عزالدين بويحيوي، المحافظة على التراث الوطني من وجهة عالم الآثار، مجلة الثقافة، العدد 16، 2007م.

6- شوقي شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، العدد 104، دمشق، ذو الحجة 1427 هـ الموافق لـ 26 كانون الأول 2006م.

الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- العابد بديع، الحفاظ المعماري في الحضارة العربية الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أيسيسكو، الرباط، 2010م.
- 2- عبد القادر نسمات والتوني، الحفاظ الغير المكتمل، المؤتمر التاسع للمعماريين المصريين، التراث المعماري والتنمية العمرانية، القاهرة، 1999م.
- 3- علي خلاصي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م.

التقارير والوثائق:

- 1- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، أنواع التسقيف في البنايات التقليدية بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2013م.
- 2- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، البناء بالحجارة "تحضير الملاط وتقنيات البناء"، غرداية، الجزائر، 2012م.
- 3- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، البناية الطينية وصيانتها بوادي مزاب، غرداية، الجزائر.
- 4- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، الجزائر.
- 5- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، دليل أشغال الترميم، غرداية، الجزائر، 2006م.
- 6- ديوان حماية وترقية وادي مزاب، مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لتراث ولاية غرداية، غرداية، الجزائر، 2002م.
- 7- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، المسكن التقليدي وعرف العمران بالقطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2004م.
- 8- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2008م.
- 9- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، النظام التقليدي لتسيير وتقسيم مياه السيل بوادي مزاب، 2008م.
- 10- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، العرف في البناء التقليدي بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2002م.

- 11- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، صيانة وترميم الواجهات للمباني التقليدية بوادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2010م.
- 12- ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب وإدارة المهندس المعماري الإسباني Gabord، وثيقة ترميم قصر بنورة، 1983م.
- 11- مختار قرميدة، المساكن التقليدية بوادي ميزاب، دراسة فنية معمارية، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 2001م.
- 12- مكتب الدراسات URBAT، تقرير ميداني حول المساكن المدنية في مدينة غرداية، مدينة غرداية، 1997م.

القوانين والمراسيم:

- 1- قانون عدد35، يتعلق بإصدار مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية، المؤرخ في 24 فيفري سنة 1994م، تونس.
- 2- قانون 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، المؤرخة في 20 صفر 1419هـ الموافق لـ 15 جوان 1998م.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 72-168، يتضمن إنشاء حظيرة الوطنية للتاسلي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 16 جمادى الثانية عام 1392هـ الموافق لـ 27 يونيو 1972م.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 87-10، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع التاريخية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1407هـ الموافق لـ 6 يناير 1987م.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 87-231، يتضمن إنشاء ديوان حظيرة الأهقار الوطنية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1408 الموافق لـ 03 نوفمبر سنة 1987م.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 92-281، يتضمن تنظيم وسير مديرية الثقافة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 05 محرم عام 1413هـ الموافق لـ 6 يوليوسنة 1992م.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 92/419 و 92/420، المتضمنان ترقية المؤسسة من ورشة دراسات إلى " ديوان حماية سهل وادي ميزاب وترقيته، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخان في 17 نوفمبر 1992م.
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 93-141، المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413هـ الموافق لـ 14 يونيو 1993م.

- 9- المرسوم التنفيذي رقم 01-104، يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في عام 1422هـ الموافق لـ 23 أبريل سنة 2001م.
- 10- مرسوم تنفيذي 05-209، مؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1426هـ الموافق لـ 04 جويلية 2005م، يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لوادي مزاب وتعيين حدوده، العدد 39.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 03-322، يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 9 شعبان عام 1424 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 2005م.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 05-491، المتضمن إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 05-488، تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها، الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426هـ الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005م.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 09-407، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 09-409، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 09-408، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430هـ الموافق لـ 29 نوفمبر سنة 2009م.
- 17- القرار الوزاري المشترك، حدد فيه التنظيم الداخلي للمركز الوطني للبحث في علم الآثار، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 12 رمضان عام 1430هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 2009م.

الإتفاقيات الدولية:

- 1- ميثاق أثينا، حماية المعالم التاريخية والطبيعية في العالم، اليونان، 1931م.
- 2- ميثاق البندقية، أساليب الحفاظ على الممتلكات الثقافية، البندقية، إيطاليا، 1964م.

- 3- إيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، فاس، 1402 هـ الموافق لـ1982م.
- 4- ميثاق إيطاليا للترميم، أهمية وأساليب الترميم، إيطاليا، 1883م.
- 5- اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، باريس، 1985م.
- 6- اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م.
- 7- اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، "لوزان"، 1990م.
- 8- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث الثقافي، مركز التراث العالمي، 2005م.
- 9- إيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في العناية بالمدن العربية التقليدية، طموحات الحاضر وأمال المستقبل، الرباط، 1427 هـ /2006م.

المقابلات:

- 1- مقابلة مع الشيخ الأستاذ: كروم ح أحمد، في مكتبة إروان، العطف، يوم 28 مارس 2012م.
- 2- مقابلة مع الأستاذ صالح بن عمر سماوي، عند دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، يوم 18 أبريل 2012م.
- 3- مقابلة مع المهندس: محمد بن عمر عيسى، في دار تنعام، بنورة، يوم 05 ديسمبر 2014م.
- 4- مقابلة مع السيد: بغاغة عبد العزيز، بمقر ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، 27 أكتوبر 2015م.
- 5- مقابلة مع السيد: الموحلي الزبير، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، بدار لصرم، المدينة العتيقة، تونس، 13/11/2015م.
- 6- مقابلة مع السيد: فريد بن غريال، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 13/11/2015م.
- 7- مقابلة مع السيد: عدنان بن نجمة، المعهد العالي للتراث، المدينة العتيقة، تونس، 15/11/2015م.
- 8- مقابلة مع السيد: فرحات المبروكي، مهندس معماري، وكالة التجديد والتهديب العمراني، أريانة، تونس، 17/11/2015م.
- 9- مقابلة مع السيد: حمو عبد الله بلحاج، مهندس معماري، بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، 22 ديسمبر 2015م.
- 10- مقابلة مع السيد: حجاج عبد الرحمان، مهندس معماري، بمكتب الدراسات URBAT، غرداية، 16/فيفري/2016م.

المراجع:

- 1- A. Coyne; Le M ' Zab, Ed: Adolphe Jourdan, Alger ,1879.
- 2- André Ravéreau; Le M'zab une leçon d'architecture ,Sindbad, Paris, 1981.
- 3- Boitti A; The Territorial Plan of the Province of Milan: from one administration to an other, in Territorio, n:11, Franco Angeli, Milano, Italy, 1999.
- 4- Brahim benyoucef; Le M'Zab, espace et société, Imprimerie Abou Daoud, Alger, 1991.
- 5- Claude Pavard; Lumières Du M' ZAB, Edition Dilroisse, Paris, France.
- 6- Donnadiou C,et P / Didillon H et J.M; Habiter le désert les maisons mozabites, 3^é Ed , ED pierre Mardage, Bruxelles, Belgique, 1986.
- 7- Gautier E,F; Le Sahara, Payot, Paris, 1923.
- 8- Gerard Guibilato, Economie Touristique, Delta Spsi, Suisse, 1983.
- 9- Giambruno,C, Toward Urban Dim, ension of conservation(trans), Alliena Editrice, Firenze, 2002.
- 10- G.Rolland; Sur Le Terrain Cittace Du Sahara Septentrional.
- 11- Hugo,v, Ware Against Demolishers, Edizione Stampa Alternativa, Viterbo, 1993, p:11.
- 12- J.Huguet; "Le Pays du M'Zab", in bull de la Sociétés Géographie d'Algérie, imprimerie Typographique et lithographique Sélion ,Alger,1898.
- 13- J.Huguet; Les Villes du M'Zab; Bulletins et mémoires de la société d'Anthropologie de Paris, t.IV, 1903.
- 14- J.Morel; Note le De Préhistoire Mozabite Libyco, tome xxvi.
- 15- Kleinchnecht Charles; Monographie De L'arrondissement de Ghardaïa, Ministère Du Sahara, Département des oisis, Paris 1960.
- 16- Louis David; Les Mechaikhs du M'Zab, IV Ghardaia, ses Mechaichs.
- 17- Marcel Mercier; La civilisation Urbaine au M'zab, Gharadaia la Mysterious, Edition P et G. SOU BIRON. Alger, 1932.
- 18- Marth et Edmond Gouvion; kharidjisme: Monographie Du M ' Zab, Imprimerie Vigie Marocaine, Casablanca, Paris, 1926.
- 19- M.Huguet; Les conditions generals de la vie au M'Zab, La médecine et les pratiques médicales indigenes.
- 20- Michal Van der Meeschen; Les Médinas Magrébines, UNESCO.
- 21- Moullias. D; L'organisation Hydraulique des oasis Sahariennes, Alger, 1927.

- 22- Pierre Donnadieu et autres; Habiter le desert. Les Maisons Mozabites, Reucharches sur un type d'architecture traditionnelle: Architecture + Recherches/ Edition Pierre Mardaga, Bruxelles, 1977.
- 23- Pierre Roffo; contribution à l'Etude de la préhistoire du sahara Septentrional, Ancienne Imprimerie, Alger, 1934.
- 24- Roselli,p, Restoration of the City this Day(trans), Alliena, Firenze, 1991.
- 25- Ruskin,j, The Seven Lamps of Architecture, New Yourk, Dover Publication, 1989.
- 26- Thierry Verdel, Géotechnique et Monument Historique, Institut national, polytechnique de Lorraine, école de Mines Nancy, 1993.
- 27-Unesco, Conservation des sites et des mobilier archéologiques principes et méthodes, étude et documents sur le patrimoine culturel.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- Ahmed Ammar Abdelali; Communication et Patrimoine" VALLEE DU M'ZAB", projet de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'architecte d'état, Département D'architecture, Université Tlemcen, 2009.
- 2- Merrad Djamel; Evaluation de la qualité environnementale dans le secteur sauvegardé cas d'étude Casbah D'Alger, mémoire de magistère option Architecture et Environnement, Ecole Polytechnique D'architecture Et D'urbanisme, 2012.
- 3- Rim Meziane; L'aide à la décision par C.I.G pour une politique locale de développement durable: Essai d'application méthodologique au secteur de transport a Ghardaia, mémoire de magister option architecture et environnement, Ecole Polytechnique D'architecture Et D'urbanisme, 2003.
- 4- Samir Sidni, Abderrhim Hamzaoui ; Eau Et Patrimoine Vallée De M'Zab, projet de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'architecte d'état, Département D'architecture, Université Tlemcen, 2009.
- 5- Zohra Fatma Hafsi; Pour une conservation intégrée des sites archéologiques dans la politique nationale de l'emménagement du territoire "exemple d'étude :la wilaya de Souk Hrase", mémoire pour l'obtention de diplôme de magister option :préservation du patrimoine architecturale, département d'architecture d'urbanisme, université mentouri, 2012.

المجلات والدوريات:

- 1- G. Aumassip; Le boss Sahara Dans La Préhistoire, Ed: C.N.R.S, paris, 1986.
- 2- Vassallo, E, Historic Centrs 1861-1974(trans), in Restauro, n°19, Maggio-Giugno1975, Napoli, 1976.
- 3- Yves Bonet, Notes sur l' Architecture Religieuse du M' zab, in cahier des Arts et Techniques, n°6, Toulouse, 1960.

الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- Hammoui Nacer; System D'irrigation Traditionnel, Séminaire Thème, Département d'hydraulique, Ecole nationaux palyte Clinique 2005 / 2006.

المراجع الإلكترونية:

- 1- www.acatap.ht.Iplanet.com
- 2- <http://www.isesco.org>
- 3- [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).
- 4- www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P4.htm
- 5- www.Ghardaia.com
- 6- [http:// www.opvm.com/](http://www.opvm.com/)
- 7- <http://www.tafilt.com/>

الملاحق

ملحق نموذج استمارة البحث

استمارة بحث تخص مساكن وسكان مدينة غرداية

(تستعمل لغرض البحث العلمي فقط، ضع علامة x أمام الجواب المناسب)

اسم الحي:

خصائص المسكن:

- ماهي وضعية المسكن : كراء ملك
- المستوى الاجتماعي - الدخل:- جيد متوسط منخفض
- هل انتم جدد في المسكن أم مسكن متوارث أب عن جد
- كم عائلة في المسكن : عائلة واحدة عائلتين أكثر من عائلة
- مساحة المسكن :م²
- حالة المسكن : جيد متوسطة سيئ

التجهيزات التابعة للمسكن:

- الكهرباء: نعم لا / الهاتف: نعم لا
- الغاز: متصل بالشبكة قارورة
- الصرف الصحي: متصل بالشبكة مصب خاص

التدخلات على المسكن:

- هل حدث تدخل أو تعديلات على المسكن: نعم لا
- هل قمتم بتغيير الفضاءات داخل المنزل- تقسيم المنزل:- نعم لا
- ما نوع هذا التدخل: إعادة بناء إعادة هيكلة تجديد ترميم أخرى.....
- نوع التعديلات إضافة : حمام مطبخ غرف لا شيء
- ما هو الجزء الذي شمله التعديل : الطابق الأرضي السطح
- من المسؤول عن التدخل : المالك الدولة معا
- إذا كان مسكنكم مرمم ما تقيمكم لتجربة الترميم : جيدة متوسطة تحتاج للتطوير
- في رأيكم ما هي نقائص عملية الترميم.....

مشاكل السكان:

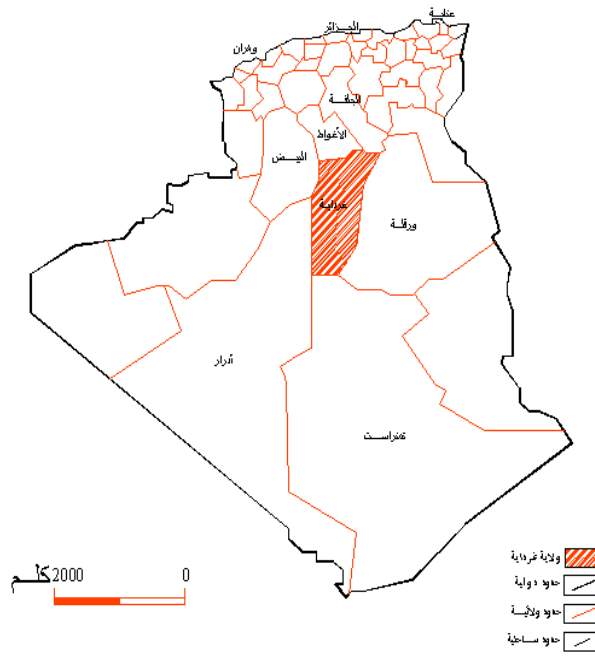
- هل تعانيون في مسكنكم من: الضيق تشقق الجدران تشقق السقف تشقق الأرضية
- تهدم بعض أجزاء المسكن نقص التهوية -الرطوبة مشاكل أخرى.....

تطلعات السكان:

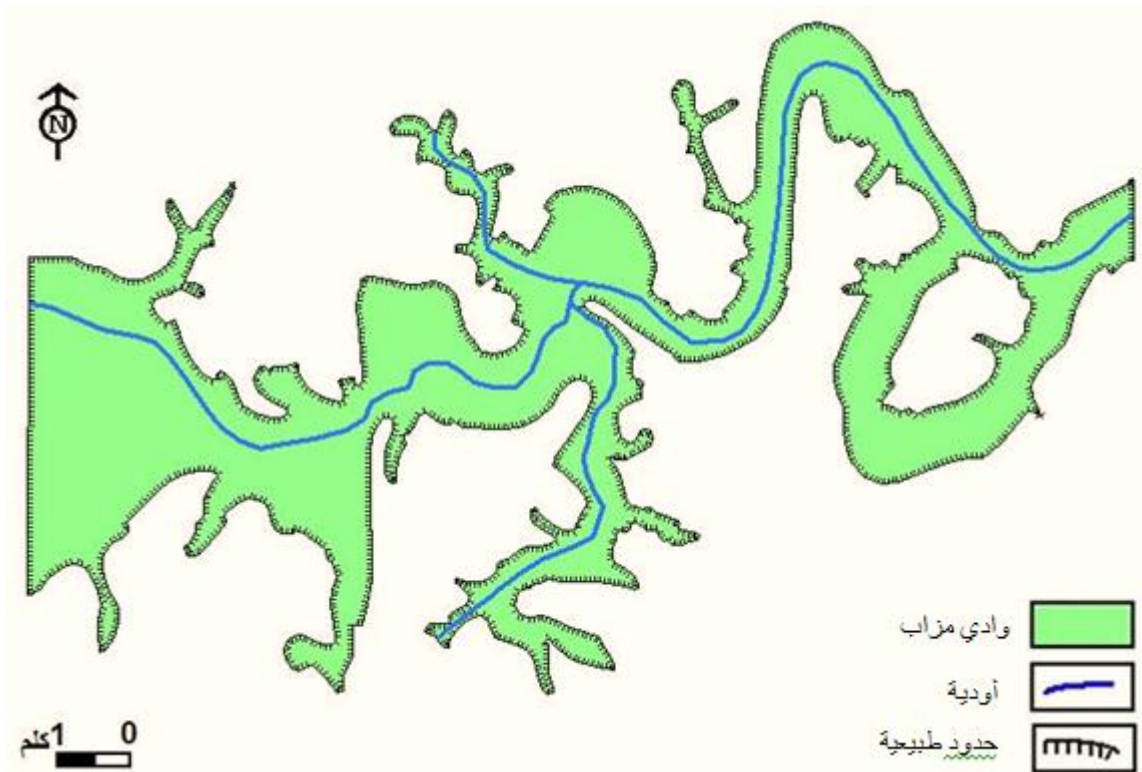
- ما هو شعورك اتجاه المسكن: تأثير ايجابي سلبي
- في رأيكم هل المنزل التقليدي يستجيب لحاجياتكم الحديثة: نعم لا
- ماذا تقترحون لهذا المسكن: ترميم الهدم أخرى
- في حالة الترميم هل انتم مستعدون للقيام به وحدكم: نعم لا
- هل انتم بحاجة إلى الدعم من الدولة: نعم لا
- كيف ترون فكرة ترميم المدن: جيدة لا أهمية لها باطلة
- هل تساهم السلطات المحلية في هذه العملية: نعم لا
- هل هناك جهات أخرى : جمعيات خواص من الخارج
- في حالات رضاكم بالهدم هل تغادرون المدينة: نعم لا
- في حالة رفضكم للمغادرة هل هذا يعود إلى : الألفة الموقع الحياة الاجتماعية المعتادة
الماضي والذكريات الانسجام الأسري والتعاون داخل الحي أسباب أخرى
- هل تعرف جمعيات تهتم بالحفاظ على التراث: نعم لا اذكر بعضها
- هل تقوم فعلا بدورها: نعم لا
- ما نوع عملها
- هل لديك ميول لإحدى هذه الجمعيات : نعم لا
- هل تؤمن بفكرة التراث والمقومات والحفاظ عليها: نعم لا وماذا عن أبنائك
- هل تشجع المحافظة على العادات والتقاليد المحلية مثل:
- المناسبات العائلية والخاصة بالحي العادات والتقاليد الألبسة التقليدية المأكولات التقليدية
الأهازيج المحلية أشياء أخرى
- أما زلتم تستعملون الوسائل التقليدية والقديمة مثل:
- السقي التقليدي الأواني التقليدية النسيج التقليدي. أشياء أخرى
- ما هي الأنشطة الاقتصادية التي تفضلها:
- التجارة الحرف التقليدية الزراعة السياحة
- ملاحظات واقتراحات:
-
-
-
-

جازاك الله عنا كل خير.

ملحق الأشكال



الشكل 1 : خريطة تبين موقع ولاية غرداية بالنسبة للجزائر عن مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.



الشكل 2: الحدود الطبيعية لمنطقة وادي مزاب عن Camille CHalleat

L'urbanisation de la vallée du M'Zab les transformations des palmeraies, l'exemple de Ghardaïa, 1993.

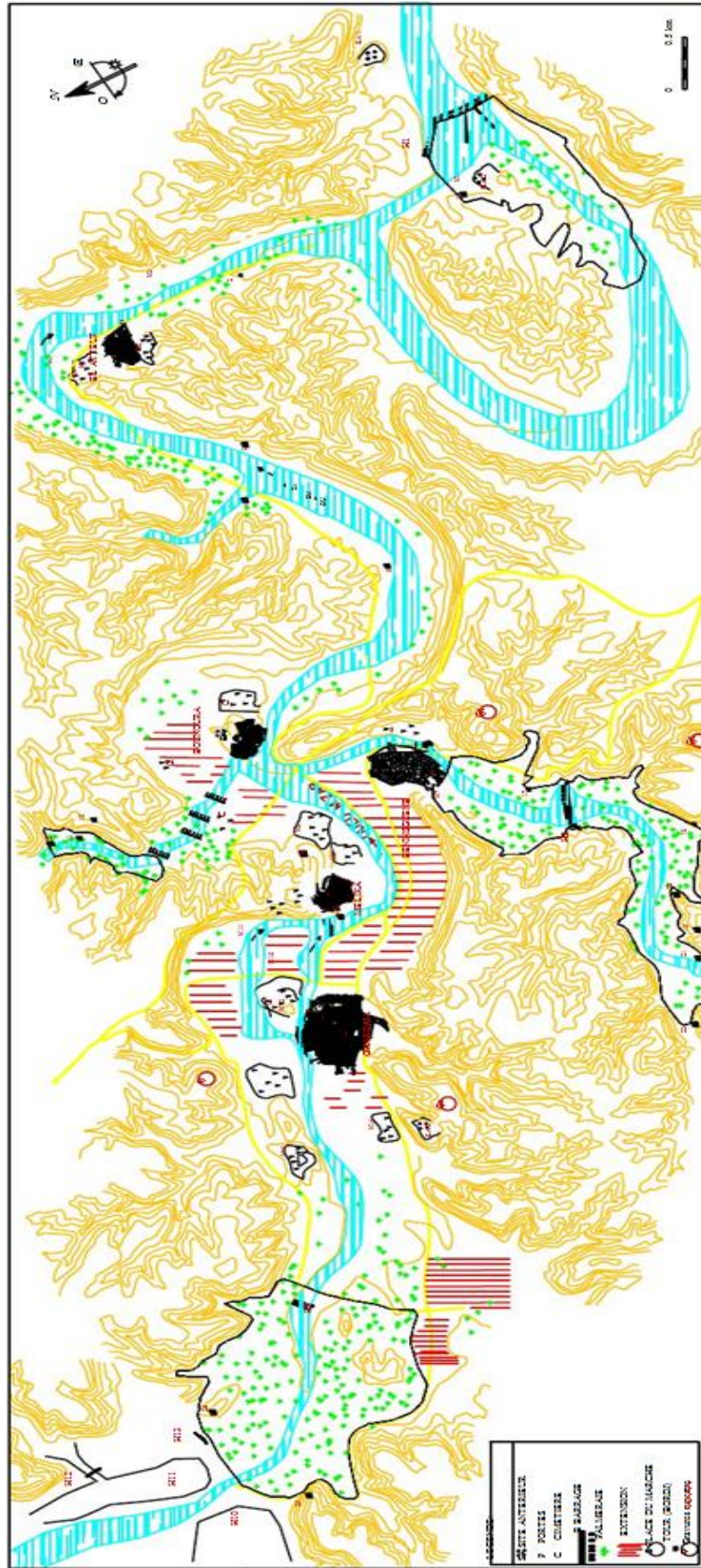


الشكل 3: مناخ منطقة وادي مزاب عن AISSA BAYOUB

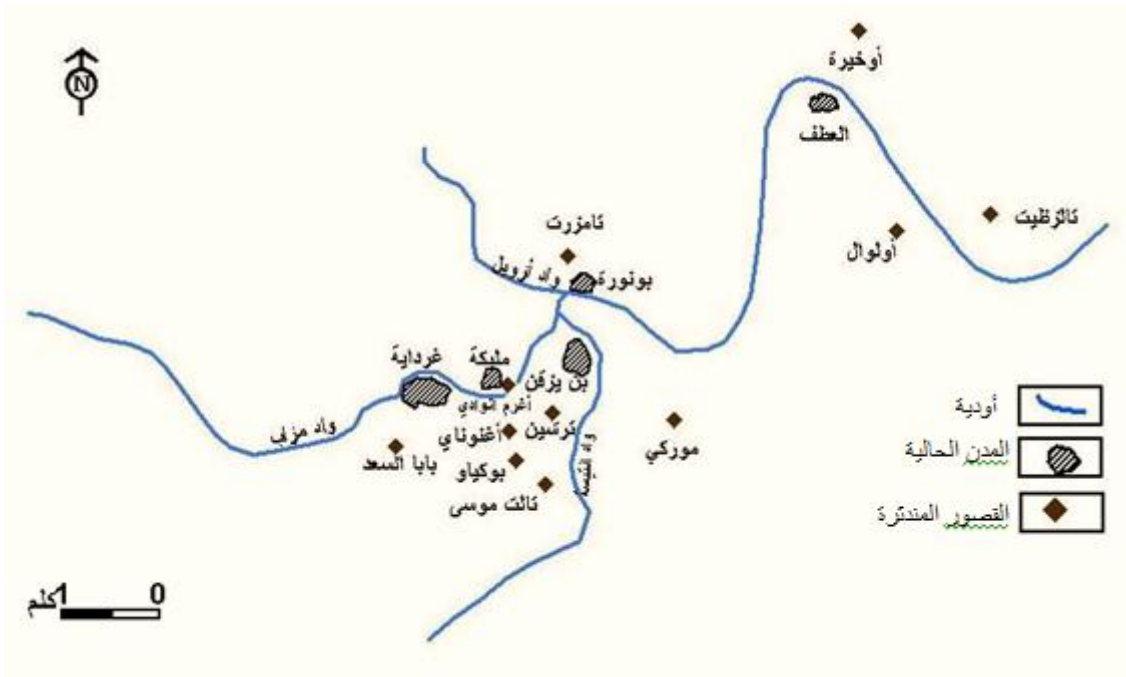
Agglomération nouvelle pour la continuité culturelle a noumerat (vallée du M'Zab) 2001.



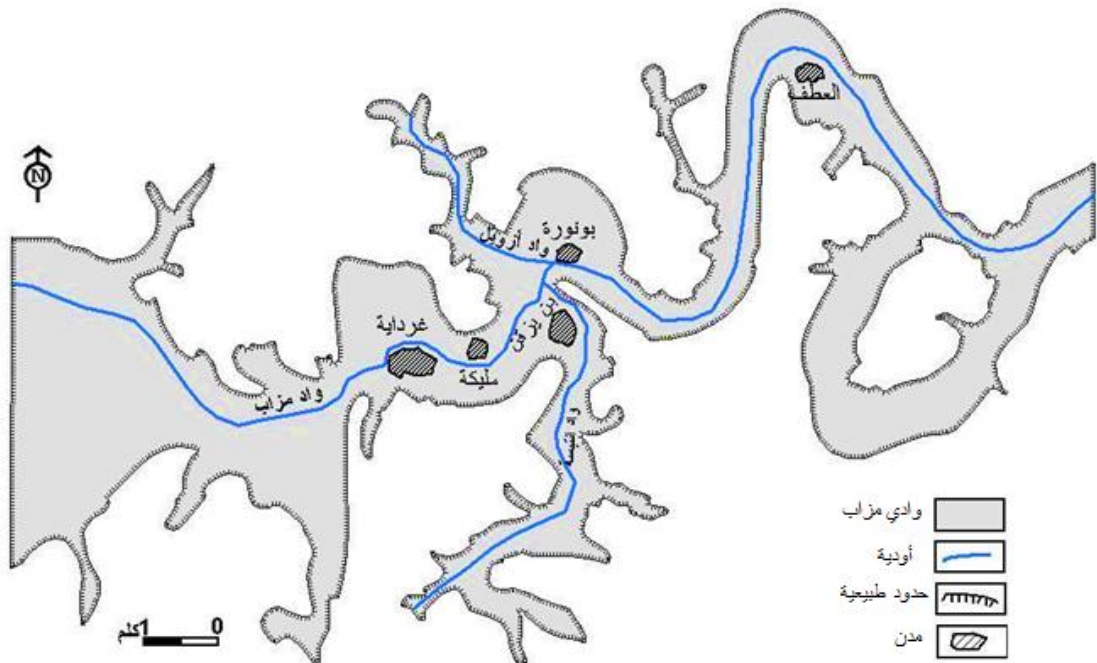
الشكل 4: موقع وادي مزاب والتقسيم الإداري لولاية غرداية عن مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.



الشكل 5: أهم المواقع الأثرية بمنطقة وادي مزاب عن OPVM.

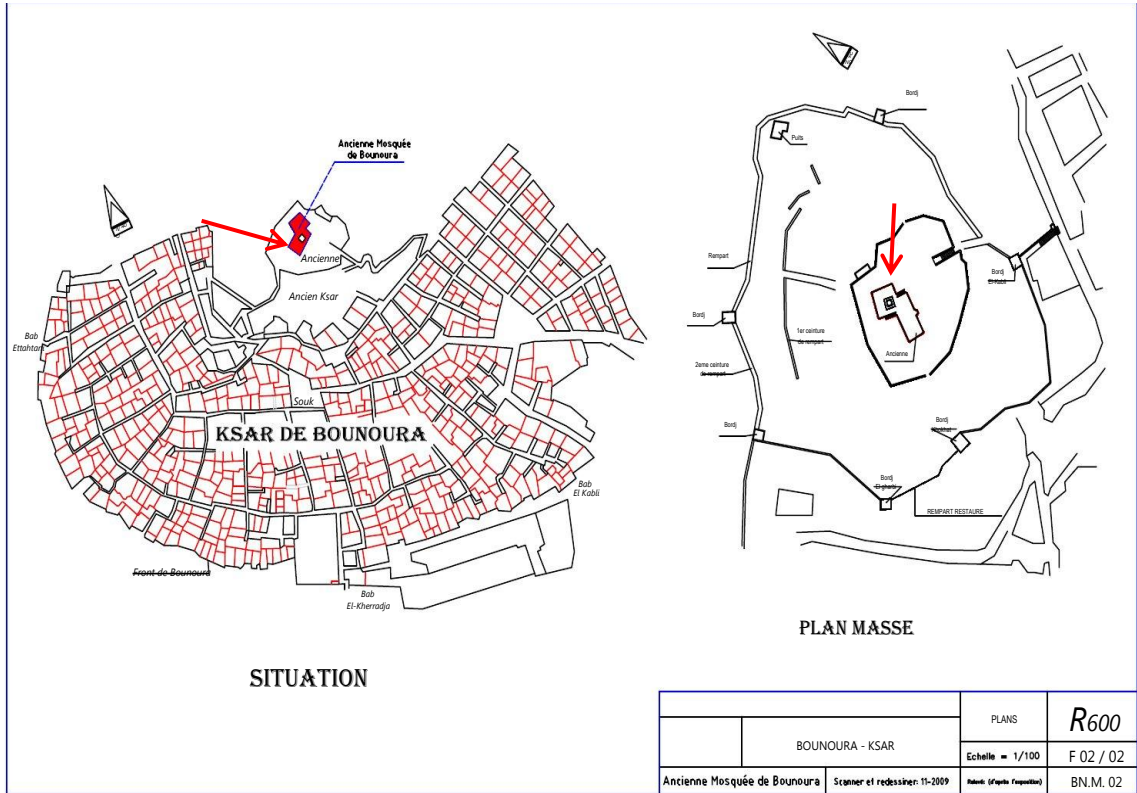


الشكل 6: التجمعات السكانية الأولى بمنطقة وادي مزاب عن OPVM.

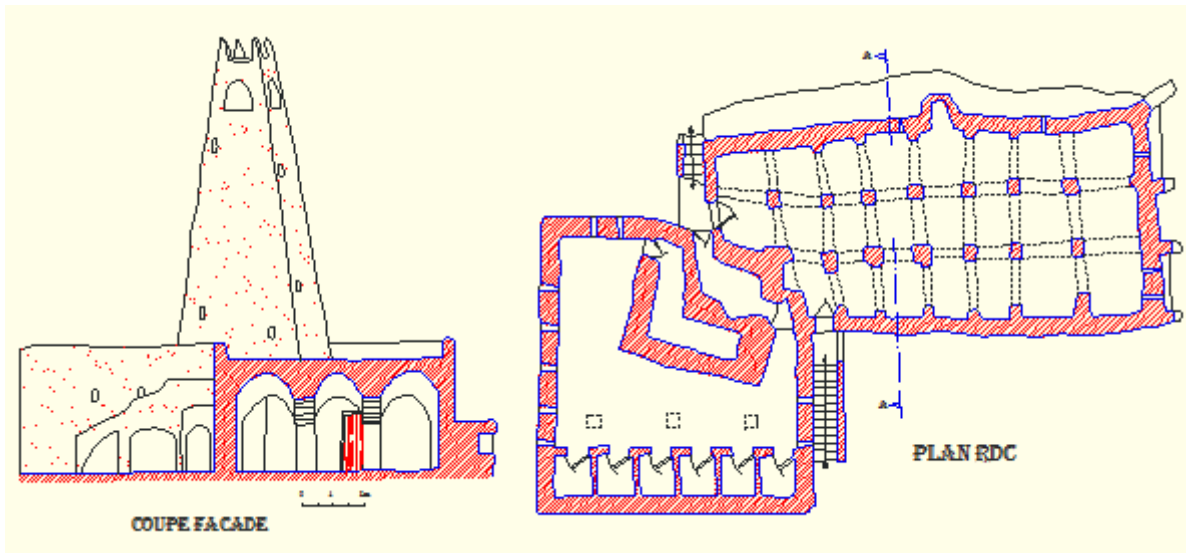


الشكل 7: مواقع المدن بالنسبة لوادي مزاب عن Camille CHalleat

L'urbanisation de la vallée du M'Zab les transformations des palmeraies, l'exemple de Ghardaïa, 1993.



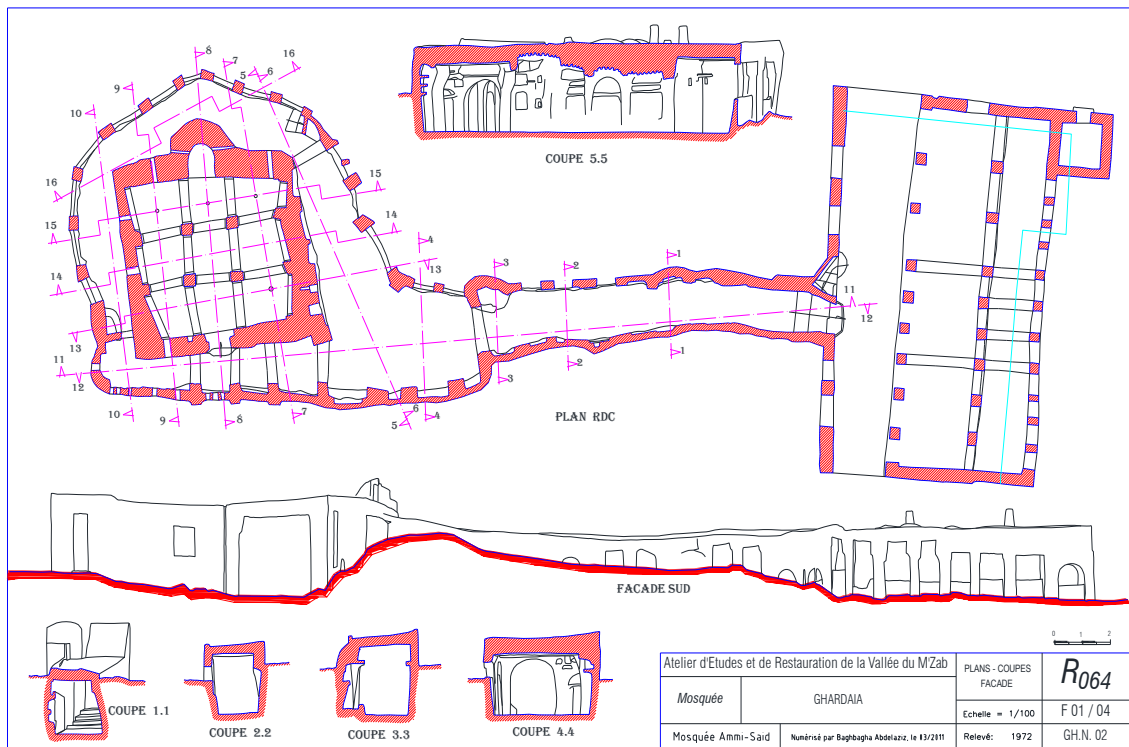
الشكل 8: مخطط مدينة بنورة الفوقاني العتيق وموقع مسجدها عن OPVM.



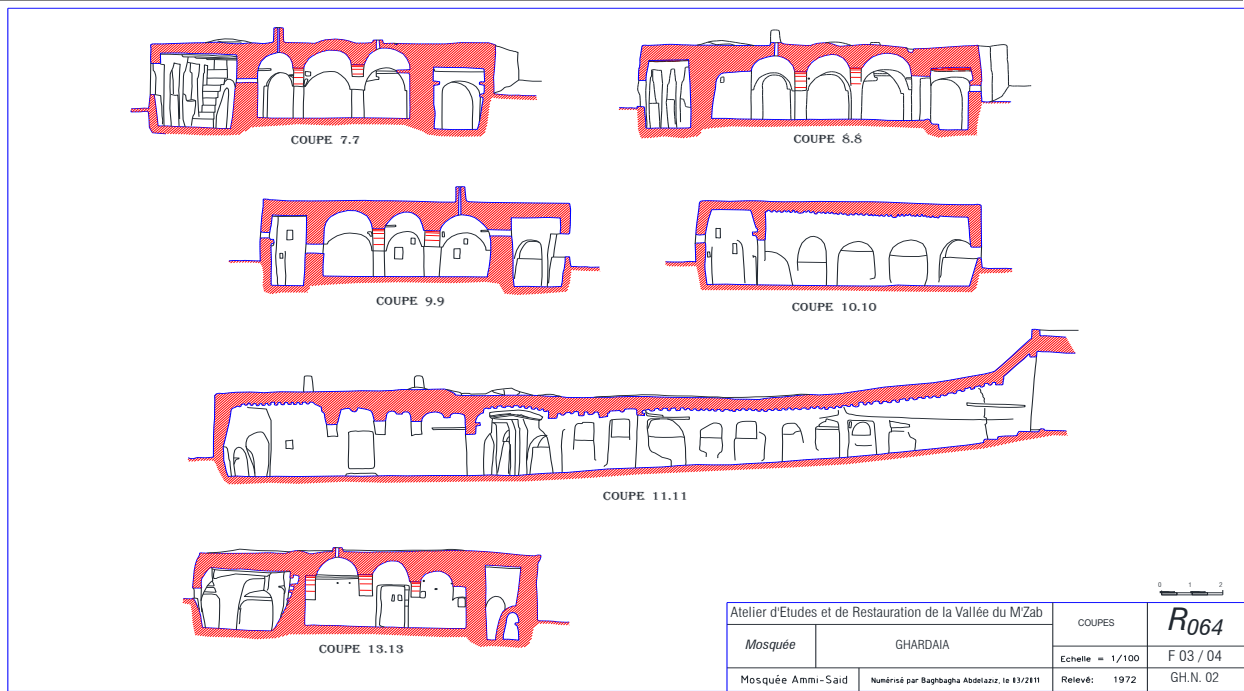
الشكل 9: مخطط مسجد مدينة بنورة الفوقاني العتيق عن OPVM.



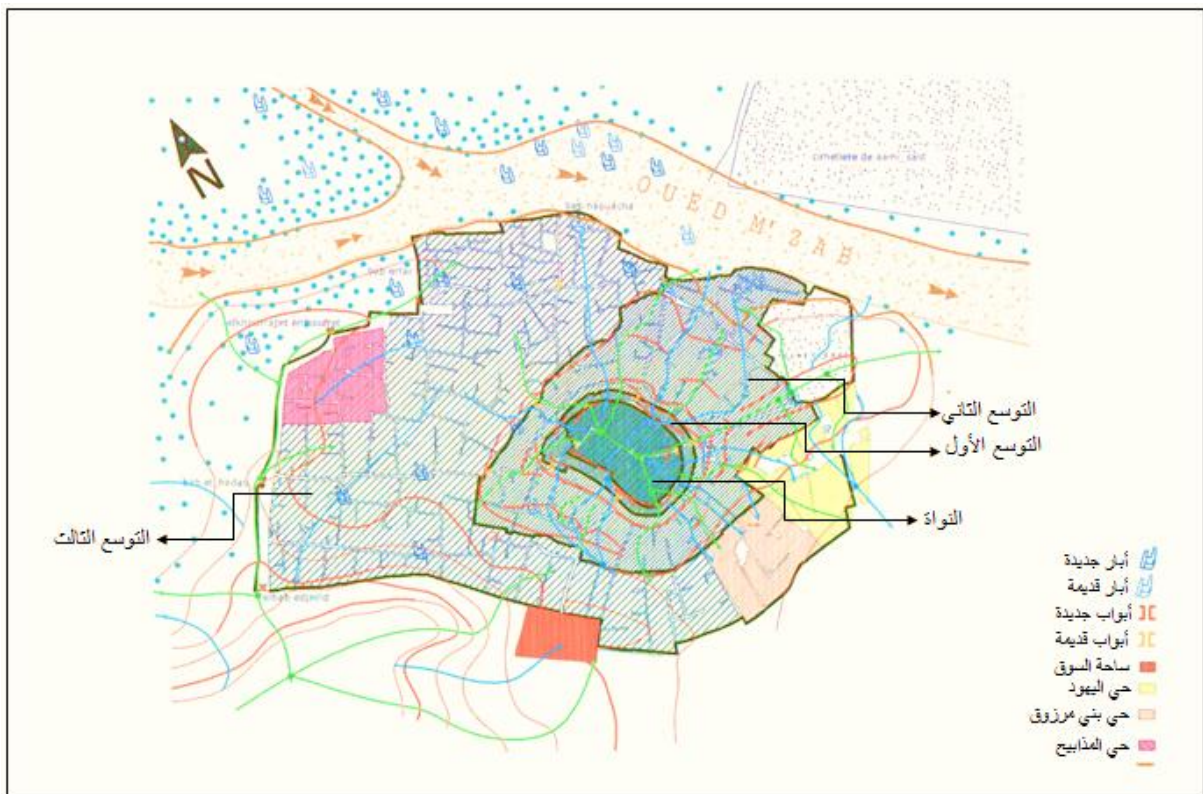
الشكل 10: موقع مصلى عمى سعيد بالنسبة لمدينة غرداية عن موقع Google Earth وبتصرف.



الشكل 11: مخطط مصلى عمى سعيد بمدينة غرداية عن OPVM وبتصرف.



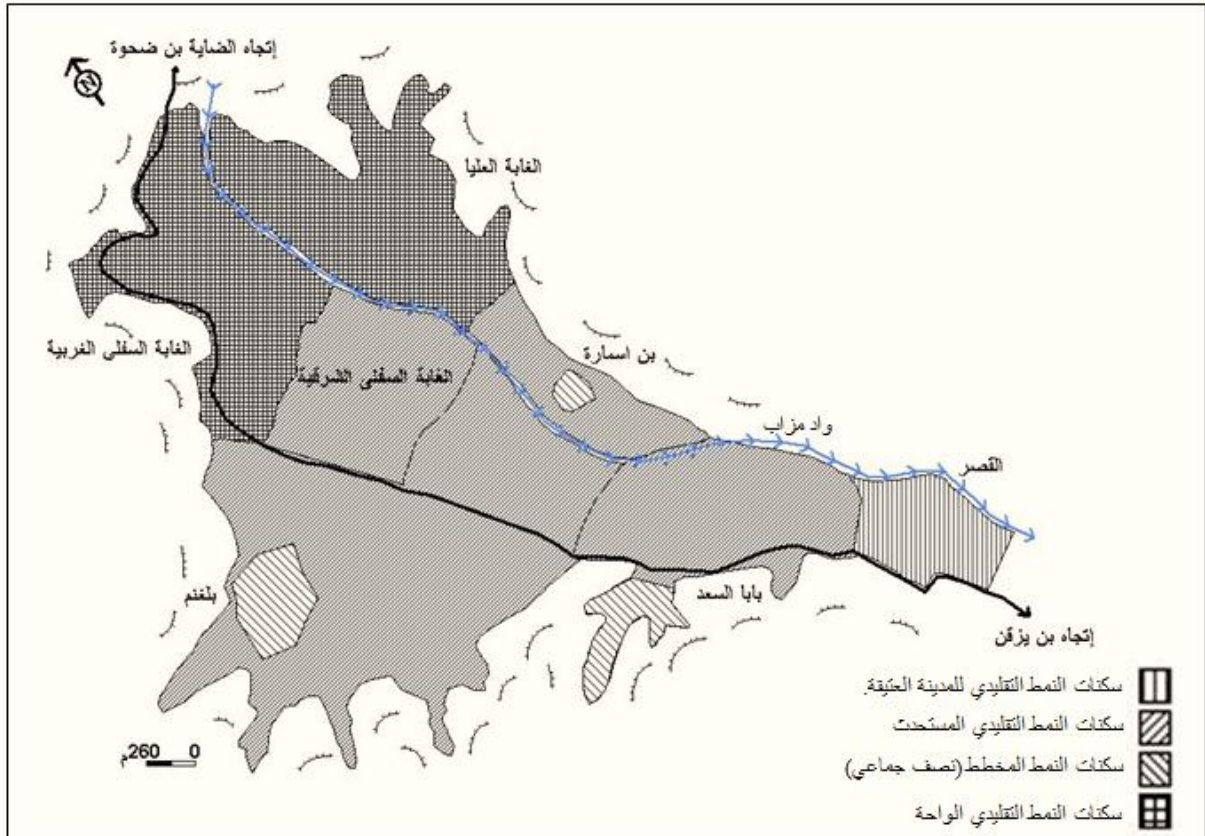
الشكل 12: مقاطع عرضية وطولية لمصلى عمي سعيد بمدينة غرداية عن OPVM ويتصرف.



الشكل 13: التوسعات العمرانية لمدينة غرداية العتيقة عن BABAUSMAIL Abdel Aziz

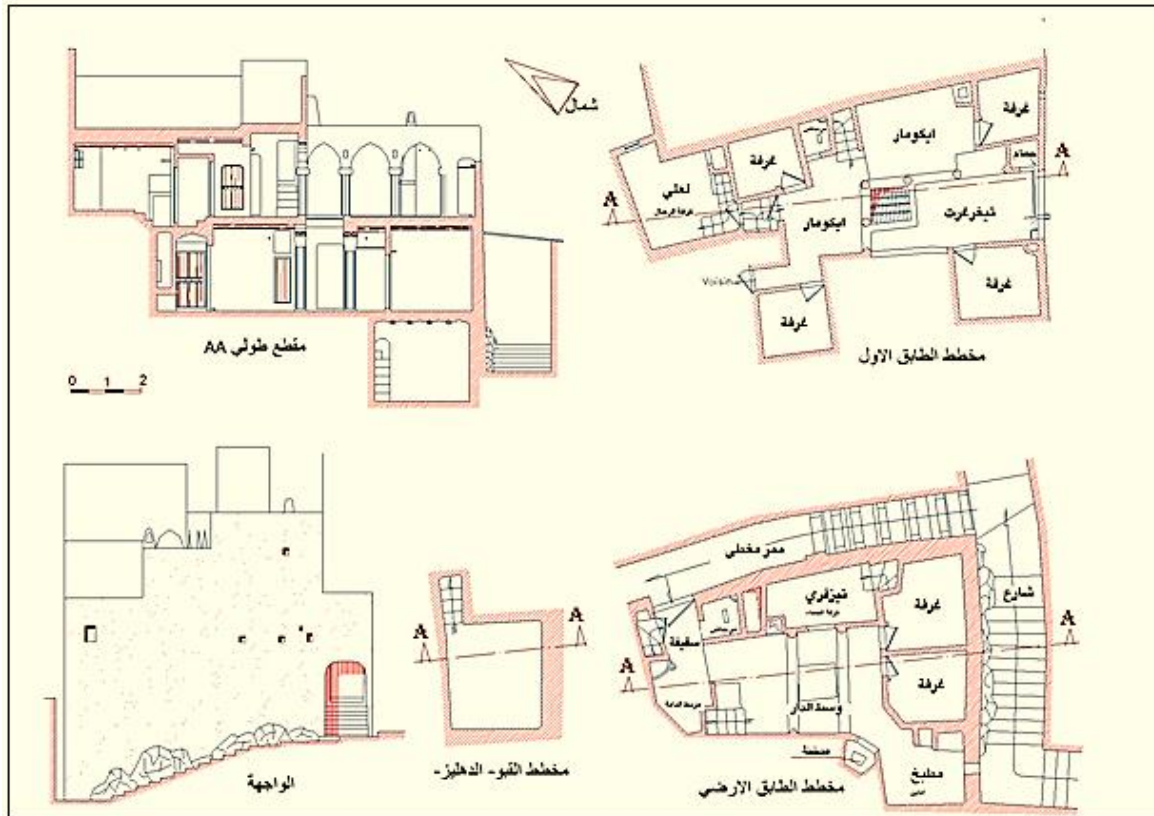
Ghardaïa: Pertinence de centre originel du noyau historique

Une Medersa pour le renforcement de la centralité historique de la mosquée, 2007.

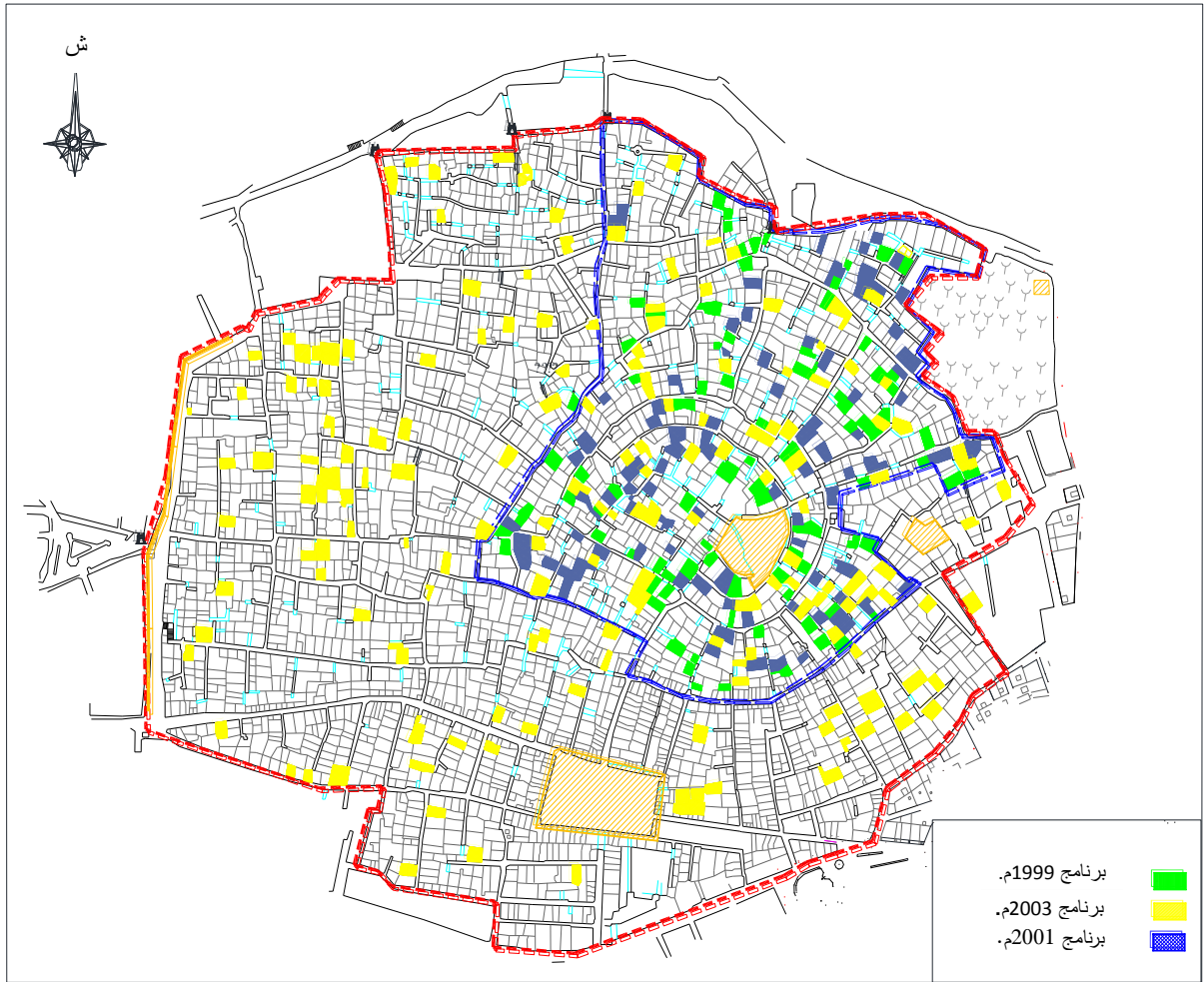


الشكل 14: أنماط المساكن بمدينة غرداية عن عن AISSA BAYOUB

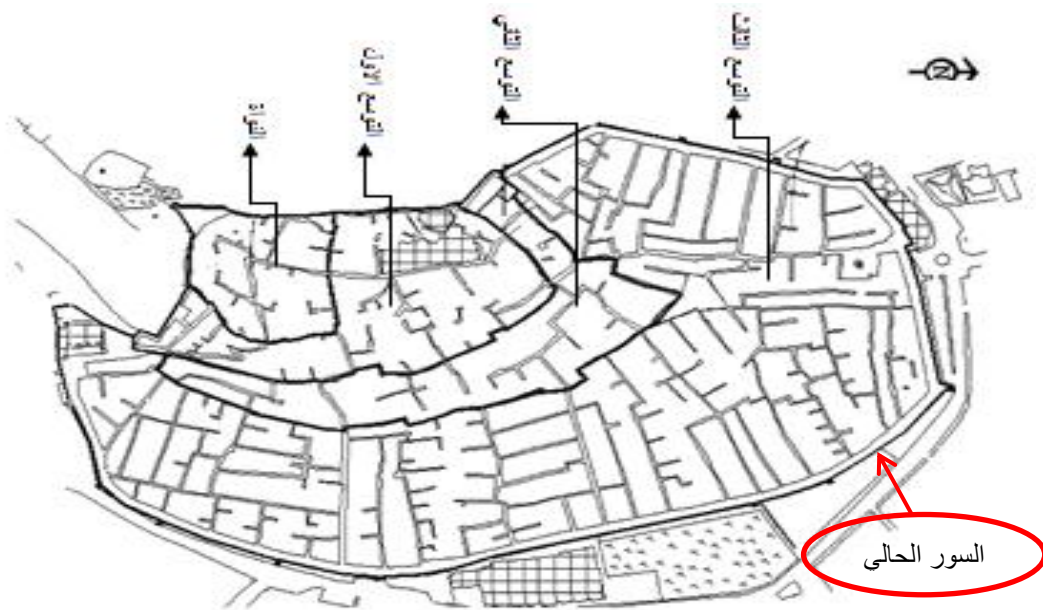
Agglomération nouvelle pour la continuité culturelle a noumerat (vallée du M'Zab) 2001.



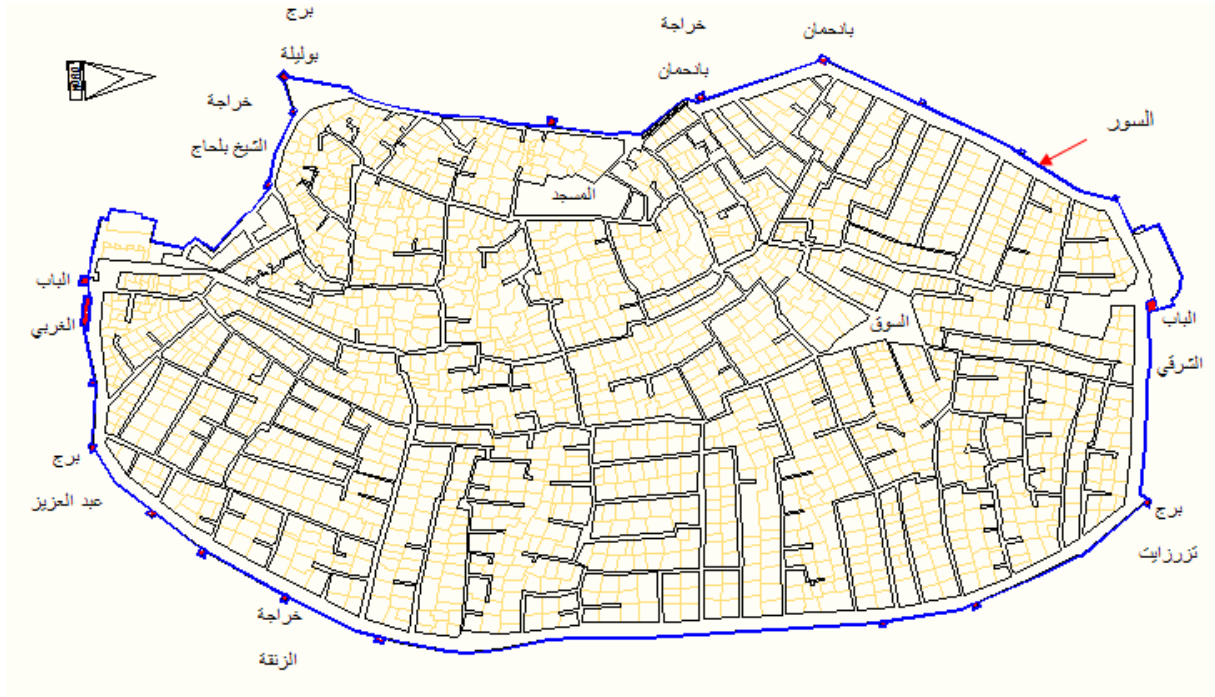
الشكل 15: مخطط المسكن التقليدي بمنطقة وادي مزاب عن OPVM.



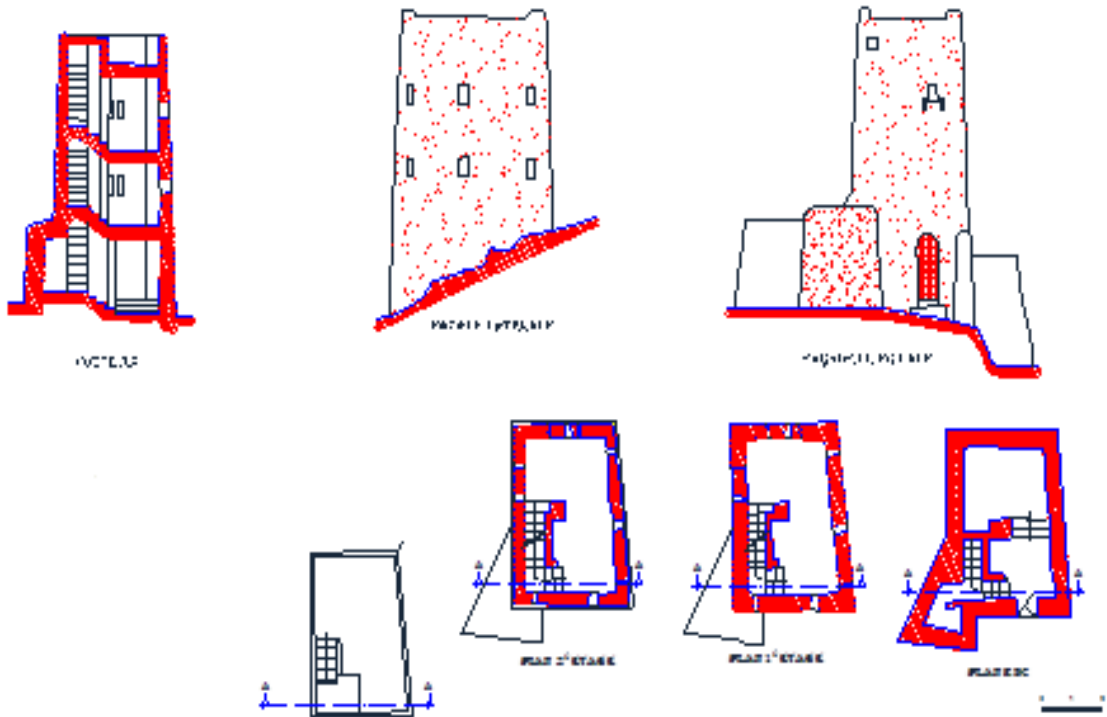
الشكل 16: موقع المساكن التي بها التجاوزات المعمارية واستفادت من برامج الترميم بمدينة غرداية مكتب الدراسات URBAT.



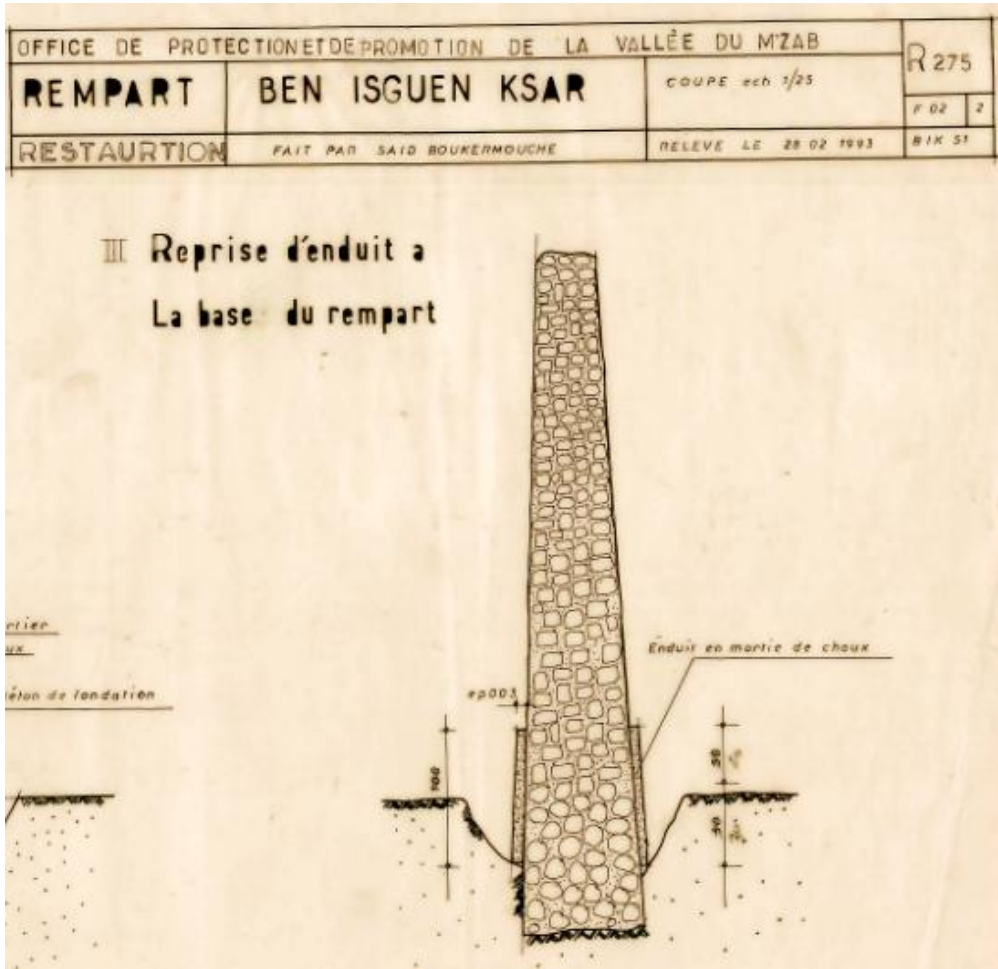
الشكل 17: التوسعات العمرانية لمدينة بني يزقن عن OPVM.



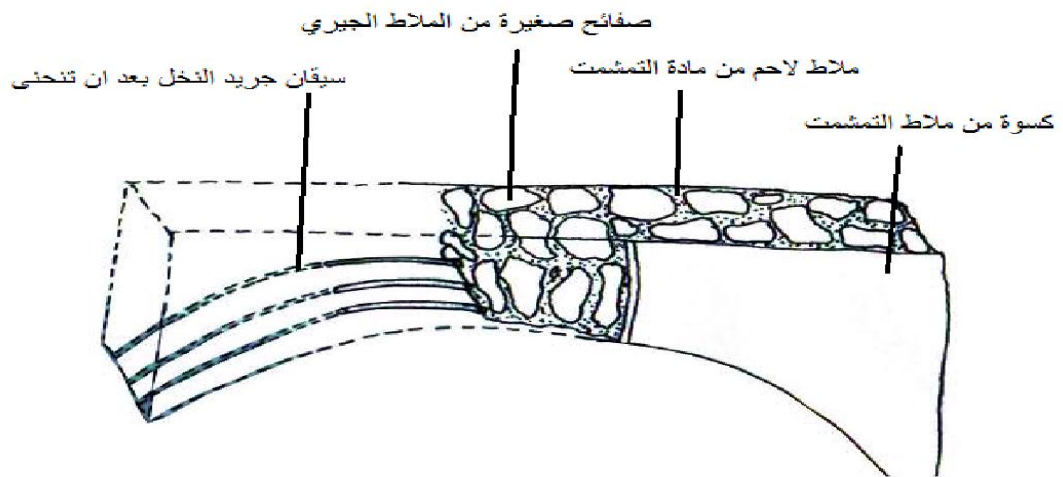
الشكل 18: النظام الدفاعي لمدينة بني يزقن عن OPVM.



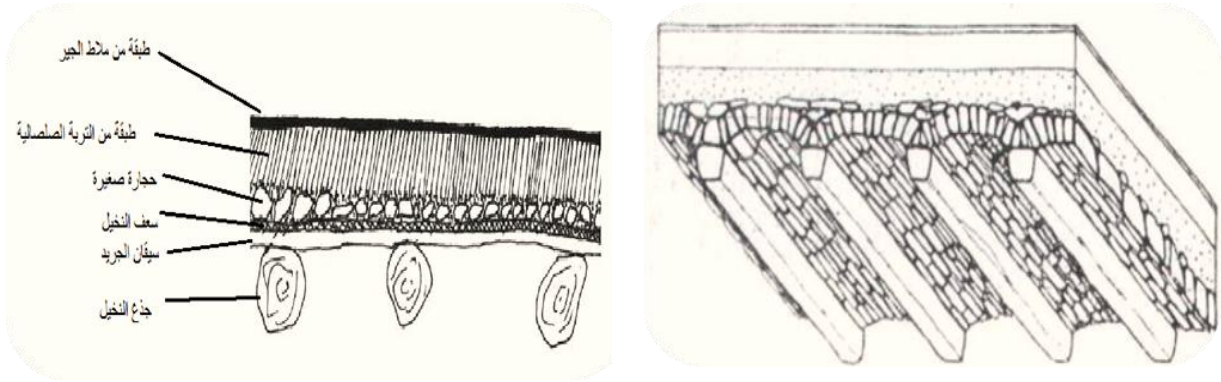
الشكل 19: مخطط الأبراج الدفاعية بمنطقة وادي مزاب عن OPVM.



الشكل 20: مقطع عرضي لسور بني يزقن عن OPVM.

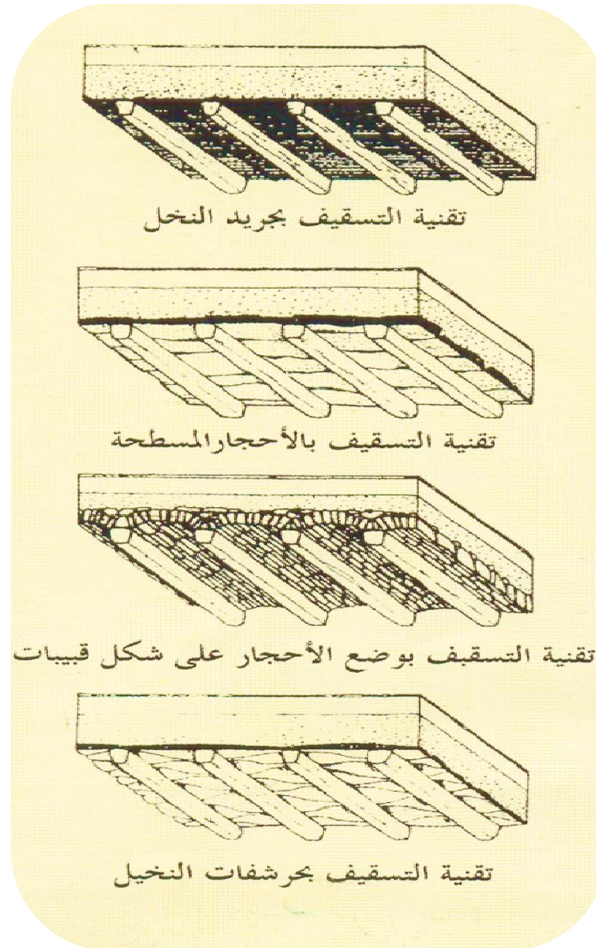


الشكل 21: تقنية بناء العقد عن يحي بوراس، العمارة الدفاعية في وادي مزاب عن بوراس يحيى العمارة الدفاعية في وادي مزاب.

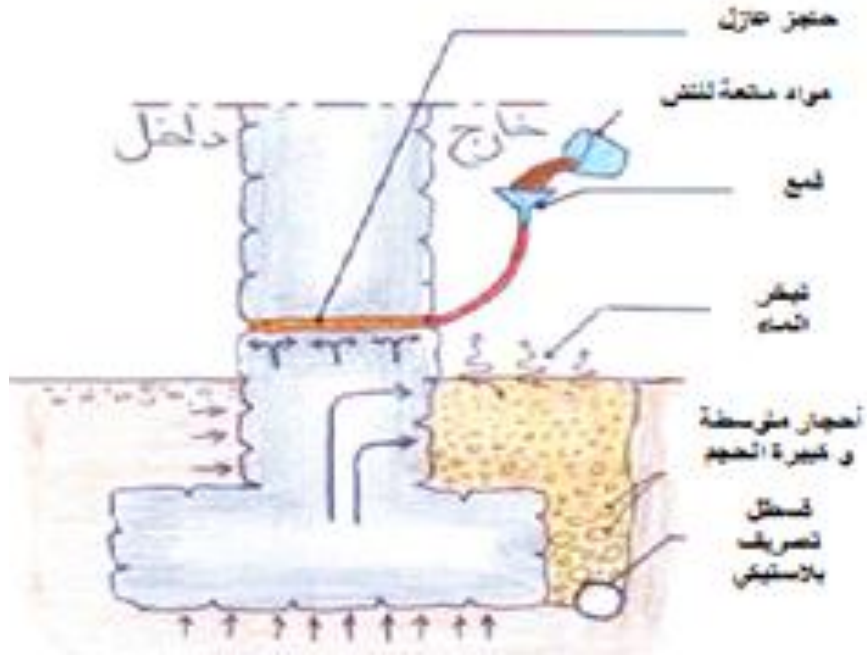


الشكل 22: التسقيف بالأقبية عن OPVM.

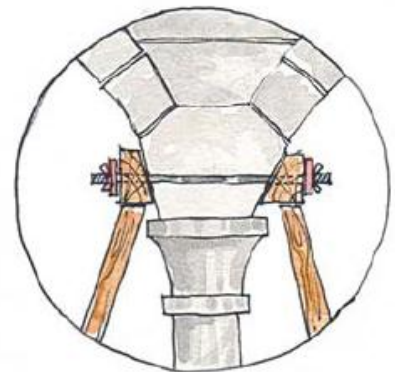
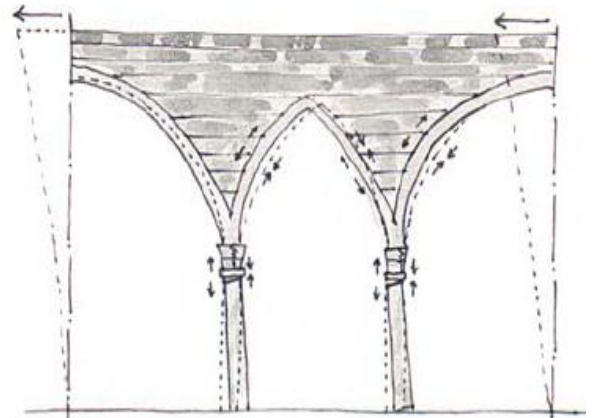
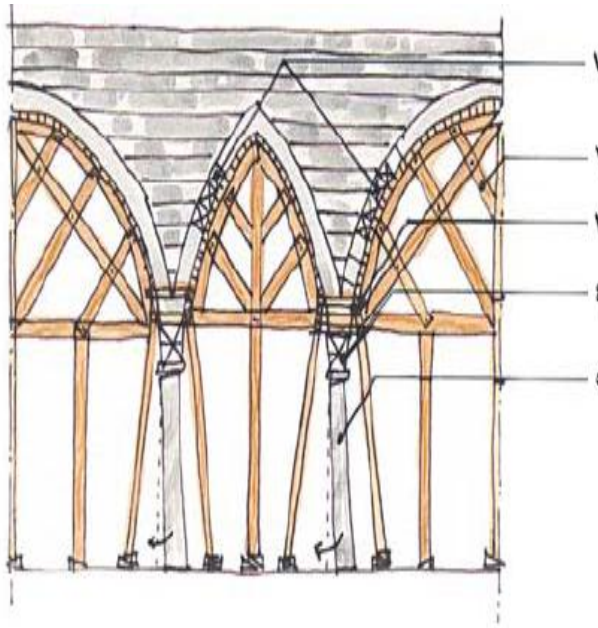
الشكل 23: مقطع للسقف المسطح عن يحي بوراس،
العمارة الدفاعية في وادي مزاب.



الشكل 24: تقنيات التسقيف عن DonnadiouC,etP
/DidillonH,etJ,M.

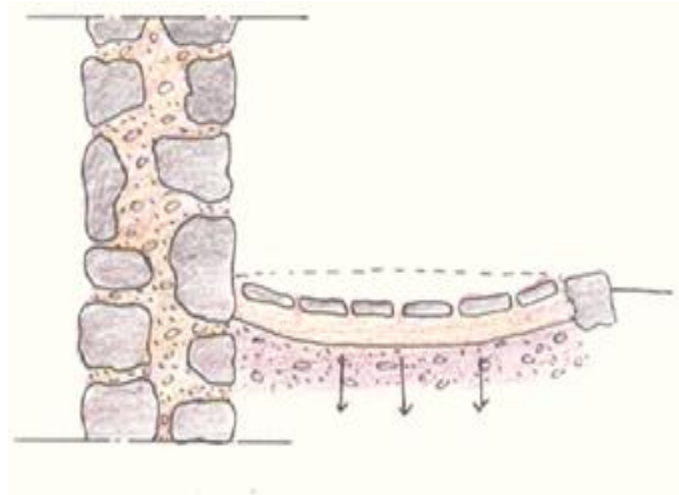


الشكل 25 : معالجة الصعود الشعري عن <http://www.meda-corporus.net>

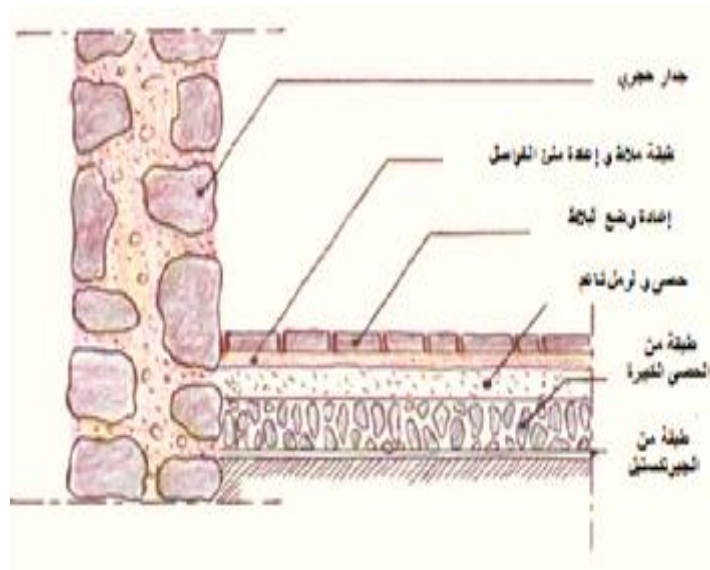


- ١- احجار تالفة يجب استبدالها
- ٢- تدعيم الأقواس
- ٣- تدعيم بواسطة الملاقط
- ٤- تاج حجري يجب استبداله
- ٥- جعل الأعمدة عامودية

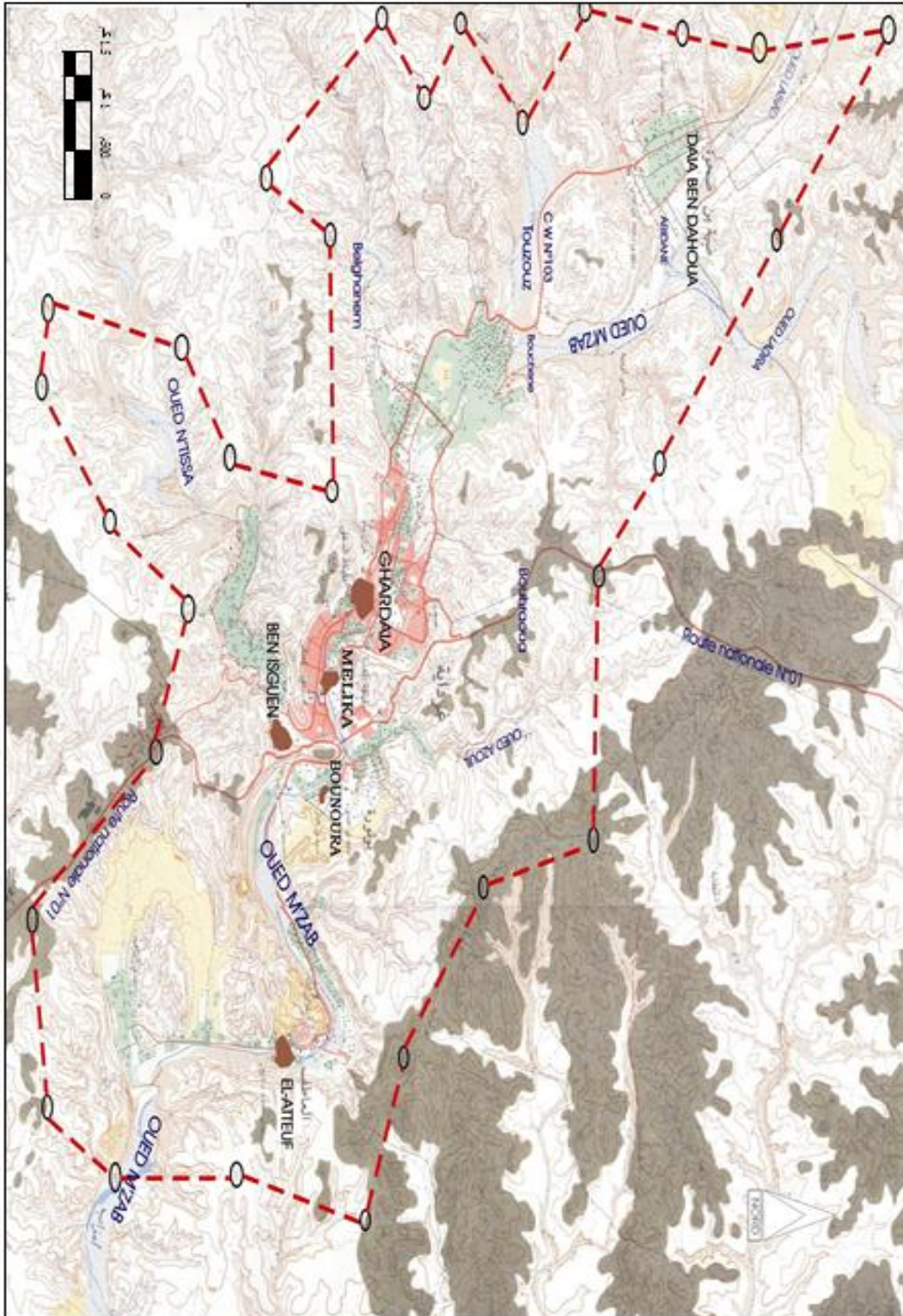
الشكل 26: ترميم العقود والأعمدة عن <http://www.meda-corporus.net>



الشكل 27: تدهور أرضية المعالم الأثرية عن <http://www.meda-corpus.net>



الشكل 28: إصلاح أرضيات المعالم الأثرية عن <http://www.meda-corpus.net>



الشكل 29: حدود القطاع المحفوظ لمنطقة وادي مزاب عن OPVM.

ملحق الصور



الصور 2: موقع بوهراوة- غرداية - عن OPVM.



الصور 1: موقع بابا السعد-غرداية - عن OPVM.



الصور 4: موقع وادي بالوح ببيريان-غرداية- عن OPVM.



الصور 3: موقع عطفة الكتبة-غرداية- عن OPVM.



الصور 6: موقع مومو- بني يزقن-غرداية- عن OPVM.



الصور 5: موقع أخيرة-العطف-غرداية- عن OPVM.



الصورة 8: حصن قصر أغرم ن تلزضيت - العطف -

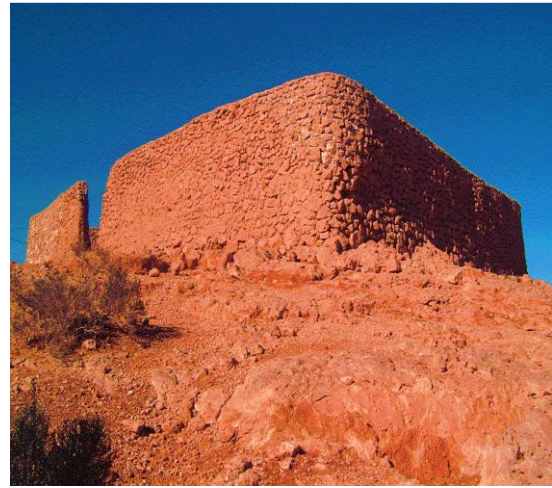


الصورة 7: صورة جوية لقصر أغرم ن تلزضيت - العطف - عن

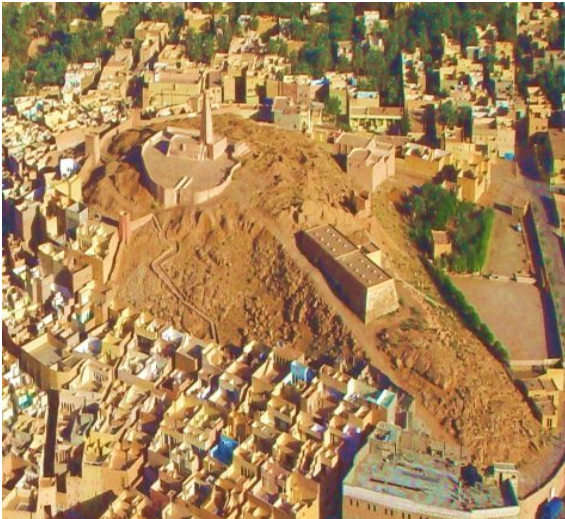
OPVM



الصورة 10: الموقع الأثري قصر بابا السعد - غرداية -



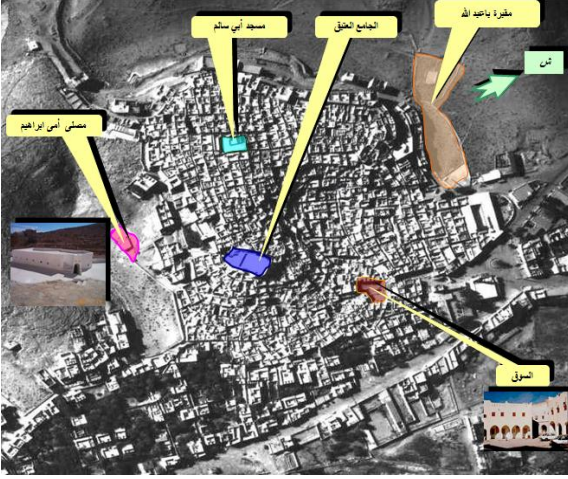
الصورة 9: حصن قصر أولوال - العطف -



الصورة 12: الموقع الأثري قصر بنورة العتيق عن OPVM.



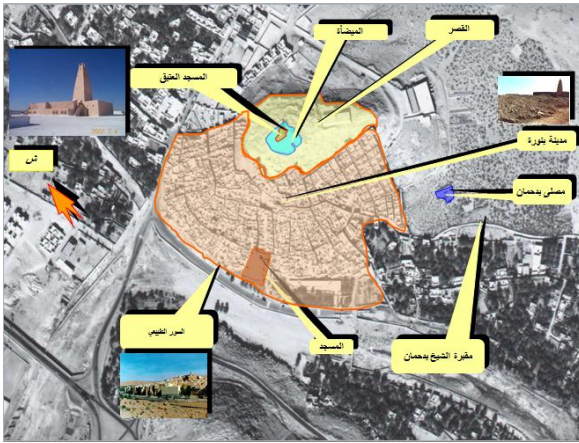
الصورة 11: مسجد ومئذنة قصر بنورة قبل إعادة البناء سنة 1983م عن OPVM.



الصورة 14: مدينة العطف العتيقة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.



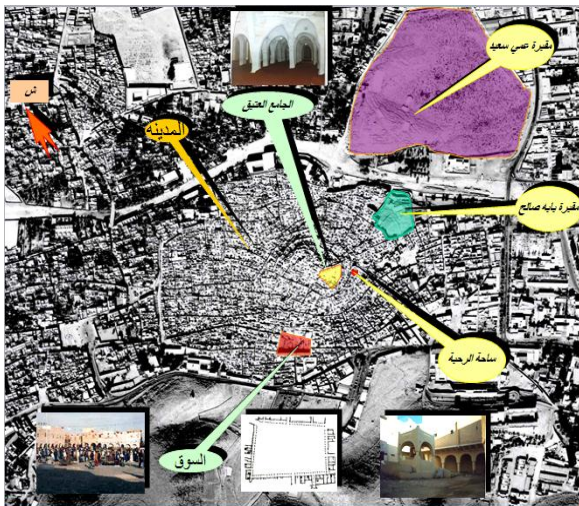
الصورة 13: مدينة العطف.



الصورة 16: مدينة بنورة العتيقة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.



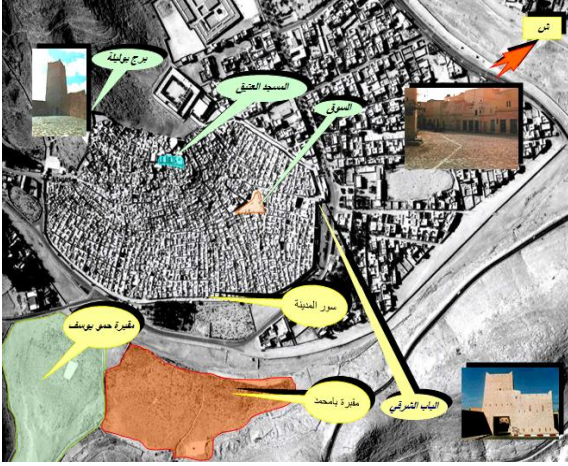
الصورة 15: مدينة بنورة.



الصورة 18: مدينة غرداية العتيقة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.



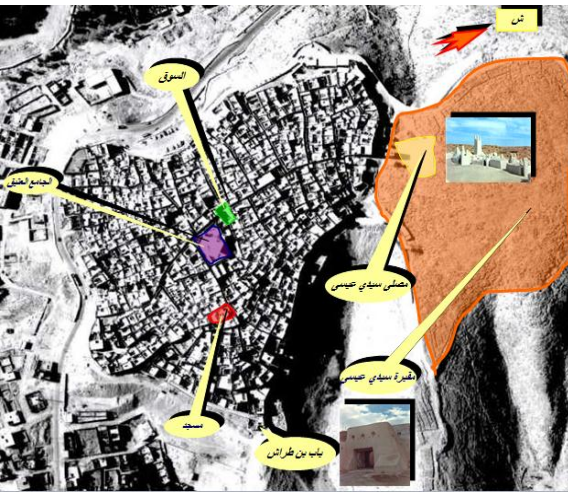
الصورة 17: مدينة غرداية.



الصورة 20: مدينة بني يزقن العتيقة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.



الصورة 19: مدينة بني يزقن.



الصورة 22: مدينة مليكة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.



الصورة 21: مدينة مليكة.



الصورة 23: الهندسة المعمارية في مدينة غرداية عن OPVM.



الصورة 25: مصلى عمي ابراهيم بمدينة العطف.



الصورة 24: المسجد العتيق بمدينة غرداية.



الصورة 27: مقام ومقبرة سيدي عيسى بمدينة مليكة.



الصورة 26: سوق مدينة غرداية.



الصورة 29: المسكن في الواحة بمدينة العطف.



الصورة 28: الشوارع والدروب في مدينة العطف.



الصورة 31: برج عمي زكري خارج مدينة العطف.



الصورة 30: الأنظمة الدفاعية بالجهة الشرقية من مدينة بني يزقن.



الصورة 33: أنظمة تقاسيم مياه الوديان بساقية بوشمجان في مدينة غرداية.



الصورة 32: سد بني يزقن عن OPVM.



الصورة 35: سواقي مبنية داخل الواحات بمدينة غرداية.



الصورة 34: بئر بمدينة العطف.



الصورة 37: مسجد قصر بنورة القديم.



الصورة 36: المسجد ويقايا مساكن قصر بنورة القديم
سنة 1901م عن OPVM.



الصورة 39: عمليات الترميم الخاطئة بمنذنة مسجد قصر
بنورة القديم.



الصورة 38: مظاهر وعوامل التلف بمسجد بنورة القديم.



الصورة 41: المسجد بعد عملية الترميم بقصر بنورة القديم.



الصورة 40: عمليات الترميم للوحدات المعمارية بقصر بنورة
القديم عن OPVM.



الصورة 43: مجال مخصص للتعليم في مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية سنة 2000م قبل عملية الترميم عن OPVM.



الصورة 42: مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية.



الصورة 45: المصلى بعد عملية الترميم سنة 2002م عن OPVM.



الصورة 44: فتحات رواق مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية عن OPVM.



الصورة 47: بيت صلاة مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية.



الصورة 46: المصلى بعد عملية الترميم سنة 2002م عن OPVM.



الصورة 49: واجهات ومداخل المساكن بمدينة غرداية.



الصورة 48 : واجهات ومداخل المساكن بمدينة غرداية.



الصورة 51: صحن مسكن في مدينة العطف.



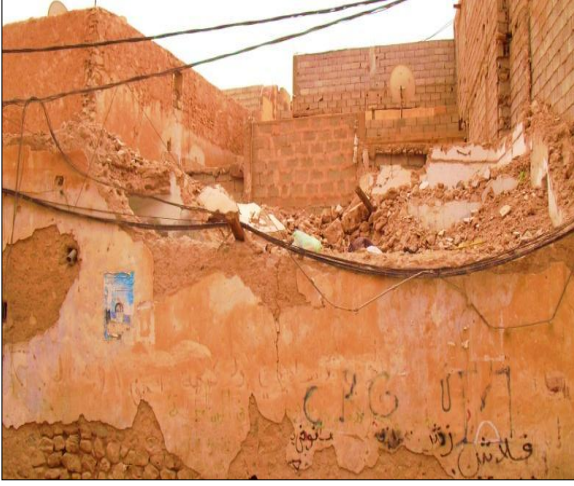
الصورة 50: سقيفة مدخل المسكن بمدينة غرداية.



الصورة 53: تغرغت وإيكومار بمسكن في مدينة غرداية.



الصورة 52: تيزفري في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 55: المساكن المتدهورة داخل مدينة غرداية.



الصورة 54: السطح في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 57: المساكن المهدامة داخل مدينة غرداية.



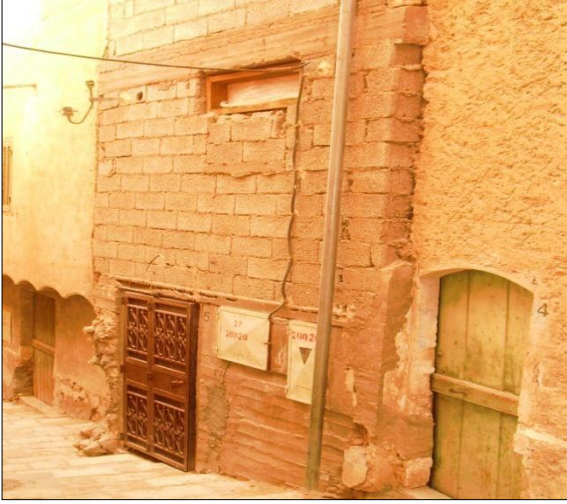
الصورة 56: المساكن المتدهورة داخل مدينة غرداية.



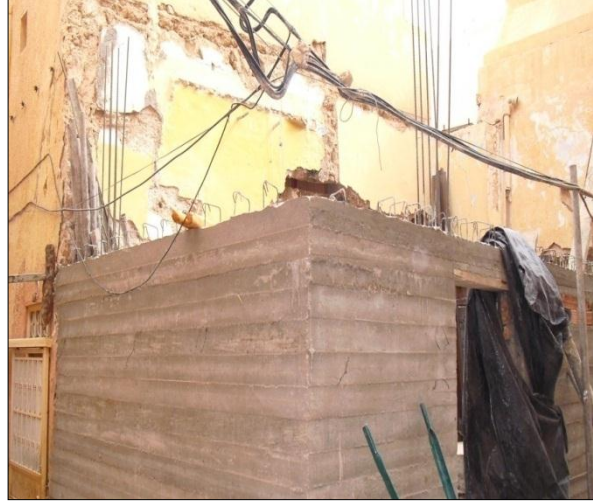
الصورة 59: المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية.



الصورة 58: المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية.



الصورة 61: مساكن أعيد بناءها بمواد غير محلية في مدينة غرداية.



الصورة 60: مساكن أعيد بناءها بمواد غير محلية في مدينة غرداية.



الصورة 63: المساكن المنهارة داخل مدينة غرداية.



الصورة 62: المساكن التي تجاوزت العلو المسموح به بمدينة غرداية.



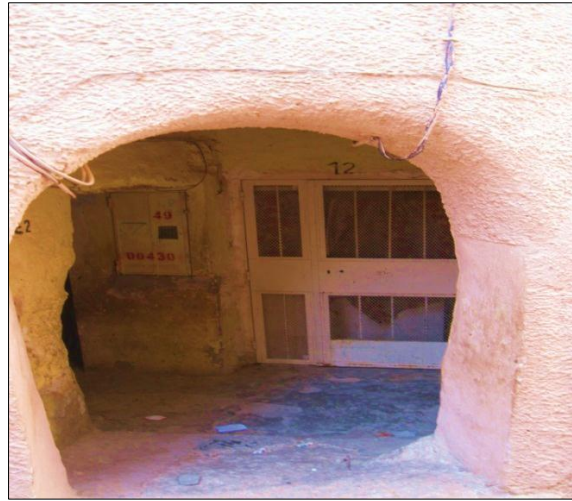
الصورة 65: مظاهر التلف في المسكن بمدينة غرداية.



الصورة 64: المساكن المنهارة داخل مدينة غرداية.



الصورة 67: تغيير في فضاءات المسكن بمدينة غرداية.



الصورة 66: استعمال الشبائيك في مداخل ونوافذ المساكن بمدينة غرداية.



الصورة 69: تبييط المسكن بمدينة غرداية.



الصورة 68: تحويل الحمام التقليدي إلى حمام عصري في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 71: إضافة غرفة في الطابق الأول مكان تيغرغرت في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 70: تبييط الإيكومار في مدينة غرداية.



الصورة 73: تحويل غرفة إلى مطبخ في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 72: تسوية الشباك مع الأرضية وإضافة سلم وتحويل مجال فوق الإيكومار إلى في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 75: انحناء العوارض الخشبية في مسكن بمدينة غرداية عن مكتب الدراسات URBAT.



الصورة 74: تقادم العناصر المعمارية وتأثرها بالرطوبة في مسكن بمدينة غرداية.



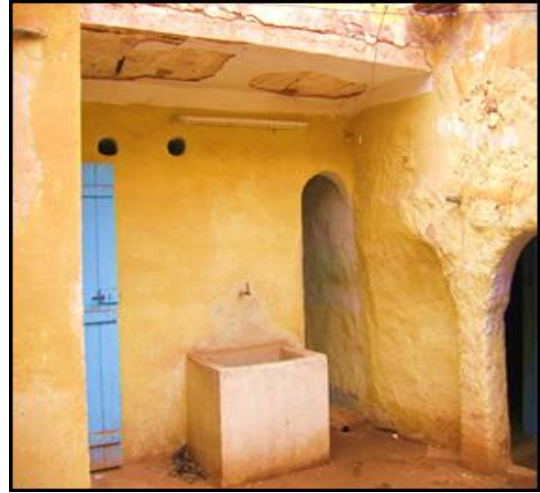
الصورة 77: ترسب الأملاح في مسكن في مدينة غرداية.



الصورة 76: تقادم الأرضية وتشققها في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 79: التشققات العمودية داخل المسكن في مدينة غرداية.



الصورة 78: السقف المستحدث في الطابق الأول في مسكن بمدينة غرداية.



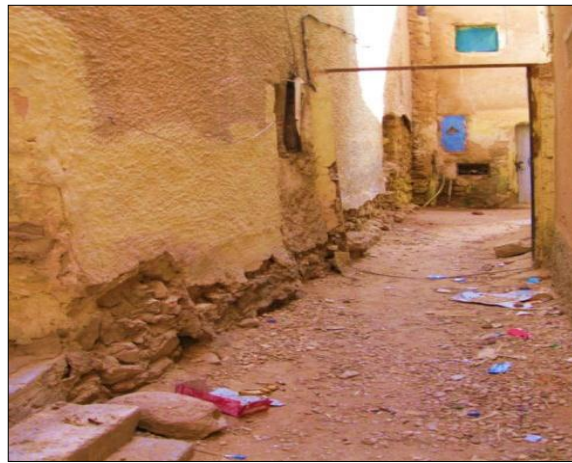
الصورة 81: تدهور السقف وتفتت الملاط في مسكن بمدينة غرداية عن مكتب الدراسات URBAT.



الصورة 80: تقادم أرضية السطح وتشققها في مسكن بمدينة غرداية عن مكتب الدراسات URBAT.



الصورة 83: تدهور الجدران الخارجية في مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 82: تدهور الجدران الخارجية في مسكن بمدينة غرداية عن مكتب الدراسات URBAT.



الصورة 85: التشوه البصري جراء شبكات الصرف الصحي بمدينة غرداية.



الصورة 84: موضع شبكة الصرف الصحي لمسكن في سقف السباط بمدينة غرداية.



الصورة 87: توصيلات الكهرباء المتداخلة بمدينة غرداية.



الصورة 86: تدهور قنوات المياه المعدنية بمدينة غرداية.



الصورة 89: توصيلات الكهرباء المتداخلة بمدينة غرداية.



الصورة 88: توصيلات الغاز المشوهة بمدينة غرداية.



الصورة 91: قبل عملية الترميم الطابق الأول في مسكن بمدينة
غرداية عن OPVM.



الصورة 90: قبل عملية الترميم الطابق الأول في مسكن
بمدينة غرداية عن OPVM.



الصورة 93: بعد عملية الترميم لأعمدة صحن المسكن
وأرضيته في مدينة غرداية.



الصورة 92: قبل عملية الترميم لأعمدة صحن المسكن
وأرضيته في مدينة غرداية.



الصورة 95: بعد عملية الترميم لصحن المسكن في مدينة
غرداية.



الصورة 94: قبل عملية الترميم لسقف المسكن في
مدينة غرداية.



الصورة 97: بعد عملية إعادة بناء الإيكومار في مسكن بمدينة
غرداية عن OPVM.



الصورة 96: أثناء عملية إعادة بناء الإيكومار في مسكن
بمدينة غرداية عن OPVM.



الصورة 99: بعد عملية الترميم لفتحة شبك السطح بمسكن في
مدينة غرداية.



الصورة 98: تغيير شبك الطابق الأول خلال عملية الترميم
بمسكن في مدينة غرداية.



الصورة 101: بعد عملية الترميم لواجهة مسكن بمدينة
غرداية.



الصورة 100: قبل ترميم واجهة مسكن بمدينة غرداية.



الصورة 103: سطح مسكن بالواحة بعد عملية الترميم في مدينة غرداية.



الصورة 102: الإيكومار بعد عملية الترميم بمسكن في مدينة غرداية.



الصورة 105: بعد عملية ترميم سوق نونة بمدينة العطف.



الصورة 104: قبل عملية ترميم سوق نونة بمدينة العطف.



الصورة 107: بعد عملية الترميم لشارع خاص بمدينة العطف.



الصورة 106: قبل عملية الترميم لشارع خاص بمدينة العطف.



الصورة 109: جزء من سور بني يزقن في الجهة الشرقية.



الصورة 108 : موقع السور بالنسبة لمدينة بني يزقن عن .OPVM



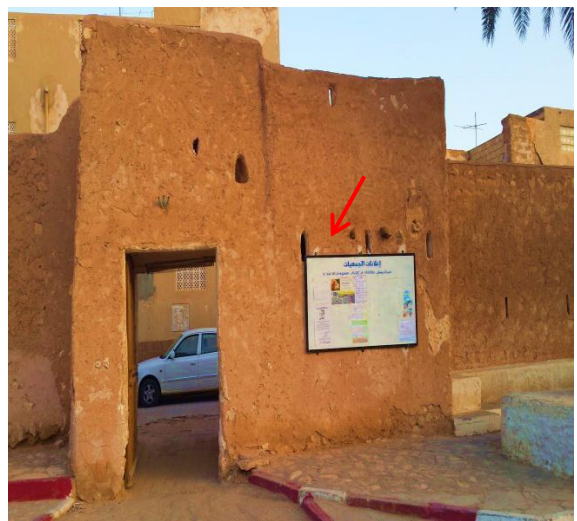
الصورة 111: الباب الغربي لمدينة بني يزقن.



الصورة 110: الباب الشرقي لمدينة بني يزقن.



الصورة 113: جزء من السور في الجهة الشرقية من مدينة بني يزقن.



الصورة 112: الباب الفرعي الزنقة لمدينة بني يزقن.



الصورة 115: برج بدحمان لمدينة بني يزقن.



الصورة 114: الباب الفرعي الشيخ بلحاج أثناء عملية الترميم 2015م لمدينة بني يزقن.



الصورة 117: مظاهر التلوث البصري على سور بني يزقن.



الصورة 116: برج بوليلة في مدينة بني يزقن.



الصورة 119: ملاعب ملامسة لسور بني يزقن.



الصورة 118: خزانات المياه التي خرقت السور والمحولات الكهربائية التي شوهت سور مدينة بني يزقن.



الصورة 121: المحولات الكهربائية التي أخذت موقعا لها في سور بني يزقن.



الصورة 120: إقامة بنايات على سور بني يزقن.



الصورة 123: تقنية بناء سور بني يزقن.



الصورة 122: الترميمات الخاطئة في الباب الفرعي الشيخ بلحاج بمدينة بني يزقن.



الصورة 125: خرق السور من إحدى بنايات الخواص في مدينة بني يزقن.



الصورة 124: تفتت الملاط وإجراء عملية الترميم بمادة الإسمنت لسور مدينة بني يزقن.



الصورة 127: رد الاعتبار لبرج انتيسة خارج مدينة بني يزقن.



الصورة 126 : عملية إعادة الاعتبار لسوق مدينة غرداية.



الصورة 129: تخريب وحرق مقر ديوان حماية وادي مزاب وترقيته سنة 2013م.



الصورة 128: زحف العمران على واحات مدينة غرداية.



الصورة 131: إجراء ملتقيات وندوات لحماية التراث المبنى من طرف OPVM.



الصورة 130: توعية المجتمع المدني في حماية التراث من طرف OPVM.



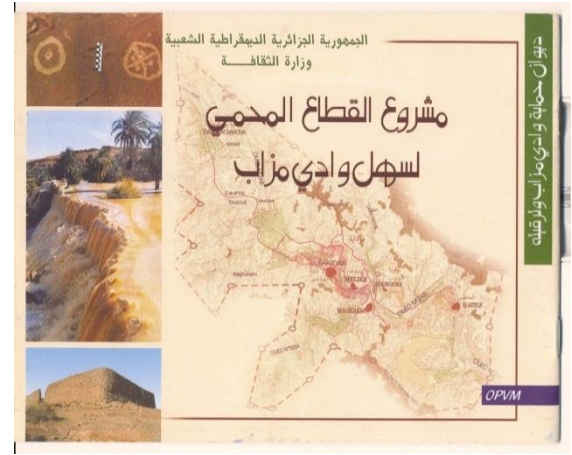
الصورة 133: فتح ورشات رسم حول التراث للتلاميذ من طرف .OPVM



الصورة 132: توعية التلاميذ على حب التراث الثقافي من طرف .OPVM



الصورة 135: المشروع العمراني تفياللت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول.



الصورة 134: تأليف كتيبات تعرف بتراث المنطقة من طرف .OPVM



الصورة 137: ساحة في مدينة تفياللت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول.



الصورة 136: شارع من مدينة تفياللت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول.

الفهارس

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	المنحنى الحراري لسنة 2009م	1
67	عدد أيام السيل في بعض أودية منطقة مزاب في فترتين مختلفتين	2
67	منحنى التساقط لسنة 2009م	3
122	التجاوزات المعمارية المختلفة -مدينة غرداية -	4
122	منحنى التجاوزات المعمارية المختلفة - مدينة غرداية -	5
123	المخالفات المعمارية- مدينة غرداية-	6
123	حالة الإطار المبني- مدينة غرداية-	7
124	التجاوزات العمرانية المسجلة في 2010-2011م	8
126	حالة التدخل على الإطار المبني	9
126	حالة المساكن	10
127	ملكية السكن	11
128	عدد الأسر في المسكن	12
128	المستوى المعيشي للسكان	13
129	التعديلات والإضافات في المسكن	14
130	مشاكل المسكن	15
130	التوصيلات بمختلف الشبكات	16
131	التدخل على المسكن	17
133	مساكن تحتاج التدخل	18
133	حصيلة أشغال الترميم	19
134	مقارنة بين المساكن المرممة والتي تحتاج للتدخل	20
140-139	عمليات الترميم لسور مدينة بني يزقن	21
149	العمران حديثا وقديما	22
150	المسكن قديما وحديثا	23
247	نتائج وتأثيرات مشروع تافيلالت تاجديدت بن يزقن	24

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
280	خريطة تبين موقع ولاية غرداية بالنسبة للجزائر	1
280	الحدود الطبيعية لمنطقة وادي مزاب	2
281	مناخ منطقة وادي مزاب	3
281	موقع وادي مزاب والتقسيم الإداري لولاية غرداية	4
282	أهم المواقع الأثرية بمنطقة وادي مزاب	5
283	التجمعات السكانية الأولى بمنطقة وادي مزاب	6
283	مواقع المدن بالنسبة لوادي مزاب	7
284	مخطط مدينة بنورة الفوقاني العتيق وموقع مسجدها	8
284	مخطط مسجد مدينة بنورة الفوقاني العتيق	9
285	موقع مصلى عمي سعيد بالنسبة لمدينة غرداية	10
285	مخطط مصلي عي سعيد بمدينة غرداية	11
286	مقاطع عرضية وطولية لمصلى عمي سعيد بمدينة غرداية	12
286	التوسعات العمرانية لمدينة غرداية العتيقة	13
287	أنماط المساكن بمدينة غرداية	14
287	مخطط المسكن التقليدي بمنطقة وادي مزاب	15
288	موقع المساكن التي بها التجاوزات المعمارية واستفادت من برامج الترميم بمدينة غرداية	16
288	التوسعات العمرانية لمدينة بني يزقن	17
289	النظام الدفاعي لمدينة بني يزقن	18
299	مخطط الأبراج الدفاعية بمنطقة وادي مزاب	19
290	مقطع عرضي لسور بني يزقن	20
290	تقنية بناء العقد	21
291	التسقيف بالأقبية	22
291	مقطع للسقف المسطح	23
291	تقنيات التسقيف	24
292	معالجة الصعود الشعري	25
292	ترميم العقود والأعمدة	26

293	تدهور أرضية المعالم الأثرية	27
293	إصلاح أرضيات المعالم الأثرية	28
294	حدود القطاع المحفوظ لمنطقة وادي مزاب	29

فهرس الصور

صفحة الصورة	عنوان الصورة	رقم الصورة
296	موقع بابا السعد-غرداية -	1
296	موقع بوهراوة- غرداية -	2
296	موقع عطفة الكتبة-غرداية-	3
296	موقع وادي بالوح ببيران-غرداية-	4
296	موقع أخيرة-العطف-غرداية-	5
296	موقع مومو - بني يزقن-غرداية-	6
297	صورة جوية لقصر أغرم ن تلزضيت - العطف-	7
297	حصن قصر أغرم ن تلزضيت - العطف-	8
297	حصن قصر أولوال- العطف-	9
297	الموقع الأثري قصر بابا السعد-غرداية-	10
297	مسجد ومئذنة قصر بنورة قبل إعادة البناء سنة 1983م	11
297	الموقع الأثري قصر بنورة العتيق	12
298	مدينة العطف	13
298	مدينة العطف العتيقة وأهم فضاءاتها	14
298	مدينة بنورة	15
298	مدينة بنورة العتيقة وأهم فضاءاتها	16
298	مدينة غرداية	17
298	مدينة غرداية العتيقة وأهم فضاءاتها	18
299	مدينة بني يزقن	19
299	مدينة بني يزقن العتيقة وأهم فضاءاتها	20
299	مدينة مليكة	21
299	مدينة مليكة وأهم فضاءاتها	22
299	الهندسة المعمارية في مدينة غرداية	23
300	المسجد العتيق بمدينة غرداية	24
300	مصلى عمي ابراهيم بمدينة العطف	25
300	سوق مدينة غرداية	26
300	مقام ومقبرة سيدي عيسى بمدينة مليكة	27

300	الشوارع والدروب في مدينة العطف	28
300	المسكن في الواحة بمدينة العطف	29
301	الأنظمة الدفاعية بالجهة الشرقية من مدينة بني يزقن	30
301	برج عمي زكري خارج مدينة العطف	31
301	سد بني يزقن	32
301	أنظمة تقاسيم مياه الوديان بساقية بوشمجان في مدينة غرداية	33
301	بئر بمدينة العطف	34
301	سواقي مبنية داخل الواحات بمدينة غرداية	35
302	المسجد ويقايا مساكن قصر بنورة القديم سنة 1901م	36
302	مسجد قصر بنورة القديم	37
302	مظاهر وعوامل التلف بمسجد بنورة القديم	38
302	عمليات الترميم الخاطئة بمئذنة مسجد قصر بنورة القديم	39
302	عمليات الترميم للوحدات المعمارية بقصر بنورة القديم	40
302	المسجد بعد عملية الترميم بقصر بنورة القديم	41
303	مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية	42
303	مجال مخصص للتعليم في مصلى عي سعيد بمدينة غرداية سنة 2000م قبل عملية الترميم	43
303	فتحات رواق مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية	44
303	المصلى بعد عملية الترميم سنة 2002م	45
303	المصلى بعد عملية الترميم سنة 2002م	46
303	بيت صلاة مصلى عمي سعيد بمدينة غرداية	47
304	واجهات ومدخل المساكن بمدينة غرداية	48
304	واجهات ومدخل المساكن بمدينة غرداية	49
304	سقيفة مدخل المسكن بمدينة غرداية	50
304	صحن مسكن في مدينة العطف	51
304	تيزفري في مسكن بمدينة غرداية	52
304	تغرغرت وإيكومار بمسكن في مدينة غرداية	53
305	السطح في مسكن بمدينة غرداية	54
305	المساكن المتدهورة داخل مدينة غرداية	55
305	المساكن المتدهورة داخل مدينة غرداية	56

305	المساكن المهتمة داخل مدينة غرداية	57
305	المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية	58
305	المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية	59
306	مساكن أعيد بناءها بمواد غير محلية في مدينة غرداية	60
306	مساكن أعيد بناءها بمواد غير محلية في مدينة غرداية	61
306	المساكن التي تجاوزت العلو المسموح به بمدينة غرداية	62
306	المساكن المنهارة داخل مدينة غرداية	63
306	المساكن المنهارة داخل مدينة غرداية	64
306	مظاهر التلف في المسكن بمدينة غرداية	65
307	استعمال الشبابيك في مداخل ونوافذ المساكن بمدينة غرداية	66
307	تغيير في فضاءات المسكن بمدينة غرداية	67
307	تحويل الحمام التقليدي إلى حمام عصري في مسكن بمدينة غرداية	68
307	تبليط المسكن بمدينة غرداية	69
307	تبليط الإيكومار في مدينة غرداية	70
307	إضافة غرفة في الطابق الأول مكان تيغزغرت في مسكن بمدينة غرداية	71
	غرداية	
308	تسوية الشباك مع الأرضية وإضافة سلم وتحويل مجال فوق الإيكومار إلى في مسكن بمدينة غرداية	72
308	تحويل غرفة إلى مطبخ في مسكن بمدينة غرداية	73
308	تقادم العناصر المعمارية وتأثرها بالرطوبة في مسكن بمدينة غرداية	74
308	انحناء العوارض الخشبية في مسكن بمدينة غرداية	75
308	تقادم الأرضية وتشققها في مسكن بمدينة غرداية	76
308	ترسب الأملاح في مسكن في مدينة غرداية	77
309	السقف المستحدث في الطابق الأول في مسكن بمدينة غرداية	78
309	التشققات العمودية داخل المسكن في مدينة غرداية	79
309	تقادم أرضية السطح وتشققها في مسكن بمدينة غرداية	80
309	تدهور السقف وتفتت الملاط في مسكن بمدينة غرداية	81
309	تدهور الجدران الخارجية في مسكن بمدينة غرداية	82
309	تدهور الجدران الخارجية في مسكن بمدينة غرداية	83
310	موضع شبكة الصرف الصحي لمسكن في سقف السباط بمدينة	84

غرداية

310	التشوه البصري جراء شبكات الصرف الصحي بمدينة غرداية	85
310	تدهور قنوات المياه المعدنية بمدينة غرداية	86
310	توصيلات الكهرباء المتداخلة بمدينة غرداية	87
310	توصيلات الغاز المشوهة بمدينة غرداية	88
310	توصيلات الكهرباء المتداخلة بمدينة غرداية	89
311	قبل عملية الترميم الطابق الأول في مسكن بمدينة غرداية	90
311	قبل عملية الترميم الطابق الأول في مسكن بمدينة غرداية	91
311	قبل عملية الترميم لأعمدة صحن المسكن وأرضيته في مدينة غرداية	92
311	بعد عملية الترميم لأعمدة صحن المسكن وأرضيته في مدينة	93

غرداية

311	قبل عملية الترميم لسقف المسكن في مدينة غرداية	94
311	بعد عملية الترميم لصحن المسكن في مدينة غرداية	95
312	أثناء عملية إعادة بناء الإيكومار في مسكن بمدينة غرداية	96
312	بعد عملية إعادة بناء الإيكومار في مسكن بمدينة غرداية	97
312	تغيير شباك الطابق الأول خلال عملية الترميم بمسكن في مدينة	98

غرداية

312	بعد عملية الترميم لفتحة شباك السطح بمسكن في مدينة غرداية	99
312	قبل ترميم واجهة مسكن بمدينة غرداية	100
312	بعد عملية الترميم لواجهة مسكن بمدينة غرداية	101
313	الإيكومار بعد عملية الترميم بمسكن في مدينة غرداية	102
313	سطح مسكن بالواحة بعد عملية الترميم في مدينة غرداية	103
313	قبل عملية ترميم سوق نونة بمدينة العطف	104
313	بعد عملية ترميم سوق نونة بمدينة العطف	105
313	قبل عملية الترميم لشارع خاص بمدينة العطف	106
313	بعد عملية الترميم لشارع خاص بمدينة العطف	107
314	موقع السور بالنسبة لمدينة بني يزقن	108
314	جزء من سور بني يزقن في الجهة الشرقية	109
314	الباب الشرقي لمدينة بني يزقن	110
314	الباب الغربي لمدينة بني يزقن	111

314	الباب الفرعي الزنقة لمدينة بني يزقن	112
314	جزء من السور في الجهة الشرقية من مدينة بني يزقن	113
315	الباب الفرعي الشيخ بلحاج أثناء عملية الترميم 2015م لمدينة بني يزقن	114
315	برج بدحمان لمدينة بني يزقن	115
315	برج بوليلة في مدينة بني يزقن	116
315	مظاهر التلوث البصري على سور بني يزقن	117
315	خزانات المياه التي خرقت السور والمحولات الكهربائية التي شوهدت	118
	سور مدينة بني يزقن	
315	ملاعب ملامسة لسور بني يزقن	119
316	إقامة بنايات على سور بني يزقن	120
316	المحولات الكهربائية التي أخذت موقعا لها في سور بني يزقن	121
316	الترميمات الخاطئة في الباب الفرعي الشيخ بلحاج بمدينة بني يزقن	122
316	تقنية بناء سور بني يزقن	123
316	تفتت الملاط وإجراء عملية الترميم بمادة الإسمنت لسور مدينة بني يزقن	124
	يزقن	
316	حرق السور من إحدى بنايات الخواص في مدينة بني يزقن	125
317	عملية إعادة الاعتبار لسوق مدينة غرداية	126
317	رد الاعتبار لبرج انتيسة خارج مدينة بني يزقن	127
317	زحف العمران على واحات مدينة غرداية	128
317	تخريب وحرق مقر ديوان حماية وادي مزاب وترقيته سنة 2013م	129
317	توعية المجتمع المدني في حماية التراث من طرف OPVM	130
317	إجراء ملتقيات وندوات لحماية التراث المبني من طرف OPVM	131
318	توعية التلاميذ على حب التراث الثقافي من طرف OPVM	132
318	فتح ورشات رسم حول التراث للتلاميذ من طرف OPVM	133
318	تأليف كتيبات تعرف بتراث المنطقة من طرف OPVM	134
318	المشروع العمراني تفيلا لت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول	135
318	شارع من مدينة تفيلا لت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول	136
318	ساحة في مدينة تفيلا لت الجديدة عن مكتب الدراسات أميدول	137

فهرس الموضوعات

مقدمة

الفصل التمهيدي

مفاهيم عامة

- 1- مفهوم التراث..... 7
- 2- مفهوم التراث الثقافي..... 7
- 3- مفهوم التراث الأثري..... 8
- 3-1- تراث ثابت..... 8
- 3-2- تراث منقول..... 8
- 4- مفهوم التراث المبني..... 8
- 4-1- أنواع المباني الأثرية..... 9
- 4-1-1- المباني الحية..... 9
- 4-1-2- الخرائب والأطلال..... 9
- 4-1-3- المباني والمدن المندرسة..... 10
- 5- مفهوم الحفظ..... 10
- 5-1- لغة..... 10
- 5-2- اصطلاحا..... 10
- 6 - مفهوم الحماية..... 11
- 6-1- الحماية التقنية..... 11
- 6-1-1- الوقاية..... 11
- 6-1-2- العلاج..... 11
- 6-2- الحماية القانونية..... 11
- 7- مفهوم الصيانة..... 11
- 8- مفهوم الترميم..... 12
- 9- مفهوم الجرد..... 13
- 9-1- لغة..... 13

13.....	2-9- اصطلاحا
14.....	10- مفهوم التصنيف
15.....	11- مفهوم التسيير
15.....	11-1- لغة
15.....	11-2 اصطلاحا
15.....	11-3- الأسس العامة لتسيير التراث المبنى
16.....	11-4- وظائف التسيير
16.....	11-4-1- التخطيط
16.....	11-4-2- التنظيم
16.....	11-4-3- التوظيف
16.....	11-4-4- التوجيه
17.....	11-4-5- الرقابة
17.....	12- مفهوم الأصالة
18.....	13- السياحة
19.....	13-1- أشكال السياحة
19.....	13-1-1- السياحة الترويحية
19.....	13-1-2- سياحة الأعمال والمؤتمرات
19.....	13-1-3- السياحة الصحية
19.....	14- مفهوم التنمية المستدامة

الفصل الأول

التشريعات والمؤسسات الدولية والجزائرية المتعلقة بالتراث المبنى

22.....	أولاً- تطور مفاهيم المحافظة على التراث الثقافي
30.....	ثانياً- المؤسسات والمنظمات الجزائرية والدولية
30.....	1- المؤسسات والهيئات المحلية

- 1-1- وزارة الثقافة.....30
- 1-1-1- مديرية الثقافة.....30
- 1-2-1-1- الولاية.....31
- 1-3-1-1- البلدية.....32
- 1-4-1-1- الدواوين.....32
- أ- الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها.....32
- ب- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته(OPVM).....35
- ج- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي.....35
- د- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتندوف.....36
- هـ- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتوات قورارة تديكلت.....36
- 1-5-1-1- الحضائر الوطنية.....36
- أ- الحظيرة الوطنية للأهقار.....36
- ب- الحظيرة الوطنية للتاسيلي.....37
- 1-6-1-1- المراكز.....38
- أ- المركز الوطني في البحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ.....38
- ب- المركز الوطني في علم الآثار.....38
- 1-7-1-1- المخابر.....39
- 1-2-1- مديرية التعمير والبناء.....39
- 1-2-1- مكاتب الدراسات.....39
- 1-3-1- المجتمع المدني.....40
- 2- المنظمات الدولية.....40
- 1-2-1- اليونسكو.....41
- 2-2- المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها(ICCROM).....41
- 3-2- إكوموس.....42
- 4-2- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.....43
- 5-2- منظمة المدن الأثرية العالمية.....44

- 44..... ثالثا - تشريعات حماية التراث الثقافي الدولية والجزائرية.
- 44..... 1- المواثيق والتوصيات والاتفاقيات الدولية.
- 45..... 1-1- الميثاق الإيطالي للترميم.
- 46..... 1-2- ميثاق أثينا 1931م.....
- 47..... 1-3- ميثاق البندقية، ماي 1964م.....
- 49..... 1-4-1- توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لحماية الممتلكات الثقافية العالمية.
- 50..... 1-4-1- التدابير العلمية والتقنية.
- 51..... 1-4-2- التدابير الإدارية.
- 52..... 1-4-3- التدابير التشريعية.
- 53..... 1-4-4- التدابير المالية.
- 53..... 1-4-5- ملاحظات عن التدابير العلمية والتقنية والإدارية والتشريعية والمالية.
- 55..... 1-4-6- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي - اليونسكو 1972م.....
- 55..... أ- مستلزمات حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.....
- 56..... ب- الهيئات الاستشارية الأساسية التي تعتمد عليها اليونسكو.....
- 58..... 2- التشريعات الوطنية.
- 58..... 1-2- القوانين.
- 58..... 2-1-1- قانون رقم 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419هـ/ 15 يونيو 1998م يتعلق بحماية التراث الثقافي (الجزائر)، من بين مواده.....
- 60..... 2-2- المراسيم.
- 61..... 2-3- القرارات.
- 62..... 2-4- الأوامر.

الفصل الثاني

التراث المبني في وادي مزاب

- 64..... أولا- الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب.....

64.....	1- الإطار الجغرافي.....
64.....	1-1- الموقع الجغرافي والفلكي.....
64.....	1-2- طبيعة المنطقة.....
68.....	2- الإطار التاريخي.....
69.....	1-2- مرحلة ما قبل التاريخ.....
70.....	2-2- المرحلة الإسلامية.....
70.....	2-2-1- مرحلة ما قبل النزوح الإباضي.....
73.....	2-2-2- المنطقة بعد النزوح الإباضي.....
73.....	أ- تأسيس مدن وادي مزاب.....
76.....	ثانياً: النسيج العمراني لمدن مزاب.....
77.....	1- أنواع وخصائص التراث المبني في وادي مزاب.....
78.....	1-1- العمائر الدينية.....
78.....	1-1-1- المسجد.....
81.....	1-1-2- المدارس.....
81.....	1-1-3- المصليات الجنائزية.....
82.....	1-1-4- المقبرة.....
82.....	1-2- العمائر المدنية.....
83.....	1-2-1- المسكن.....
94.....	1-2-2- المسالك والدروب.....
95.....	1-2-3- السوق.....
96.....	1-2-4- واحات النخيل.....
100.....	1-3- العمائر الدفاعية.....
100.....	1-3-1- أسوار المدينة وأبوابها.....
102.....	1-4- المواقع الأثرية.....
102.....	1-4-1- مواقع الفترة الإسلامية.....
103.....	1-5- مواد وتقنيات البناء.....

103.....	1-5-1- مواد البناء.....
108.....	2-5-1- تقنيات البناء المستعملة.....

الفصل الثالث

حالة التراث المبني في وادي مزاب

112.....	أولاً- العمائر الدينية.....
112.....	1- المسجد القديم ببنورة.....
113.....	1-1- الوصف المعماري.....
113.....	1-1-1- بيت الصلاة.....
114.....	1-1-2- المئذنة.....
114.....	1-1-3- بيت الضوء.....
114.....	2-1- حالة حفظه.....
116.....	2- مصلى الشيخ عمي سعيد(غرداية):
117.....	1-2- الوصف المعماري.....
117.....	1-1-2- الممرات الداخلية.....
118.....	2-1-2- بيت الصلاة.....
118.....	2-2- حالة حفظه.....
120.....	ثانياً- العمائر المدنية.....
120.....	1-مدينة غرداية.....
121.....	1-1- مساكن مدينة غرداية.....
121.....	1-1-1- التجاوزات المعمارية.....
127.....	2-1-1- علاقة السكن التقليدي بساكنيه.....
131.....	3-1-1- السكان وعمليات التدخل.....
135.....	ثالثاً- العمائر الدفاعية.....
135.....	1- سور مدينة بني يزقن.....
135.....	1-1- الوصف المعماري.....

137.....	2-1- حالة حفظه.....
140.....	رابعا- عوامل ومظاهر تدهور التراث المبني.....
140.....	1- العوامل البشرية.....
140.....	1-1- العوامل العمرانية.....
144.....	2-1- العوامل المعمارية.....
149.....	1-2-1- مقارنة بين العمران والمعمار قديما وحديثا.....
150.....	3-1- عوامل الممارسات الاجتماعية وانعكاساتها على العمران.....
152.....	4-1- العوامل الإدارية.....
153.....	5-1- العوامل التقنية.....
154.....	6-1- العوامل السياسية والأمنية:.....
154.....	2- العوامل الطبيعية.....
155.....	2-1- الأسباب البيولوجية.....
156.....	2-2- الأسباب الميكانيكية.....
157.....	3-2- الأسباب الطبيعية.....

الفصل الرابع

آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب

161.....	1- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته.....
162.....	1-1- مهام الديوان.....
163.....	2-1- الهيكل التنظيمي لديوان حماية وادي مزاب وترقيته.....
163.....	3-1- ورشة مزاب 1960-1974.....
165.....	4-1- ورشة مزاب من 1975 إلى 1991م.....
166.....	5-1- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته.....
167.....	6-1- مجالات عمل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته.....
167.....	1-6-1- المعمار والتعمير.....

- 167.....1-6-2- مجال تصنيف المواقع التاريخية.....
- 168.....1-6-3- مجال التأطير البيداغوجي.....
- 168.....1-6-4- تنظيم الملتقيات الوطنية والدولية.....
- 169.....1-6-5- مجال التحسيس.....
- 169.....1-7-7- منجزات ديوان حماية وادي مزاب وترقيته.....
- 169.....1-7-1- المرحلة الأولى 1992-1996م.....
- 171.....1-7-2- المرحلة الثانية 1996-2005م.....
- 171.....1-8-8- عمليات إعادة الاعتبار لتراث وادي مزاب 1996-2002م.....
- 172.....1-8-1- ترميم المدن.....
- 172.....1-8-2- ترميم المعالم الأثرية.....
- 173.....1-8-3- مثال تطبيقي (مشروع ترميم مدينة غرداية).....
- 175.....1-9- التقييم.....
- 177.....2- أثر القوانين والتشريعات والنظم المتعلقة بحماية التراث المبني على وادي مزاب.....
- 177.....2-1- القوانين التشريعية.....
- 183.....2-1-1- التقييم.....
- 184.....2-2- النظم العرفية (العرف المحلي).....
- 186.....2-2-1- القواعد المتعلقة بالمسكن.....
- 188.....2-2-2- قانون عرفي متعلق بالسدود.....
- 189.....2-2-3- القوانين العرفية المتعلقة بالنخيل.....
- 189.....2-2-4- العرف المحلي في العمران.....
- 194.....2-2-5- التقييم.....
- 195.....2-3- مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ.....
- 195.....2-3-1- مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ لوادي مزاب.....
- 196.....2-3-2- المحيط وحدود القطاع المحفوظ.....

- 196.....3-3-2- أهم أهداف القطاع المحفوظ.
- 197.....(PPSMVSS)
- 198.....5-3-2- أهمية مخطط الحفظ الدائم.
- 200.....6-3-2- المشاكل التي يعاني منها المخطط.
- 200.....7-3-2- التقييم.
- 201.....3- واقع التنمية المستدامة في منطقة وادي مزاب.
- 202.....1-3- المبادئ العمرانية لمدينة وادي مزاب.
- 202.....1-1-3- مبدأ التضام.
- 202.....2-1-3- قاعدة الضرر.
- 203.....3-1-3- المرونة وإمكانية التوافق مع المتغيرات.
- 203.....4-1-3- مبادئ تخطيط شبكة الطرق والمساحات.
- 203.....5-1-3- مبادئ تصميم المساجد والمرافق العامة.
- 204.....6-1-3- مبادئ تصميم المسكن.
- 205.....7-1-3- المبادئ المناخية.
- 205.....8-1-3- الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل.
- 205.....2-3- دراسة بعض الرؤى.
- 206.....1-2-3- من الناحية القانونية.
- 206.....2-2-3- من الناحية العمرانية.
- 207.....3-2-3- من الجانب الاقتصادي والبيئي.

الفصل الخامس

تدابير الحماية والمحافظة على التراث المبني في وادي مزاب

- 210.....أولاً: تدابير حماية التراث المبني.
- 210.....1- التخطيط.
- 210.....1-1- التخطيط الوطني.

212.....	2-1- التخطيط المحلي
213.....	3-1- قانون التخطيط العام
213.....	4-1- قانون حماية التراث الثقافي (التراث المبني خصوصا)
214.....	1-4-1- الجانب الفكري
214.....	2-4-1- الجانب التشريعي - المالي
215.....	3-4-1- الجانب الفني
215.....	2- تسجيل الأثار
215.....	1-2- التسجيل ضمن التراث الوطني
216.....	2-2- التسجيل ضمن التراث العالمي
218.....	3- الحماية القانونية للتراث
218.....	1-3- الحماية القانونية الدولية
219.....	2-3- الحماية القانونية الوطنية
220.....	4- الحماية التقنية للتراث المبني
221.....	1-4- التشخيص
221.....	1-1-4- الجرد
222.....	2-1-4- التوثيق
223.....	3-1-4- الدراسة التحليلية
224.....	4-1-4- الدراسة التفصيلية
225.....	2-4- التدابير الوقائية
225.....	1-2-4- مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان
225.....	2-2-4- مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة
226.....	3-4- التدابير العلاجية
226.....	1- 3-4- الصيانة
227.....	2-3-4- الترميم
238.....	5- ضمان استمرارية الحماية للمعلم
238.....	1-5- اهتمام الإنسان بالتراث المبني

239.....	5- 2- الإدارة والمراقبة.....
239.....	5- 3- التوعية.....
240.....	5- 4- التعليم.....
240.....	5- 5- دمج المعالم الأثرية في الحياة اليومية.....
241.....	5- 6- الترويج السياحي.....
242.....	5- 7- ترقية التراث الأثري وإعادة الاعتبار له.....
242.....	5- 8- تنظيم حفريات أثرية.....
243.....	ثانياً: حلول وتوصيات المحافظة على التراث المبني وترقيته.....
244.....	1- التوصيات المعمارية.....
245.....	2- التوصيات العمرانية.....
248.....	3- التوصيات الإدارية والتقنية.....
253.....	4- التوصيات الاجتماعية.....
254.....	5- التوصيات الصحية والبيئية.....
256.....	الخاتمة.....

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الفهارس

الملخص:

يعدّ الكنز التراثي المعماري المبني لمنطقة وادي مزاب بمختلف أنواعها الدينية والمدنية والدفاعية إرثاً حضارياً، لما تتوفر عليها من قيم دينية ومعمارية واجتماعية واقتصادية وثقافية، أهّلتها بأن يصنّف ضمن التراث الوطني والعالمي، لكن الواقع أثبت أنّ الاندثار والتدهور والتخريب وسوء التسيير صار مصير الكثير من المعالم الأثرية.

بعد البحث في واقع وآليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني بمنطقة وادي مزاب، تبين لنا أنها لم تعد وحدها كفيلة بحماية هذا التراث المبني، بل يلزم التفكير والتوجه إلى استدامة حقيقية على المدى البعيد بخطط استراتيجية بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعاً تاريخياً وإرثاً ثقافياً ومورداً اقتصادياً متمامياً.

الكلمات المفتاحية: مزاب، التراث المبني، الحماية، الحفظ، التسيير.

Résumé:

Le trésor patrimonial urbaniste bâti de la région du M'Zab, religieux, civil ou défensif est considéré un héritage civique, pour tout ce qu'il comporte de valeurs religieuses, urbaines et socioculturelles, lui attribuant un classement en patrimoine national et mondial. Mais la réalité a prouvé que la détérioration, la dégradation et la mauvaise gestion sont le devenu de ces monuments archéologiques.

Après la recherche dans l'état et les mécanismes de préservation et de gestion du patrimoine bâti dans la région du M'Zab, Il s'est avéré qu'ils ne sont pas suffisants pour assurer la préservation de ce patrimoine bâti. Et il est plus que nécessaire de réfléchir et de s'orienter vers une réelle durabilité avec des plans stratégiques afin de préserver cet héritage civique et son développement pour le savoir, la culture et le tourisme, devenant un repère historique, héritage culturel et ressource économique développante.

Mots clés : M'Zab, patrimoine bâti, préservation, conservation, gestion.

Abstract:

Patrimonial treasure of built urbanism in M'Zab region, religious, civil or defensive is considered a civic heritage for all what it includes as religious, urban and socio-cultural values assigning it a ranking in national and world patrimony. Although the reality proved that the deterioration, degradation and mismanagement are the became of these archaeological monuments.

After a review of the status and mechanisms of preservation and built patrimony in M'Zab region, it turned out that they are not sufficient to ensure the preservation of the built patrimony. And it is more than necessary to think and to move towards true sustainability with strategic plans to preserve this civic heritage and developing it for knowledge, culture and tourism, becoming a historical landmark, cultural heritage and evolving economic resource.

Keywords: M'Zab, built patrimony, preservation, conservation, management.